د. عباس ابو صالح

EMORANDUM OF CONFERENCE WITH THE PRESIDENT
ly 14, 1958
Others present: Congressional leaders (list attached)
The Vice President, Secretary Dulles,
Assistant Secretary Macomber, Secretary
Anderson, Mr. Allen Dulles, Governor

الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨

في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة

e President began by thanking the Congressional group for coming
. He said the situation in the Middle East has changed drastically
the worse within the past few hours. President Chamoun has
ked us to come in to assist, and American lives and property are
dangered in Lebanon. In Iraq the Crown Prince has been murdered
d Nuri Said may have been murdered as well. Substantial parts of
Army have gone over to the rebels, but it is not clear that the
k of the forces have done so. The rebels are of course tied in to
oups that are led and influenced by Nasser.

the President's request Mr. Allen Dulles gave an intelligence review,
ralleling his report to ... the day, and giving
ormation concerning t... anon, Jordan, Saudi
abia and Israel in part...

the President's reque... eviewed the political
uation. He started w... uation in Lebanon,
ting that Cairo has bee... on calling for violence
radio. That situatio... of stabilizing up
il the Iraq coup. Cha... run to succeed him-
f, and it looked as tho... rk out without loss of
banese independence. ... no longer able unaided to
serve Lebanese indep... nless the Iraqi forces

LEBANON AND THE ARAB BLOCS
United Arab Republic | Arab Union | Oil fields | Pipelines
TURKEY, IRAN, CYPRUS, SYRIA, Mediterranean Sea, Beirut, LEBANON, ISRAEL, SUEZ CANAL, Cairo, JORDAN, IRAQ, Baghdad, Tigris R., Euphrates R., SAUDI ARABIA, EGYPT, Red Sea



DECLASSIFIED
E.O. 12065, Sec. 3-204

الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨

في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرّة

إن الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨ تعتبر اخطر أزمة سياسية واجهها لبنان في تاريخه الحديث والمعاصر ، اللّهمّ اذا استثنينا الحرب الأهلية اللبنانية الطويلة التي اندلعت عام ١٩٧٥ ، مع أن نظرةً في العمق تُظهر أنّ الاسباب الداخلية للأزمتين هي متشابهة في الجوهر حيث تداخلت فيهما عوامل اقليمية ودولية .

إنّ هذه الدراسة التي اعدّها استاذ جامعي مختص تتناول بالتفصيل اسباب الازمة ووقائعها وحلّها ونتائجها بطريقة علمية ومنهجية ، في ضوء العديد من الوثائق السرية ، الرسمية والخاصة ، التي يُكشف النقاب عنها لأول مرّة .

د. عباس ابو صالح

الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨

في ضوء وثائق يُكشف عنها لأوّل مرّة



إهداء

الى زوجتي وولدي

رانيا وريان



٩٩ شارع الصوراتي • بيروت • لبنان • فاكس ٣٥٤٣٩٤ (٠١)
تلفون ٣٥٤٨٩٨ (٠١) ٧٤٦١٣٠ (٠١) ٤٩٩٠٧٤ (٠١) ٣٥٣٥٠٨ (٠٣)

مقدمة

شهد لبنان خلال أقل من نصف قرن على استقلاله الناجز اكثر من ازمة سياسية حادة تجسّدت عبر انشقاق واضح في جسم المجتمع اللبناني. وبعض هذه الازمات تطور في ظل ظروف اقليمية ودولية معينة في منطقة الشرق الاوسط الى شبه حرب اهلية كما حدث عام ١٩٥٨ . كما ان احداها تطور الى حرب اهلية فعلية كالتي اندلعت عام ١٩٧٥ والتي عانى اللبنانيون الكثير من ويلاتها ومآسيها وما زالوا حتى اليوم يعانون نتائجها السلبية على اكثر من صعيد.

وإذا كان نشوء الازمات السياسية والاقتصادية يُعتبر امراً طبيعياً في مسيرة الأمم والشعوب لا سيما في عصرنا الحاضر، فإنه يبدو من غير الطبيعي حقاً ان يطلّ من وراء كل أزمة سياسية في بلد صغير كلبنان، شبح حرب اهلية او ان يشهد جيل واحد من اللبنانيين مآسي مثل تلك الازمات الدامية دون ان يلم بجميع ظروفها واسبابها الحقيقية. من هنا تبدو لنا ضرورة البحث العلمي الجاد في اسباب تلك الازمات ومنها ازمة ١٩٥٨، كي يتسنّى للاجيال الصاعدة استخلاص العبرة مما حدث وتهتدي الى الحل الذي يساعد اللبنانيين على تجنب الوقوع في فخ مثل تلك الازمات الدامية في المستقبل.

وربما يحلو للبعض القول في هذا المجال ان الكثير كُتب عن لبنان وازماته الدامية لا سيما الحرب الاهلية الأخيرة منها. ولكن الحقيقة تبدو لنا غير ذلك فما كتب على كثرته لم يف بالغرض العلمي المطلوب ولم يؤد الى جلاء جميع الحقائق والأسباب الموضوعية لما حدث. وإذا كانت الحرب الاهلية الطويلة نالت القسط الأوفر من اهتمام الباحثين لأسباب عديدة لا مجال لذكرها الآن، فإن ازمة ١٩٥٨ الدامية لم تنل بعد على خطورتها واهميتها القدر الكافي من الدرس والبحث. ثم ان

تشابه هذه الأزمة في جوهر اسبابها الداخلية بأسباب الحرب الاهلية الطويلة كما يمكن ان يُستشف من دراسة اولية لهاتين الازمتين يستدعي المزيد من البحث والتمحيص والاهتمام بدراسة ازمة ١٩٥٨ .

والحقيقة ان الباحث في ازمة ١٩٥٨ الدامية الآن وبعد مرور اربعة عقود من السنين يجد امامه ملفاً ضخماً من المنشورات والوثائق مما لا يستهان به. ولكن جُل ما يجده في هذا الملف، باستثناء تلك الوثائق الرسمية والخاصة والتي بدأت بعض الدول المعنية بالازمة كشف النقاب عنها مؤخراً، هي عبارة عن منشورات ومقالات صدرت في معظمها من موقع اعلامي بحت مع ما في ذلك من تمويه للحقائق ونقص واضح في المعلومات الدقيقة وغياب العديد من المصادر الاساسية. بيد ان هذه المنشورات ورغم هذه الثغرات الهامة من شأنها أن تعكس وجهتي نظر قطبي الصراع في الازمة بمختلف جوانبها المحلية والاقليمية والدولية. ويتضمن هذا الملف ايضاً مؤلفات عدة صدرت تباعاً بُعيد الأزمة وتناولت بشكل خاص الموقف الداخلي ومنها مذكرات بعض القادة السياسيين اللبنانيين ممن مثلوا دوراً فاعلاً في الازمة(١). إلا ان هذه المؤلفات لا تختلف بدورها من حيث النهج العام في التأليف والكتابة عما سبقها من المنشورات لكونها كتبت في معرض الدفاع عن موقع فريق دون الآخر او من وجهة نظر هذا المسؤول او ذاك، وهي بالتالي لا تستوفي جميع شروط البحث العلمي الموضوعي لأنها تفتقر الى الكثير من الوثائق والمستندات الضرورية للاحاطة بجميع وجوه الأزمة واسبابها. ويمكننا مع ذلك استثناء بعض البحوث الموجزة عن الازمة التي ظهرت في اوقات متفرقة وكتبها باحثون من ذوي الاختصاص ونُشرت بمعظمها على شكل مقالات في دوريات اكاديمية(٢). فيما لم ينشر كما نعلم أية بحوث مطولة وشاملة عن هذا الموضوع ما خلا دراسة الاستاذ فهيم قبعين اليتيمة والمبكرة التي ظهرت عام ١٩٦١ بالانجليزية ولكن في ظل غياب كبير للوثائق الرسمية(٣). ويجب ان نشير في هذا المجال الى الرسائل الجامعية (Thesis) التي اعدت في معظمها لنيل شهادة الماجستير (.M.A) والقليل منها لشهادة الدكتورا والتي بمعظمها تناولت جوانب معينة من الازمة ولم تدرسها من وجهة نظر شاملة. كما نود ان نشير هنا الى تلك الأبحاث التي خصّصت فصلاً عاماً عن الأزمة في سياق دراسة مواضيع اخرى

عن لبنان او منطقة الشرق الأوسط ككل[٤]. ولا يخفى ان هذه الدراسات الاكاديمية اعتمدت ما توفر لأصحابها آنذاك من مصادر مكتوبة وشفويّة فضلاً عن بعض الوثائق القليلة التي افرج عنها او وجدت طريقها للنشر. إلا ان تلك الأبحاث على الرغم من اهميتها في حينه قد تجاوزها الزمن الآن لأكثر من سبب موضوعي. وغدا من الضروري اعادة النظر في مضمونها خصوصاً بعد ان شرعت بعض الدول التي كانت ذات علاقة مباشرة بالأزمة كالولايات المتحدة وبريطانيا بالافراج عن عدد ضخم من الوثائق الرسمية السرية والخاصة المتعلقة بأحداث المنطقة خلال عقد الخمسينات بما فيها أزمة لبنان ١٩٥٨، فضلاً عما صدر من مذكرات لقادة هذه الدول والتي تكشف حقائق جديدة عن هذا الموضوع.

ان هذه الدراسة التي تعتمد بشكل خاص هذه الوثائق الجديدة والمهمة بالاضافة الى سائر المصادر الاساسية، تحاول القاء الضوء من جديد على ازمة لبنان الدامية هذه. وهي ترمي الى اعطاء القارئ فكرة دقيقة وشاملة عن الازمة من خلال عرض مفصّل لأسبابها البعيدة والقريبة وبالتالي كيف تطورت الى صراع دام ومن ثم كيف بلغت مرحلة الحل النهائي. وهي إذ تنطلق من مبدأ فهم دور العامل الداخلي في نشوء الأزمة، تعود بالبحث الى جذور تلك الخلافات في الممارسة والتطلعات السياسية لدى اللبنانيين بابعادها الطائفية المتناقضة كسبب بعيد وغير مباشر للأزمة ولكنه سبب كان وما زال يغذي وجهتي نظر متناقضتين لدى فريقين اساسيين من اللبنانيين ازاء هوية لبنان ودوره وعلاقاته العربية والدولية. ولهذا اقتضت مستلزمات البحث عن اسباب الأزمة البعيدة عرضاً سريعاً لأهم الاحداث التي جرت في لبنان ومحيطه قبل نشوء الأزمة وذلك في محاولة لجلاء حقيقة دور العامل الداخلي هذا فضلاً عن عوامل اخرى في تغذية الخلاف بين اللبنانيين حول هوية الكيان اللبناني وموقعه الدولي. وتظهر الدراسة بطريقة غير مباشرة كيف غدا هذا الخلاف الشديد القابلية للاستغلال السياسي داخلياً وخارجياً، عاملاً في زيادة حدة الأزمة وتفاقمها وبالتالي انفجارها احداثاً دامية بعد تداخله وتفاعله مع القضايا الاقليمية والدولية المطروحة آنذاك على مسرح الصراع في منطقة الشرق الاوسط.

وغني عن القول إذن ان هذه الدراسة تتناول مجمل الأحداث الداخلية والخارجية التي جرت خلال عهد الرئيس كميل شمعون وكان لها دور مباشر وغير مباشر في نشوء الأزمة. وهي تحاول من خلال ذلك ان ترسم صورة واضحة لمعالم الصراع الداخلي هذا بكل ابعاده وفي مختلف مراحله، عبر تتبع مسار تداخلات العوامل الداخلية والاقليمية والدولية لتفسير ما شهده لبنان من احداث وانقسام اللبنانيين ازاءها.

ونحن إذ نبغي في هذه الدراسة اعطاء صورة دقيقة وشاملة عن الأزمة لا ندعي قول كلمة الفصل ولا الحكم النهائي على كثير من المواقف والتساؤلات التي قد تثيرها دراسة مثل هذا الموضوع ذي الحساسية الخاصة في الشأن اللبناني. ولكن الدراسة تحاول على ضوء وثائق جديدة الاجابة عن تلك الأسئلة العديدة التي ربما ما زال بعضها يدور في ذهن القارئ والباحث على السواء، ومن هذه الأسئلة على سبيل المثال لا الحصر؛ ما هو السبب الحقيقي الذي حال دون دخول لبنان حلف بغداد؟ ولماذا قبل لبنان الرسمي الانضمام الى مبدأ ايزنهاور دون غيره من الدول العربية يومذاك؟ وما هي حقيقة الادعاء ان ثمة خطرا كان سيشكله قيام الجمهورية العربية المتحدة على استقلال لبنان وسيادته؟ وهل كان الرئيس شمعون يعمل فعلاً لتجديد ولايته رغم المعارضة الشديدة لهذا التجديد؟ ولماذا؟ وما هي العوامل التي حالت دون ذلك محلياً واقليمياً ودولياً؟. وفضلاً عن ذلك فإن الدراسة تلقي الضوء على آخر ما صدر من ابحاث ووثائق رسمية وخاصة حول اسباب التدخل العسكري الاميركي في الازمة وآليته واهدافه ومن ثم دوره في رسم اطار نهائي لحل الازمة بالتوافق مع القوى الاقليمية والدولية وانعكاس ذلك كله على موقف الزعماء السياسيين اللبنانيين في الداخل. وتشمل الدراسة ايضاً عرضاً لمعطيات الحل وظروفه. وكذلك تقويماً لمضمونه وابعاده ونتائجه على الصعيد الداخلي لا سيما من حيث قصوره عن اعطاء اللبنانيين الدرس والعبرة لتفادي ما حدث بعد ذلك من مآسٍ لا سيما ما جرى خلال الحرب الاهلية الطويلة.

اخيراً وإذ نحن بصدد تقديم هذه الدراسة الشاملة عن «الازمة اللبنانية عام

١٩٥٨» التي استغرق اعدادها جهداً طويلاً خلال عدد من السنين، لا يسعني إلا التقدم بالشكر لكل من آزرني في انجازها متوقعاً ان تثير اهتمام القراء والباحثين على حدٍ سواء مهما اختلفت وجهات نظرهم ومواقعهم ازاء تلك الاحداث الدامية. كما اتمنى ان يكون نقد هؤلاء لما كتبت مدعاة لمزيد من الدرس والبحث العلمي الجاد في هذا الموضوع مستقبلاً. وحسبي في النهاية اني ابتغيت في هذه الدراسة الوصول الى كشف الحقائق الموضوعية عن اسباب مآساة ما جرى للبنانيين خلال تلك الأزمة الدامية. فإذا كنت لم ابلغ هدفي هذا لعلّه يكفيني ان يُعتبر بعض ما كتبت مثابة شهادة حق في أزمة عشت بنفسي وكأحد اللبنانيين بعض فصولها ومآسيها، والله من وراء القصد.

بيروت في ١١ كانون الاول ١٩٩٧ عباس ابو صالح

الفصل الاول

في الاسباب البعيدة للأزمة؛ الجذور التاريخية

لا شك بأن الازمة اللبنانية لعام ١٩٥٨م لها اسبابها البعيدة والقريبة. على ان السبب البعيد والأهم كما يبدو لنا من خلال هذه الدراسة يكمن في ذلك الانقسام التاريخي داخل المجتمع اللبناني حول هوية لبنان ودوره وعلاقاته بمحيطه اي بالعالم العربي الاسلامي من جهة ومع الغرب المسيحي من جهة ثانية.

ان مفهوم هذه العلاقات كان ولا يزال مدار خلاف بين اللبنانيين انفسهم، كما هو الحال بالنسبة لهوية لبنان ودوره(*). وان اختلاف هذه المفاهيم يمكن رده احياناً الى الواقع الجغرافي فضلاً عن العامل التاريخي مع ما يتضمنه هذا الاخير من عناصر الدين والثقافة والوعي السياسي في تكوين ذلك. وقد تبلورت هذه المفاهيم مع الزمن في تيارات سياسية متعددة. ولم يستطع اي من هذه التيارات انذاك كسب الاكثرية الساحقة من اللبنانيين حول مفهوم موحد لهوية لبنان السياسية والحضارية لا يقبل التأويل والتفسير. اما لقاء بعض هذه التيارات مرحلياً حول بعض القضايا الاساسية في فترة من تاريخ لبنان الحديث والمعاصر فلم يكن بحد ذاته كافيا للوصول الى مفهوم ثابت ونهائي لهوية لبنان ودوره على الصعيدين الاقليمي والدولي.

بيد ان هذه التيارات السياسية المتنوعة في لبنان يمكن تصنيفها بشكل عام

وخلال المرحلة التي نحن بصدد دراستها الى تيارين رئيسيين. اولهما كان ينظر الى لبنان كجزء لا ينفصل عن محيطه العربي والاسلامي، وثانيهما كان يرى في لبنان كياناً سياسياً خاصاً ومميزاً لا سيما على الصعيدين الاجتماعي والثقافي عن سائر البلاد العربية. ويعتبر المنتمون الى التيار الاخير ان لبنان يجب الا ينضم الى اي اتحاد عربي لتبقى له شخصيته السياسية والثقافية المميزة. ومع انه كان لكل من هذين التيارين نسبة من المؤيدين بين مختلف الطوائف اللبنانية، فإن التيار الثاني كان ولا يزال يستقطب اكثرية مؤيديه من مختلف الطوائف المسيحية؛ وإذْ يتجه التيار الاول الى اعطاء لبنان هوية عربية خالصة ويسعى بالتالي لربط مصيره بالمحيط العربي واحياناً الاسلامي فإن التيار الثاني يميل الى اعطاء لبنان هوية سياسية خاصة به ويؤكد على استقلاله عن هذا المحيط العربي الاسلامي ويسعى لتوطيد علاقات لبنان الخاصة مع الغرب المنظور له كعالم مسيحي[١].

ويمكن الافتراض ان لكل من هذين التيارين الاساسيين جذوره التاريخية والثقافية والتي يمكن ردها لفترة ابعد من العصر الحديث بكثير اي الى العصور الوسطى، اذ منذ ذلك الحين، يمكن تلمس تيار مسيحي لا سيما بين الموارنة الذين عاشوا في ما يسمى بالقسم الشمالي من جبل لبنان، لم يسلم بشكل نهائي بالحكم العربي - الاسلامي القائم انذاك، بل عمل، بطرقٍ شتّى، للمحافظة على هويته هذه من منطلق ديني كثيراً ما كان يخفي نزعة سياسية مقنعة للاستقلال عما يمكن تسميته بالدولة العربية الاسلامية[٢] التي شكلت، آنذاك، الكيان السياسي العام في المنطقة. وهذا ما ورد في بعض الروايات والتقاليد المارونية التي دونت في فترة لاحقة مع انها تتناول اخبار العصور الوسطى. ومع اننا لا نستطيع تحديد حجمها الآن، فإنها تدل على وجود هذه النزعة منذ القرون الاولى للحكم الاسلامي. وما صلات هذا التيار بالجانب البيزنطي إبان مرحلة الصراع الاسلامي البيزنطي وكذلك بالجانب الصليبي الفرنجي في المرحلة اللاحقة الا احد الشواهد على ذلك[٣].

واذا كنا في هذه الدراسة لا نستطيع تتبع جذور هذا التيار الماروني، فإنه لا بدّ من الاشارة هنا الى ان بعض مصادر التأريخ الماروني بدءاً بإبن القلاعي (ت.

١٥١٦م) والدويهي (ت. ١٧٠٤م). اعتبرت الموارنة اقلية مميزة تعيش في محيط عدائي. اي ان هذه المصادر عملت على تأكيد هوية سياسية للموارنة تميزهم عن محيطهم العربي والاسلامي[٤]. ومع ان رفض هؤلاء الموارنة الانصهار في بوتقة الاسلام السياسي، كونهم جماعة دينية مختلفة حتى عن الكثيرين من نصارى بلاد الشام فإنه لم يكن لهم في هذه المرحلة من التاريخ اي كيان سياسي مستقل. ذلك ان السلطة العربية الاسلامية في بلاد الشام لم تسمح بذلك حتى في اقصى حالات ضعفها. وليس لدينا من الوثائق التاريخية ما يظهر ان هذا التيار عمل على بناء مثل هذا الكيان خلال فترة الغزو الفرنجي الصليبي للمشرق الاسلامي مثلاً حيث كان لهذا التيار علائقه المميزة احياناً مع مختلف الامارات الصليبية.

على ان علاقة هذا التيار بالغرب الاوروبي توثقت منذ ذلك الحين[٥]. وكان موقع هذا التيار السياسي يتقدم مع تحسن موقع الغرب الاوروبي في هذا الشرق. وإذا كانت الامتيازات الاجنبية في الدولة العثمانية مثلاً لم توفر لهذا التيار الشروط الكافية لبناء كيان سياسي يستقل عن الداخل الاسلامي فإنها فتحت له نافذة للتأثر بثقافة الغرب الاوروبي ومن ثم اسبغت على وضعه الاقتصادي وسبل عيشه، فيما بعد، مؤثرات جديدة جعلته في طليعة تيارات التغريب والتحديث في المشرق العربي خلال القرن التاسع عشر[٦]. على ان موقف هذا التيار السياسي إزاء الحكم الاسلامي والمتمثل انذاك بالدولة العثمانية لم يتغير وظل مشوباً بعدم الولاء الكامل ان لم نقل بعدم القبول او الرضى بشرعية ذلك الحكم، وكأنه امتداد لشرعية الحكم العربي الاسلامي في القرون الوسطى. وهكذا فقد اتصف موقف هذا التيار إلى حد بعيد بالسلبية وحافظ على موقعه الطليعي في الصف المناهض او المعارض لتلك السلطة ان كان ثمة معارض. ولعله من خلال ذلك يمكن فهم سر اندفاع هذا التيار للتحالف مع الامير فخر الدين المعني الثاني مثلا في اطار الامارة اللبنانية وفي ظل الامتيازات الاجنبية، خصوصاً وقد زينوا لهذا الامير نعمة التحالف مع دول اوروبية انذاك كتوسكانا واسبانيا وذلك انسجاماً مع هذا الموقف السياسي المناهض للحكم العثماني الاسلامي[٧].

ومما شد أزر هذا التيار تسامح الامير المعني الدرزي واحتضانه ورعايته للموارنة في هذه المرحلة لأسباب خاصة تتعلق بوضع الأمير ورعيته آنذاك. بيد أن التحالف بين الدروز والموارنة في العهد العثماني اي خلال العهد المعني والقرن الاول من الحكم الشهابي في جبل لبنان، كان يعبّر عن لقاء مصالحهم الاساسية لا سيما مسألة الحفاظ على أمنهم وسلامتهم إزاء جور الولاة العثمانيين وكذلك من اجل ضمان حرية اوفر لمعتقداتهم الدينية فضلاً عن المصالح الاقتصادية المشتركة[٨]. إلا ان التوجه السياسي للامارة المعنية في هذه المرحلة نحو اقامة علاقات سياسية خاصة مع بعض دول الغرب المسيحي وضد الدولة العثمانية لم يستند برأينا الى اجماع درزي او اسلامي داخل الامارة اذ نجد على الأقل بان الحزب اليمني فيها كان يناهض في الكثير من الاحيان سياسة فخر الدين هذه. وما لبث هذا التناقض في المواقف السياسية بين التيارين ان ظهر مرة ثانية إبان الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام عام ١٧٩٨م، حيث سارعت الكنيسة المارونية مثلاً إلى إظهار تأييدها للحملة الفرنسية فيما كان معظم زعماء الدروز في الامارة يخطّطون لمقاومتها بدعم من الدولة العثمانية[٩].

ويبدو ان الكنيسة كانت من خلال ذلك تمني النفس بانشاء كيان سياسي شبه مستقل عن الباب العالي يحظى بدعم احدى الدول الاوربية اي فرنسا وحمايتها. خصوصاً وان الوعود والعروض التي قدمّها بونابرت للأمير بشير الشهابي الثاني كانت تشجع على هذا التوجه السياسي وحيث بدا معظم زعماء الدروز في الامارة اللبنانية انذاك كعقبة اساسية ازاء هذا التوجه، فإن الكنيسة المارونية عملت من خلال تحالفها مع بشير الثاني الى إقصاء هؤلاء الزعماء الموالين تقليديا للسلطة العثمانية عن دورهم القيادي في الامارة وذلك بشكل تدريجي وكخطوة اولى نحو تحقيق ذلك الهدف[١٠]. ومهما قيل في اسباب النزاع بين الدروز والموارنة خلال مرحلة (١٨٤٠ – ١٨٦٠م) فإن هزيمة التيار الموالي تقليدياً للدولة العثمانية بسبب تدخل بعض الدول الاوروبية الاستعمارية كفرنسا والنمسا من جهة وتراجع او إنصياع السلطة العثمانية الضعيفة لتلك الدول من جهة ثانية ساهما في وضع اللبنة الاولى في إنشاء متصرفية جبل لبنان والتي بحكم وضعها الخاص قد مهدت لأنشاء كيان سياسي مستقل لاحقاً اي لبنان الكبير برعاية فرنسية عام ١٩٢٠[١١].

بيد ان الربع الاخير من القرن التاسع عشر كان قد شهد ظهور القومية العربية بمساهمة بعض المفكرين المسيحيين من رواد النهضة العربية والذين رأوا في القوميات الاوربية العلمانية نموذجاً يصلح للبلاد العربية بما فيها لبنان. ذلك ان دولة ذات طابع قومي علماني استهوت هؤلاء كونها تقوم على أسس الهوية والتراث العربي المشترك وتقدم حلاً منطقياً لمشكلة الاقليات المسيحية في المشرق العربي الاسلامي كله ولا سيما في لبنان. فضلاً عن ان المسيحيين في مثل تلك الدولة العلمانية يمكن ان يعاملوا على قدم المساواة مع المسلمين[١٢]. ولكن هذا التيار السياسي العروبي العلماني، إن صحّ التعبير، وان استقطب في مرحلة لاحقة العديد من مفكري المسلمين والمسيحيين على حد سواء فإنه لم يحظ بتأييد اغلبية المسيحيين خصوصاً اتباع الكنيسة الكاثوليكية في لبنان وبقيادة الكنيسة المارونية بالذات إذ ظل عالقاً في اذهان هؤلاء عقدة الاقلية او ربما عقدة «الذمّي» في محيط اسلامي كبير. واخذت تشد ازر هذا التيار غير دولة اوروبية انسجاماً مع مصالحها في هذا الشرق ولهذا كان من الصعب ان ينتصر التيار العروبي العلماني على باقي التيارات السياسية انذاك[١٣].

ومع بروز التيار القومي العربي هذا في مطلع القرن العشرين اخذت بعض الدول الاوروبية ذات المصالح المهمّة في المشرق العربي، كبريطانيا وفرنسا تعمل على استقطاب المؤيدين لهذا التيار السياسي من اجل القضاء على السلطنة العثمانية وتمهيداً لتحقيق اهدافها الاستعمارية في المنطقة. اما في لبنان المتصرفية فقد ظهر تيار سياسي آخر اخذ يدعو لاقامة كيان سياسي منفصل ذي طابع مسيحي كاثوليكي مستنداً الى دعم الكنيسة في الداخل ودعم فرنسي واضح من الخارج[١٤].

واذ كانت الحركة القومية العربية قد دعت لاستقلال البلاد العربية عن السيطرة العثمانية وانشاء دولة عربية مستقلة، فإن هذه الحركة سرعان ما لقيت هزيمة سياسية كبرى على يد الحلفاء بعيد الحرب العالمية الاولى. وربما بسبب هذه الهزيمة تراجع قسم من العروبيين المسيحيين في لبنان عن موقعهم السابق المؤيد لقيام دولة قومية عربية مستقلة الى موقف مناقض يؤيد الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان كأمر واقع[١٥].

والواقع ان فكرة إنشاء دولة ذات طابع مسيحي في لبنان برعاية فرنسا وحمايتها اخذت بالتبلور في ذهن فريق لبناني مسيحي في هذه المرحلة نتيجة للعلائق الوثيقة التي كانت قائمة بين زعماء الكنيسة المارونية وفرنسا فيما وقف المسلمون اللبنانيون وبعض القادة المسيحيين بشكل عام ضد هذا التوجه وعملوا على تأييد حكومة فيصل العربية[١٦]. على ان الحكم العربي في بلاد الشام خلال هذه الفترة وكما تمثل في حكم الامير فيصل لم يدم طويلاً إذ قضى الاتفاق البريطاني الفرنسي السري اي اتفاق سايكس - بيكو المشهور بوضع حد له. وسقط مشروع الدولة العربية المستقلة فعلاً مع هزيمة الامير فيصل في معركة ميسلون ووقوع سوريا ولبنان تحت سلطة الانتداب الفرنسي مباشرة[١٧]. إلا ان الانتداب الفرنسي هذا كان موضع ترحيب لدى التيار السياسي الماروني الداعي لقيام دولة لبنانية ذات غلبة مارونية او كاثوليكية بحماية فرنسا ورعايتها. وهذا ما حمله البطريرك الماروني الياس الحويك الى مؤتمر الصلح في باريس حيث لقي تجاوباً صريحاً من الحكومة الفرنسية[١٨]. ثم جاء قرار الجنرال غورو إنشاء دولة لبنان الكبير (٣١ آب ١٩٢٠) ليؤكد اولاً رغبة فرنسا في إعطاء لبنان هذا طابعاً مميزاً عن محيطه اي اعطاء السلطة الفعلية للموارنة في الدولة اللبنانية العتيدة بحجة كونها اكبر الطوائف عدداً فيه، اي كان في الواقع تحقيقاً لمقولة «انشاء دولة لبنان الكبير ليكون وطناً مسيحياً يحميه الغرب ضمن هذا البحر الاسلامي الشاسع». بيد ان القرار الفرنسي إنشاء دولة لبنان الكبير جاء منسجماً مع الاستراتيجية الفرنسية لتلك المرحلة ومنها سياسة تجزئة البلاد السورية بحيث يمكن فصل قسم مهم من المناطق الساحلية عن الداخل وربما التأسيس للحدود الشمالية لمشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين فضلاً عن اعطاء مدى حيوي لدولة لبنان الكبير هذه[١٩].

لم يكن الاجراء الفرنسي هذا ليسكت التيار العروبي عن المطالبة باستقلال ناجز لدولة عربية في بلاد الشام تشمل لبنان الكبير بل شهدت معظم المناطق السورية انتفاضاتٍ عدة مسلحة ضد قوات الانتداب الفرنسي بلغت نحواً من خمس وثلاثين

انتفاضة في عام ١٩٢٢ فقط وقضت على اكثر من خمسة آلاف جندي فرنسي. وشملت أعمال المقاومة ضد الانتداب الفرنسي انذاك مناطق الجنوب والبقاع في لبنان. اما سلطات الانتداب فقد عملت على تشكيل مقاومة مضادة من بين المسيحيين اللبنانيين غايتها اضعاف التيار العروبي المناوئ لها[٢٠]. لا بل عمل الفرنسيون على تغذية النزاعات الانفصالية مستغلين بذلك موقع الاقليات القومية والدينية والمذهبية. وحشدوا العديد من ابناء هذه الاقليات في قواتهم التي تصدت لتلك الانتفاضات الوطنية ضد الانتداب الفرنسي لا سيما خلال عمليات قمع الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ - ١٩٢٨) واخمادها[٢١].

ومع نجاح سلطات الانتداب بالقضاء على الثورة السورية هذه عام ١٩٢٨، انكفأ مرة ثانية التيار العروبي في بلاد الشام واشتدّ ساعد التيار الانفصالي عن المحيط العربي داخل لبنان. وتحقق من خلال إنشاء دولة لبنان الكبير طموح بعض القادة المسيحيين اللبنانيين في إنشاء دولة ذات غلبة مسيحية ومستقلة عن محيطها. ولكن هدف الداعين لاقامة دولة لبنانية مسيحية او كيان قومي طائفي صرف لم يتحقق بالكامل لأنه كان يتعارض انذاك مع المصالح الفرنسية[٢٢]. بيد ان انشاء دولة لبنان الكبير اعطى لكيانه السياسي هذا المقومات الاقتصادية للبقاء اي من خلال ضم ما يسمى بالاقضية الاربعة الى جبل لبنان. إلا ان الحل الاقتصادي هذا لدولة المتصرفية بإنشاء دولة لبنان الكبير، لم يكن الحل الامثل في نظر قادة هذا التيار لا سيما الموارنة منهم ذلك ان تكبير لبنان اي زيادة مساحته جعلهم كموارنة اكبر اقلية مسيحية في دولة كبرى. وهذا ما لفت نظر احد منظري مقولة الدولة المسيحية عندما قال: «ان الجنرال غورو كان لا يدري انه من خلال ذلك القرار جمع داخل حدود دولة واحدة مجموعتين قوميتين كانتا قد تصارعتا على مدى الأجيال اي منذ اكثر من ثلاثة عشر قرناً»[٢٣].

واستمرت بعدها سياسة الانتداب الفرنسي التي كانت ترمي الى تقوية التيار المعادي لعروبة لبنان فيما اشتد الضغط على زعماء المسلمين وغيرهم من العروبيين الوحدويين الذين عارضوا فصل الاقضية الاربعة عن سوريا. وعندما شرعت سلطات

الانتداب بوضع دستور للبنان الكبير عارض الوحدويون ذلك فيما تعاون معها الفريق المؤيد للانتداب، كبترو طراد وشارل دباس وميشال شيحا وغيرهم[٢٤]. وإذا بالدستور الجديد يكرس في احد بنوده «الطائفية السياسية» التي اعتبرها البعض ضمانة للحقوق السياسية للطائفة المارونية التي استأثرت بأعلى المناصب في الدولة العتيدة. والجدير بالملاحظة هنا ان الجانب الماروني ظل متربصاً بمن يخالف الدستور هذا حفاظاً على موقعه القيادي في الدولة اللبنانية رافضاً التنازل عن هذا الامتياز حتى للطوائف المسيحية الاخرى فضلاً عن الطوائف الاسلامية[٢٥].

غير ان الداعين للعودة الى لبنان الصغير كانوا على رأس الرافضين لربط لبنان بشكل او بآخر بمحيطه العربي والاسلامي وطالبوا ببقاء الوجود العسكري الفرنسي على ارض لبنان لضمان وجوده السياسي. وقد تمثل هذا التيار بحزب الترقي اللبناني في مطلع عهد الانتداب وبحزب الوحدة اللبنانية قبيل الحرب العالمية الثانية. وكان على رأس الناطقين باسم هذا التيار جورج سمنة ومن خلال مجلته المعروفة: «Correspondance D'orient»[٢٦].

وقد تمسك هذا التيار بالانتداب الفرنسي ودافع عنه، وكان رده الدائم على المطالبين بالاستقلال هو الدعوة الى احياء لبنان الصغير ليكون وطناً قومياً مسيحياً في الشرق وبضمانة فرنسية. ولا ضير عند هؤلاء، ان تخلت فرنسا عن تقديم مثل تلك الحماية، من التوجه نحو دولة غربية اخرى كبريطانيا مثلاً في سبيل تأمين تلك الحماية وضمان بقاء لبنان كدولة مستقلة عن محيطه. وكان هذا التيار لا يقبل بأي نوع من الوحدة السياسية للبنان مع أية دولة عربية اخرى حتى لو جاءت هذه الوحدة برعاية دولة غربية صديقة كبريطانيا مثلاً[٢٧].

اما التيار العروبي الوحدوي في لبنان فقد اتخذ موقفاً سلبياً من حكم الانتداب طوال هذه المرحلة، فيما استأثر التيار الاول بالسلطة ومغانم الحكم في رعاية سلطة الانتداب، وعمل فيما بعد على عقد معاهدة مع فرنسا عام ١٩٣٦ ولمدة خمس وعشرين سنة لم يتم تصديقها من قبل الحكومة الفرنسية آنذاك رغم حماسة اولئك

اللبنانيين لابقاء النفوذ الفرنسي في لبنان[٢٨]. إلاّ انه لا بد من الاعتراف ان تحولاً اساسياً في المواقف السياسية قد طرأ انذاك على الوضع اللبناني باتجاه بلورة رؤية سياسية لمستقبل لبنان يتلاقى عندها هذان التياران ولو مرحلياً لا سيما في مرحلة اعداد بعض بنود المعاهدة اللبنانية الفرنسية عام ١٩٣٦ وبعد نجاح المفاوضات الفرنسية السورية بهذا الشأن. فمن مؤتمر المطارنة الموارنة الذي عقد في بكركي خلال مطلع ذلك العام حيث شدّد فيه المؤتمرون على وجوب المحافظة على استقلال لبنان بحدوده الحاضرة وعلى تعميق الروابط الاقتصادية والاجتماعية مع سوريا، الى مؤتمر الساحل الاسلامي في منتصف ذلك العام الذي اكد على الوحدة السورية كمنطلق لوحدة عربية شاملة، داعياً في الوقت نفسه للتفاهم مع الطوائف المسيحية من أجل التفاوض مع فرنسا لتحقيق تلك الأهداف مما يعزز هذا القول[٢٩].

والواقع ان هذا التحول الذي طرأ على موقفي الفريقين الاساسيين جاء حصيلة قناعة ذاتية لدى قادة الطرفين وتنم عن رؤية واقعية للوضع السياسي العام في المنطقة. فالفريق اللبناني العروبي بأكثريته الاسلامية وقيادة رياض الصلح تيقّن آنذاك من استحالة احداث تغيير جوهري في التقسيم الجيوسياسي للمنطقة بعد الحرب لأرجاع المناطق الملحقة بلبنان الى سوريا ووجد نفسه مضطراً لتبني سياسة المراحل بهدف تحقيق امانيه الوحدوية فيما بعد. إلا ان السبب المباشر الذي ادى الى هذا التحول هو على ما يبدو موقف الكتلة الوطنية السورية بالذات من قضية المناطق الملحقة بلبنان والتي كشفت عن ميل قادتها للتخلي عن تلك المناطق او بعضها اثناء تفاوضها بشأن المعاهدة السورية الفرنسية عام ١٩٣٦ . وفي المقابل فإن قسماً من الفريق اللبناني ذي الاكثرية المسيحية لم ير في ضمان فرنسا للكيان اللبناني وهيمنتها على سياسته ما يرضيه او يغنيه عن بناء الاستقلال الذاتي خصوصاً بعد فشل سلطات الانتداب في معالجة الكثير من القضايا الشعبية المعيشية لدى هذا الفريق والتي تذمر منها البطريرك الماروني وانتقدها مراراً.

لقد كان هذا كله مدعاة للتلاقي بين التيارين وان على أسس طائفية وبشكل مرحلي من أجل نيل الاستقلال كهدف مشترك يجمع بين هذه الطوائف ومن ثم

لوضع مشروع ميثاق وطني يتجاوز المواقف السياسية السابقة سواء من حيث علاقة لبنان بمحيطه العربي ام مع الدول الغربية ويكون بمثابة مشروع، تسوية بين هذين التيارين ولو مرحلياً. وجاءت خطوة اعلان الاستقلال عام ١٩٤١ لتبلور مواقف سياسية جديدة لدى هذين الفريقين الاساسيين ازاء مستقبل الدولة اللبنانية. ويمكن تلخيص هذه المواقف بثلاثة: اولها دعوة لبناء كيان لبناني عربي مستقل على اسس المبادئ العامة لشرعة حقوق الانسان حيث لا تمييز بين اللبنانيين على أساس اللون او الجنس او الدين. اما الموقف الثاني فقد كان نقيض الاول اي كان يسعى لبناء لبنان مستقل ولكنه منعزل كليا عن محيطه العربي على ان تضمن فرنسا استقلاله. اما الموقف الثالث فقد استقطب مؤيديه من جميع الطوائف وكان يمثل الفريق الذي نادى باستقلال لبنان وبناء دولته على اساس وحدة الطوائف اللبنانية. وتبنى هذا التيار مبدأ رفض الحماية الأجنبية وقبل بانفتاح لبنان على محيطه العربي الاسلامي واقامة علاقات وثيقة معه شرط ان لا يمس ذلك سيادة لبنان واستقلاله. وكان زعماء الاستقلال من مسلمين ومسيحيين ينتمون الى هذا التيار[٣٠].

بيد ان الصراع الفرنسي البريطاني على النفوذ في لبنان خلال الحرب العالمية الثانية عكس صراعاً داخلياً بين كتلتين سياسيتين يتزعمهما موارنة. الاولى كانت الكتلة الوطنية التي حظيت بدعم فرنسي والثانية الكتلة الدستورية التي كانت تحظى بدعم بريطاني. ورجحت كفة الكتلة الدستورية في الصراع بزعامة الشيخ بشارة الخوري، وذلك لما لقيه زعيم الكتلة الدستورية من دعم حلفاء بريطانيا العرب كالنحاس باشا ونوري السعيد وغيرهما مما دفع العروبيين في لبنان الى تأييد بشارة الخوري[٣١] رغم تحفظ زعيم الكتلة الدستورية احياناً على عروبة لبنان. ذلك ان الخوري سبق له مثلاً ان رفض تضمين برنامجه الانتخابي وعداً لتوحيد العلم والجيش والسلك الخارجي مع سوريا اي لم يقبل بأي نوع من الوحدة او الاتحاد مع سوريا[٣٢]. ومن المرجح ان فرنسا قبلت بفوز بشارة الخوري في منصب رئاسة الجمهورية يومذاك خوفاً من فوز كميل شمعون حليف البريطانيين في ذلك المنصب[٣٣].

والواقع ان بشارة الخوري لم يكن خصماً لفرنسا وذلك على حد قول الجنرال كاترو نفسه(٣٤). بل كان حريصاً على صداقتها رغم ميلها الى دعم خصمه السياسي في الداخل اي اميل اده زعيم الكتلة الوطنية. ولكنه من شبه المؤكد ان تأييد النواب المسلمين لبشارة الخوري جاء نتيجة تدخل عربي من قبل كل من سوريا ومصر اذ ارسلت هاتان الدولتان موفدين لهما لاقناع زعماء المسلمين لتأييد ترشيح بشارة الخوري الى منصب الرئاسة هذا(٣٥). وربما صح حكم بعض العروبيين الوحدويين هنا بأن فوز بشارة الخوري في انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية عام ١٩٤٣ كان بمثابة نصر لسياسة بريطانيا فيما لم يكن هذا نصراً حقيقياً للتيار العروبي الوحدوي في لبنان. ذلك ان سياسة لبنان الرسمي إزاء القضايا العربية انذاك بقيت دون المستوى الذي توخاه العروبيون من لبنان كبلد عربي يعمل في سبيل الوحدة العربية. إلا ان الموقف الايجابي والمعتدل الذي اتخذه بعض العروبيين في تأييد بشارة الخوري اعتبر بمثابة تسليم ضمني باستقلال الكيان اللبناني رغم ان الهوية العربية لذلك الكيان ظلت مبهمة بنظر هؤلاء ولم يطمئنوا كلياً للصيغة التي جاء بها الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ . بيد ان سعي حكومة الاستقلال لتعديل بعض مواد الدستور اللبناني والغاء جميع الفقرات المتعلقة بالسلطة المنتدبة فضلاً عن إقرار اللغة العربية كلغة رسمية اخذت تعطي الحكومة هذه بعض المصداقية لدى التيار العروبي في لبنان. لقد بدأت من خلال ذلك مرحلة تعريب الدولة اللبنانية فيما اعتبره الفريق المناهض للعروبة والمطالب بالحماية الاجنبية قراراً خطيراً بحق الشعب المسيحي في لبنان والشرق(٣٦).

ومع ان ما عرف بأزمة تشرين الثاني ١٩٤٣ بين سلطات الانتداب الفرنسي وحكومة الاستقلال الاولى كان قد حقق نوعاً من الوحدة في الموقف السياسي ربما لأول مرة بين قسم كبير من المسيحيين المؤيدين للكتلة الدستورية وبين المسلمين المؤيدين لحكومة رياض الصلح(٣٧)، فإن العديد من الصحف اللبنانية كالبشير وصوت الاحرار والشرق ظلت تنطق بوجهة نظر التيار المعادي للعروبيين وتعكس رأي الفئة المطالبة بالحماية الفرنسية. غير ان هذه الفئة بدت وكأنها معزولة امام دعم بريطانيا وبعض الدول العربية لحكومة الاستقلال. واضطر الفريق المؤيد لفرنسا الى

الانكفاء ولو مؤقتاً امام تضافر تلك القوى المحلية والاقليمية والدولية لتأييد الموقف البريطاني ومناهضة الموقف الفرنسي. ذلك ان دول الحلفاء اخذت تدعو آنذاك لأنهاء الازمة اللبنانية من أجل تركيز الجهود على ما كان يجري في اوروبا اي الاستعداد للمعركة الحاسمة مع دول المحور فضلاً عن ان ذلك كان يخدم مصالح بريطانيا الخاصة في المشرق العربي[٣٨]. والواقع ان بريطانيا كانت من خلال مسعاها الحثيث هذا لحل الأزمة اللبنانية، تعمل للحلول مكان فرنسا في سوريا ولبنان. وقد شجّع بريطانيا على اتباع هذه السياسة ضعف فرنسا العسكري وتراجع نفوذها في هذه المنطقة ابان الحرب، فيما ساهم الوجود العسكري لبريطانيا في الوقت نفسه في كبح جماح الفريق الموالي لفرنسا. كما ان ضعف فرنسا العسكري بالمقابل، اضعف الفريق اللبناني الموالي للفرنسيين. وكي لا تتهم الحكومة البريطانية بأنها كانت تعمل لأحلال قواتها مكان القوات الفرنسية في لبنان ابلغت الفرنسيين انها ستنسحب من سوريا ولبنان فور انتهاء الحرب لصالح استقلال هذين البلدين. ومع ذلك فإن التيار المسيحي المطالب بالحماية لم يتراجع امام التيار المطالب بالاستقلال بل طالب بضرورة استمرار الحماية الفرنسية للبنان وضمناً للمسيحيين فيه على الرغم من ضعف فرنسا هذا[٣٩].

لا شك ان موقف التيار المؤيد لفرنسا بين اللبنانيين جعل الحكومة الفرنسية، وبالرغم من ضعفها العسكري انذاك، تتشبث بموقفها للحفاظ على مصالحها في لبنان. وقد تجلى تشبث الجانب الفرنسي هذا من خلال اصراره على ابقاء قواته الخاصة في لبنان من أجل ضمان مصالحه الاستراتيجية والثقافية والاقتصادية مطالباً بعقد معاهدة جديدة مع سوريا ولبنان تضمن تلك المصالح[٤٠]. بيد ان التيار المطالب باستقلال لبنان كان الاقوى ونجح في تحقيق هدفه باجلاء القوات الاجنبية نتيجة للدعم الدولي الذي تلقاه من بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فضلاً عن الدعم العربي[٤١]. وكان الفريق الاستقلالي هذا قد اتخذ خطوة جديدة لا تقل اهمية عن خطوة جلاء القوات الأجنبية ألا هي وضع اسس سياسية جديدة تجمع بين المعتدلين من التيارين الاساسيين في لبنان اي التيار العروبي الوحدوي والتيار الداعي للحماية فكان الميثاق الوطني[٤٢].

الميثاق الوطني

لا شك ان الميثاق الوطني كان احدى المحاولات الجادة للجمع بين هذين التيارين السياسيين المتناقضين ازاء هوية لبنان ودوره وعلاقاته الاقليمية والدولية في مرحلة معينة. وقد ظهرت الخطوط العريضة لذلك الميثاق في البيان الوزاري الاول لحكومة الاستقلال الاولى برئاسة رياض الصلح[٤٣].

وإذا كان من الشائع ان مبادئ الميثاق هذه قد تم الاتفاق عليها ووضعت صيغة عملية لتنفيذها بعد اجتماعات عدّة عقدت بين بشارة الخوري ورياض الصلح، فان الوقائع تظهر بأن التسوية التي جاء بها الميثاق الوطني لم تكن وليدة حوار بين هاتين الشخصيتين السياسيتين وحسب، بل ان مضمون الميثاق كما يستدل من الدراسات التي وضعت مؤخراً كان مدار بحث بين عدد من ممثلي مختلف التيارات السياسية في لبنان بما فيها التيار العروبي الوحدوي من جهة والتيار المؤيد للحماية الاجنبية قبيل الاستقلال من جهة ثانية. ونذكر على سبيل المثال المبادئ العامة التي اقرها لقاء بعض الشخصيات اللبنانية في منزل يوسف السودا عام ١٩٣٩ فضلاً عن بيان بكركي عام ١٩٤١[٤٤] وقد جاءت جميعها لتعبّر عن انعطاف اساسي طرأ على مواقف هذين الفريقين منذ عام ١٩٣٦ ازاء مستقبل لبنان السياسي.

ان مضمون الميثاق الوطني ينّم عن تنازلات سياسية متبادلة بين هذين التيارين. ففيما تنازل الاول عن الوحدة مع سوريا تنازل الثاني عن مشروع الحماية الاجنبية. والواقع ان هذه التنازلات المتبادلة كانت تستند ايضاً الى تطورات سياسية واقتصادية في لبنان خلال عهد الانتداب ادت الى فرز تيّار سياسي جديد جلّه من الميسورين والاغنياء. وكان معظم هؤلاء ممن عملوا بالتجارة اما لحسابهم الخاص او كوسطاء في السوق التجاري بين الشرق والغرب اي بين البلدان العربية ودول الغرب واستطاعوا ان يجنوا الارباح الطائلة خلال فترة الحرب العالمية الثانية. واخذت هذه الفئة الغنية الطامحة سياسياً تحل تدريجياً مكان الزعامة السياسية التقليدية في المدن اللبنانية لاسيما في بيروت، وكان افرادها من المسيحيين والمسلمين على حد سواء[٤٥].

وكانت هذه الفئة ترى في استقلال لبنان سياسياً عن الشرق والغرب ما يحفظ مصالحها الخاصة لا سيما بعد ان رأت في سياسة الانتداب الاقتصادية ما يضر بتلك المصالح. ذلك ان فرنسا التي كانت تشكو من عجزٍ هائل انذاك في ميزان مدفوعاتها كانت تحاول سد هذا العجز من خلال سياسة استنزاف اقتصاد مستعمراتها ومنها سوريا ولبنان(٤٦). وبهذا فان ارباب التجارة اللبنانية الذين كانوا يستوردون البضائع من سائر الدول الاوروبية والاميركية لبيعها في السوق العربية الداخلية اعتبروا ان استقلال لبنان عن فرنسا سيساهم في تقوية مصالحهم الاقتصادية وحفظها. ثم ان الانفتاح الاقتصادي نحو الداخل العربي كان له ما يبرره على صعيد الرأي العام اللبناني المسيحي الذي كان عليه ان يتذكر خلال الحرب العالمية الثانية ما حدث للبنان المتصرفية من مجاعة خلال الحرب الكبرى. اما الوحدة السياسية او الانضمام الى دولة عربية موحدة فكان يعني من الوجهة الاقتصادية لهذه الفئة السياسية، خطراً يهدد دورها ومصالحها بالزوال(٤٧).

اما الفريق الآخر المنادي بالعروبة فلم ير بعض قادته في بنود الميثاق هذا تراجعاً قومياً عربياً بل كسباً سياسياً ولو مرحلياً دون التخلي عن مبدأ الوحدة العربية. ذلك ان القبول بوحدة لبنان الكبير وخسارة الاقضية الاربعة برأي هؤلاء لهو افضل من انشاء لبنان الصغير في رقعة صغيرة كجبل لبنان وبحماية فرنسية(٤٨). ومع ذلك فقد اتهم رياض الصلح الذي كان يعتبر الممثل للجناح العروبي في الميثاق الوطني بأنه تنازل عن الاقضية الاربعة، اي قبل بفصل لبنان عن سوريا لأجل غاية شخصية هي الوصول الى منصب رئيس الوزراء في لبنان(٤٩). والحقيقة ان المشكلة برأي هؤلاء لم تكن في التنازل عن الاقضية الاربعة من قبل الجناح العروبي في الميثاق بل في تخلي هذا الفريق عن مبدأ الوحدة او الاتحاد مع البلدان العربية وذلك على الرغم من تبرير الفريق العروبي المؤيد للميثاق بأنه لولا ذلك لبقي لبنان الصغير هذا يرزح تحت عبء السيطرة الأجنبية من خلال مبدأ الحماية كما هو معروف.

ولم يحسم الجدل حتى الآن بين الذين تصدوا لدراسة الميثاق حول (صوابية) بنوده، غير ان معظم الدراسات تعتبره حلاً واقعياً وعملياً في الظروف التي احاطت

بالمشكلة اللبنانية انذاك اي إبان معركة الاستقلال؛ فيما رأى فيه بعض العروبيين الوحدويين قصر نظر قادتهم انذاك لمستقبل لبنان كبلد عربي، اي ان التخلي عن الحماية الأجنبية لا يعادل برأيهم التنازل عن مبدأ اساسي، هو الاتحاد او الوحدة مع العالم العربي. ذلك ان الحماية هي وليدة الاستعمار الذي لا بد برأيهم من ان يزول ولا بدّ من ان يسقط المؤيدون له مع تطور وتحرير البلدان العربية الاخرى من السيطرة الاستعمارية وان مستقبل لبنان وقدره بأن يكون جزءاً لا ينفصل عن البلاد العربية(٥٠). ومن الواضح هنا ان هذا التيار ينطلق من رؤية معينة لهوية لبنان وهو يرى في مبدأ التنازل عن الوحدة العربية اقراراً ضمنياً بهوية سياسية للبنان تميزه عن باقي البلاد العربية وربما بقومية لبنانية مميزة طالما طالب ونادى بها القوميون اللبنانيون. وهذا ما رآه كمال يوسف الحاج مثلاً في فلسفة «الميثاق الوطني» اي ان الميثاق الوطني اعتبر بأن للبنان قومية خاصة به هي القومية اللبنانية(٥١). فيما ذهب تيار آخر الى ابعد من ذلك واعتبر ان الميثاق اقر بقوميتين وحضارتين اي قومية لبنانية وحضارة مسيحية من جهة وقومية عربية وحضارة اسلامية من جهة ثانية(٥٢). ثم ان هذا الاعتراف وحسب رأي هؤلاء لم يحل المشكلة الاساسية أي ذلك التناقض الايديولوجي بين فريقي الميثاق. ثم إن القادة الذين تعاقدوا عليه كانوا لا يمثلون جميع الفئات اللبنانية اسلامية كانت ام مسيحية، كما ان الميثاق لم يحدّد هوية لبنان بدقة، فالقول بأن لبنان ذو وجه عربي لا يعني برأي المصدر نفسه ان المسيحيين اللبنانيين أو بعضهم اصبحوا عرباً قومياً وثقافياً وحضارياً، اما المسلمون اللبنانيون فهم عرب في جميع نواحي حياتهم وليس من حيث الوجه فقط(٥٣).

ومهما يكن من امر فإن الميثاق بالمعنى السياسي جاء كحل وسط كتسوية مرحلية بين طرفين متباعدين احدهما وحدوي ذو اكثرية اسلامية وآخر غير وحدوي ذو اكثرية مسيحية لا يؤمن بالوحدة العربية. ولم يكن الميثاق سحراً ليغير ما في النفوس بين ليلة وضحاها بل جاء على حد قول سامي الصلح كعامل تهدئة مؤقت بين فريقين سياسين متصارعين على الساحة اللبنانية، احدهما يعتبر ان لبنان هو جزء لا ينفصل عن العالم العربي ولا يتميز عن البلاد العربية بهويته السياسية حتى مع وجود اكثرية مسيحية فيه، اما الفريق الآخر فقد اصر على تمييز لبنان عن محيطه

العربي معتبراً ان العروبة تقوم على اساس الدين الاسلامي اي لا تميز بين الاسلام كدين والعروبة كقومية. وهذا يعني بحسب رأيهم ان مسيحيي لبنان لا مكانة لهم في هذه العروبة؛ فيما اصر القوميون العرب الوحدويون ان القومية العربية علمانية في توجهها لا تقوم على اساس الدين بل على اساس الانتماء الثقافي العربي والسياسي(٥٤). ان مساهمة العديد من المفكرين النصارى في وضع مبادئ القومية العربية ابتداء من ابراهيم اليازجي وامين الريحاني وغيرهما لدليل على التوجه العلماني للقومية العربية وفصلها عن الدين. ولعله يمكن القول هنا بأَنَّ الميثاق الوطني لم يعط الحل الأمثل لمشكلة هوية لبنان السياسية، فلبنان الوطن ابقاه طائفي الهوية، وعروبته عرضية لا جوهرية، واستقلاله لا يخلو من التبعية للغرب وحياده مشكوك فيه. وهذا بالطبع لا يقلل من شأن الميثاق الوطني ودوره في انكفاء التيار الطائفي المطالب بالحماية الأجنبية كما لا يقلل من دوره في معركة الاستقلال. ولكن الميثاق الذي لم يستطع اعطاء لبنان هوية يجمع عليها اللبنانيون على اختلاف مذاهبهم اعتبر برأي العديد من المفكرين السياسيين حلاً لجمع الطوائف او تجميعها لا لتوحيدها على اساس وطني صلب اي إنه صيغة سياسية للتعاون بين مختلف الطوائف اللبنانية على أساس الاعتراف بتمايزها وليس صيغة للانصهار السياسي في بوتقة قومية واحدة سواء عروبية كانت ام لبنانية. اما من الناحية العملية فقد جاء بمثابة حل واقعي ومرحلي ناجح لجمع اكثرية لبنانية حول مطلب اساسي هو المطالبة بالاستقلال من غير اعطاء حلٍ نهائي لمسألة عروبة لبنان ولا هويته القومية(٥٥).

مبادئ الميثاق الوطني من خلال الممارسة

على ان تطبيق مبادئ الميثاق الوطني او ترجمة بنود الميثاق الى سياسة عملية ناجحة بقيت الطامة الكبرى في السياسة اللبنانية منذ مطلع عهد الاستقلال. وظلت الشكوك ازاء ذلك تساور الفريق اللبناني المطالب بالحماية الأجنبية رغم محاولة اول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال الشيخ بشارة الخوري تبديد تلك الشكوك عن طريق السعي الدؤوب للحصول على اعتراف الڤاتيكان باستقلال لبنان كي

يطمئن الفريق الماروني بأن زوال الانتداب الفرنسي لن يؤدي الى زوال لبنان[٥٦]. وعلى الرغم من اعتراف البابا بلبنان المستقل (٨ نيسان ١٩٤٩) والاتفاق مع الفاتيكان على تبادل السفراء ومن ثم الاتفاق على أن يكون السفير البابوي عميداً للسلك الدبلوماسي، فإن البطريرك الماروني ارسل الخوري انطوان عقل الى الولايات المتحدة من أجل تقديم مذكرة للأمم المتحدة تحوي أربعة عشر بنداً تتعلق بشأن اعتبار لبنان كوطن قومي مسيحي لجميع مسيحيي الشرق[٥٧]. وهي دعوة دينية متطرفة جاءت كخطوة متوازية مع مطلب الصهيونية لأنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين وظهرت الى العلن اثناء دعوة المطران الماروني اغناطيوس مبارك رئيس اساقفة بيروت لأنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين[٥٨].

ولم تكن مشكلة كبح جماح هذا الفريق المسيحي المتطرف هي المسألة الوحيدة التي واجهتها حكومة الاستقلال الاولى بل ان الجانب الآخر من المشكلة كان في ارضاء الفريق العروبي الوحدوي في لبنان بالواقع الجديد دون اثارة الفريق الأول المطالب بالحماية. وسرعان ما انتعش المد الوحدوي العروبي ابان الحرب فوصلت اثاره الى لبنان. وأبدت بريطانيا العظمى في هذه المرحلة عطفها على تلك التيارات الوحدوية بين العرب من أجل الحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة وليس ايمانا منها بحق العرب بانشاء دولة عربية موحدة وقوية من شأنها ان تهدد مصالح الدول الاستعمارية في الشرق.

وهكذا فإن مشاورات الوحدة العربية لم تتعد حدود التنسيق بين الدول العربية المستقلة انذاك في القضايا الاقليمية والخارجية المشتركة بين تلك الدول والتي اسفرت في نهاية المطاف عن قيام الجامعة العربية. وقد ابدى بشارة الخوري استعداد لبنان الرسمي للتعاون مع العرب في هذا الاطار من التنسيق بين الدول العربية شرط المحافظة على استقلال لبنان وسيادته ضمن حدوده المعترف بها دولياً[٥٩]، اي ان لبنان الرسمي قبل سياسة التنسيق والتعاون مع العرب ولكنه رفض سياسة الوحدة والاندماج معها في دولة واحدة. ومع ذلك فإن بشارة الخوري لم يكن متطرفاً في موقفه هذا إزاء العرب كاميل اده مثلاً الذي كان يرفض كلياً عروبة لبنان ويعتبر

اللبنانيين من اصل غير عربي. وفيما لم يعترف بشارة الخوري بان لبنان عربي محض وذلك ارضاء لمناصريه من المسيحيين فإنه في الوقت نفسه لم يقل بأن لبنان بلد غير عربي انسجاماً مع سياسته لأرضاء الرأي العام الاسلامي الذي اعتبر لبنان بلداً عربياً كسائر البلدان العربية[٦٠].

انطلاقاً من هذا المبدأ شدّد رياض الصلح رئيس الحكومة الذي ترأس الوفد اللبناني الى مشاورات الوحدة في مصر عام ١٩٤٤، شدّد على مبدأ التعاون مع الدول العربية، وليس على الوحدة السياسية فيما بينها وعلى ان يكون ذلك التعاون قائماً على اساس السيادة والمساواة بين هذه الدول[٦١]. ويبدو ان الموقف اللبناني الرسمي هذا هو محاولة لأتخاذ موقف وسط بين موقعين متناقضين انذاك اتخذهما فريقان من اللبنانيين ازاء اول مشروع وحدوي من عهد الاستقلال اي موقف الفريق الذي كان يطالب بالوحدة العربية من غير شروط وموقف الفريق الذي كان يريد اتباع سياسة من الانكماش والعزلة عن العالم العربي اي لم يقل لا بالتعاون ولا بالتحالف مع العرب. فيما كان الموقف الوسط هو ان يتعاون لبنان مع العرب الى اقصى حدود التعاون ولكن مع المحافظة على مبدأ استقلال لبنان وسيادته إزاء الشرق والغرب اي لا حماية اجنبية مقابل لا وحدة او اتحاد مع أي بلد عربيّ. وفضلاً عن ذلك فقد نجح لبنان الرسمي في مؤتمر الاسكندرية عام ١٩٤٦ في انتزاع قرار رسمي من الدول العربية يعترف باستقلال لبنان ضمن حدوده المعترف بها اي الحدود التي رسمها الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٠[٦٢].

وهكذا فان لبنان الرسمي نجح في اتخاذ اول خطوة سياسية عملية منسجمة مع احد مبادئ الميثاق الوطني قاطعاً الطريق على فريقي الصراع ازاء هوية لبنان، كما ان موافقة المجلس النيابي على مشروع انضمام لبنان الى الجامعة العربية ضمن تلك المبادئ كان مثابة انتصار جديد لهذا التيار الوسطي في لبنان. ولا شك ان الظروف الاقليمية والدولية ساهمت في تحقيق هذا النجاح من غير احراج لأي من طرفي الصراع الداخلي. ولكن مشروع إنشاء الجامعة العربية لم يكن المشروع العربي الوحدوي الوحيد الذي فرض على لبنان الرسمي اتخاذ قرار حاسم بشأنه خلال تلك

المرحلة إذ سبق ذلك مشروعان للوحدة أولهما مشروع سوريا الكبرى الذي ظهر عام ١٩٤٠ ودعا اليه الأمير عبدالله امير شرق الاردن يومذاك. وقضى ذلك المشروع بإقامة وحدة بين لبنان وسوريا والأردن وفلسطين[٦٣]. ثم مشروع الهلال الخصيب الذي قدمه نوري السعيد عام ١٩٤٣ وقضى بإقامة وحدة بين دول لبنان وسوريا والأردن وفلسطين والعراق على ان يعطى الموارنة وضعاً خاصاً في جبل لبنان كما تضمّن اعترافاً بوضع خاص لليهود في فلسطين[٦٤].

وإذ لقي المشروعان معارضة قوية من دول مصر والسعودية وسوريا ولبنان فقد لقي المشروعان معارضة قوية في لبنان ليس على الصعيد المسيحي المعارض اساساً لمبدأ الوحدة مع العرب بل ايضاً من الجانب الاسلامي بشكل عام انسجاماً مع مواقف بعض الدول العربية لا سيما سوريا ومصر. ثم ان المملكة العربية السعودية كانت تقف تلقائياً ضد هذه المشاريع الهاشمية بحكم عدائها التقليدي للفرع الهاشمي يومذاك. وكان الموقف السوري في اغلب الأحيان مؤيداً لأستقلال لبنان وضد المشارع الوحدوية الهاشمية التي كثيرا ما اعتبرتها مشاريع استعمارية لأن الداعين لها كانوا حلفاء بريطانيا من الأسرة الهاشمية[٦٥].

وهكذا فإن المشاريع الوحدوية هذه لم تحرج كثيراً لبنان الرسمي بسبب معارضة سوريا ومصر لها وما كان لهذا الموقف من تأثير حاسم على موقف المسلمين اللبنانيين من جهة ثم معارضة الجانب المسيحي المعارض اصلاً لأي من مشاريع الوحدة هذه التي ستطول لبنان من جهة ثانية. وظل لبنان الرسمي متمسكاً بالمبدأ القائل بأن الاساس الصالح للتعاون العربي هو ميثاق الجامعة العربية الذي دعا الى التعاون بين دول عربية مستقلة وليس الى الوحدة الشاملة فيما بينها.

بيد ان الكنيسة المارونية التي سبق ان انتقدت سياسة سلطات الانتداب ودعت الى استقلال لبنان الكبير ودعمت سياسة العهد الاستقلالي الاول كان هاجسها المحافظة على وضع خاص للموارنة ضمن اي مشروع وحدوي كما ظهر من موقف البطريرك الماروني انطون عريضة ازاء مشروع الامير عبدالله لاقامة سوريا الكبرى[٦٦].

ويبدو لنا ان موقف البطريرك الماروني هذا جاء على سبيل المناورة السياسية، وهو الذي كان يدرك بأن الانقسام العربي ازاء مشروع الوحدة الهاشمي لن يجعله حقيقة راهنة في الأفق السياسي المنظور، كما وان موقف الغرب المؤيد لأستقلال لبنان وسيادته لن يسمح بتحقيق تلك الوحدة على حساب لبنان المسيحي على الاقل. ثم اذا كانت بريطانيا تؤيد المشروع الهاشمي وقد وقعت مع الأردن اتفاقية صداقة عام ١٩٤٦، فقد كان باستطاعة لبنان ان يعمل على عقد معاهدة مع الولايات المتحدة الاميركية او أية دولة غربية اخرى لضمان استقلاله خصوصاً وان مشروع معاهدة لبنانية اميركية كان قد بدئ بالحديث عنه خلال عام ١٩٤٥ وتجدد الكلام عنه في كل مرحلة ظهرت فيها المشاريع الوحدوية العربية، لا سيما المشروع الهاشمي هذا.

فالضمانة الأكيدة إذن لأستقلال لبنان بنظر هذا الفريق من اللبنانيين لم يكن الموقف العربي ولا ميثاق الجامعة بل موقف دول الغرب. وفي كلتا الحالتين لم يعدم لبنان التأييد ولا الدعم السياسي المطلوب على الأقل في هذه المرحلة لا من الغرب ولا من الدول العربية. ثم ان التعاون السوري اللبناني فضلاً عن الموقف السعودي المصري ساهم في المحافظة على الوضع القائم انذاك[٦٧]. فضلاً عن ان فرنسا والولايات المتحدة وبالتالي اسرائيل اتخذت موقفاً ضد اي تغيير في الوضع القائم في الشرق الأوسط.

الموقف من الحرب الباردة

بيد ان الخلافات التي كثيراً ما احتدمت بين اللبنانيين حول مختلف مشاريع الوحدة العربية لم تصل الى الوتيرة نفسها من الحدة بشأن القضايا الدولية لا سيما مسألة الموقف من صراع الشرق والغرب اي الحرب الباردة خلال العهد الاستقلالي الاول. ذلك ان سياسة لبنان الخارجية نحو المعسكر الغربي كانت منسجمة الى حد بعيد مع سياسة معظم اعضاء جامعة الدول العربية. اي ان جميع الدول العربية انذاك كانت لا تزال تدور في فلك المعسكر الغربي حتى وان ظهر تنافس بين هذه الدول إزاء تزعم جامعة الدول العربية او اقامة ما يمكن تسميته بالمحاور العربية على الصعيد

الاقليمي او حتى اطلاق مشاريع وحدوية معينة. وبذلك فإن التيار اللبناني الذي كان يطالب بالحماية الفرنسية او الدول الغربية الاخرى ام التيار الوحدوي لم يكونا في موقع مناهض للغرب. واتسمت سياسة لبنان الخارجية في هذه المرحلة بالاعتدال وبدرجة معينة من الحياد والمرونة إزاء ما كان يجري على الصعيدين الاقليمي والدولي[٦٨].

وعندما احتدمت الحرب الباردة في مطلع الخمسينات كانت منطقة الشرق الاوسط لا تزال منطقة نفوذ بريطانية. ومع ان الولايات المتحدة كانت تقيم علاقات ودية مع لبنان فإن الاتحاد السوفياتي كان بدوره يقيم علاقات طبيعية مع لبنان وعدد من الدول العربية الاخرى[٦٩]. ومع ذلك فإن لبنان الرسمي كان يحاول تحصين استقلاله وموقعه ازاء ما كان يجري على الصعيدين الاقليمي والدولي بطرح مشروع معاهدة مع الولايات المتحدة الاميركية منذ عام ١٩٤٥ . وقد اثير موضوع تلك المعاهدة فيما بعد في احدى جلسات مجلس النواب اللبناني في مطلع الخمسينات فاعتبرها وزير الخارجية اللبناني انذاك بأنها كانت معاهدة ثقافية واقتصادية ليس اكثر[٧٠].

بيد ان الجانب الاميركي لم يكن على ما يبدو متحمساً لعقد مثل تلك المعاهدة اذ كان يعتبر لبنان دولة ضمن منطقة النفوذ البريطاني. والواقع ان بريطانيا كانت لا تزال في مطلع الخمسينات الدولة الغربية ذات النفوذ السياسي الاقوى في الشرق الاوسط. وقد كانت تحتفظ بعدد من المواقع الاستراتيجية في المنطقة تكرسها معاهدات عسكرية وسياسية لا سيما معاهداتها مع كل من العراق والاردن ومصر[٧١]. غير ان هذا لم يعد كافياً في نظر المعسكر الغربي لوقف المد الشيوعي نحو المنطقة، ولهذا خطط المعسكر الغربي لانشاء حلف دفاعي في منطقة الشرق الاوسط على شكل الحلف الاطلسي في اوروبا عرف باسم مشروع الدفاع المشترك. وغدا هذا المشروع امراً ملحاً للحفاظ على مصالح الغرب في الشرق الاوسط بعد اندلاع الحرب الكورية عام ١٩٥٠، إذ توقع المعسكر الغربي يومذاك بأن تكون تركيا الهدف الثاني للتوسع الشيوعي في العالم. ولكن سرعان ما تبين لدول المعسكر

الغربي ان انشاء حلف دفاعي كهذا كانت دونه عقبات ليس اقلها مشكلة الصراع العربي الصهيوني. ولهذا فإن اصحاب المشروع اكتفوا في هذه المرحلة بالعمل على تطبيق استراتيجية عسكرية تقضي بأن تقدم كل دولة شرق اوسطية بعض التسهيلات العسكرية والاستراتيجية لدول المعسكر الغربي في حال اضطر هذا المعسكر لمواجهة عسكرية مع المعسكر الشيوعي[٧٢].

وفي هذه المرحلة بالذات بدأ لبنان الرسمي يخرج عن سياسته المعتدلة والمقنعة احياناً ازاء الحرب الباردة ليكشف عن استعداده للتعاون الوثيق مع المعسكر الغربي لاسيما على الصعيد السياسي. ثم ان لبنان الذي سبق ان ندد بالبيان الثلاثي اي بيان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في ايار ١٩٥٠ بشأن سباق التسلح بين العرب واسرائيل وتغيير الحدود بينهما[٧٣]، عمل في هذه المرحلة على الاستفادة من البيان الثلاثي للحصول على تعهد من الولايات المتحدة لضمان سيادة لبنان واستقلاله ضمن حدوده المعروفة وذلك من خلال مطالبته بريطانيا والولايات المتحدة الدؤوبة للمحافظة على الوضع الراهن آنذاك في المنطقة[٧٤].

وانسجاما مع هذه السياسة فقد ايد لبنان الرسمي المعسكر الغربي في الحرب الكورية وصوت الى جانب كوريا الجنوبية في الامم المتحدة وقدم لها مساعدة رمزية قدرها خمسون الف دولار اميركي. كما ايد قرار مجلس الأمن الدولي الذي اعتبر الصين دولة معتدية مخالفا بذلك معظم الدول العربية وعلى رأسها سوريا ومصر اللّتان اتخذتا موقفاً حيادياً إزاء ذلك القرار[٧٥].

ويبدو ان لبنان الرسمي كان يتوخى من هذا الانحياز الى الغرب ضمانة جديدة لأستقلاله ضد اي خطر اقليمي او دولي فضلاً عن ان هذا الموقف كان لا يعارضه الفريق الذي كان يطالب بالحماية الأجنبية. وهذا ما أكده موقف بشارة الخوري كرئيس للجمهورية انذاك عندما كشف عن استعداد لبنان للتعاون مع المعسكر الغربي بشأن مشروع الدفاع المشترك لحماية ايران وتركيا ضد المد الشيوعي انسجاماً مع موقف معظم قادة الرأي العام المسيحي في لبنان. وجاء هذا الموقف آنذاك

خلافاً لرأي القادة المسلمين الذين طالبوا باتباع سياسية حيادية ازاء الدفاع المشترك إثر اجتماعهم الى رئيس الجمهورية بهذا الشأن. وكان بشارة الخوري قد اشترط مقابل تقديم تلك التسهيلات العسكرية بشأن الدفاع المشترك اعطاء ضمانات للبنان ضد اي تهديد للوضع القائم في الشرق الاوسط سواء جاء عن طريق قيام سوريا الكبرى ام عن طريق دخول قوات فرنسية الى لبنان خشية العودة الى طلب الامتيازات كما كان الحال في عهد الانتداب[٧٦]. وهذا ان دل على شيء فإنه يعبّر عن هواجس فريق من اللبنانيين ازاء ما اعتبروه تهديداً لأستقلال لبنان سواء كان عربياً ام دولياً.

إن انحياز لبنان الرسمي هذا الى المعسكر الغربي لم يثر معارضة شديدة في الداخل حتى لو كان في بعض الاحوال مثار نقد لسياسة لبنان الخارجية على لسان اعضاء المجلس النيابي المعارضين لعهد بشارة الخوري. بيد ان الموقف اللبناني هذا كان يتناقض احياناً مع سياسة كل من مصر وسوريا وبسبب ذلك التباين في المواقف ازاء بعض القضايا الاقليمية والدولية عملت الحكومة السورية احيانا على ممارسة بعض الضغوط السياسية والاقتصادية على الحكومة اللبنانية واهمها طرح مشروع وحدة كونفدرالية بين الدول العربية. إلا ان هذا المشروع كان على ما يبدو كغيره من مشاريع الوحدة العربية التي كانت تثير هواجس الدولة اللبنانية من حين الى آخر على الرغم من عدم توافر أية اسس موضوعية لنجاح تلك المشاريع. اما انحياز لبنان الرسمي وحماسته لدخول حلف الدفاع المشترك فلم يكن امراً حاسماً في تقرير مصير ذلك الحلف فضلاً عن ان حجم لبنان السياسي ودوره العسكري كانا دون حاجات المشروع الاساسية للنجاح[٧٧]. الا ان سياسة لبنان الرسمي المنحازة تدل على شيء من الانتهازية لكسب ضمانات دولية جديدة من المعسكر الغربي للكيان اللبناني وكأنها احياء لسياسة الحماية الفرنسية التي كان يؤيدها بعض اللبنانيين ولكنها غدت الآن ضمن مشروع آخر يشتمل على ضمانات دولية غربية وجماعية لحدود لبنان واستقلاله.

اما الدول الغربية فقد سعت في هذه المرحلة لكسب عضوية مصر لمشروعها الدفاعي كونها اكبر الدول العربية حجماً واهمها من حيث الموقع الاستراتيجي في

ذلك الحلف. الا ان حكومة حزب الوفد في مصر كانت في هذه الاثناء قد تبنت مبدأ الغاء المعاهدة البريطانية المصرية واطلقت حرب عصابات ضد الوجود البريطاني العسكري في مصر الأمر الذي اعاق سير المفاوضات بشأن مشروع الدفاع المشترك هذا[٧٨]. لا بل ان عام ١٩٥٢ شهد احداثاً سياسية عدة داخل العالم العربي حولت الانظار عن ذلك المشروع ولا سيما ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر التي اطاحت النظام الملكي، ثم تنازل الملك طلال عن العرش للملك حسين في الاردن وانقلاب الشيشكلي الثاني في سوريا الذي اطاح حكومة حسن الحكيم الموالية للغرب[٧٩].

اما في لبنان فقد قامت ما سمي «بالثورة البيضاء» التي اطاحت عهد بشارة الخوري. على ان اسباب الثورة البيضاء في لبنان كانت بمعظمها اسباباً داخلية تركزت حول موضوع الرشوة والفساد والمحسوبية في الادارة فقامت جبهة المعارضة بقيادة الجبهة الاشتراكية تطالب بالاصلاح وبتحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية[٨٠]. ولم توجه الى عهد بشارة الخوري تهمة الاساءة انذاك الى بنود الميثاق الوطني من حيث السياسة الخارجية، فموقف لبنان المتضامن مع الدول العربية ازاء القضية الفلسطينية ساهم في المحافظة على الحد الادنى من الوحدة الوطنية، وعلى الرغم من انحياز بشاره الخوري الواضح الى المعسكر الغربي فإن بريطانيا ايدت ترشيح كميل شمعون لرئاسة الجمهورية كما ايد هذا الترشيح معظم قادة دول الجامعة العربية كمصر والعراق وسوريا. واذا بلبنان امام عهد جديد اتخذ على عاتقه اعادة النظر في سياسة لبنان الداخلية والخارجية على حد سواء.

ومجمل القول ان عهد بشاره الخوري اصاب قدراً من النجاح في سياسته الداخلية والخارجية من خلال مراعاته ما امكن مبادئ الميثاق الوطني. فمساهمة لبنان الى جانب الدول العربية في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ من جهة، والسير في ركاب السياسة الغربية شأنه في ذلك شأن سائر معظم دول الجامعة العربية من جهة ثانية، قطع الطريق على اية معارضة فعالة لسياسة العهد الاستقلالي الاول الخارجية. وتمكن التيار الاستقلالي الوطني في ظل تحالف بشاره الخوري ورياض الصلح الوثيق من

الصمود في وجه التحديات الداخلية والاقليمية وبالتالي امكن الحفاظ على الحد الأدنى من التضامن الوطني لدعم الكيان اللبناني.

ولكن الميثاق الوطني الذي جَمَع «المختلفين» على ضرورة العيش المشترك ودعم الكيان اللبناني لم يلغ في الواقع تلك الخلافات الجوهرية في نظرة كل من الفريقين الاساسيين الى طبيعة الكيان اللبناني والتي حاولنا القاء الضوء على بعض معالمها التاريخية في هذا الفصل. فعدم نجاح مشاريع الوحدة العربية مثلاً، في هذه المرحلة لم يلغ دوافعها الايديولوجية والسياسية والدينية لدى الفريق العروبي الاسلامي في لبنان كما لم يلغ هاجس الحذر والخوف لديه من عودة الاستعمار الغربي في المنطقة لا سيما بعد قيام دولة اسرائيل واغتصابها لفلسطين. وفي المقابل ان تخلي الجانب اللبناني المسيحي عن الحماية الفرنسية لم يلغ هاجس الخوف والحذر لديه من احتمال تغير في ميزان القوى الداخلي والاقليمي لغير صالحه[٨١]. ولهذا ظل الوفاق الوطني اللبناني هذا مرتهناً لتأرجح العلاقات السياسية بين هذين الفريقين وخاضعاً لأية تحولات في موازين القوى الداخلية والاقليمية. ومع ظهور تغيير واضح في الظروف الاقليمية والدولية في منطقة الشرق الاوسط خلال عهد الرئيس شمعون ظهر التناقض على اشده بين فريقي الميثاق من جديد حول العديد من القضايا العربية والدولية المستجدة. ولعل ابرز هذه القضايا احتدام الحرب الباردة في المنطقة وانقسام العالم العربي ازاءها وبالتالي ظهور تيار قومي عربي ثوري رفع شعار الوحدة العربية وناهض سياسة المعسكر الغربي بقيادة مصر عبد الناصر. لقد خلفت هذه التطورات أثارها السلبية على الوضع السياسي اللبناني القلق وشكلت بدورها عاملاً اساسياً ومباشراً في تكوين الازمة التي نحن بصددها.

الفصل الثاني

من الاسباب المباشرة للأزمة، او سياسة لبنان الخارجية من حلف بغداد الى مبدأ ايزنهاور

انتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية اللبنانية بعد نجاح ما يسمّى بالثورة البيضاء التي ادت الى استقالة سلفه بشارة الخوري. وكانت الأسباب المباشرة لاستقالة بشارة الخوري كما هو معروف المعارضة النيابية والشعبية والنقابية والتي سبق وعبرت في اكثر من مرة عن استيائها من سياسة عهد بشارة الخوري الداخلية حيث استشرى الفساد في المرافق العامة للدولة وتردت الاوضاع الاقتصادية والمعيشية. وتوخى المطالبون بالاصلاح وعلى رأسها الجبهة الاشتراكية الشعبية[1] ان يبادر العهد الجديد الى اتخاذ اجراءات حاسمة على صعيد الاصلاح الاداري والسياسي، وذلك طبقاً للوعود التي سبق ان قطعها الرئيس شمعون لمؤيديه من تلك الجبهة. ولكن شيئاً ملموساً من هذا القبيل لم يصدر عن الرئيس شمعون طيلة عهده لأسباب بعضها شخصية واخرى داخلية تتعلق ببنية النظام السياسي الطائفي في لبنان[2].

والواقع ان موضوع الاصلاح الاداري والسياسي كان احد القضايا الهامة التي كانت تثيرها المعارضة من حين الى آخر في وجه الدولة ابتداء من عام ١٩٤٦ . وقد تشكلت منذ ذلك الحين كتلة نيابية اعضاؤها: كمال جنبلاط والفرد نقاش ومحمد

العبود ويوسف كرم من اجل الاصلاح. ثم انضم الى هذه الجبهة شخصيات سياسية غير نيابية بينها عمر الداعوق ونهاد ارسلان ومحمد عمر بيهم، وحبيب طراد ولويس زيادة والفرد سكاف والدكتور محمد خالد. ورفعت هذه الجبهة مذكرة بالاصلاح للشيخ بشارة الخوري[٣].

وإذ استهل العهد الشمعوني حكمه بتأليف حكومة خالد شهاب الرباعية التي اعطيت صلاحيات استثنائية لمدة ستة اشهر بغية القيام بالاصلاح الاداري المطلوب، فإن ما قامت به ظل ضمن سياسة تحسين الاداء الوظيفي لا اكثر في الادارات الحكومية ومن غير معالجة جذرية لأسباب الفساد مما جعلها عرضةً لانتقاد العديد من النواب[٤]. ثم ان تكليف عبدالله اليافي برئاسة الحكومة بعد ذلك لم يرضِ الجبهة الاشتراكية التي كررت طلبها بضرورة اجراء بعض الاصلاحات الادارية والسياسية قبل ان تشارك في تلك الحكومة. وتذكر مصادر المعارضة ان الرئيس شمعون كان قد وقّع عند ترشيحه للرئاسة وثيقة اعدتها الجبهة الاشتراكية تعهد من خلالها باتباع سياسة عدم الانحياز الى اية دولة اجنبية فضلاً عن الالتزام ببعض البنود الاصلاحية الاخرى في السياسة الداخلية، كالتحرر من العائلية والمحسوبية وتعديل قانون الانتخاب وحل المجلس النيابي واعتماد مبدأ الكفاءة في اختيار موظفي الدولة وما الى ذلك من شروط[٥].

غير ان الرئيس شمعون وحسب المصادر نفسها تجاهل تلك الوثيقة. اما ما أدخله من تغيرات في السلك الاداري فلم تكن الغاية منه الاصلاح بقدر ما هي اجراءات ترمي الى تدعيم مركزه السياسي في الدولة. وعمل في ذات الوقت على تعديل قانون الانتخاب بالشكل الذي يضمن لعهده مجلساً نيابياً قليل العدد يسهل التعامل معه ويدعم سياسة العهد الجديد على الصعيدين الداخلي والخارجي[٦].

وإذا كانت سياسة العهد الجديد بدت مقبولة لدى معظم الاوساط السياسية في السنتين الاولين فمرد ذلك الى ما كان يحظى به الرئيس شمعون قبل توليه الرئاسة من دعم عربي واجنبي كان له تأثيره على الصعيد الداخلي، فضلاً عن ان اقطاب

المعارضة كانوا لا يزالون ينتظرون الاصلاح المنشود ولم يكن قد طال انتظارهم (٧).
بيد ان بعض التيارات الاسلامية بدأت منذ ذلك الحين تتذمر من سياسة العهد الداخلية، معتبرة ان ما احدثه شمعون من تغيرات في الجسم الاداري لم تعط المسلمين شيئاً من حقوقهم على صعيد المناصب الادارية الحساسة في الدولة حيث ظل الموظفون الموارنة والمقربون من رئيس الجمهورية يشغلون تلك المناصب(٨). ان التذمر الاسلامي هذا عبّر عنه كتيب صدر سنة ١٩٥٣ عما سُمي، انذاك، (مؤتمر الهيئات الاسلامية الدائم) والذي كان على ما يبدو يضم عدداً من الجمعيات والأندية الاسلامية في بيروت. وقد ورد في ذلك الكتيب ثلاثة عشر مطلباً تناولت قضايا احصاء السكان ووضع قانون للجنسية وفصل الدين عن الدولة ووقف الدعاية التي تظهر لبنان كبلد مسيحي فقط وكذلك التوقف عن استعمال كتب التاريخ المقرّرة فضلاً عن مطلب الوحدة الاقتصادية مع سوريا(٩). بيد ان المطالب هذه وان عبرت عن شعور بالغبن المادي والمعنوي لدى جمهور المسلمين اللبنانيين منذ عهد الانتداب لم تشكل بحد ذاتها العامل الاساسي والوحيد لنشوء الازمة عام ١٩٥٨ بل ان الخلاف حول سياسة الرئيس شمعون الخارجية، كان من العوامل الاساسية في ذلك.

فعلى الصعيد العربي كان العهد الشمعوني قد بدأ مسيرته الاولى بنشاط دبلوماسي ملحوظ. وكان هذا النشاط وحسب سياسة الحكم المعلنة انذاك يرمي الى تنسيق الجهود العربية في اطار سياسة عربية موحدة. وكان للعهد الجديد في هذا المجال الكثير من مقومات النجاح، خصوصاً وان شمعون كان، قبل توليه الرئاسة، احد ابرز الدبلوماسيين على الصعيد العربي وكان له علاقات شخصية جيدة مع العديد من السياسيين العرب ابان عمله كسفير للبنان في بريطانيا وفي مهمات دبلوماسية أخرى. وفضلاً عن ذلك فإن مواقف شمعون العربية المعلنة جعلته يبدو في اعين الكثيرين آنذاك من أبرز السياسيين الموارنة المناصرين «للعروبة» لا سيما وان خطبه وتصاريحه كانت لا تخلو من دفاع عن القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، الى الحد الذي أنكر عليه بعض المسلمين اي تعصب لما يسمّى المارونية السياسية المعروفة تقليديا بتحفظها ازاء بعض القضايا العربية. فيما كانت تعتبره

الدوائر الأجنبية صديق البريطانيين والاميركيين منذ ما قبل توليه الرئاسة[١٠]. إلا ان بعض التقارير الدبلوماسية السرية التي كشف النقاب عنها مؤخراً تظهر ان الدوائر البريطانية تخوفت في البداية من ان يكون شمعون اكثر عروبة من سلفه بشاره الخوري ذلك ان الدبلوماسية البريطانية اخذت في هذه المرحلة وحسب مضمون هذه التقارير تتساءل عن سبب حماسة الرئيس شمعون ونشاطه هذا لتوحيد كلمة الدول العربية[١١]. والحقيقة ان طموح الرئيس شمعون ليلعب دور الوسيط بين الدول العربية والقوى الغربية انذاك كان احدى سمات السنوات الاولى من عهده. وهذا هو دور لبنان التقليدي حسب رأيه اي ان يمثل دور الوسيط بين الشرق العربي والغرب[١٢]. وعليه إذن ان يحافظ على صداقة وثقة الاثنين معاً إذا امكن. ولهذا لم يجد حرجاً في مطلع عهده بأن يظهر وده للبريطانيين وان يبدي استعداده ليكون لبنان بتصرفهم في حال وقوع الحرب بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، ومن ثم ليطلب مساعدتهم لتدريب الجيش اللبناني ومدّه بالسلاح. وهم في الوقت نفسه اي البريطانيون يكلفونه سراً لشرح وجهة نظرهم لمجلس الثورة المصري بشأن مستقبل القاعدة البريطانية في السويس. وهو في الوقت عينه لا يألو جهداً بالتودد للأميركيين ايضاً حيث صرّح للقائم بأعمال السفارة الأميركية في بيروت بعيد تسلمه الحكم بقليل بأن: «لبنان سيقف كلياً الى جانب الغرب في حال وقوع الحرب بين هذا الأخير والسوفيات». واضاف مشيراً الى ما يمكن عندها ان يقدمه لبنان للغرب: «إن موانئنا ستكون مفتوحة لاستقبال مراكبكم (الاسطول البحري) ومطاراتنا لطائراتكم (الحربية) سواء كان بيننا اي اتفاق خطي (بهذا الشأن) ام لا»[١٣].

غير ان الهالة العربية والدولية التي كانت تحيط بشخصية كميل شمعون في مطلع عهده اخذت تتبدد شيئاً فشيئاً امام التحديات الجديدة التي واجهها على الصعيدين الداخلي والخارجي. وعبثاً حاول الرئيس شمعون المحافظة على تلك الهالة من خلال نشاطه السياسي على الصعيد العربي خلال المرحلة الاولى من حكمه والتي كان يرى فيها تتويجاً للدور الذي سبق ان قدمته الدبلوماسية اللبنانية في خدمة القضايا العربية. إلا ان هذا النشاط لم يسفر عن نتائج حاسمة لتوحيد الموقف العربي إزاء مختلف القضايا الدولية والاقليمية طبقاً للسياسة التي اعلنها في مطلع

عهده[١٤]. ذلك ان الدول العربية اخذت تتجه انذاك الى الانقسام حول محورين سياسيين هما مصر والعراق حيث اشتد التباعد بينهما مع احتدام الحرب الباردة في الشرق الاوسط. بيد ان لبنان جنى بعض الفائدة الاقتصادية نتيجة لهذه السياسة لا سيما بعد ان اتخذت الجامعة العربية قرارات حاسمة بشأن المقاطعة الاقتصادية لأسرائيل[١٥]. واخذت في هذه المرحلة بعض الأموال العربية تدخل لبنان لتوظف في سوقه المالية[١٦]. كما ان الحكومة اللبنانية عملت في هذه الفترة على عقد عدد من الاتفاقات الثنائية الاقتصادية مع عدد من الدول العربية والأوروبية. وبعض تلك الاتفاقات عقدت مع الدول الأوروبية الشرقية، ومنها الاتحاد السوفياتي بالذات فضلاً عن المانيا الشرقية ويوغسلافيا والصين الشيوعية[١٧].

ولكن سياسة عهد شمعون العربية التي اصابت قدراً من النجاح على الصعيد الاقتصادي في المرحلة الاولى، اخذت تتعثر على الصعيد السياسي بسبب تناقضها مع سياسة محور مصر – سوريا. وقد كانت العلاقات اللبنانية السورية قد مرت بعدد من الأزمات في عهد بشارة الخوري واستمرت بشكل او بآخر ملامح التأزم هذا في مطلع عهد شمعون. ومن المعروف ان سوريا سبق ان اعترفت باستقلال لبنان وسيادته من خلال بروتوكول الاسكندرية وميثاق الجامعة العربية. وهذا يعني انها تخلت ضمناً عن المطالبة بتلك المقاطعات التي سبق ان الحقها الانتداب الفرنسي بمتصرفية جبل لبنان عند اعلان دولة لبنان الكبير. إلا ان مشاكل اخرى برزت خلال هذه المرحلة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، منها ان الوحدة الجمركية التي كانت قائمة بينهما تحوّلت الى انفصال وقطيعة اقتصادية في آذار ١٩٥٠ . ومرد ذلك ان الحكومات السورية تبنت سياسة اقتصادية موجهة اتسمت بوضع قيود على تحرك الرأسمال الأجنبي والعمل على الحد من الاستيراد من خلال تشجيع الانتاج الزراعي والصناعي السوري. اما سياسة الحكومات اللبنانية الاقتصادية فقد كانت على العكس من ذلك، سياسة مركنتيلية تجارية حرة لا تخضع لقيود تذكر مقارنة بالقيود التي وضعتها الحكومة السورية[١٨]. بيد ان مدينة طرابلس بحكم موقعها وعلاقاتها الاقتصادية الوثيقة مع مدن الداخل السوري كحمص وحماه كانت الأكثر تضرراً

من تدهور العلاقات الاقتصادية بين البلدين فأخذ سكانها بأغلبيتهم الاسلامية الساحقة يشكون من ذلك ويطالبون بالوحدة الاقتصادية مع سوريا.

واذا كان عام ١٩٥٣ قد شهد تسوية مؤقتة للعلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا، فإن مطالبة السوريين بوحدة اقتصادية شاملة مع لبنان لم تلق في البدء تجاوبا من لبنان الرسمي. ذلك ان التناقض في التوجه الاقتصادي ظل سيد الموقف فضلاً عن ان «المارونية السياسة» كانت تخشى من ان تكون الوحدة الاقتصادية بين البلدين مدخلاً للوحدة أو الهيمنة السياسية، وهذا ما رفضته طيلة عهد بشارة الخوري واستمرت في موقفها هذا طيلة عهد كميل شمعون. بيد ان سياسة لبنان الغربية ظلت حتى مطلع ١٩٥٥ تتسم بصفة الحياد الايجابي إزاء صراع المحاور العربية، لا بل عمل العهد الشمعوني في هذه المرحلة على التنسيق بين مختلف الدول العربية في اطار الجامعة العربية وقلما خرج على اجماع تلك الدول إزاء القضايا الاساسية المطروحة.

وعلى الرغم من علاقات لبنان الخاصة مع الغرب، فقد حرص العهد الشمعوني على التقيد بالقرارات العربية التي اتخذها مجلس الجامعة العربية لا سيما تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية ابتداء من البيان الثلاثي وانتهاء بمشروع جونستون لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتوطنهم حيث هم، عن طريق المشاريع الانمائية[١٩].

الموقف من الاحلاف الاجنبية

في هذه الاثناء كانت حمّى الحرب الباردة قد بلغت درجة بالغة من السخونة في انحاء متعددة من العالم مما دفع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الى مراجعة استراتيجية الاحتواء (Containment) ووضع استراتيجية عسكرية جديدة لمواجهة الخطر الشيوعي. وتقضي الاستراتيجية الجديدة بالرد بقوة وبشكل شامل على اي هجوم او اعتداء يقوم به المعسكر الشيوعي في اية منطقة من العالم. غير ان قدرة الولايات المتحدة على الردّ بعنف كانت تعتمد على انشاء عدد من القواعد

العسكرية الجوية في البلدان المحيطة بالدول الشيوعية لا سيما المجاورة للاتحاد السوفياتي بحيث يستطيع سلاح الطيران لدى المعسكر الغربي الاغارة على مواقع استراتيجية في بلدان المعسكر الشيوعي[٢٠].

وفيما كانت بلدان الحلف الاطلسي قادرة على تقديم مثل هذه التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة، فإن بلدان الشرق الأوسط لم تشكل حلفاً دفاعياً يمكن الاستفادة منه لتطبيق تلك الستراتيجية. لقد باءت محاولة الغرب في السابق لاقامة ما يسمى بحلف دفاعي مشترك في الشرق الأوسط بالفشل، وذلك بسبب معارضة مصر من جهة وعدم وجود حل للصراع العربي الاسرائيلي من جهة ثانية، لأقامة جبهة واحدة في وجه المد الشيوعي. بيد ان الستراتيجية الغربية الجديدة لم تعد بحاجة الى إقامة مثل هذا الحلف العسكري بين جميع دول الشرق الأوسط بل أصبح بإمكانها ان تقتصر على الدول المحيطة بالاتحاد السوفياتي من أجل تنفيذ تلك الستراتيجية[٢١].

وفي محاولة لتطبيق السياسة الدفاعية الجديدة قام جون فوستر دالاس وزير الخارجية الاميركي بجولة على بلدان الشرق الاوسط خلال ربيع ١٩٥٣ . وفي نهاية تلك الجولة اعلن دالاس ان معظم بلدان الشرق الاوسط اعربت عن خشيتها من قوى الاستعمار وهي حريصة جداً على استقلالها وسيادتها[٢٢]. اما بما يخص العالم العربي فقد اعرب دالاس عن أمله بايجاد حل مناسب لمسألة السويس وكذلك لمسألة الصراع العربي الاسرائيلي. واوضح فيما بعد ان الشعب العربي كان يخشى التوسع الصهيوني اكثر من التهديد الشيوعي، ولهذا فإن انشاء حلف دفاعي في الشرق الأوسط ضد المعسكر الشيوعي هو احتمال مستقبلي اكثر مما هو احتمال فوري. وعزا ذلك الى ان معظم الدول العربية منشغلة مباشرة، إما بصراعها مع اسرائيل واما مع الاستعمار البريطاني او الفرنسي. وهذه الدول العربية وبحسب رأي دالاس ليس لديها شعور بأن الخطر الشيوعي يتهدّدها، اما البلدان الشرق اوسطية الشمالية فهي اكثر وعياً وتحسّساً لذلك الخطر الداهم[٢٣].

وكان دالاس قد زار بيروت خلال جولته الشرق اوسطية هذه. واجتمع بكبار المسؤولين اللبنانيين الذين اعربوا له عن استعدادهم للتعاون مع الغرب؛ ولكنهم رفضوا اتخاذ أية خطوة حاسمة في ذلك الاتجاه من غير التشاور والتنسيق مع سائر البلدان العربية[٢٤]. ويبدو ان الرئيس شمعون كان حتى ذلك الحين يدرك خطورة تورط لبنان في مثل تلك المشاريع العسكرية الغربية من غير ان تحظى تلك المشاريع بموافقة معظم الدول العربية او بعضها. ومع هذا فإن سياسة إنشاء الاحلاف الاجنبية التي اتبعها الغرب في الشرق الأوسط كشفت تدريجياً عن ميل العهد الشمعوني للسير في ركاب تلك السياسة. ذلك ان الرئيس شمعون أعرب عن ميله الشخصي للتحالف مع الغرب منذ تسلمه سدة الرئاسة واسرّ الى بعض الدبلوماسيين الغربيين ان لبنان سيقف مئة بالمئة الى جانب الغرب في حال وقوع حرب بين هذا الأخير والاتحاد السوفياتي ولكنه آثر التريّث باتخاذ موقف علني كهذا قبل ان ينجلي الموقف العربي العام بهذا الصدد[٢٥].

حلف بغداد

بيد ان الصعوبات التي واجهها المعسكر الغربي لاقامة حلف دفاعي محوره بلدان المشرق العربي جعلته يختار بدائل اخرى في استراتيجيته العسكرية هذه موجهاً اهتمامه منذ عام ١٩٥٤ نحو البلدان الشرق اوسطية غير العربية والتي تحاذي حدودها الشمالية الاتحاد السوفياتي، وعلى رأس تلك الدول تركيا وايران وباكستان. لقد كانت هذه الدول تشكل الحزام الجنوبي للاتحاد السوفياتي وكانت بالتالي اكثر وعياً وتخوفاً على سيادتها من الخطر الشيوعي. وكانت الحكومة التركية قد اعربت إزاء ذلك عن رغبتها في المساهمة في اي مشروع جديد للدفاع المشترك ضد الخطر الشيوعي هذا[٢٦]. وفي نهاية عام ١٩٥٣ بادرت الولايات المتحدة لعقد اتفاق مع باكستان لمدها بمساعدات اقتصادية وعسكرية. كما عملت على تقريب وجهات النظر بين باكستان وتركيا مما ساهم في عقد معاهدة صداقة وتعاون بين هاتين الدولتين في ربيع عام ١٩٥٤[٢٧]. لقد كانت تلك المعاهدة القاعدة التي ارتكز عليها

حلف بغداد فيما بعد. اما ايران فلم تكن بعد جاهزة للدخول في ذلك الحلف الى ان قام نظام الشاه الموالي للغرب. اما عراق نوري السعيد فقد ابدى استعداده لدخول ذلك الحلف لا سيما بعد ان عقد مع الولايات المتحدة اتفاقية بشأن الحصول على مساعدات عسكرية. وعمل العراق في مطلع عام ١٩٥٥ على التفاوض مع تركيا وباكستان برعاية بريطانية - اميركية. واسفرت تلك المفاوضات عن إقامة حلف دفاعي مشترك بين هذه الدول ضد المعسكر الشيوعي دُعي بحلف بغداد[٢٨].

لقد كان العراق من خلال هذا الحلف الدفاعي الغربي - الشرق اوسطي اول دولة عربية تنخرط بشكل مباشر في الحرب الباردة او بما يسمّى صراع الشرق والغرب[٢٩]. بيد ان انخراط العراق هذا لم يكن مفاجئاً لأحد. ذلك ان عراق نوري السعيد، الصديق التقليدي لبريطانيا، رأى في حلف بغداد وعلى حد قول وزير الخارجية العراقي آنذاك مجالاً لحل جميع مشاكل العراق الداخلية والخارجية التي كان يتخبط فيها. فحلف بغداد اعطى العراق بنظره بعداً اسلامياً ينسجم مع تطلعات قطاعات واسعة من الشعب العراقي ذات اصول غير عربية. وهي جماعات كان لها روابط عرقية وثقافية ودينية مع الدول الاسلامية غير العربية ومن بينها تركيا وايران. فضلاً عن ان حلف بغداد اعطى العراق ضمانة ضد مطامع جيرانه الذين اصبحوا الآن اعضاء في ذلك الحلف. وعلى صعيد آخر فقد رأى نوري السعيد وحسب المصدر نفسه في الحلف متسعاً لتحقيق بعض مشاريعه السياسية الوحدوية في العالم العربي فضلاً عن جني بعض الفوائد الاقتصادية[٣٠]. غير ان سياسة نوري السعيد في توجهها نحو التحالف مع الغرب تعارضت في هذه المرحلة مع توجه تيار عروبي جديد كان يدعو لأتباع سياسة قومية حيادية ازاء صراع الشرق والغرب. ولقد برّر هؤلاء العروبيون موقفهم الحيادي هذا بما خبروه من سياسة دول الغرب ذات التاريخ الاستعماري والتي اعتبروها معادية لطموحات وآمال العرب في الاستقلال والوحدة. وكانت تجد في المشاكل العالقة بين العرب وهذه الدول لا سيما قضيتي فلسطين والجزائر الحجة الدامغة اثناء تصديها لأية حكومة عربية يمكن ان تنحاز لأي من المعسكرين الدوليين. وبدأت مصر الناصرية تتزعم هذا التيار وانحاز اليها بعض الدول العربية المناهضة تقليدياً للزعامة الهاشمية لا سيما المملكة العربية السعودية.

وصدرت عن هذه الدول بقيادة مصر اول ردة فعل ضد قيام حلف بغداد معلنة انها ضد انشاء اي حلف في العالم العربي يقوم خارج اطار الجامعة العربية. اما الولايات المتحدة فقد سعت لاقناع مصر بأن الهدف من انشاء حلف بغداد هو وقف المد الشيوعي وليس عودة سيطرة قوى الاستعمار على المنطقة. وعملت في الوقت عينه على تمييز سياستها الشرق اوسطية عن السياسة التقليدية لدول الاستعمار هذه.

وتأكيداً على ذلك فإن الدبلوماسية الاميركية كانت قد نجحت قبيل قيام حلف بغداد باقناع بريطانيا بمبدأ التسليم بالسيادة المصرية على القاعدة العسكرية في السويس، على ان تقبل مصر بحق بريطانيا بالعودة الى تلك القاعدة في حال الهجوم على تركيا[٣١]. وكانت الولايات المتحدة تأمل من خلال إنجاح المفاوضات المصرية البريطانية هذه وتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لمصر، باقناع مجلس الثورة المصري بالانضمام الى حلف بغداد، او قيام اتفاق عسكري سياسي ثنائي بين مصر والولايات المتحدة كبديل لذلك الحلف[٣٢]. ولكن عبد الناصر رفض ذلك كله معتبراً ان حلف بغداد ليس إلا اداة بيد القوة الاستعمارية لترسيخ نفوذها في العالم العربي، فيما ايدت الدول العربية الاخرى المعارضة لمشروع الهلال الخصيب كالسعودية وسوريا موقف مصر هذا.

اما الحكومة اللبنانية فلم تستطع اخفاء ميلها نحو حلف بغداد، سيما وقد قامت باتصالات حثيثة في هذا المجال في مختلف الميادين. فمن دعوات وزيارات متبادلة مع دول الحلف الى طلب المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة، كلها خطوات تؤكد على هذا الاتجاه[٣٣]. وتأكيداً على هذه الرغبة يتساءل الرئيس شمعون في مذكراته: «هل التحالف مع الدول الغربية يشكل خطراً على الدول العربية طالما ان مثل هذا التحالف ساهم في تقوية دول اوربية كفرنسا وبلجيكا اقتصادياً». ثم اضاف: «ماذا يضر مصر لو دعت الدول العربية ودول ايران وتركيا وباكستان لاقامة حلف دفاع مشترك... فلا شك انه يمكن لمصر ان تلعب دوراً اساسياً في تلك المنظمة»[٣٤].

وكان ثمة اعضاء في المجلس النيابي اللبناني يؤيدون سياسة الرئيس شمعون هذه ويعتقدون ان تحالف لبنان مع الغرب هو ضمانة ضد ما اعتبروه احتمال وقوع اي اعتداء اسرائيلي على الأراضي اللبنانية[٣٥]. ولكن وجود العراق في الحلف ربما اثار خشية بعض المسؤولين اللبنانيين من ان نوري السعيد قد يستغل حلف بغداد لتحقيق مشروع وحدة الهلال الخصيب وهو المشروع الذي سبق ان رفضه المسؤولون اللبنانيون مراراً كما رفضوا مشروع سوريا الكبرى. وكان هذا التخوف في محله لأن نيّة نوري السعيد لأحياء تلك المشاريع تؤكدها الوثائق السرية البريطانية التي كشف النقاب عنها مؤخراً[٣٦]. بيد ان محاولات التنسيق بين كل من لبنان وسوريا والعراق لاقامة حلف عربي مشرقي يسير في فلك الغرب خلال عام ١٩٥٥ باءت بالفشل بسبب موقف سوريا الموالي لمصر من جهة وتبني حكومة رشيد كرامي اللبنانية سياسة عدم دخول الاحلاف الأجنبية التي التزمت بها مصر من جهة ثانية. بيد ان تعاطف الرئيس شمعون آنذاك مع حلف بغداد ترك اثراً سلبياً على العلاقات اللبنانية السورية. وإذا كان الرئيس شمعون قد سبق ان اقترح اقامة وحدة اقتصادية بين لبنان وسوريا والذي لم يبصر النور لأسباب سياسية معروفة فإن مشروع اقامة تحالف عسكري بين البلدين في اواخر عام ١٩٥٥ كان نصيبه الفشل ايضاً. ذلك ان الرئيس شمعون الذي رأى أن مثل هذا التحالف يجب ان يقوم ايضاً بين لبنان والعراق وكان سيضم لبنان وسوريا والعراق ثم اضيف الى المشروع اسم الأردن. وهو مشروع باركته بريطانيا ولكنه كان يذكّر العهد الشمعوني بمشروع وحدة الهلال الخصيب الذي تمقته المارونية السياسية فضلاً عما كان سيخلفه هذا المشروع من آثار سلبية على علاقة لبنان بمحور مصر – السعودية.

فالمصلحة اللبنانية كما رآها شمعون في مثل هذه الحالة تكمن إذن في إقامة نوع من التوازن بين محوري مصر والعراق وربما في لعب دور الوسيط احيانا بين المحورين العربيين للحؤول دون تفاقم الانقسام العربي، والذي لا بدّ من ان يترك اثاراً سلبية على وضع لبنان الداخلي ويحرج موقف لبنان الرسمي ازاء الغرب[٣٧].

إلا ان سياسة إقامة توازن في العلاقات اللبنانية، مع كلا المحورين العربيين لم

تكن لتستمر طويلاً نتيجة لتعاطف العهد الشمعوني مع محور العراق(٣٨) الموالي للغرب من جهة وضعف ايمان العهد بسياسة عدم الانحياز التي تبنتها مصر عبد الناصر من جهة ثانية. فعلى لبنان إذاً حسب اعتقاد الرئيس شمعون ان يثق بضمانات الغرب ضد اي خطر يهدد كيان لبنان واستقلاله. وما دام العراق مع الغرب فلا خطر حقيقياً على استقلال لبنان من اي مشروع وحدوي هاشمي سواء كان مشروع سورية الكبرى ام مشروع الهلال الخصيب. والسير في ركاب المعسكر الغربي اذاً او انضمام لبنان الى محور حلف بغداد يمكن تبريره من خلال نظرة شمعون الخاصة الى الواقع الاقليمي انذاك وانحيازه الواضح للمعسكر الغربي. وانطلاقاً من هذه الرؤية قام شمعون بزيارة انقرة في ربيع عام ١٩٥٥ . وصدر بيان اثر الزيارة تضمن عبارة صريحة وهي أن سياسة كل من لبنان وتركيا متطابقة على الصعيد الخارجي(٣٩). وفيما اكد الرئيس شمعون انه رفض خلال زيارته هذه لأنقرة دعوة المسؤولين الاتراك لدخول حلف بغداد، فإن قوى المعارضة اللبنانية فسرت عبارة «تطابق في السياسة الخارجية» انها تعبير عن موافقة لبنان الضمنية لدخول حلف بغداد(٤٠). ومما عزز اعتقاد قوى المعارضة بذلك رفض الحكومة اللبنانية دخول حلف الدفاع العربي الجديد الذي رعته مصر ليكون البديل لحلف بغداد. وحيث انضمت كل من المملكة العربية السعودية وسوريا للحلف العربي فإن لبنان الرسمي اعلن عن تحفظه ثم رفضه مبرراً موقفه هذا بأنه لا يستطيع الانضمام الى حلف لا تنخرط فيه جميع الدول العربية(٤١). وعندما سأل النائب عبدالله اليافي رئيس الحكومة سامي الصلح عن سبب عدم انضمام لبنان الى الحلف العربي، اجاب الصلح: «انا أصرح من على هذا المنبر، ان لبنان لن يدخل الحلف التركي ولن يدخل الحلف العربي»(٤٢).

بيد ان الموقف هذا لم يخف حقيقة تعاطف العهد الشمعوني مع حلف بغداد إلا ان المعارضة اللبنانية القوية لدخول لبنان الحلف العراقي املت على حكومة الصلح هذا الموقف. والجدير بالاشارة اليه هنا ان المملكة العربية السعودية التي كانت تخشى تقوية النفوذ الهاشمي آنذاك في العالم العربي والتي ساندت مصر في موقفها المعارض للحلف، عملت بدورها على استخدام نفوذها واموالها لدى بعض السياسيين اللبنانيين للحؤول دون انضمام لبنان الى حلف بغداد والى الحد الذي ضايق الرئيس

شمعون كما تشير بعض الوثائق[٤٣]. كما ان انقسام اللبنانيين إزاء هذه المسألة، وتحفظ بعض القوى السياسية المارونية الموالية لفرنسا إزاء ما يمكن ان تخفيه العائلة الهاشمية من تطلعات لاحياء مشاريعها الوحدوية في المشرق العربي والتي ستهدّد كيان لبنان واستقلاله ووحدته قد تكون سبباً آخر لتردد الرئيس شمعون لأتخاذ قرار حاسم بشأن الانضمام رسمياً الى الحلف.

ولعل سياسة التحفظ والحذر التي اتبعها الرئيس شمعون في تلك المرحلة إزاء التطورات الاقليمية والدولية ساهمت في تخفيف حدة الانقسام الداخلي حول القضايا المطروحة لا سيما مسألة الاحلاف الأجنبية. ولكن هذه السياسة الواقعية عكست مجمل التطورات الاقليمية والدولية وما كان لها من انعكاس على الوضع اللبناني الداخلي لا سيما على المعارضة. اذ في هذه المرحلة ظهر بين السياسيين اللبنانيين تيار جديد كان من اقطابه رئيس الحزب الاشتراكي كمال جنبلاط الذي ساهم في بلورته فكرياً وسياسياً. وقد دعا هذا التيار الى اتباع سياسة حيادية ازاء صراع الشرق والغرب وبالتالي الى قيام كتلة دولية تتبنى هذه السياسة التي اقرها مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ كما سبق وعارض انضمام لبنان الى مشاريع الدفاع الغربية[٤٤]. والجدير بالملاحظة ان القوى المعارضة في لبنان لحلف بغداد قادها على الصعيد العام الحزبان الاشتراكي والشيوعي. والحزب الأخير لم يكن حزباً مرخصاً له من الدولة اللبنانية آنذاك بل كان ملاحقاً ومراقباً من اجهزتها[٤٥].

اما الحزب الاشتراكي فقد نظم في حينه بعض التظاهرات ضد الاحلاف الأجنبية في بيروت وسقط له في احداها طالب جامعي هو حسان ابو اسماعيل الذي كان يتقدم صفوف المتظاهرين حاملاً العلم العربي[٤٦]. وانضمت الى هذين الحزبين فيما بعد قوى سياسية اخرى من بينها، الهيئة الوطنية، والنجادة، وحزب البعث العربي الاشتراكي وبعض الشخصيات السياسية المستقلة[٤٧].

لقد كان حلف بغداد في نظر هذه القوى حلفاً استعمارياً يهدف الى ابقاء النفوذ الاستعماري الغربي في البلدان العربية وهو الموقف نفسه الذي اتخذه التيار

القومي العربي المؤيد لعبد الناصر في بلدان عربية عدة. اما الفريق الموالي للعهد الشمعوني فقد رأى في حلف بغداد حضوراً غربياً مميزاً في منطقة الشرق الأوسط يجب الافادة منه في المجالات كافة إذ يمكن ان يشكل هذا الحلف ضمانة لاستقلال لبنان.في وجه تنامي التيار العروبي الوحدوي الناصري. اما الخطر الشيوعي فلم يكن في نظر اي من الفريقين اللبنانيين خطراً فعلياً على استقلال لبنان او سيادته(٤٨).

وإذا كانت بريطانيا قد انضمت الى حلف بغداد بعد ان اوعزت للعراق ليكون عضواً فيه فإن الولايات المتحدة الاميركية لم تنضم الى الحلف مراعاة لمصالحها في المملكة العربية السعودية من جهة ولعلاقاتها مع اسرائيل من جهة ثانية كما ان الإدارة الاميركية اعتبرت دخول العراق الحلف ضمانة لمصالح بريطانيا الاستعمارية وهذا ما أثار حفيظة عدد من الدول العربية كالمملكة العربية السعودية ومصر. ومن المعروف ان السعودية كانت تعارض حلف بغداد بسبب صراعها التقليدي مع الهاشميين. اما اسرائيل فكانت تخشى من جهتها قيام حلف قوي كهذا من شأنه ان يدعم القوة العسكرية لبعض الدول العربية المعادية لها. ولم تكن الولايات المتحدة بحاجة ماسّة الى الدخول رسمياً في ذلك الحلف رغم تأييدها الضمني له. لقد كان بمقدور الولايات المتحدة كما تؤكد المصادر الاميركية نفسها استخدام ما تقدمه دول ذلك الحلف من تسهيلات في حال وقوع حرب مع الاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط من غير ان تدخل رسمياً الحلف وتكون بذلك قد حالت دون إغضاب حلفائها العرب المناهضين للهاشميين من جهة فضلاً عن ارضاء اسرائيل من جهة ثانية(٤٩).

بيد ان السوفيات لم يقفوا مكتوفي الأيدي إزاء محاولات المعسكر الغربي الحثيثة لتطويق الاتحاد السوفياتي عند حدوده الجنوبية المحاذية لمنطقة الشرق الأوسط، بل عملوا ما في وسعهم لعرقلة خطط المعسكر الغربي هذه في المنطقة. والواقع ان السوفيات اخذوا يعملون بشكل حثيث ومنذ وفاة زعيمهم ستالين (١٩٥٣) على اختراق الحواجز الايديولجية التي ابعدتهم عن سائر دول اسيا وافريقيا. ففي المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي مثلاً اعتبر خروتشوف وصحبه ان الحركات القومية في

آسيا وافريقيا هي قوى تقدمية تستحق دعم السوفيات. وان هذا التوجه سيفيد في النهاية الاتحاد السوفياتي والشيوعية العالمية[٥٠].

ومن المعروف ان نفوذ الاتحاد السوفياتي اخذ يزداد في العالم العربي منذ ان بدأت الدبلوماسية السوفياتية تدعم القضايا العربية في المحافل الدولية، لا سيما دعم موقف مصر في مسألة الجلاء عن قاعدة السويس وكذلك دعم سوريا في مسألة مياه الأردن. وادى ذلك الى تنشيط العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفياتي وتلك الدول العربية، وكانت بالتالي مقدمة لعقد صفقات الأسلحة مع الكتلة الشرقية. وبالطبع فقد بادر السوفيات لدعم مصر وحلفائها في موقفهم المعارض لحلف بغداد كما دعموا سياسة عدم الانحياز التي التزمت بها مصر في مؤتمر باندونغ ومعها دول اسيا وافريقيا.

ولا شك ان هذه التطورات الاقليمية والدولية اعطت الفريق اللبناني المناهض للأحلاف الغربية زخماً جديداً. ومع ان الحكومة اللبنانية اشتركت بشخص رئيسها في مؤتمر دول عدم الانحياز في باندونغ وايدت جميع مقررات المؤتمر الداعية الى دعم حركات التحرر من الاستعمار، إلا ان موقفها كان اكثر انسجاماً مع سياسة العراق المنحازة للغرب وعلى تباين مع سياسة محور مصر - سوريا في عدد من القضايا التي طرحت في المؤتمر. وعلى سبيل المثال فإن الوفد اللبناني ايد موقف العراق بشأن حق دول العالم الثالث بالتحالف مع الدول الكبرى خلال المؤتمر وهو موقف قصد به تبرير انضمام العراق الى حلف بغداد الذي تزعمته بريطانيا. كما وان شارل مالك عضو الوفد اللبناني الى المؤتمر انتقد بدوره خطاب الزعيم الهندي نهرو الذي ندّد فيه بتحالف بريطانيا وباكستان[٥١].

ومن المعروف انه في مؤتمر باندونغ برزت مصر بقيادة عبد الناصر كدولة رائدة في حركة عدم الانحياز. كما وانه في اثناء انعقاد ذلك المؤتمر اتيح لعبد الناصر خلال لقائه بشوان لاي البحث في عقد صفقة سلاح مع الاتحاد السوفياتي عُرفت بالصفقة التشيكية. ومن المشهور ان تلك الصفقة كسرت ما يسمى شوكة احتكار الدول

الغربية في مسألة تصدير السلاح الى بلدان الشرق الاوسط، وهزت معالم النفوذ التقليدي للغرب في العالم العربي. واخذت مصر الناصرية تتبوأ تدريجاً زعامة الحركات التحررية في البلاد العربية(٥٢).

كان لهذه الأحداث انعكاساتها على المسرح السياسي في لبنان، إذ اخذ المد العروبي الناصري يضغط من خلال المجلس النيابي لحجب الثقة عن حكومة سامي الصلح المنحازة للغرب. وقد استقالت حكومة الصلح فعلاً لتفسح المجال امام حكومة جديدة تتبنى بشكل واضح سياسة عدم الانحياز والتقرب من محور سوريا – مصر برئاسة نائب طرابلس رشيد كرامي. بيد ان الآمال التي عقدها العروبيون اللبنانيون على الحكومة الجديدة سرعان ما تبددت عندما اتضح لهؤلاء ان موقف رئيس الجمهورية كان مغايراً لموقف رئيس الحكومة ازاء سياسة عدم الانحياز هذه كما تبنتها مصر الناصرية ورافق ذلك فشل الحكومة الكرامية في التوصل الى اتفاق مع شركة البترول العراقية (IPC) واضطرت للاستقالة بعد فترة قصيرة من تشكيلها(٥٣).

ولكن رئيس الجمهورية بادر الى تكليف عبدالله اليافي لتشكيل حكومة جديدة. ومع ان اليافي كان مقبولاً لدى بعض اوساط قوى المعارضة على انه مؤيد لسياسة مصر الناصرية، فإنه لم يتخذ آنذاك موقفاً عدائياً من حلف بغداد بل اعلن في بيان حكومته العتيدة في مجلس النواب ان سياسة حكومته لا تبغي الدخول في حلف بغداد ولا اي حلف اجنبي آخر، بل ستعمل على إقامة علاقات طيبة مع جميع الدول العربية من دون استثناء(٥٤).

والواقع ان سياسة تبديل رؤساء الحكومات كما مارسها رئيس الجمهورية في هذه المرحلة كانت على ما يبدو ترمي الى امتصاص نقمة المعارضة في الداخل لسياسة الرئيس شمعون العربية المتعاطفة مع حلف بغداد. فيما كان وجود رئيس حكومة مؤيد لسياسة مصر يظهر سياسة العهد الشمعوني انذاك وكأنها تحاول الوقوف في منتصف الطريق بين محوري مصر والعراق، او على الاقل تعمل على إقامة توازن بينهما داخل الحكم. بيد ان هذه السياسة لم تكن لتقنع اللبنانيين العروبيين بان لبنان الرسمي يتبع

سياسة حيادية إزاء صراع المحاور بين الدول العربية بل هي سياسة منحازة للمعسكر الغربي المتمثل اقليميا بحلف بغداد. وهذا ما كشفت عنه بعض التقارير الدبلوماسية السرية التي جاءت لتؤكد ان شمعون كان قد التزم بموقف داعم للمعسكر الغربي في حال وقوع الحرب مع الاتحاد السوفياتي. وكانت هذه السياسة بالطبع موضع ترحيب من دول الغرب لأن هذه الدول كانت ترى آنذاك في موقع لبنان الستراتيجي مدخلاً لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الاوسط أيام السلم كما وان مطاره وموانئه كانت ذات أهمية عسكرية للدفاع عن المنطقة ايام الحرب(٥٥). إلا انه بسبب هذه السياسة ساءت علاقات لبنان بسوريا ومصر. لا بل ان علاقة لبنان بسوريا تدهورت بشكل سريع خلال عام ١٩٥٥ لسببين اساسيين اولهما رفض السلطات اللبنانية تسليم عناصر من الحزب القومي السوري اتهموا باغتيال احد ابرز اعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي العقيد عدنان المالكي(٥٦). وثانيهما قيام الرئيس شمعون مع رئيس الحكومة سامي الصلح بزيارة رسمية الى انقرة في ظرف تدهورت فيه العلاقات التركية السورية ووصلت الى حدود التأزم والتهديد. إذ كانت تركيا قد حشدت قواتها يومذاك على الحدود السورية بالتواطؤ مع الولايات المتحدة والعراق في محاولة للضغط على الحكومة السورية من اجل تغيير سياستها المناهضة للغرب. كما تلقت الحكومة السورية مذكرات تهديد من دولتي العراق وتركيا بسبب انضمامها الى الحلف المصري السعودي المناهض لحلف بغداد الأمر الذي جعل الدولة السورية تطلب بعض الضمانات لأمنها من الاتحاد السوفياتي ومن ثم عملت آنذاك على عقد صفقة سلاح صغيرة مع المعسكر الاشتراكي(٥٧). وهكذا فان توقيت الحكم اللبناني زيارة أنقره جاء في ظرفٍ اساء الى العلاقات اللبنانية السورية مما ادى الى تأزم الوضع بين البلدين. اما علاقة لبنان مع مصر فلم تكن آنذاك افضل بكثير ولكنها لم تصل الى حدود الأزمة كما الحال مع سوريا وذلك على الرغم من سياسة لبنان الرسمي التي اخذت شيئاً فشيئاً تسير في خطٍ مغاير لمصر. غير ان أزمة السويس في العام التالي جاءت لتكشف حقيقة سياسة عهد شمعون الرسمية التي حافظت على علاقات لبنان الودية مع كل من فرنسا وبريطانيا رغم عدوانهما السافر على مصر والتي أدت الى أزمة داخلية كان لها تأثيرها غير المباشر في نشوب الأزمة الكبرى عام ١٩٥٨ .

ومع ان قيام حلف بغداد جاء ليشكل الحزام الأمني لحفظ مصالح المعسكر الغربي ضد اي تهديد سوفياتي او شيوعي لتلك المصالح، فإن حكومة الولايات المتحدة كانت ترى في دعم مصر لسياستها في الشرق الأوسط امراً بالغ الاهمية. ولهذا عملت على كسب تأييد حكومة الثورة المصرية لسياستها ابتداء من مساهمتها في الوصول الى الاتفاق البريطاني المصري حول قاعدة السويس ١٩٥٤، ومن ثم تقديم بعض المساعدات العسكرية لمصر وان بشروط[٥٨] كما عملت على تقديم بعض المساعدات الاقتصادية لنظام عبد الناصر واهمها تقديم قرض لبناء السد العالي في اسوان. وكانت الولايات المتحدة قد وعدت بتقديم مبلغ ستة وخمسين مليون دولاراً لبناء السد. اما بريطانيا فقد ساهمت بمبلغ اربعة عشر مليوناً فيما وعد البنك الدولي بتقديم مبلغ مئتي مليون دولار للغاية نفسها. على ان مساهمة الدول الغربية في تمويل ذلك المشروع الحيوي لمصر كانت ترمي من ورائه الحصول على تأييد عبد الناصر للسياسة الغربية لا سيما سياسة الغرب الدفاعية في الشرق الأوسط او على الاقل ان تحول دون معارضة مصر لاقامة حلف دفاعي غربي في المنطقة كحلف بغداد[٥٩]. ولكن حملة عبد الناصر المستمرة ضد الأحلاف الأجنبية ولا سيما حلف بغداد، لقيت استياء لدى حكومات كل من بريطانيا والولايات المتحدة، فعمدت الدولتان لاتباع سياسة تأجيل المفاوضات بشأن بناء السد العالي وإيقاف اجازات تصدير السلاح لمصر. ولهذا السبب وأسباب اخرى سياسية واقتصادية سحبت الولايات المتحدة عرضها لبناء السد وتبعتها كل من بريطانيا والبنك الدولي[٦٠].

غير أن تراجع الولايات المتحدة وبريطانيا عن تمويل مشروع السدّ العالي سدّد ضربةً قاسية لحكومة الثورة المصرية على الصعيد الداخلي. وكان على عبد الناصر أن يواجه هذا التحدّي فسارع الى اعلان قراره الشهير في ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٦ القاضي بتأميم شركة قنال السويس من أجل استخدام عائدات القنال في بناء السدّ العالي[٦١].

لقد فاجأت خطوة التأميم هذه الدول الغربية لا سيما بريطانيا التي اعتبرتها مثابة ضربة قاسية لمصالحها الحيوية والاستعمارية في الشرق الاوسط. لقد كان لبريطانيا تاريخ طويل في السيطرة على ذلك المعبر البحري الحيوي بين القارات الثلاث. ثم ان للقنال اهمية بالغة كطريق رئيسية للبواخر التي كانت تحمل الواردات النفطية للدول الاوروبية. ولهذا قررت الحكومة البريطانية ضرورة تسديد ضربة عسكرية لحكومة الثورة المصرية إذا لم توافق على تشكيل إدارة دولية للقنال(٦٢). اما فرنسا فقد كانت بدورها اكثر استياء من قرار عبد الناصر هذا في التأميم إذ بالاضافة الى حاجتها الماسة لأستخدام القناة فقد كانت على استعداد لتسديد ضربة عسكرية لمصر عبد الناصر بسبب موقفه الداعم لحرب التحرير الجزائرية(٦٣).

ومع ان حكومة الولايات المتحدة كانت تعطف على الموقف البريطاني - الفرنسي إزاء مسألة تأميم شركة قناة السويس، فإنها لم تحبذ استخدام القوة لأستعادة ما كانت تدعيه هذه القوى من حقوق لها في القنال. ودعت الحكومة الاميركية خلال شهر آب (اغسطس) من تلك السنة لعقد مؤتمر دولي في لندن من اجل ايجاد حل لمسألة السويس. وعقد ذلك المؤتمر واوصى «بتأليف سلطة دولية وبعضوية مصر لأدارة شؤون القنال»(٦٤). ولكن عبد الناصر رفض مقررات مؤتمر لندن هذا واصفاً اياها بعمل استعماري جماعي، واكد على حق مصر الكامل في السيطرة على هذا المعبر المائي المهمّ وإدارته واعداً حاملي الاسهم في شركة القنال بالتعويض المناسب، كما تعهد بأن تلتزم مصر بشروط (مؤتمر استنبول ١٨٨٨م) لأستخدام قنال السويس(٦٥).

لم تنجح الدبلوماسية الدولية بايجاد حل سياسي لأزمة السويس بل ان حكومات بريطانيا وفرنسا واسرائيل خططت معاً لشن هجوم على الأراضي المصرية بغية اسقاط حكومة عبد الناصر ونظامه. وشرعت اسرائيل بشن هجومها عبر صحراء سيناء الى ان بلغت قواتها القنال. ورافق ذلك هجوم بريطاني - فرنسي مشترك على مدينة بور سعيد وذلك وفق خطة عسكرية مدبرة سلفاً بين الدول الثلاث لأعادة السيطرة الاوروبية على القنال وتسديد ضربة قاضية لنظام عبد الناصر. وكان العدوان

الثلاثي هذا على مصر قد لقي مقاومة عسكرية مصرية عنيفة. كما لقي شجباً عالمياً وتضامناً عربياً ودولياً مع مصر في الأمم المتحدة. وكان للموقف الدولي هذا صداه في الامم المتحدة حيث سارعت الولايات المتحدة لأتخاذ موقف حازم من الدول المعتدية لوقف القتال. كما كان لموقف الاتحاد السوفياتي المؤيد لمصر والذي هدّد باستخدام الصواريخ النووية ضد الدول المعتدية إذا لم يتوقف العدوان من جهة ثانية دوره الفاعل للضغط على بريطانيا وفرنسا لوقف الهجوم العسكري وسحب قواتهما بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٥٦[٦٦].

غير ان العدوان الثلاثي على مصر ادى الى تأزم العلاقات العربية البريطانية والعربية الفرنسية. وبادرت معظم الدول العربية الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا احتجاجاً على العدوان. اما في لبنان فإن ازمة السويس أدت الى أزمة وزارية بسبب مسألة اقتراح قطع العلاقات الدبلوماسية اللبنانية مع هاتين الدولتين.

ايدت الحكومة اللبنانية حق مصر في تأميم القنال شأنها في ذلك شأن سائر الدول العربية، ولما وقع الهجوم الثلاثي على مصر دعا الرئيس شمعون لعقد مؤتمر قمة عربي في بيروت للبحث في الخطوات التي يمكن اتخاذها لوقف العدوان [٦٧]. ومع ان المؤتمر لم تسبقه أية خطوات تحضيرية لانجاحه فقد اقر مشروعاً مؤيداً لمصر. واثناء الاجتماع هذا طرحت مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا احتجاجاً على عدوانهما على دولة عربية هي مصر. فلقي الاقتراح تأييداً من المجتمعين. ثم ان رئيس الحكومة اللبنانية عبدالله اليافي ومعه الوزير صائب سلام طالبا رئيس الجمهورية اللبنانية بضرورة قطع العلاقات الدبلوماسية. إلا ان الاخير لم يستجب لهذا الطلب رغم تهديد الوزيرين بالاستقالة بل طلب منهما التريث الى ان ينتهي عقد المؤتمر العربي المذكور[٦٨]. ولمّا انتهى المؤتمر رفض الرئيس شمعون قطع العلاقات الدبلوماسية مع اي من الدولتين اسوة بباقي الدول العربية. وحاول الرئيس شمعون فيما بعد تبرير موقفه هذا بالقول «ان عبد الناصر نفسه بعث الصحافي المصري مصطفى امين الى لبنان طالباً منه التدخل لدى بريطانيا وفرنسا من أجل وقف

العدوان على مصر، فكيف يمكن الاتصال بالبريطانيين والفرنسيين ان لم يكن هنالك سفراء للبنان في هاتين الدولتين»[٦٩]. والواقع ان هذا التبرير لم يكن ليقنع رئيس الحكومة اللبنانية ولا قوى المعارضة اللبنانية إذ اعتبرت الأخيرة ان السبب الحقيقي لموقف شمعون هو عداؤه الشخصي لعبد الناصر وولاؤه لدول الغرب لا سيما فرنسا وبريطانيا. وهذا السرّ كشف عنه الرئيس شمعون فيما بعد لسفير الولايات المتحدة خلال اجتماع لهما في تموز (يوليو) ١٩٥٨ بقوله: «ان مجمل المشاكل التي اواجهها الآن بدأت منذ رفضي قطع العلاقات مع (بريطانيا وفرنسا) خلال أزمة السويس وذلك بسبب ولائي لدول الغرب»[٧٠]. وهكذا فقد انفرد لبنان عن سائر الدول العربية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الدول المعتدية او بعضها، محافظاً بذلك على علاقاته الودية مع هاتين الدولتين[٧١].

استقال سلام واليافي من الحكومة احتجاجا على موقف شمعون من مسألة قطع العلاقات مع كل من فرنسا وبريطانيا مما ادّى الى استقالة الحكومة بكاملها. وكادت الاستقالة تؤدي الى أزمة وزارية لو لم يبادر رئيس الجمهورية الى تكليف سامي الصلح بتأليف الوزارة الجديدة.

وكان الأخير معروفاً بميوله نحو المعسكر الغربي وقد ابدى استعداده للسير في الخط السياسي الذي اتبعه شمعون سواء على الصعيد الدولي ام العربي والاقليمي[٧٢]. ثم جاء اختيار شارل مالك كوزير للخارجية وهو المعروف بتأييده للغرب، ليعطي المعارضة اللبنانية الدليل القاطع بأن سياسة لبنان الرسمية ستغدو اكثر انحيازاً للمعسكر الغربي لا بل ستكون الحكومة اللبنانية في طليعة الحكومات العربية التي ستبدي حماسةً خاصةً لأستراتيجية الغرب في الشرق الأوسط وفي مقدمها مبدأ ايزنهاور[٧٣].

لبنان ومبدأ ايزنهاور

بعد أزمة السويس خسرت بريطانيا موقعها القيادي بين دول الغرب في الشرق

الأوسط فيما برز الاتحاد السوفياتي كقوة رئيسية في المنطقة. اما الحكومة الاميركية فقد رأت بأن تراجع النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط قد أحدث فراغاً لا بدّ وان يملأه الاتحاد السوفياتي او الشيوعية الدولية إذا لم تبادر الولايات المتحدة لملء ذلك الفراغ وحفظ مصالح الغرب. وهكذا ففي مطلع عام ١٩٥٧ بادرت الحكومة الاميركية لاتخاذ بعض الاجراءات في عملية وقائية ضد ما سمته بالخطر الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط. وكان الرئيس الاميركي ايزنهاور قد قدم مقترحات عملية بهذا الشأن الى مجلس الشيوخ الاميركي[٧٤]. ووافق مجلس الشيوخ هذا على تلك الاقتراحات التي اصبحت تعرف منذ ذلك الحين بمبدأ ايزنهاور. وبموجب هذا المبدأ أصبح باستطاعة الرئيس الاميركي تقديم مساعدة اقتصادية او عسكرية لأية دولة في الشرق الاوسط ترغب في ذلك من أجل المحافظة على استقلالها. لا بل ان مبدأ ايزنهاور خوّل الحكومة الاميركية استخدام قواها المسلحة لتساعد أية دولة شرق اوسطية تطلب مثل تلك المساعدة، لصد أي اعتداء يمكن ان تقوم به دولة تسيطر عليها الشيوعية العالمية[٧٥].

والواقع ان مبدأ ايزنهاور كان يهدف لحماية مصالح الغرب في الشرق الأوسط ليس من الشيوعية فقط بل من اي خطر كان يهدد الأنظمة العربية الموالية للغرب حتى من الحركة القومية العربية الراديكالية التي تزعمها عبد الناصر والتي ساهمت في اضعاف نفوذ الولايات المتحدة في العالم العربي[٧٦]. لقد كانت الادارة الأميركية تنظر بعين الشك والحذر تصاعد قوة التيار العروبي الناصري هذا بعد حرب السويس وعملت على احتوائه. بيد ان عبد الناصر بادر الى شن هجوم على مبدأ ايزنهاور وساهم في تعبئة الرأي العام العربي ضده فلم تجرؤ أية حكومة عربية باستثناء الحكومة اللبنانية الانضمام اليه. ذلك ان عبد الناصر كان قد أصبح في نظر العرب بطلاً قومياً إثر انتصاره السياسي في أزمة السويس. او على حد قول الرئيس شمعون نفسه، بأنه كان «لعبد الناصر تأثير خاص على شعب لبنان وكل البلاد العربية، حتى ان شعب كل بلد عربي أصبح مزدوج الولاء، ولاء لبلده وولاء لعبد الناصر»[٧٧].

لم يكن موقف عبد الناصر هذا ليطمئنَّ له المعسكر الغربي، لا بل ان الولايات المتحدة نفسها اتبعت سياسة الترقب والحذر تجاه عبد الناصر قبل أزمة السويس أي بعدما أخذت مصر تستورد السلاح السوفياتي(٧٨). وهذا ما اعتبرته الحكومة الاميركية مثابة تهديد لأمن اسرائيل ومصالح الغرب في منطقة الشرق الأوسط، فعملت على احتواء مصر الناصرية ابتداء من بث روح التنافس بين مصر والمملكة العربية السعودية، كما عملت في الوقت نفسه على دعم اسرائيل سياسياً وعسكرياً. وايدت على سبيل المثال سياسة تسليح اسرائيل بالطائرات الفرنسية فضلاً عن دعم حلف بغداد ومؤيديه لا سيما في لبنان(٧٩).

وهكذا فإن مبدأ ايزنهاور لم يكن في نظر قادة التيار العروبي الناصري سوى اداة لخدمة الصهيونية والمصالح الغربية دون المصالح العربية. وحسب رأيهم فإن المبدأ المذكور تجنب معالجة المشكلة الفلسطينية كي لا تغضب اسرائيل وهو موجه اصلاً ضد الاتحاد السوفياتي اي الدولة التي لم تكن لتشكل مصدر خطر على العرب كالصهيونية، بل رأى بعضهم عكس ذلك اي ان الاتحاد السوفياتي هو صديق العرب الحقيقي كما تبين لهم خلال أزمة السويس. وكان هذا لسان حال قادة مصر وسوريا بشكل خاص(٨٠).

أمّا في الأردنّ فقد كان الملك حسين على استعداد لقبول مبدأ أيزنهاور ولكنه فوجئ بمعارضة مصر الشديدة فاضطر للتراجع لا بل ذهب أبعد من ذلك عندما انضمّ الى قادة مصر وسوريا معلناً رفضه لنظرية الفراغ التي كانت أساس المبدأ المذكور(٨١).

اما في لبنان فإن قادة المعارضة وقفوا ضد المشروع انسجاماً مع موقفهم المبدئي المناهض للأحلاف الأجنبية(٨٢). بيد ان حكومة سامي الصلح، وبدعم من رئيس الجمهورية، سارعت الى الانضواء تحت لوائه من خلال البلاغ الاميركي اللبناني الذي صدر في اعقاب زيارة المندوب الاميركي جيمس رتشارد لبيروت في آذار ١٩٥٧(٨٣).

ووافقت الحكومة اللبنانية في الوقت نفسه على الاتفاق الاميركي اللبناني هذا من غير الرجوع الى العديد من الزعماء السياسيين وممثلي الأحزاب والهيئات اللبنانية لأخذ موافقتهم المبدئية على مثل هذه الخطوة الهامة في السياسة الخارجية كما كانت تجري العادة. اما داخل المجلس النيابي فقد حاولت قوى المعارضة ان تحول دون المصادقة على مشروع قبول لبنان بمبدأ ايزنهاور من غير جدوى. فلجأ عندها عدد من نواب المعارضة القياديين كحميد فرنجية وعبدالله اليافي ورشيد كرامي واحمد الاسعد وصبري حماده ومعروف سعد الى تقديم استقالتهم احتجاجاً على ذلك[٨٤].

وكان رأي قوى المعارضة بأن انضمام لبنان لمشروع ايزنهاور يعني انحيازاً لبنانياً كاملاً الى المعسكر الغربي في الحرب الباردة دون مبرر. وهو بالتالي ينمّ عن تنكر لسياسة عدم الانحياز التي سبق للحكومة اللبنانية ان وافقت عليها في مؤتمر باندونغ. كما رأى فريق آخر من المعارضين في البيان اللبناني الاميركي هذا ما يعرّض لبنان لخطر التطاحن بين الجبارين ويبعده عن معظم الدول العربية فيما يقربه من اسرائيل[٨٥].

اما علاقة لبنان الرسمي بمصر فلم تكن علاقة ودية بعد ازمة السويس، ثم جاء قبول لبنان لمشروع ايزنهاور ليؤزم تلك العلاقات، لا سيّما وان عبد الناصر رأى بأن المشروع الاميركي هذا إنْ هو إلا امتداد لحلف بغداد وانه يرمي الى تقوية نفوذ المعسكر الغربي في البلاد العربية من غير تقوية مركز العرب في وجه اسرائيل[٨٦].

والواقع ان مشروع ايزنهاور لم يلق ترحيباً من معظم الدول العربية ولم يستطع المندوب الاميركي على حد قول احد الدبلوماسيين الغربيين تسويق المبدأ المذكور إلا في بيروت[٨٧]. وان لبنان حسب رأي المعارضة انفرد باتخاذ قرار خطير كهذا له انعكاساته على العديد من الدول العربية لا سيما مصر وسوريا[٨٨]. اما شمعون فقد اعتبر ان مبدأ ايزنهاور اعطى ضمانات لاستقلال لبنان لا يمكن ان توفرها الأمم المتحدة بسبب «الفيتو»، وتمنى لو قبل به عبد الناصر كي لا يؤدي الى مشاكل داخلية

في لبنان[٨٩]. ولكن السؤال يبقى لماذا اعتبر شمعون في مبدأ ايزنهاور هذا ضمانة لاستقلال لبنان؟ وهل كان ثمة خطر ما يهدّد ذلك الاستقلال وما هو مصدر ذلك الخطر حسب اعتقاده؟ ولماذا رأت قوى المعارضة عكس ذلك اي أنها رأت في سياسة الرئيس شمعون هذه ما يهدد استقلال لبنان الحقيقي وتساءلت في ما إذا كان قبول لبنان مبدأ ايزنهاور لا يخوّل الحكومة الأميركية حق استخدام الأراضي اللبنانية ضد احدى الدول العربية كسوريا مثلاً إذا ما قرر الاميركيون اعتبار سوريا دولة تسيطر عليها الشيوعية العالمية وذلك بحكم علاقات الأخيرة الودية آنذاك مع الاتحاد السوفياتي[٩٠]. ولعل اجتماع الدول العربية الذي سبق وعقد في القاهرة خلال كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ والذي أعلن رفضه لنظرية الفراغ في الشرق الأوسط كما وردت في مبدأ ايزنهاور ما يؤكد على خشية هذه الدول من اقحامها في خضم الحرب الباردة معتبرة ان الدفاع عن العرب مهمة عربية قبل اي شيء آخر[٩١]. غير ان الحكومة الصلحية في لبنان ومؤيديها كانوا، من جهة ثانية، يصرّون على حق لبنان الرسمي باتباع أية سياسة تتفق مع مصالحه حتى وان كانت لا تتوافق مع مصالح بعض الدول العربية. ثم رأى هؤلاء ان مسألة الحياد إزاء بعض القضايا الدولية لا سيما ازاء الشيوعية امر غير ممكن على حد قول احد النواب الموالين للحكومة[٩٢]. والواقع ان انضمام لبنان الى مبدأ ايزنهاور كانت تؤيده اكثرية مسيحية موالية للرئيس شمعون بحجة معلنة هي تأمين حماية دولة غربية للبنان من اي اعتداء خارجي سواء جاء عن طريق الشيوعية الدولية ام من اسرائيل[٩٣]. ولكن الحجة المعلنة هذه كانت تخفي وراءها دوافع داخلية شديدة الحساسية يأتي في مقدمها خوف فريق لبناني ذي أغلبية مسيحية ومارونية تحديداً من تنامي التيار العروبي الناصري في لبنان الذي استقطب تأييد الجماهير الاسلامية. تلك الجماهير التي عبّر قادتها في اكثر من مناسبة عن حق المسلمين بمشاركة فاعلة وموازية لسلطة المسيحيين في تقرير سياسة الدولة اللبنانية العليا. لا بل ان الرئيس شمعون والفريق المؤيد له كانا يخشيان على حد قول Anthony Nutting من «محاولات عبد الناصر للسيطرة على السياسة الخارجية للدول العربية » كما ادعى شمعون بأن هدف عبد الناصر هو «القضاء على سيادة المسيحيين في لبنان وهو كزعيم للطائفة المارونية عمل للحفاظ على هذا الموقع بأي

ثمن خصوصاً بعد ان انطلقت دعوة عبد الناصر للوحدة العربية بقوة بعد أزمة السويس ولاقت دعوته هذه صدى قوياً في سوريا الجارة الأقرب الى لبنان[٩٤].

وهكذا شهد الوضع السياسي اللبناني خلال عام ١٩٥٧ انقساماً حاداً حول سياسة لبنان الخارجية. وهذا الانقسام يمكن رده ليس لموقفين متباينين بين فريقين اساسيين من اللبنانيين حول مشروع ايزنهاور وحسب بل لخلاف جذري وتقليدي في رؤية كل فريق لما يجب ان تكون عليه هوية لبنان وبالتالي السياسة العربية والدولية. ثم ان سياسة الاستقطاب الدولي والاقليمي من جهة وعدم سعي الفريقين لايجاد صيغة حل وسط حول تلك القضايا، ربما عن طريق الاعتدال او الحياد الايجابي، جعل التباعد بين فريقي الصراع اكثر اتساعاً.

غير ان سياسة الحكومة الصلحية كما تمثلت بنهج وزير خارجيتها شارل مالك لم تكن لتقنع الفريق المعارض بأنها سياسة حياد او اعتدال نظراً لما شكلته من خروج على سياسة لبنان التقليدية، المتّصفة بمحاباة الغرب والوقوف الى جانب اكثرية الدول العربية التي تجنبت الانضمام الى مبدأ ايزنهاور[٩٥]. وتساءل عندها المعارضون لتلك السياسة لماذا تورط لبنان في الحرب الباردة من غير ان تكون له مصلحة في ذلك بل على العكس فإن تلك السياسة تضر بعلاقة لبنان بأقرب الدول العربية اليه وتنال من رصيده في المحافل الدولية. وفي ذلك كله خرق لأحد مبادئ الميثاق الوطني القاضي بضرورة تفاهم اكثرية اللبنانيين حول القضايا الاساسية المطروحة وقبل ان تلتزم بها الحكومة اللبنانية مسبقاً كسياسة رسمية. وهذا ما عبر عنه ايضاً النائب فيليب تقلا وزير الخارجية سابقاً في جلسة للمجلس النيابي خلال هذه الفترة عندما قال: «لا يجوز تخطيط سياسة خارجية ملزمة ما لم تكن منبثقة عن ارادة الأمة أو الاكثرية[٩٦].

ولكن المجلس النيابي اللبناني الذي كان يضمّ اكثرية موالية لرئيس الجمهورية اقر تلك السياسة اي سياسة الانضمام الى مبدأ ايزنهاور من غير ان يفطن لعواقبها ومن دون ان يأبه لأصوات المعارضة التي لقيت صدى اوسع خارج الندوة اللبنانية.

لقد بدأت في الواقع سياسة التجاذب ومن ثم التحدي بين قطبي الصراع الداخلي في لبنان واشتدت بذلك الأزمة السياسية ولم يستطع زعماء السياسة فيه التوصل الى حل ناجع لها قبل ان تنفجر صراعاً دموياً في السنة الاخيرة من عهد الرئيس شمعون.

الفصل الثالث

تفاقم الازمة وانفجارها

بعد ان احتدم الخلاف حول مبدأ ايزنهاور، نوقشت سياسة الحكومة الخارجية التي واجهت انتقادات عنيفة داخل المجلس وخارجه ولكنها مع ذلك نالت موافقة المجلس النيابي الموالي في اغلبيته للرئيس شمعون اثر ثلاثة ايام من المناقشة الحادّة. وكنا ذكرنا سابقاً ان سبعة نواب كانوا قد قدموا استقالتهم احتجاجاً على تلك السياسة[1]. وما لبث هؤلاء النواب ان شكلوا مع عدد من القادة والشخصيات السياسية والاحزاب جبهة موحدة عرفت بجبهة الاتحاد الوطني. وقد ضمت تلك الجبهة بالاضافة الى النواب السبعة المستقيلين الحاج حسين العويني وكمال جنبلاط وصائب سلام ونسيم مجدلاني وعلي بزي والياس الخوري وفيليب تقلا.

والجدير بالملاحظة ان اعضاء الجبهة كانوا ينتمون الى مختلف الطوائف اللبنانية اسلامية ومسيحية اي ان المعارضة اخذت طابعاً وطنياً لا طائفياً، مع العلم ان عددا من قادة المعارضة ظل خارج الجبهة ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر رئيس الجمهورية السابق الشيخ بشارة الخوري والبطريرك الماروني بولس المعوشي. ودخل في عداد الجبهة احزاب وهيئات سياسية تراوحت بين اقصى اليمين واقصى اليسار ومنها حزب النجادة والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب النداء القومي والحزب الدستوري وحزب الهيئة الوطنية وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب فضلاً عن الحزب الشيوعي الذي لم يكن مرخصاً له بعد. اما الحزبان الرئيسيان اللّذان وقفا الى جانب الرئيس كميل شمعون فقد كانا الكتلة الوطنية والكتائب اللبنانية وهما حزبان مارونيان بالدرجة الاولى ثم الحزب القومي السوري

الاجتماعي الذي كانت تربطه آنذاك بالرئيس شمعون علاقة خاصة، وذلك لما سبق وقدمه الأخير لأعضائه من حماية اثناء ملاحقتهم من السلطات السورية بسبب اغتيال العقيد المالكي. وعلى الرغم من الخصومة التقليدية عقائدياً وسياسياً بين حزبي الكتائب والقوميين السوريين فقد تمكن الرئيس شمعون من رأب الصدع بينهما في تلك المرحلة خدمة لاهدافه. ان جبهة المعارضة هذه لم تقتصر على جبهة الاتحاد الوطني، بل ما لبثت ان ظهرت قوة سياسية ثالثة تألفت من عدد من الشخصيات السياسية ابرزها هنري فرعون ويوسف حتي ومحمد شقير وغسان تويني وغبريال المر وجوزف سالم وجورج نقاش وبهيج تقي الدين. وكانت هذه الجبهة اكثر اعتدالاً في معارضتها للرئيس شمعون لا بل عملت على التوسط بين فريقي النزاع دون ان تنجح في ذلك كما سنرى.

وضعت جبهة الاتحاد الوطني برنامجاً سياسيا حدّدت فيه اهدافها وفي مقدمة هذه الأهداف المحافظة على لبنان كدولة عربية مستقلة ذات نظام حكم جمهوري برلماني يعمل لصون الحريات العامة لا سيما حرية القول والنشر والعمل والاجتماع. وطالبت بضرورة المحافظة على الميثاق الوطني واتباع سياسة حيادية على الصعيد الدولي. اما على صعيد علاقات لبنان العربية فقد دعت الى تعزيز العلاقات الاخوية بين لبنان وسائر الدول العربية في اطار ميثاق الجامعة العربية. اما على الصعيد الداخلي فقد طالبت بتحقيق اصلاح جذري في القضاء وتعديل قانون الانتخاب وزيادة عدد النواب فضلاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية وتأمين الضمان الصحي والاجتماعي[٢].

وانسجاماً مع هذه الأهداف بادرت الجبهة الى تقديم مذكرة لرئيس الجمهورية تناولت صيغة عملية لتحقيق بعض هذه المطالب واولها وجوب استقالة حكومة سامي الصلح وتشكيل حكومة حيادية تشرف على الانتخابات النيابية خلال شهر حزيران من تلك السنة. وحدّدت المذكرة عدد اعضاء المجلس النيابي الذي سينتخب بثمانية وثمانين نائباً بدلاً من ستة وستين. كما طالبت المذكرة بإلغاء حالة الطوارئ ورفع الرقابة عن الصحف التي كانت ما تزال تطبق منذ أزمة السويس. اما بشأن مبدأ ايزنهاور فقد طلبت عدم ابرام اي اتفاق مع الدول الأجنبية من قبل

المجلس النيابي السابق وضرورة ترك المسألة الى ما بعد انتخاب المجلس النيابي الجديد[٣].

الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧

ولكن المواجهة السياسية بين المعارضة والحكومة بدأت في المجلس النيابي حين اقر مشروع للانتخاب في (١١ نيسان ١٩٥٧) دون ان يؤخذ بملاحظات قادة المعارضة لا سيما مسألة زيادة عدد اعضاء المجلس النيابي ليصبح ثمانيةً وثمانين عضوا. ذلك ان مشروع الحكومة حدّد العدد بستة وستين نائباً يتوزعون على دوائر انتخابية صغيرة عددها ثمان وعشرون وذلك ليسهل على حكومة العهد الامساك بزمام الانتخابات والتحكم بنتائجها[٤].

وبالفعل فإن تقسيم الدوائر الانتخابية هذا ادى الى تشتت اصوات المعارضة وجمع اصوات الموالين مما رجح فوز هؤلاء الآخيرين في الانتخابات النيابية. ومن الأمثلة على ذلك تقسيم بيروت الى دائرتين انتخابيتين خصص فيهما مقعدان للسنة من اصل خمسة في الاولى ومقعدان من اصل ستة في الثانية. وهذا ما جعل اصوات المسيحيين الذين في اغلبيتهم كانوا موالين للرئيس شمعون يرجحون نجاح اللائحة الموالية للعهد. وما جرى في الشوف هو مثل آخر على هذه السياسة حيث قسم قضاء الشوف الى دائرتين: دائرة دير القمر شحيم ذات المقعدين السني والماروني، ثم دائرة بعقلين – العرقوب حيث شملت ثلاثة مقاعد: درزي وماروني وكاثوليكي، فتم من خلال ذلك فصل الاقليم السني عن منطقة الشوف الدرزية مما ساهم في انجاح اللائحتين الموالتين للعهد[٥].

واثر اقرار قانون الانتخاب هذا من قبل المجلس النيابي بادرت حكومة سامي الصلح الى اصدار مرسوم قضى بحل المجلس النيابي والدعوة الى انتخاب اعضاء المجلس الجديد في حزيران من ذلك العام.

وفيما لم تقدم الحكومة الصلحية استقالتها لتفسح المجال لتشكيل حكومة جديدة حيادية للاشراف على الانتخابات النيابية كما كانت تطالب المعارضة بذلك، سارعت جبهة الاتحاد الوطني الى اصدار بيان تحذيري في التاسع والعشرين من ايار دعت من خلاله رئيس العهد مجدداً الى اقالة حكومة الصلح والمجيء بحكومة حيادية لتشرف على الانتخابات. وتضمن البيان دعوة الى الاضراب والقيام بمظاهرات سلمية في اليوم التالي تعبيراً عن تمسك المعارضة بهذا المطلب[٦].

وبدلاً من ان يبادر الرئيس شمعون الى تلبية هذا المطلب او التوصل الى حل وسط بشأنه، عمدت حكومة الصلح الى اصدار قرار بمنع التظاهرات وتكليف الشرطة والجيش بقمعها. وفي الثلاثين من ايار تداعى قادة المعارضة ومؤيدوهم الى التجمع والتظاهر في شارع فؤاد الاول في بيروت، إلا ان قوى الأمن الداخلي حاولت منع التظاهر وتصدت للمتظاهرين بالقوة واطلقت النار بوجوههم فسقط عدد من القتلى والجرحى. وكان في عداد الجرحى صائب سلام احد اقطاب المعارضة الذي تم نقله الى المستشفى. كما اصيب قطب آخر هو نسيم مجدلاني في ذراعه. والقي القبض على نحو ثلاثماية من المتظاهرين[٧]. وتبودلت بيانات الاتهام بين الحكومة والمعارضة بشأن حادث اطلاق النار، وفيما ادعت الحكومة ان المتظاهرين بدأوا بإطلاق النار على قوى الأمن وان وراء ذلك مؤامرة للاطاحة برئيس الدولة والحكومة فقد نفت قوى المعارضة ذلك متهمة الحكومة بالاعداد لتلك المجزرة بحق المتظاهرين العزل معتبرة ان عدم سقوط ضحايا بين افراد قوى الأمن الداخلي يدل على ان المتظاهرين كانوا عزلاً من السلاح الحربي حتى لو استعملوا بعض وسائل العنف الاخرى[٨].

بيد ان جولة العنف هذه نالت من هيبة السلطة وقوّت فريق المعارضة. واستمر الاضراب في سائر المدن رغم عدم شموليته وفاعليته إلى ان توسط بالأمر قائد الجيش فؤاد شهاب وقدّم صيغة حل قبل فيها الفريقان وقضت بإضافة وزيرين هما يوسف حتي ومحمد بيهم وليشكلا مع كل من الوزيرين مجيد ارسلان ومحمد صبرا لجنة للبت بالشكاوى المتعلقة بالانتخابات النيابية[٩]. غير ان هذا الحل لم يسقط من

حساب الفريقين اهمية الانتخابات النيابية هذه، إذ على نتائجها كانت ستتوقف مسيرة السياسة اللبنانية في مختلف الميادين المحلية والاقليمية والدولية. فلا مراء اذن من أن المجلس النيابي الذي كان سينتخب آنذاك هو الذي سيقرر من سيكون في سدة رئاسة الجمهورية سواء من خلال تجديد ولاية الرئيس شمعون وما كان يعنيه ذلك من استمرار لنهجه او عدمه. ومن هنا اكتسبت الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧ اهمية خاصة واستقطبت تدخلاً من قبل حلفاء الفريقين على الصعيد الخارجي واستنفاراً عاماً على الصعيد الداخلي.

وهكذا اجريت الانتخابات النيابية اللبنانية عام ١٩٥٧ في جو من التحدي المتبادل بين اقطاب المعارضة والحكومة. ولكن كان بوسع الطرف الاخير تسخير بعض قوى الدولة ونفوذها واجهزتها لخدمة المرشحين الموالين للعهد فضلاً عن تدخل الرئيس شمعون نفسه احياناً من اجل اقناع بعض المرشحين للانسحاب لمصلحة المرشحين الموالين له[١٠]. واعتبرت المعارضة انها كانت تخوض المعركة الانتخابية تحت شعار رفض التجديد لولاية شمعون وما كان يعنيه ذلك من تحول في سياسة لبنان الخارجية فيما كان العهد الشمعوني يخوضها تحت شعار الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته من خلال السياسة الداخلية والخارجية التي اتبعها الرئيس شمعون.

والحقيقة ان الشعارات الأخيرة استخدمت من قبل العهد الشمعوني لكسب مزيد من الاصوات في الوسط المسيحي، وفيها غمز من قناة المعارضة التي اتهمها الموالون بالتخلي عن مبدأ السيادة والاستقلال بسبب تأييدها للسياسة الناصرية والتي بحسب رأي شمعون ترمي الى الهيمنة على القرار اللبناني «الحر المستقل». اما المعارضة فقد تنبهت لخطورة هذه الدعاية وعملت على دحض هذه التهمة من خلال تأكيدها المستمر بأن على رأس اهدافها المحافظة على استقلال لبنان وسيادته فيما الصقت بسياسة الرئيس شمعون تهمة بيع لبنان للغرب لا سيما محور بريطانيا والولايات المتحدة مقابل لا شيء سوى المصلحة الشخصية[١١].

اسفرت انتخابات ١٩٥٧ عن فوز ساحق للمرشحين الموالين للعهد

الشمعوني اي انها انجزت حسب خطة مرسومة من قبل اجهزة الدولة وبدعم خارجي واضح كما يستدل من بعض المصادر لاسقاط اقطاب المعارضة[١٢]. وعلى سبيل المثال فقد فازت الحكومة بعشرة مقاعد في بيروت من اصل احد عشر مقعداً، وخسر قطبا المعارضة اي صائب سلام وعبدالله اليافي مقعديهما في العاصمة رغم شعبيتهما الواسعة. اما في جبل لبنان فقد فازت الحكومة بجميع المقاعد النيابية. وكان كمال جنبلاط وهو احد قادة المعارضة بين الذين خسروا مقعدهم النيابي هناك لأول مرة. وكذلك خسر احمد الاسعد مقعده النيابي في محافظة الجنوب[١٣].

وكان من الطبيعي ان تتهم قوى المعارضة اجهزة الدولة بالتدخل لصالح منافسيها، وتروي مصادرها الكثير من الأخبار والحوادث التي تؤيد هذه التهمة[١٤]. اما المصادر الحكومية فقد وصفتها بالنزاهة وانها جرت في جو من الحرية والديمقراطية ونتائجها تعبر عن تأييد الشعب اللبناني لسياسة الدولة في الداخل والخارج على حد سواء. بيد ان احتدام المعركة الانتخابية حول سياسة العهد الشمعوني الخارجية والداخلية وما تلا ذلك من مفاجآت على صعيد نتائجها يدل على ان الدولة لم تكن براء مما جرى. وهذا ما تؤكده آنذاك تقارير سرية للسفيرين البريطاني والأميركي في بيروت. فالسفير البريطاني مثلاً يشير في احد تقاريره الى ان هنالك بعض الحقيقة في اتهام المعارضة من ان الانتخابات اجريت ببراعة لصالح مرشحي الحكومة[١٥]. ويذكر احد عملاء وكالة المخابرات المركزية الاميركية ايفلاند الذي ارسل الى بيروت كمبعوث خاص للبيت الأبيض من أجل متابعة اتفاقية ايزنهاور مع الرئيس شمعون، ان السفير الاميركي في بيروت دونالد هيث، هو الذي خطط للمعركة الانتخابية هذه بهدف وصول اغلبية ساحقة من المرشحين الموالين للغرب الى المجلس النيابي اللبناني[١٦]. وفي اشارة الى تدخل مصر وسوريا ودعم مرشحي المعارضة في تلك الانتخابات يشير تقرير دبلوماسي آخر الى ان السفارة الاميركية في بيروت اعطت لبعض المرشحين المنحازين للغرب مبالغ تعادل ما قدمته دول أخرى كبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي ومصر لأصدقائها[١٧].

ويذكر ايفلاند ان السفير الأميركي هيث قرر معاقبة النواب السابقين الذين سبق ان قدّموا استقالتهم احتجاجاً على قبول الحكومة اللبنانية بمبدأ ايزنهاور وذلك بالعمل على اسقاطهم في الانتخابات فوفق جزئياً في خطته[١٨]. على ان ايفلاند يذكر في الوقت نفسه ان الرئيس شمعون لم يوافق على خطة هيث بإسقاط بعض الزعماء في الانتخابات واقترح تقديم الدعم المالي لأولئك المرشحين الموالين للغرب في المناطق التي يصعب عليهم الفوز ضد خصومهم[١٩]. اما رواية هيث عن الدور الاميركي في انتخابات ١٩٥٧ فإنها تبدو متناقضة بعض الشيء مع رواية ايفلاند. ففي الوقت الذي لا يذكر هيث شيئاً عن الأموال الاميركية التي دفعتها وكالة المخابرات المركزية لتمويل الحملة الانتخابية لعدد من المرشحين الموالين للرئيس شمعون فقد اعتبر الأخير المسؤول عن سقوط بعض زعماء المعارضة رغبة منه بالحصول على اغلبية موالية له في البرلمان تضمن استمرار سياسته الداخلية والخارجية وربما لتجديد ولايته لست سنوات[٢٠].

مشروع التجديد

ومهما اختلفت الروايات حول دور التدخل الخارجي في الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧ فان معظم المصادر المتوفرة حتى الآن ومنها وثائق سرية كشف النقاب عنها في السنوات الأخيرة تظهر من غير شك تدخلاً خارجياً من قبل الدول التي كانت مهتمة بالشأن اللبناني وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة ومصر وسوريا من جهة ثانية. فالحكومة الأميركية مثلا كانت تريد ضمان انتخاب رئيس جمهورية في لبنان يسير على نهج الرئيس شمعون في تحالفه مع المعسكر الغربي فيما كان محور مصر وسوريا يريد رئيساً يتبع سياسة الحياد. ومن هنا فإن انتخاب مجلس نيابي موال او معارض لنظام الرئيس شمعون هو الذي سيحدد مسار هذه السياسة في المستقبل. اما الحقيقة الثانية فهي ان الانتخابات النيابية التي جرت في حزيران ١٩٥٧ مثلت ليس ذروة التحدي بين الحكومة والمعارضة حول قضايا السياسة الخارجية وحسب بل حول مشكلة داخلية تتعلق بإمكان تعديل

الدستور اللبناني من قبل المجلس النيابي الجديد بغية تجديد ولاية الرئيس شمعون. وبالطبع فإن التجديد كان يهدف برأي المعارضة وحتى غير المعارضة الى استمرار سيادة العهد الشمعوني على الصعيدين الداخلي والخارجي الأمر الذي جعل المعركة الانتخابية معركة (كسر عظم) بحسب التعبير السياسي المحلي. ولهذا كان للتدخل الخارجي دور مهم في المعركة حيث تداخلت قضية التجديد او عدمها بالسياسة الخارجية[٢١]. ومع ان الرئيس شمعون لم يعلن حتى ذلك التاريخ عن حقيقة نيّته بشأن التجديد فإن بعض المقربين منه وعلى رأسهم النائب جورج عقل بدأ يتخذ خطوات تمهيدية في هذا الاتجاه. ورافق هذه الخطوات تصريحات متوالية في الصحف اليومية للنواب الموالين للرئيس شمعون يؤيدون فيها تلك الخطوات معتبرين ان تجديد ولاية شمعون هي مسألة وطنية وضرورية لأستكمال «السياسة الرشيدة» التي سار عليها على الصعيدين الداخلي والخارجي[٢٢].

ولا شك ان هذه التصريحات اثارت حفيظة المعارضة كما اثارت حفيظة ما يسمى بالقوة الثالثة التي عرفت باعتدالها والتي لم تعارض بشكل اساسي سياسة العهد الخارجية انما كانت تعارض مبدأ التجديد. وكان وفد من القوة الثالثة قد زار القصر الجمهوري ليطلع على حقيقة الأمر من سيد القصر نفسه فإذا بأجوبة الرئيس شمعون تنم عن نية للتجديد في حال عدم توفر مرشح يمكنه متابعة سياسة العهد الشمعوني الداخلية والخارجية[٢٣].

بيد ان التخوف من تجديد ولاية الرئيس شمعون بحيث تستمر سياسة لبنان المعادية لمعسكر الحياد العربي بزعامة عبد الناصر دفع المحور السوري المصري لشن حملة اعلامية عنيفة ضد سياسة شمعون العربية والدولية. واستمرت هذه الحرب الاعلامية حتى نهاية ولاية شمعون (ايلول ١٩٥٨). ومع ان حكومة الرئيس شمعون كانت قد منعت دخول الصحف المصرية والسورية الى لبنان خلال تلك الفترة، إلا ان الحرب الاذاعية لم تتوقف، لا سيما وان صوت العرب في القاهرة (اقوى وسائل الاعلام المصرية والعربية آنذاك) كان المعبر القوي عن موقف هذا المحور المناهض لسياسة شمعون الاقليمية والدولية. وفضلاً عن ذلك فإن الصحافة المصرية قامت

بنشر سلسلة من الاتهامات الموثقة بشأن تبادل الرسائل بين شارل مالك وزير خارجية لبنان وابا ايبان مندوب اسرائيل لدى الأمم المتحدة وذلك للنيل من سياسة العهد الشمعوني على الصعيدين العربي والدولي[٢٤].

وفي الوقت الذي اشتدّت فيه المعركة الاعلامية حول موضوع التجديد، اتبعت الحكومة الصلحية سياسة التضييق على حرية المعارضة يدعمها قضاء منحاز للعهد حيث اصدر العديد من مذكرات التوقيف الاعتباطي بحق زعماء المعارضة[٢٥]. ويذكر على سبيل المثال ما جرى في منطقة الجبل بين اتباع الرئيس شمعون وقطب المعارضة رئيس الحزب الاشتراكي كمال جنبلاط، إذ نتيجة لسياسة الاستفزاز والتحدي هذه التي مارستها احياناً قوات السلطة الموالية للرئيس شمعون بحق مناصري رئيس الحزب الاشتراكي قام مؤيدو الأخير ببعض اعمال العنف في الشوف ضد مراكز قوى الأمن الداخلي[٢٦]. واخذت قوى الأمن الداخلي بدورها تضيق الخناق على تحرك كمال جنبلاط فحاصرت منزل احد قادة حزبه الدكتور بشاره الدهان في صوفر فيما كان كمال جنبلاط رئيس ذلك الحزب يقوم بزيارة عادية لذلك المكان اثناء الليل[٢٧]. ورافق هذا التضييق محاولة من قوى الأمن الداخلي دخول قصر المختارة معقل رئيس الحزب الاشتراكي بهدف اعتقال بعض المطلوبين لأسباب سياسية من مؤيديه مستخدمة لذلك المصفحات وبعض الأسلحة الخفيفة والثقيلة. ولكن الموقف الحازم الذي اتخذه المدافعون عن القصر من جهة وتدخل بعض الوسطاء من جهة ثانية حال دون وقوع مواجهة عنف دامية وربما انتحارية في المكان المذكور. كما جرت في الفترة نفسها محاولة للايقاع بشبلي العريان احد زعماء منطقة راشيا وحليف قائد الحزب الاشتراكي كمال جنبلاط وذلك عندما عملت قوة كبيرة من الدرك اللبناني على مهاجمة دير العشاير حيث لجأ احد مسؤولي الحزب الاشتراكي. ولكن قوات الأمن الداخلي اضطرت للتراجع بعد ان تصدى لها سكان تلك المنطقة الواقعة على الحدود اللبنانية السورية[٢٨].

والواقع ان سياسة بعض الموالين للرئيس شمعون في منطقة الشوف وما كان يقوم به احياناً حليفه النائب نعيم المغبغب هناك من أعمال ضد مؤيدي كمال جنبلاط كانت

تثير بعض الخصومات القديمة في الجبل كما كانت موضع شكوى لدى بعض الزعماء المسيحيين كبيار اده وهنري فرعون حتى ان الأخير اعتبر بأن ثورة مسلّحة قد تنشب في منطقة الشوف في أية لحظة خلال صيف ١٩٥٧ بسبب ذلك[٢٩].

وحيث ازداد عدد المعارضين لسياسة العهد الشمعوني الداخلية خلال هذه الفترة فقد رافق ذلك توتر في العلاقات بين الحكومتين اللبنانية والسورية نتيجة لقرار الأولى منع عدد من النواب السوريين زيارة البطريرك الماروني بولس المعوشي من أجل التهنئة في عيد الاستقلال. واخذت الحكومة السورية في هذه المرحلة تتهم الحكومة اللبنانية بالتآمر على سلامة سوريا من خلال حلف بغداد؛ لا سيما وان تركيا كانت قد قامت آنذاك بحشد قواتها على الحدود السورية التركية في محاولة للضغط على الحكومة السورية المعادية لحلف بغداد بغية اسقاطها او تغيير سياستها[٣٠].

والحقيقة ان الرئيس شمعون وحكومة سامي الصلح كانا يعملان في الخفاء لصالح حلف بغداد ويراقبان ما كان يجري في المشرق العربي ضد ذلك الحلف لاسيما في سوريا والاردن بقلق كبير. وقد تبودلت رسائل بهذا المعنى بين الرئيس شمعون والرئيس الأميركي ايزنهاور. وفي هذه الرسائل ما يدل بشكل واضح على انحياز شمعون لحلف بغداد وتعاطفه معه[٣١].

ومع اطلالة عام ١٩٥٨ على لبنان وقعت حوادث سياسية مهمة على الصعيدين العربي والدولي أدت الى تفاقم الخلاف بين اللبنانيين حول القضايا المتنازع عليها بين جبهة الموالاة وجبهة المعارضة. وفي الوقت الذي احتدم فيه الكلام حول مشروع لتجديد ولاية شمعون، اخذت قوى المعارضة، سواء من خلال جبهة الاتحاد الوطني أم من خلال القوة الثالثة تلفت نظر الرأي العام اللبناني الى خطورة المساس بالدستور داعية الرئيس شمعون لأتخاذ العبرة من مسألة تجديد ولاية الشيخ بشارة الخوري سابقاً. في حين كانت الصحف الناصرية تشن حربها ضدّ سياسة الانحياز الى المعسكر الغربي معتبرةً الانضمام الى حلف بغداد والموافقة على مبدأ ايزنهاور هما بمثابة عودة بالبلاد العربية الى موقع الخضوع لقوى الاستعمار.

قيام الجمهورية العربية المتحدة

وفيما اشتد الضغط على سوريا خلال عام ١٩٥٧ للسير في ركاب حلف بغداد او سياسة الانحياز الى الغرب حتى بلغ اوجه في الأزمة السورية التركية صيف ذلك العام، فإن الحكومة السورية قاومت هذه الضغوط بدعم دبلوماسي من المعسكر الاشتراكي من جهة ودول عدم الانحياز بزعامة مصر من جهة ثانية. وقد تمثل دعم السوفيات لسوريا بالمساعدات العسكرية والاقتصادية والفنية كما تمثل بالدعم السياسي على الصعيد الدولي. اما مصر فقد بادرت الى ارسال قوة عسكرية عن طريق اللاذقية لدعم القوات السورية ضد تحرك القوات التركية على الحدود الشمالية[٣٢]. وقوبل الدعم المصري هذا بحماسة بالغة لدى الرأي العام السوري ودفع بعض القادة السوريين السياسيين والعسكريين آنذاك الى التقرب من عبد الناصر ومن ثم تبني فكرة الاتحاد مع مصر تحصيناً لموقع سوريا الحيادي في الحرب الباردة في المنطقة وتحقيقاً لحلم الوحدة الذي راود القوميين العرب فيها منذ مطلع هذا القرن.

وهكذا بدأت المحادثات المصرية السورية بشأن الوحدة والتي انتهت خلال شهر شباط من عام ١٩٥٨ باعلان وحدة اندماجية بين البلدين العربيين تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة.

لا شك ان قيام الوحدة بين مصر وسوريا كان حدثاً بالغ الأهمية على صعيد المشرق العربي كله كما كان لهذا الحدث انعكاساته المهمة على الوضع الداخلي في لبنان. فعلى الصعيد العربي انضمت اليمن بعد مضي أقل من شهر الى الجمهورية العربية المتحدة على أساس فدرالي. ثم بعد حوالي اسبوعين من قيام تلك الوحدة أعلن كل من العراق والأردن قيام اتحاد فدرالي بينهما على حدة وكان ذلك مثابة خطوة سياسية مقابلة لأحداث توازن مع وحدة مصر وسوريا.

وعلى صعيد آخر لم تكن خطوة الاتحاد بين سوريا ومصر موضع ترحيب لدى دول حلف بغداد بل اثارت في الوقت عينه خشية الحكومة الأميركية إذ اعتبرها

دالاس بمثابة «مؤامرة» وضعت باشراف «موسكو» ومن شأنها ان تهدّد مصالح الغرب وحلفائه في المنطقة. وهذا لا يعني من جهة اخرى ان الولايات المتحدة وحتى بريطانيا كانتا تريدان قيام اتحاد عربي تحت سلطة الهاشميين يشمل سوريا ولبنان. فمثل هذه الخطوة قد تهدّد مصالحهما الحيوية في منطقة الخليج كما ستثير مخاوف اسرائيل. فمصلحة الغرب في نظر هاتين الحكومتين إذن ان لا يقوم اي اتحاد قوي بين الدول العربية[٣٣].

بيد ان قيام الجمهورية العربية المتحدة زاد من قوة المعارضة في لبنان فيما لم يكن لقيام الاتحاد بين العراق والأردن الأثر نفسه على القوى الموالية لعهد شمعون. فمشروع الوحدة كما جسدته الجمهورية العربية المتحدة كان برأي قوى المعارضة اللبنانية أصدق تعبير عن أماني القوميين العرب في الوحدة خلال تاريخ العرب الحديث. ولهذا قوبل حدث قيام الجمهورية العربية المتحدة بمظاهر الابتهاج في مختلف المناطق اللبنانية فيما لم ير هؤلاء بمشروع الاتحاد بين العراق والأردن الا مظهرا من مظاهر تكتل القوى المؤيدة للأستعمار. وصحيح ان لبنان الرسمي سبق ان أبدى مخاوفه ازاء مشاريع العائلة الهاشمية للوحدة ومنها مشروعا سوريا الكبرى والهلال الخصيب في أواخر الأربعينات أو قبل ذلك بنحو عقد من الزمن خوفاً على استقلال لبنان وكيانه. اما وقد أصبح لبنان الرسمي الآن أمام الأمر الواقع فقد بادر الى الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة وبدولة الاتحاد العربي في الوقت نفسه آملاً بأحداث توازن على الأقل بين الاتحادين[٣٤]. ويبدو ان اعتراف العهد الشمعوني بالجمهورية العربية المتحدة هذا جاء نتيجة للضغط السياسي الذي مارسته قوى المعارضة اللبنانية وكذلك بسبب موجة التأييد العارمة الذي لقيه هذا الحدث لدى قسم كبير من اللبنانيين. ولا شك ان الرئيس شمعون قد حاول من خلال هذه الخطوة امتصاص نقمة القوى الشعبية التي تعارض نهجه السياسي الداخلي وفي الوقت نفسه كانت حسب رأي بعض المحللين السياسيين مثابة بادرة حسن نية باتجاه عبد الناصر املاً بكسب هذا الأخير من أجل السكوت على نهجه، لا بل ربما توخى اكثر من ذلك اي امكانية الحصول على دعم ناصري لمشروع تجديد ولايته.

على ان قيام الجمهورية العربية المتحدة قوبل بمختلف مظاهر الابتهاج والترحيب في مختلف المناطق اللبنانية ذات الأكثرية الاسلامية. وسار الناس في شوارع المدن الرئيسية كبيروت وطرابلس وصيدا وصور بشكل تظاهرات تأييد عفوية تهتف للوحدة وتندد بقوى الاستعمار الغربي. كما رفعت صور عبد الناصر في الأماكن العامة والأحياء التي تقطنها اغلبية اسلامية وبدت مظاهر الابتهاج هذه وكأنها جاءت لتعبّر عن مشاعر اسلامية مكبوته ازاء سياسة الرئيس شمعون الموالية للمعسكر الغربي المناوئ لنهج عبد الناصر العروبي التحرري. ولما قدم عبد الناصر الى دمشق في زيارته الأولى كرئيس للجمهورية العربية المتحدة أخذ قادة المعارضة واتباعهم يتوافدون الى هناك للتهنئة بما اعتبروه حدثاً هاماً في تاريخ العرب الحديث. وفي السادس والعشرين من شهر شباط زارت وفود من بيروت وطرابلس وصيدا مدينة دمشق. والقى صائب سلام أحد أقطاب المعارضة كلمة بالمناسبة حيا فيها جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة معبراً عن تأييد العرب لهذا الحدث في كل مكان مشيراً الى ان قيام الجمهورية العربية المتحدة هو افضل السبل لضمان استقلال لبنان وكيانه[٣٥].

وكان من بين الوفود التي امت دمشق للتهنئة ايضاً وفد من طرابلس برئاسة رشيد كرامي الذي شدّد في خطابه للمناسبة على عروبة اللبنانيين السياسية، ومما جاء في خطابه: «اننا نؤمن بأن لبنان من العرب وللعرب وان الشعب مؤمن بمبادئكم ورسالتكم.» كما اشار في كلمته الى ان اللبنانيين يؤمنون بالوحدة العربية كما عبرت عنها مواقف عبد الناصر القومية الثورية، ولكنهم يقدّرون الظروف التي تحول دون مساهمتهم في تحقيق الوحدة، وهم بالتالي ساكتون على مضض ولكنهم على حد قوله: «سيحملون راية العروبة حين تدق الساعة»[٣٦].

ويبدو ان هذه الخطب اثارت مخاوف بعض اللبنانيين الذين كانوا في غالبيتهم من المسيحيين الذين لا يؤمنون بالقومية العربية وبالتالي يرفضون أية وحدة سياسية مع أية دولة عربية. ولكن هل يستشف من هذه الخطب ان المعارضة كانت ترفع بالفعل راية انضمام لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة كما ادعى مؤيدو

شمعون؟ ام انها مجرد تعبير وجداني عن إيمان بعض قوى المعارضة التي أمت دمشق يومذاك بالقومية العربية التي رفع شعارها عبد الناصر؟ وهل كان بوسع زعماء المعارضة ان يتجاهلوا واقع لبنان السياسي والاجتماعي آنذاك! ألم يشهد بعضهم من قبل تحفظ قسم من اللبنانيين ازاء مشاريع وحدوية اخرى كسوريا الكبرى والهلال الخصيب؟ ومقابل ذلك هل كان باستطاعة الزعماء المسيحيين اللبنانيين المعارضين لتلك الوحدة ان يصدقوا بأنه يمكن لاكثرية اسلامية في لبنان فرض مثل هذه الوحدة على اكثرية مسيحية موالية للرئيس شمعون في ظل معارضة دولية واقليمية واضحة. وماذا يمكن ان يكون موقف اسرائيل فهل كانت ستقبل، في مثل هذه الحالة، بتطويقها بقوة عسكرية معادية! وبالتالي الم ينضم لبنان الى مبدأ ايزنهاور بحسب رأي شمعون ليشكل ضمانة لاستقلال لبنان!

والواقع ان ردة الفعل للخطب التي القاها زعماء المعارضة ولا سيما المسلمون منهم في دمشق وكما عكستها الصحف الموالية لعهد شمعون تظهر ان الفريق اللبناني غير المؤمن بالوحدة العربية كان قلقاً لما لمسه من مشاعر وحدوية لدى هذه الفئات اللبنانية والتي ايقظتها مواقف عبد الناصر القومية الوحدوية من سباتها[٣٧]. وكان لا بد من صوت رصين يُهدّئ من مخاوف هؤلاء ويدحض القول او التهمة بأن جميع قادة المعارضة يريدون بالفعل ضم لبنان الى تلك الوحدة. وقد ورد شيء من هذا القبيل في خطبة كمال جنبلاط امام عبد الناصر في زيارة التهنئة التي قام بها على رأس وفد من حزبه الى دمشق. ومما جاء في تلك الخطبة «هذه الوفود التي تتمثل فيها جميع العائلات الروحية ومختلف المناطق (اللبنانية) لا ترى بين اللبنانية والفكرة العربية اي تعاكس او تناقض، وقد اشرت الى ذلك في خطبك المتتالية: واكدت حرصك على لبنان واستقلاله...» وتساءَل في وجه المشككين بهوية لبنان العربية قائلا: «هل انفصلت على مر التاريخ اللبنانية عن الفكرة العربية وهل يمكن فصلها ابداً؟ بل كانت هي هي مرافقة ملازمة منذ انبعثت النهضة العربية في حقلي السياسة والأدب..»[٣٨]. ان خطبة كمال جنبلاط هذه إذ تثبت هوية لبنان العربية ولا ترى اي تناقض بين العروبة الناصرية والوطنية اللبنانية فإنها تؤكد في ذات الوقت على استقلال لبنان كما خلت من أية اشارة الى رغبة اللبنانيين بالانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة.

بيد ان مظاهرات الابتهاج وما عكسه الحس الجماهيري ذو الاكثرية الاسلامية في بعض احياء المدن اللبنانية نحو قيام الجمهورية العربية المتحدة، اثار شكوك قسم كبير من الفريق اللبناني المسيحي لا سيما الماروني ومخاوفه ازاء مستقبل الكيان اللبناني المستقل. ومن المعروف ان هذا الفريق سبق ووقف بشكل ثابت ضد اي مشروع وحدوي عربي من شأنه ان ينال من استقلال لبنان وذلك منذ ما قبل الانتداب. ويبدو ان سعي هذا الفريق لعقد معاهدة مع فرنسا خلال عهد الانتداب ثم مع الولايات المتحدة بعد افول نجم الانتداب واخيراً قبول مبدأ ايزنهاور جاء في سياق محاولة جادة للحصول على ضمان دولة غربية لهذا الاستقلال في وجه اي مشروع عربي وحدوي. اما وقد انجز الآن مشروع الوحدة بين مصر وسوريا، فإن حذر هذا الفريق المسيحي ازداد حدة وأصبح اكثر استجابة لمن يريد استغلال تلك المخاوف او اثارتها. ويبدو لنا ان الرئيس شمعون كان اكثر قادة الموارنة يومذاك وعياً لما كان يجري في اذهان هذا الفريق المسيحي المتخوف من سيطرة العروبة الناصرية على المشرق العربي. وتشير بعض المصادر الى ان شمعون كان قد سبق وبرّر قبوله لمشروع ايزنهاور بأنه سيكون ضمانة «لكيان لبنان» ضد العروبة او المد الناصري بالتحديد الذي استقطب الجماهير الاسلامية في لبنان وليس ضد الشيوعية التي كان يعرف انها لم تشكل يوماً اي خطر جدي على الكيان اللبناني[٣٩]. كما بدا شمعون مشاركاً بالفعل هذا الفريق المسيحي في مخاوفه من المد العروبي الناصري عندما بادر فور قيام الوحدة بين مصر وسوريا الى اجراء محادثات سرّية وعاجلة مع سفراء دول الغرب في لبنان وعبر وزير خارجيته للحصول على مزيد من الضمانات لاستقلال لبنان وكيانه في وجه اي احتمال لضمّه الى الجمهورية العربية المتحدة. وكان باستطاعة هؤلاء السفراء ان يذكّروا وزير الخارجية اللبناني بصلاحية «البيان الثلاثي» الصادر عام ١٩٥٠ والذي يؤكد على «ضمان حدود جميع دول الشرق الأوسط ومنها لبنان». فضلاً عما جاء في مبدأ ايزنهاور على الصعيد الأميركي من ضمانات وكذلك في رسالة وزير الخارجية البريطاني الى الرئيس شمعون في ٥ ايلول ١٩٥٦. وجميعها تؤكد على ذلك كما يقول تقرير دبلوماسي بريطاني «سري للغاية»[٤٠]. وسواء شارك شمعون هذا الجانب المسيحي مخاوفه ام استغل بذكاء تلك المخاوف

فإن اتهام الرئيس شمعون فيما بعد اقطاب المعارضة بأنهم كانوا يذهبون الى عبد الناصر ويطلبون منه ضم لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة، يمكن فهمه في هذا الاطار. ونجح الى حدٍ ما باتخاذه من خطب بعض قادة المعارضة وتصريحاتهم حجة لاقناع الرأي إلعام المسيحي اللبناني بأن لبنان الوطن المسيحي الوحيد في هذا الشرق، غدا مهدداً بالزوال(٤١).

كان من الطبيعي ان تجد هذه الدعوة آذاناً صاغية لدى اتباع الرئيس شمعون واعضاء حزب الكتائب اللبنانية، خصوصاً وهم الذين كانوا يجسدون النهج المعارض لأي نوع من الوحدة او الاتحاد بين لبنان وأية دولة عربية أخرى. ولهذا اتهم رئيس حزب الكتائب بيار الجميل المعارضة بأن غايتها لم تكن اسقاط رئيس الجمهورية كميل شمعون آنذاك وحسب، بل احداث وضع يساعد على ضم لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة(٤٢).

وما لبثت المعارضة ان تنبهت بعض الشيء لما كان يثيره ادعاء شمعون وحلفاؤه هذا من حساسية لدى الجانب المسيحي فعملت على تطويق الدعاية الشمعونية بوسائل ربما كانت اقل فاعلية؛ ومنها ان نحواً من ثمانين شخصية سياسية من بينها قادة المعارضة ويمثلون جميع الطوائف اللبنانية اجتمعوا في منزل هنري فرعون في السابع والعشرين من شهر آذار (مارس) ١٩٥٨ لدراسة الوضع السياسي. واصدر المجتمعون اثر ذلك بياناً اكدوا فيه حرصهم على استقلال لبنان وسيادته كما اكدوا على تمسكهم بالميثاق الوطني ووحدة اللبنانيين. كما اعلنوا عن معارضتهم لتجديد ولاية شمعون(٤٣). وفي الوقت نفسه حاول بعض قادة المسيحيين المعارضين لسياسة شمعون تهدئة خواطر اولئك الخائفين على استقلال لبنان بالتأكيد على ان عبد الناصر لا يبغي ضم لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة ولكنه يريد من الحكومة اللبنانية الالتزام بسياسة الحياد الايجابي على الصعيدين العربي والدولي، وهذا برأيهم افضل ضمانة لأستقلال لبنان وسيادته وليس العكس. ثم ان البطريرك الماروني بولس المعوشي أعلن للملأ انه تلقّى رسالة من جمال عبد الناصر يؤكد له فيها «ان استقلال لبنان لن يمس»(٤٤). وهذا ما اكده عبد الناصر في السادس عشر من ايار بقوله «نحن

نحترم لبنان ونؤيده»[٤٥]. كما اكد ذلك خلال اتصال له مع الرئيس الاميركي ايزنهاور في حزيران ١٩٥٨ في محاولة لنفي تهم شمعون ومخاوف بعض اللبنانيين[٤٦].

اما على صعيد المعارضة من غير المسيحيين فيبدو ان صائب سلام وكمال جنبلاط كانا اكثر المتنبهين لخطورة الدعاية الشمعونية هذه في صفوف المسيحيين والتي استُخدم من اجلها بعض رجال الدين الموالين للعهد والخارجين عن طاعة البطريرك الماروني نفسه. فالرئيس صائب سلام الذي هنأ عبد الناصر بقيام الوحدة بين سوريا ومصر واعتبرها ضماناً «لكيان لبنان» صرّح بأنه لا يوافق بأن ينجّر لبنان الى الوحدة بغير موافقة جميع اللبنانيين. اما كمال جنبلاط فإن خطبته امام عبد الناصر في دمشق التي وان اكدت على عروبة لبنان كما سبق واشرنا فقد دأب من خلال تصاريحه ومواقفه متمسكاً باستقلال لبنان وسيادة كيانه. وكثيراً ما زار جنبلاط على رأس وفود من حزبه مقر البطريرك الماروني لهذه الغاية ومنها زيارة قام بها في الخامس عشر من آذار ١٩٥٨ اي بعيد قيام الوحدة ليؤكد سلامة نهج المعارضة وتمسكها باستقلال لبنان وسيادته[٤٧]. وعمل كمال جنبلاط وحلفاؤه المسيحيون وفي منطقة الجبل خصوصاً لتطويق دعاية الاكليروس الماروني الموالي لشمعون بمختلف الوسائل خلال المرحلة اللاحقة من نشوب الثورة في الشوف. ومنها على سبيل المثال اصدار بيان الى اهالي دير القمر - البلدة المسيحية - في السادس عشر من حزيران ومثله لأهالي الدامور البلدة المسيحية في ساحل الشوف لطمأنة الخائفين منهم وللتأكيد على ان الانتفاضة الشعبية ضد الرئيس شمعون هي وطنية حقاً وليس لها اي بعد طائفي. وفي الواقع ان انضمام نحو مئتي مقاتل من مسيحيي دير القمر الى صفوف الثورة بقيادة فيليب البستاني في الشوف كان افضل وسيلة عملية لدحض الدعاية هذه[٤٨].

وبينما كانت تظاهرات الابتهاج احتفاء بقيام الوحدة بين مصر وسوريا تجوب المناطق اللبنانية، اتهمت المعارضة شمعون وحلفاءَه بتوزيع السلاح على الموالين للعهد لا سيما في منطقة الشوف[٤٩]. وتصدت القوات الحكومية في الوقت نفسه لبعض

تلك التظاهرات بالقوة. وكان اعنف تلك التظاهرات ما جرى في مدينة صور وذلك اثر مهرجان شعبي اقيم في بلدة عيتنيت الجنوبية احتفاء بالوحدة والقاء القبض على خمسة اشخاص من البلدة المذكورة اتهموا بتحقير العلم اللبناني وحكم عليهم بالسجن[٥٠].

تظاهرة صور

ولما قصد المتظاهرون في صور السرايا لأخراج المحكومين بالقوة تصدى لهم رجال الأمن الداخلي وصرع أحد المتظاهرين كما سقط عدد من الجرحى. واستنجدت قوات الأمن الداخلي آنذاك بالجيش واستطاعت ان تسيطر على الموقف. إلا ان المتظاهرين اعتصموا في الكلية الجعفرية فحوصرت الكلية ودخلتها قوات الأمن والقت القبض على اكثر من مئتي شخص أرسلوا الى سجن صيدا[٥١]. وفي اليوم التالي اضربت مدينة صور وطالب أهاليها باطلاق سراح المعتقلين وبنقل قائد فصيلة الدرك من المدينة ووصلت انباء ما جرى في صور الى سائر المناطق اللبنانية التي سارعت الى تأييد مطالب أهل المدينة. وشُكلت في بيروت وفي منزل احمد الأسعد لجنة للدفاع عن اهالي صور. وقصد مندوبون عنها المدينة الجنوبية للاطلاع على وضعها والمساهمة في التهدئة، إلا ان الأهالي خرجوا لأستقبال اعضاء اللجنة بتظاهرة حاشدة كانت بدورها هدفاً لرصاص الموالين للرئيس شمعون فسقط ثلاثة قتلى ونحو خمسة وعشرين جريحاً[٥٢].

رافق هذه التظاهرات في صور ردود فعل شعبية واسعة ومستنكرة في مدن النبطية وصيدا وبنت جبيل وطرابلس. واضطرت السلطات الرسمية في النهاية للاستجابة الى طلب اهالي صور نتيجة للدعم والتأييد اللذين لقيه هؤلاء خلال تسعة أيام من الاضراب المتواصل.

اما في مدينة طرابلس التي شهدت تظاهرات عدة خلال شهر آذار فقد أعلن بلسان أحد زعمائها رشيد كرامي تأييدها لمظاهرة صور ودعمها. ثم ان جبهة الاتحاد

الوطني استنكرت بدورها سياسة السلطة وقمعها للمظاهرة متهمة الحكومة بتهيئة الظروف المناسبة لتعديل الدستور وتجديد ولاية الرئيس شمعون[٥٣].

معركة التجديد

والواقع ان قضية التجديد للرئيس شمعون قفزت في هذه الفترة الى واجهة الأحداث. وأخذ مؤيدو التجديد منذ مطلع عام ١٩٥٨ يعملون سراً وعلانية وداخل المجلس النيابي وخارجه لتهيئة الأجواء المناسبة لاتخاذ الاجراءات الدستورية بهذا الشأن. اما الرئيس شمعون فقد التزم الصمت حول هذا الموضوع ولم يصدر عنه اي تعليق رسمي حول شائعات التجديد واخبارها آنذاك لا سلباً ولا ايجاباً[٥٤]. ولكن نشاط المقربين من شمعون فضلاً عما رشح عنه من كلام بهذا الشأن يوحي بأنه كان فعلاً يريد التجديد ويعمل له[٥٥]. ولا بد من الاشارة هنا الى ان مسألة التجديد لقيت معارضة أوسع بين اللبنانيين بسبب سياسة شمعون الداخلية والخارجية.

فالقوة الثالثة مثلاً، بعد ان طالبت رئيس الجمهورية باعلان موقفه إزاء مسألة التجديد وبعد ان اتهمت الحكومة بأنها تعمل لكسب بعض القوى السياسية من أجل تلك الغاية لم تنتقد سياسة شمعون الخارجية كما فعل اقطاب المعارضة[٥٦]. ثم ان اجتماعاً ضم اكثر من خمسة وثمانين شخصية سياسية عقد في منزل هنري فرعون احد اقطاب القوة الثالثة انبثق عنه هيئة برئاسة هنري فرعون وعضوية عبدالله اليافي كنائب للرئيس وكمال جنبلاط كأمين للسر اتخذت عدداً من القرارات واصدرت بياناً اعلنت فيه التزامها الكامل بالمحافظة على لبنان المستقل وعلى ميثاقه الوطني. ولكنها لامت الحكومة على سوء الحالة التي كانت تشهدها البلاد واتهمت شمعون بإشاعة القلق حول استقلال لبنان خدمة لمآربه الشخصية محذرة إياه، من ان أية محاولة لتعديل الدستور من أجل تجديد ولايته، إذ سيقاومها الشعب اللبناني بكل الوسائل المتاحة له[٥٧]. كان ذلك في اواخر شهر آذار (مارس). وبعد ذلك بمدة قصيرة اجتمع الى مائدة افطار نحو ثلاثماية شخصية اسلامية، واعلن المجتمعون خلالها معارضتهم لتعديل الدستور متهمين المسؤولين في الحكم وفي مقدمتهم رئيسا

الجمهورية والحكومة بتردي الاوضاع العامة ووقوع بعض الحوادث الدامية الأمر الذي أدى الى زعزعة الوحدة الوطنية[٥٨].

بيد ان هاجس التجديد لولاية الرئيس شمعون كان الشغل الشاغل للمعارضة وكذلك للموالين للحكومة خلال ربيع عام ١٩٥٨ . فخوف المعارضة من ذلك كان يعزّزه صمت شمعون من جهة وكذلك نتائج تلك الاتصالات التي قامت بها الجبهة الثالثة مع كميل شمعون بهذا الشأن من جهة ثانية. ويذكر احد اقطاب الجبهة الثالثة في هذا المجال ان الرئيس شمعون لمح ضمنا اثر مقابلة شخصية له لأمكانية تجديد ولايته إذا لم يجد في لبنان مرشحاً يستطيع ان يكمل السياسة التي سار عليها[٥٩].

اما ما كان يقوم به النواب الموالون للرئيس شمعون من اتصالات وتحركات ميدانية من اجل التجديد فقد عززت هي الاخرى شكوك المعارضة وتخوفها من استمرار سياسة شمعون المناوئة لهم في المستقبل. ذلك ان جورج عقل احد النواب المقربين من العهد الشمعوني كان قد أعلن في العاشر من نيسان (ابريل) ١٩٥٨ انه سيقترح قريباً على المجلس النيابي تعديل الدستور من أجل اعادة انتخاب الرئيس شمعون، ثم كرّر ذلك في الرابع والعشرين من نيسان الأمر الذي جعل قادة المعارضة يعتقدون بحق ان شمعون يسعى لتجديد ولايته فعلاً[٦٠].

وهذا ما تؤكده الوثائق الدبلوماسية التي كشف النقاب عنها مؤخراً إذ تظهر الى حدٍّ ما تصميم الرئيس شمعون على تجديد ولايته. فقبل انتهاء مدة ولاية رئيس الجمهورية بنحو عام اي في اواخر عام ١٩٥٧ أثار شمعون هذا الموضوع، وان بطريقة غير مباشرة، مع السفير الأميركي في بيروت معتبراً نفسه ان ليس ثمة رئيس لبناني مثله يستطيع ان يحافظ على سياسة لبنان الموالية للغرب[٦١]. وهذا ما أشار اليه السفير الأميركي ماكلنتوك بعدما اجتمع بالرئيس شمعون بطلب من حكومته لبحث مسألة انتخاب رئيس للجمهورية فكتب الى حكومته في الخامس من آذار (مارس) ١٩٥٨ بأن شمعون «عازم على تعديل الدستور من اجل تجديد ولايته لست سنوات اخرى». علماً بان الادارة الاميركية اتخذت في هذه المرحلة موقفاً مشجعاً ومؤيداً

للتجديد، لأنها كانت ترى بأن شمعون هو افضل من يخدم المصالح الأميركية في لبنان[٦٢].

ولكن عندما اندلعت الأحداث الدامية في شهر أيار (مايو) من ذلك العام بدأت الادارة الأميركية تشعر بان تجديد ولاية شمعون سيؤثر سلباً على المصالح الأميركية ليس في لبنان وحسب بل في معظم الدول العربية ولهذا بدلت موقفها من مسألة التجديد ولم تبدِ اي حماسة ازاءه طالما لم يعد يخدم المصالح الأميركية[٦٣]. لا بل ان الرئيس الأميركي ايزنهاور رأى اثر بحثه هذا الموضوع مع وزير خارجيته دالاس وبعد تأزم الوضع الداخلي في لبنان ان على شمعون ان يعلن عدم ترشيحه للرئاسة[٦٤].

بيد ان تراجع الحكومة الاميركية عن دعم مسألة التجديد لا يعني ان حلفاء الولايات المتحدة وعلى رأسهم البريطانيون كانوا حتى ذلك الحين قد تراجعوا بدورهم عن دعم مشروع تجديد ولاية الرئيس شمعون. فشمعون برأيهم كان رمزاً «للقوى المناهضة لعبد الناصر». وإن عدم تجديد ولايته سيخلف اثاراً سلبية على موقع حلفاء وأصدقاء الغرب في منطقة الشرق الأوسط. لا بل اعتبروا ان ذهاب شمعون مثابة «نصر لعبد الناصر وهزيمة للغرب»[٦٥]. والواقع ان انتخابات ١٩٥٧ التي جاءت بأكثرية نيابية موالية لنظام شمعون جعلت قوى المعارضة تؤمن بالفعل بأن تمديد ولاية شمعون واستمرار سياسته الداخلية والخارجية امران متلازمان. وهذا ما دفع احد النواب المعارضين اي نائب صيدا معروف سعد للمطالبة باستقالة حكومة الصلح وحل المجلس النيابي. كما اتهم الحكومة بتسليح اتباع الرئيس شمعون واعتبرها مسؤولة عن حالة الفوضى والانشقاق في صفوف اللبنانيين والتي قد تتطور الى حرب طائفية أشبه بفتنة ١٨٦٠[٦٦]. ولم ينته شهر نيسان (ابريل) من ذلك العام حتى بدت الأيام التي تلتها حبلى بالأحداث، سيما وان لغة الحوار بين المعارضة ونظام شمعون كانت قد فقدت فاعليتها في جميع الميادين. كما ان محاولات الوسطاء ومن بينهم زعماء القوة الثالثة لم تضع حداً للعبة التحدي هذه. وأخذت في هذه المرحلة صحف المعارضة تهاجم سياسة العهد الشمعوني بعنف وتلتقي بذلك مع

صحف مصر وسوريا. وكان ابرز الصحافيين الذي أخذ يعكس رأي المعارضة ويوجه النقد اللاذع لسياسة العهد الشمعوني وحكومته الصحافي الماروني نسيب المتني. وكان المتني قد دأب على نشر العديد من المقالات والبيانات في صحيفة «التلغراف» ضد حكومة شمعون، ويدعو في الوقت نفسه الى اقامة علاقة ودية مع الجمهورية العربية المتحدة. وكثيراً ما تعرض بسبب ذلك للملاحقة من قبل الحكومة اللبنانية، واعتدي عليه مرة من قبل مجهولين كما تلقى تهديدات بالقتل إذا لم يقلع عن تلك السياسة. إلا ان الصحافي المتني لم يتراجع ولم يسكت إلا عندما اغتيل في صباح الثامن من أيار (مايو) من قبل مجهول لم يعرف اسمه حتى الآن. وكان آخر مقال كتبه في صحيفته اليومية التلغراف يتضمن دعوة صريحة لشمعون كي يستقيل من منصبه[٦٧].

وكان من المتوقع ان تبادر المعارضة لاتهام أجهزة الدولة اللبنانية السرية بحادثة الاغتيال هذه، فيما عزت أجهزة الحكومة الحادثة الى مجهولين او، كما ادعت، الى رجال الاستخبارات السورية[٦٨].

ترك حادث اغتيال الصحافي نسيب المتني صدى عميقاً في الوسط السياسي والصحافي والشعبي المعارض لسياسة عهد شمعون. وبادر مجلس نقابة محرري الصحف بدعوة الصحافة للأضراب لمدة ثلاثة ايام استنكاراً للجريمة واشتركت وفود تمثل جميع الطوائف في تشييع الجنازة[٦٩]. اما جبهة الاتحاد الوطني فقد اصدرت بدورها بياناً اتهمت فيه الحكومة والرئيس شمعون بتدبير ذلك، ودعت مع المجموعات السياسية الأخرى غير الموالية للعهد لأضراب عام وشامل في مختلف انحاء لبنان استنكاراً للحادثة[٧٠].

واعلنت القوة الثالثة في بيان لها عن تضامنها مع جبهة الاتحاد الوطني والدعوة للاضراب. كما اذاع مؤتمر الأحزاب والشخصيات الوطنية بياناً استنكر فيه الجريمة داعياً الشعب اللبناني إلى المشاركة في الاضراب العام هذا حقناً للدماء ودفاعاً عن حرياتهم الاساسية[٧١].

على ان الاضراب العام الذي دعت له قيادة المعارضة احتجاجاً على اغتيال الصحافي المتني ابتغت منه ايضاً على ما يبدو عرقلة خطة لأركان العهد الشمعوني لعقد الجلسة النيابية المتوقّعة بهدف تعديل الدستور اللبناني وبالتالي تجديد ولاية الرئيس شمعون خلال شهر أيار (مايو). ان احتمال وجود تلك الخطة يؤكده تقرير للسفير الأميركي في بيروت قبل حادثة الاغتيال هذه بشهرين إذ جاء فيه أن الرئيس شمعون سيضع أمام المجلس النيابي مشروع تعديل للدستور لتجديد ولايته خلال شهر أيار(مايو)[٧٢].

غير ان حادثة اغتيال الصحافي المتني، كانت الشرارة التي اشعلت نيران الانتفاضة خلال ربيع وصيف ١٩٥٨ ضد عهد شمعون وسياسته وبهذا شهد لبنان سلسلة حوادث دموية لم تنته إلا بعد انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية وتسلّمه مقاليد الحكم.

الفصل الرابع

الحوادث الدامية

عندما اغتيل الصحافي نسيب المتني كانت مختلف القوى السياسية في لبنان تتوقع تصعيداً في المواجهة بين المعارضة والرئيس شمعون قد يصل الى استخدام وسائل العنف او على الأقل وسائل اكثر عنفاً من السابق. وهذا قد يكون المسار الطبيعي للأزمة السياسية القائمة آنذاك بسبب حدة الخلاف بين فريقين من اللبنانيين ازاء مختلف القضايا الخارجية التي كان لها وقعها وانعكاساتها على الصعيد الداخلي. ولقد فشلت بالفعل محاولات التوسط والدعوة الى الاعتدال، واستمرت سياسة التحدي التي اطلقها بالفعل الرئيس شمعون والتي سمَّاها احد المؤلفين الغربيين «بلعبة الحرب بدل لعبة البوكر». وكان من المتوقع إذن ان تتفاقم الأمور وتصل الى مرحلة التصادم المسلّح، حتى ان مراجع دبلوماسية آنذاك تخوفت من ان تتطور تلك المواجهة الى نزاع طائفي بين المسلمين والمسيحيين[1].

ويبدو ان الرئيس شمعون كان يتوقع مثل تلك المواجهة فعمد في وقت مبكر الى تسليح اتباعه مستخدماً لذلك أجهزة الدولة لا سيما قوى الأمن الداخلي. وقد وصلته آنذاك شحنات من الأسلحة والذخائر من دول حلف بغداد وحلف الأطلسي كما يشير الى ذلك عددٌ من التقارير الدبلوماسية[2]، فيما بدأت قوى المعارضة بدورها باستقدام السلاح على نطاق ضيق في البداية بحجة الدفاع عن نفسها. وبعض هذا السلاح جاء عن طريق الشراء من بعض المحسوبين على العهد وبعضه جاء عن طريق التهريب عبر الحدود اللبنانية السورية ولا سيما طريق الشام المصنع. بيد ان

قسماً من السلاح الذي استقدمته قوى المعارضة من سوريا كان على ما يبدو يباع الى خصومهم الموالين للحكومة على حد اعتراف الرئيس شمعون نفسه آنذاك للسفير الأميركي في بيروت. واستغرب السفير الأميركي هذا في تقرير سري للغاية بعث به الى وزارة الخارجية الأميركية في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٥٨، كيف «يندد رئيس الجمهورية اللبنانية الذي - هو رئيس لبلاد موحدة - بمسألة تهريب السلاح الى (عناصر مسلمة) فيما هو متواطئ بمسألة تهريب السلاح هذا الى عناصر مسيحية»[٣].

بيد ان حادثة اغتيال المتني، وما تلاها من دعوة الاضراب العام، كانت بمثابة مؤشر لبدء مرحلة جديدة من الأزمة حيث ظهر السلاح بين أيدي الفئات الشعبية بشكل علني ليُبدأ باستخدامه على نطاق واسع خلال الحوادث الدامية. فخلال فترة الاضراب بالذات ظهرت طلائع المقاومة الشعبية او اولئك المقاتلون الذين انضووا تحت لواء المعارضة وأعلنوا الثورة في وجه الرئيس شمعون وحكومته وضد الذين حملوا السلاح معه. أما القوات الحكومية الموالية للرئيس شمعون فقد تألفت من أتباعه وقوات الأمن الداخلي ومتطوعي حزبي الكتائب والقوميين السوريين.

اما موقف الجيش اللبناني فقد اتسم بنوع من الحياد ازاء ما كان يجري على الساحة الداخلية. ذلك أن قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب كان يرى بحق أن الجيش يجب أن لا يتدخل في شؤون البلاد الداخلية ومهمته الأساسية يجب ان تنحصر بصدّ أي عدوان خارجي. ولذلك لم يستطع شمعون وحكومته الاعتماد على قوى الجيش من أجل قمع قوى المعارضة، كما لم يكن بوسع الأخيرة الاعتماد على الموالين لها من ضباط الجيش للضغط على الرئيس شمعون من أجل تغيير سياسته أو مواقفه أو دفعه للإستقالة. ويشير بعض التقارير الدبلوماسية في هذه المرحلة أنه كان بإمكان الجيش اللبناني أن يقضي على قوة المعارضة العسكرية في مهدها فيما لو أراد قائده فؤاد شهاب ذلك. ولكن شهاب كان متردداً إزاء ذلك ولم يعمل على حسم الأمر عسكرياً لمصلحة اي فريق وهو بحسب تقرير دبلوماسي سري كان «لا يثق بالرئيس شمعون ويميل للبقاء بعيداً عن اي صراع اهلي الذي لا بدّ برأيه من ان يأخذ منحى

الصراع الطائفي»[٤]. بيد ان حياد الجيش اللبناني كما سنرى في حوادث ١٩٥٨ لم يكن مطلقاً في مختلف المناطق. ولهذا يمكن القول بحياد الجيش من قبل التعميم لا اكثر. ذلك ان قوى الجيش تصرفت احياناً وكأنها فريق في المعارك ضد فريق آخر[٥]. وهذا كان يعود احياناً الى تصرف بعض الضباط وان بصفة شخصية في بعض المناطق والمواقع دون التقيد على ما يبدو بدقة بأوامر القيادة التي كان دأبها المحافظة على وحدة الجيش وتجنب اي عمل يؤدي الى تشرذمه وانقسامه. ويبدو ان هذا كان صحيحاً من الناحية النظرية ولكن من الناحية العملية كثيراً ما ابتغت قوى الجيش التي اشتركت في المعارك الحؤول دون تغلب فريق على آخر بشكل حاسم، مما يؤدي الى قلب ميزان القوى السياسي القائم لصالح هذا الفريق او ذاك. وهذه استراتيجية عامة عملت بها قيادة الجيش في بيروت مثلاً وكذلك في طرابلس والجنوب كما عملت بها اخيراً في جبهة شملان في الجبل. ولا شك ان سياسة الجيش هذه كانت مثابة خيبة أمل للرئيس شمعون وحكومته ولكنها حالت في الوقت نفسه دون تحقيق انتصار عسكري حاسم لمصلحة المعارضة كما حالت دون وقوع مجازر طائفية[٦].

بداية الانتفاضة: حوادث طرابلس وبيروت

كان جو العنف قد سيطر على الاضراب السلمي الذي دعت اليه مختلف قوى المعارضة استنكاراً لمقتل المتني منذ يومه الأول. ففي طرابلس تصدت قوى الأمن الداخلي بالرصاص لجمهور المصلين الذين خرجوا من جامع المنصور للتظاهر في شوارع المدينة منددّين برئيس الدولة ورافعين شعارات تطالب باستقالته وأدى ذلك الى سقوط العديد من الضحايا. وفي اليوم التالي جرت في شوارع طرابلس مظاهرات جديدة واصطدمت ايضاً مع قوى الأمن الداخلي والقوات الحكومية الموالية، وسقط بنتيجتها عشرة قتلى وستون جريحاً[٧]. واستمرت أعمال العنف في المدينة في اليوم التالي حتى تدخلت قوى الجيش وسيطرت على الوضع وفرضت حظراً للتجول في شوارعها اثناء الليل.

غير أن الوضع الأمني لم يستقر في المدينة كما سنرى بل تركت الأحداث فيها أثاراً سلبية على سائر المدن والمناطق. وما أن وصلت أخبار ما جرى هناك الى بيروت حتى عقد أركان جبهة الاتحاد الوطني اجتماعاً لهم في التاسع من أيار تقرر خلاله مواصلة الاضراب ودعوا الى تظاهرة كبرى في بيروت في الثاني عشر من الشهر عينه. وتقرر خلال الاجتماع ايضاً أن يبدأ كمال جنبلاط الثورة في منطقة الشوف دون أن يكون لدى المقاومة الشعبية آنذاك ما يكفيها من سلاح وذخيرة إلا لبضعة أيام[٨]. وكان الهدف من كل ذلك مزيداً من الضغط على الحكومة ورئيس الجمهورية من أجل دفعهما للاستقالة. وكان لا بدّ في الوقت نفسه من تصعيد الموقف في بيروت خدمة لهذا الهدف. وجرت ابتداء من التاسع من أيار مواجهات عنيفة بين المقاومة الشعبية في بيروت وبين قوى الأمن الداخلي. وبادرت المقاومة الشعبية في العاصمة الى اغلاق العديد من الشوارع المؤدية الى مناطق وجودها، وهي احياء البسطة التحتا والفوقا والمصيطبة وطريق الجديدة والمزرعة الداخلية والنويري والخلية السعودية[٩].

واشتبكت المقاومة الشعبية مع دوريات الشرطة في عدد من الشوارع الرئيسية والفرعية وقتل خلالها اكثر من ستة أشخاص[١٠]. وما لبث أن نزل الجيش الى بعض الشوارع الرئيسية فمنع رجال المقاومة الشعبية من التقدم باتجاه قلب المدينة وفرض اجراء منع التجول ليلاً لا سيما في المنطقة التي سيطر عليها. على أن معقل المقاومة الشعبية الرئيسي في بيروت كان في منطقة البسطة ومنطقة المصيطبه حيث يقع منزل القطب المعارض صائب سلام، فيما بقي القسم الشرقي من بيروت حيث تقطنه أغلبية مسيحية موالية لشمعون تحت سيطرة الحكومة. أما في القسم الغربي من العاصمة حيث سيطرت المقاومة الشعبية فقد توزعت القيادة العسكرية فيه خلال هذه المرحلة بين صائب سلام وعدنان الحكيم ومعين حمود[١١]. واقتصرت أعمال العنف في هذه الفترة على تبادل متفرق لإطلاق النار والقاء بعض المتفجرات لا سيما أثناء الليل دون أن تحاول قوى الحكومة مهاجمة المعاقل الرئيسية للمقاومة الشعبية. فيما كان يتسلل المقاومون في معظم الأحيان الى قلب العاصمة يلقون المتفجرات ويثيرون الرعب في احيائها. وكانت أبرز أعمال العنف التي وقعت آنذاك هي انفجار

قنبلة في ساحة الشهداء سقط من جرائها ستة قتلى وعشرون جريحاً. ثم ان قنبلة أخرى انفجرت في حافلة كهربائية مكتظة بالركاب بلغ عدد ضحاياها العشرين[١٢].

ويبدو أنه لم يكن لدى المقاومة الشعبية في بيروت ما يكفيها من السلاح والذخائر آنذاك لخوض معارك نظامية ومتكافئة مع القوات الحكومية. لذا كان صمودها في تلك المواقع يتوقف على مدى قدرتها على تهريب السلاح من مناطق أخرى لا سيما من الشوف والجنوب. وكان كمال جنبلاط الذي استقدم الأسلحة عبر منطقة المصنع ودير العشاير المحاذية للحدود السورية يمدّ المقاومة الشعبية في بيروت بقسم من السلاح والذخائر الى أن تمكنت المقاومة في بيروت من تجهيز مصنع صغير للبنادق والذخيرة لسد بعض حاجاتها[١٣].

ثمّ إن زعماء المعارضة قاموا بجهود كبيرة في بيروت لتنظيم قوات المقاومة الشعبية في الأحياء والشوارع الرئيسية من المنطقة الغربية للعاصمة. فمنهم من عمل على تأمين السلاح، ومنهم من عمل على جمع التبرعات، ومنهم من اهتم بتدريب المقاتلين وما الى ذلك من شؤون تنظيمية قامت بها لجان مختصة. والجدير بالإشارة اليه هنا هو الدور الإعلامي الذي قامت به المعارضة في بيروت الغربية، إذ استمرت صحيفتا «السياسة» و«بيروت المساء» بالصدور رغم الظروف الصعبة. وبما ان هاتين الصحيفتين كانتا تصدران في المنطقة التي سيطرت عليها المقاومة الشعبية فقد كانتا لا تخضعان للرقابة التي فرضتها الحكومة على باقي الصحف وبالتالي غدتا منبراً حراً للمعارضة ولتوجيه الرأي العام في العاصمة. ثم ان حزب النجادة قام بتأسيس اذاعة خاصة بالثورة أي صوت العروبة. فكان لهذه الاذاعة دور مهمّ في نقل أخبار المقاومة الشعبية في مختلف المناطق واذاعة بياناتها بلغات عدّة يومياً.

على أن أعنف أيام القتال في بيروت جرت خلال الرابع عشر والخامس عشر من حزيران. وكان قد سبق ذلك اشتباك وقع بين قوات المقاومة التابعة لحزب النجادة في محلة المزرعة وقوات الجيش اللبناني المرابطة على خط الحرش والمفارق المطلة على شارع محمد الحوت، سقط خلاله بعض القتلى والجرحى. أما معارك الرابع عشر

والخامس عشر من حزيران فقد جرى قسم منها في منطقة طريق الجديدة – سجن الرمل. وامتدت الاشتباكات حتى وصلت الى منطقة البسطة التحتا وتعرض خلالها منزل صائب سلام للقصف الذي أوقع في الطابق الأعلى منه اضراراً مادية جسيمة؛ فيما تعرض بيت رئيس الحكومة سامي الصلح الذي كان يقع في المنطقة نفسها للحريق والنسف. على ان الحدث الأبرز في هذه المعارك هو محاولة المقاومة الشعبية في بيروت احتلال منطقة القنطاري حيث كان يقع القصر الجمهوري ويسكن الرئيس شمعون. إلا أن قوى من الجيش تصدت للمقاومة وأجبرتها على التراجع فيما شوهد الرئيس شمعون يشترك بنفسه مع حرسه في القتال دفاعاً عن القصر(١٤).

وإذ كانت خطة المعارضة في بيروت للسيطرة على محيط القصر الجمهوري واحتلاله قد اخفقت أو توقفت مع أن القصر كان يقع على مسافة قريبة من معاقل المقاومة الشعبية بسبب مرابطة الجيش اللبناني حول القصر المذكور وفي محيطه فإن ثمة سبباً آخر لهذا الاخفاق تذكره معظم المصادر وهو الخلافات التي دبّت بين أركان القيادة العسكرية للمقاومة الشعبية والتي أدت الى اعتقال بعض القادة وحصر قيادة الانتفاضة في بيروت بصائب سلام يعاونه في ذلك ضابطا ارتباط هما عبد الكريم الزين ورشيد شهاب الدين(١٥). وليس في المصادر بعد ذلك أي ذكر لأي عمل عسكري مهم قامت به المقاومة الشعبية في بيروت حتى انتهاء الأحداث. إلا أن المقاومة عملت على اغلاق المنطقة التي سيطرت عليها في بيروت وتقيدت بالقرار السياسي لزعماء المعارضة هناك. ولم تقم بدورها عسكرياً يوم تقدمت المقاومة الشعبية من الشوف باتجاه منطقة الغرب الستراتيجية والقريبة من مطار بيروت الدولي. إذ كان ذلك مثابة فشل للمقاومة الشعبية لأحكام طوق عسكري على المدينة بناء لأستراتيجية سابقة توافق عليها زعماء المعارضة في بدء العلميات العسكرية لاسقاط رئيسي الجمهورية والحكومة(١٦).

حوادث العنف في الشمال

بيد ان القتال الذي جرى في شوارع بيروت لم يبلغ من حيث مستوى العنف

ما جرى في شوارع طرابلس. ففي طرابلس بدأت أعمال العنف في اليوم الثاني للاضراب أثر مقتل امرأة بريئة برصاص أحد الموالين للحكومة. وقد سبق ذلك تظاهرة شعبية عارمة انطلقت من الجامع المنصوري الكبير، وحاولت قوى الأمن الداخلي تفريقها بالقوة فأسفرت عن وقوع العديد من الجرحى كما ذكرنا. واستمرت الاصطدامات في الأيام التالية مما دفع زعماء المعارضة في المدينة لتنظيم صفوف المقاومة الشعبية فيها. وقسمت طرابلس الى مناطق شعبية عدة، كان لكل منها قيادتها المسؤولة. وانشئ فيها عدد من المخافر في مختلف أنحاء المدينة لضبط وضع الأمن فيها. كما انشئت مراكز طبية في بعض الأحياء والمناطق، وأقيمت مراكز ارتباط بين مدينة طرابلس وضواحيها لا سيما مع منطقة زغرتا حيث تزعّم المقاومة الشعبية هناك كل من رينه معوض وسليمان فرنجية. وانقسمت طرابلس بعدها على الصعيد العسكري الى قطاعين رئيسيين، المدينة القديمة والجامع المنصوري وقد سيطرت عليهما المقاومة الشعبية باشراف رشيد كرامي يعاونه في ذلك مجلس قيادة يمثل مختلف التيارات السياسية في المدينة(١٧).

واتخذ القتال في طرابلس شكلاً عنيفاً لم تألفه سائر المدن اللبنانية آنذاك. وخاضت المقاومة الشعبية معارك عنيفة أحياناً وشبه متواصلة، ومن هذه المعارك معركة القبة التي استهدفت مركز قيادة المقاومة في منطقة أبي سمرا وقد اشتركت منطقة الميناء في أعمال المقاومة الشعبية التي ترأسها زهير كبارة. واستقدمت المقاومة السلاح والذخائر وأقامت المتاريس، واشتبكت مع القوات الحكومية مرات عدة لعل أهمها ما جرى في معركة بور سعيد ومخفر الميناء. وتعرضت بعض المنازل للقصف المدفعي فيما ضربت القوات الحكومية حصاراً تموينياً عاماً على المدينة. ولكن الحصار جوبه بمحاولات دؤوبة من جانب المقاومة لفكه لا سيما بعد ان ألف مجلس قيادة الثورة قوة فدائية ضايقت القوات المحاصرة. غير ان القوات الحكومية وبمساندة من الجيش الذي قاتل بضراوة مستعملاً أحياناً المدفعية والدبابات، سيطرت على الوضع وحالت دون وصول المؤن الى مناطق الثوار. وهكذا عانت طرابلس الكثير خلال الأزمة وتكبدت حسب بعض مصادر المعارضة نحو مئة وستة وثمانين قتيلاً(١٨).

وشملت أعمال المقاومة في الشمال بالاضافة الى طرابلس وزغرتا منطقة المنية التي تبعد نحو عشرة كيلومترات الى الشمال من طرابلس. وتولى أمر قيادة الانتفاضة هناك أحمد طبّو الذي عمل على دعم المقاومة في طرابلس سواء بتقديم الأسلحة أم بإرسال المتطوعين. وشن رجاله هجوماً على مطار القليعات، كما اشتبك رجاله مع القوات الحكومية المتمركزة في العبده. إلا أنّ منازل المنية تعرضت للقصف بالمدفعية وفرض عليها حصار تمويني ايضاً ولمدة أربعين يوماً انتهى بعد أن شن رجال المقاومة الشعبية هجوماً ناجحاً على حلبا. وحاولت قوى المنية هذه فك الحصار عن طرابلس ايضاً بمساعدة من المقاومة في زغرتا والضنية. ولكن أعمال المقاومة توقفت هناك بعد عملية انزال مشاة البحرية الأميركية. وفك الحصار عن طرابلس بعد التفاهم الذي تم مع قيادة الجيش. إلا ان مصادر المعارضة تذكر أن المنية خسرت خلال هذه الأحداث أكثر من عشرين ضحية فيما خسرت الضنية نحو خمسة وعشرين ومرياطة عشرة[١٩].

حوادث العنف في منطقة الشوف

اما الانتفاضة في الشوف حيث معقل كمال جنبلاط أحد أقطاب المعارضة من جهة ومسقط رأس كميل شمعون من جهة ثانية فقد اتخذت هناك طابعاً قتالياً عنيفاً ومنظماً لم تعرفه سائر المناطق اللبنانية. إذ في منطقة الشوف جرت أبرز المعارك التي وصل صداها الى خارج لبنان لا سيما من خلال الصحافة الأجنبية. واتسمت أعمال الثورة في الشوف بالتنظيم والتخطيط والاستمرارية واحترام الحريات. كما انخرط في عداد المقاومة الشعبية وبأمرة قائدها كمال جنبلاط مقاتلون من مختلف الطوائف. وهذا ما أعطى الانتفاضة في الشوف طابعاً غير طائفي لم يتوفر بالنسبة ذاتها في سائر المناطق. صحيح أن في منطقة الشمال مثلاً كانت الأكثرية الساحقة من مقاتلي طرابلس من المسلمين السنة فيما كان مقاتلو منطقة زغرتا تحت إمرة سليمان فرنجية ورينه معوض من الموارنة وفي منطقة مارونية أقل عدداً إلا ان اللافت للنظر في الشوف ان كوادر الثورة كانت تنتمي الى مختلف الطوائف اللبنانية وبأمرة

قيادة موحدة تقاتل في خندق واحد[٢٠]. والجدير بالملاحظة هنا أن هذا التجمع الوطني الذي قاتل في الشوف تحت لواء واحد كان مرده المنحى غير الطائفي لسياسة كمال جنبلاط وحزبه ومواقفه قبل الثورة وخلالها وبعدها. وفي وثائق الانتفاضة في الشوف ما يدل على حرص القيادة بزعامة كمال جنبلاط على اعطاء الزعامات المسيحية دورها على الرغم ما كان لشمعون من أكثرية مسيحية موالية له في منطقته وسائر المناطق اللبنانية. وهنا لا بد من الإشارة ايضاً الى أن امتداد الحزب الاشتراكي في صفوف المسيحيين ساهم في اعطاء الثورة هناك طابعها الوطني هذا[٢١]. فضلاً عما كان لمواقف كمال جنبلاط اللاطائفية من أثر سياسي في أذهان مسيحيي الجبل مما جعل دعاية كميل شمعون القائلة بأن لبنان المسيحي مهدد بأكثرية مسلمة تريد بيع لبنان لعبد الناصر أو ضمه للجمهورية العربية المتحدة تفقد تأثيرها الساحر على جمهور مسيحي واسع في تلك المنطقة[٢٢]. وبهذا يمكن القول إن كوادر الثورة في الشوف والجبل عامة لم تخل من تأثيرات القاعدة السياسية الحزبية التقليدية المتوارثة، أي انقسام الناس في البلدات والقرى على أساس يزبكي وجنبلاطي في صفوف الدروز من جهة، والى حد ما في صفوف المسيحيين من جهة ثانية. وبالطبع فإن دور الأحزاب السياسيّة كان فاعلاً في الصف المسيحي وكذلك في الصف الدرزي بمعنى أن المسيحي المنضوي تحت لواء الحزب الاشتراكي مثلاً والدرزي المنضوي تحت لواء الحزب القومي السوري كثيراً ما التزما بقرار حزبيهما ولم يقاتلا على أساس طائفي. ومع ذلك لا بدّ للمؤرخ المدقق من أن يلحظ بعض الانكفاء في صفوف القيادة المسيحية المنضوية تحت لواء الحزب الاشتراكي خلال الثورة وكذلك الأمر انسحاب عدد من الدروز مناوئي الثورة من القتال بعد انسحاب الأمير مجيد أرسلان ومعه النائب قحطان حمادة من المعركة[٢٣]. لقد كان للطائفية بُعدٌ ما في الثورة، ولكنها كانت ذات أثر محدود في منطقة الشوف وبالتالي لم يحدث أي فرز طائفي واضح وحاسم هناك كما ظهر يومذاك في غير منطقة لبنانية.

أما على صعيد العمل العسكري فقد بدأت الانتفاضة في الشوف في أعقاب حادثة اغتيال نسيب المتني. وقد سبق ذلك أعمال عنف واصطدامات بين أفراد ينتمون الى الحزب الاشتراكي وقوات الدرك كما اشرنا[٢٤].

وفي الثاني عشر من أيار (مايو) قصد كمال جنبلاط مع عدد من رجاله محيط قصر بيت الدين قصد التظاهر بالعصيان المسلّح وذلك في عداد خطة للضغط على رئيس الجمهورية من أجل دفعه للاستقالة. وتمركز الثوار في بداية الأمر على الهضاب المشرفة على القصر. ثم تقدموا باتجاه المكان المذكور حتى أصبحوا على مسافة قريبة منه. وبعد أن اوشكت حامية القصر في بيت الدين على الاستسلام وصلتها امدادات كبيرة من الرجال والعتاد أي عبر شاحنات عدة كانت تقلّ مجموعات من المقاتلين المنتمين الى الحزب القومي السوري وأنصار النائب نعيم المغبغب الخصم السياسي لجنبلاط والحليف الرئيسي لشمعون في الشوف. وعسكرت هذه القوة في محلة «وادي الواوية» فيما كانت تساندها كتيبة مصفحات تابعة لقوى الأمن الداخلي وأخذت تطلق نيران قذائفها باتجاه المنازل حيث كان يعتصم عناصر المقاومة الشعبية. واشتدت المعارك في الرابع عشر من أيار (مايو) واضطر أفراد المقاومة الشعبية هناك للتراجع باتجاه ظهور المطرانية في أعالي البلدة ومن ثم باتجاه تلال بقعاتا تجنباً للخسائر في الأرواح بين المدنيين. واحتفظت المقاومة الشعبية في جوار بيت الدين بعدد من المواقع الستراتيجية وكلفت أحد مجموعاتها بقيادة الشيخ أبو حسن نعيم الفطايري باحتلال أهم المواقع وأقربها الى مركز المطرانية ومن ثم أخذ الفريقان يستعدان لحسم المعركة هناك[٢٥].

ولكن حسم المعركة في منطقة الشوف كان يعني اما نصراً سياسياً ومعنوياً لقوى المعارضة واما هزيمة لا بد أن تنعكس أثارها السلبية على سائر المناطق اللبنانية. ولهذا عمل كميل شمعون على تأليب جميع القوى السياسية المتحالفة معه للاشتراك في المعركة. ودعا لهذه الغاية كبار حلفائه في منطقة الشوف وعلى رأسهم النواب نعيم المغبغب وقحطان حمادة وهنري الطرابلسي والأمير مجيد أرسلان لاجتماع عقد في قصره في بيروت، وقرروا على ما يبدو القيام بعمل عسكري مشترك لوضع حد للمقاومة الشعبية في الشوف حتى لو بلغ العمل العسكري حد احتلال قصر المختارة واعتقال كمال جنبلاط بالذات.

والواقع ان انضمام الأمير مجيد أرسلان الى جانب القوات الحليفة لكميل شمعون في منطقة الشوف كان له مغزاه السياسي. فهو بالاضافة الى مساهمته في ترسيخ مبدأ الانقسام السياسي تقليدياً في الجبل بين ما كان يعرف باليزبكية والجنبلاطية لا سيما على الصعيد الدرزي فهو أيضاً مثابة موقف مؤيد للتيار الشمعوني المناهض للناصرية والداعم للفريق اللبناني الداعي الى سياسة لبنانية مستقلة بالمطلق عن الجوار العربي. وهو التيار الذي كان يناهضه كمال جنبلاط وحزبه خلال هذه المرحلة.

اما على الصعيد الدرزي فسرعان ما بدا واضحاً لبعض عقال الدروز أن احداً من فريقي الصراع لن يحرز نصراً من غير خوض معركة حاسمة وربما ساحقة، تقضي على عدد كبير من الدروز ثمناً لذلك ولن يكون باستطاعة الطائفة الدرزية تحمل عواقب القتال هذا على الصعيدين السياسي والاجتماعي. ويبدو أن الأمير مجيد أرسلان أدرك هذه الحقيقة حتى قبيل تحركه باتجاه معاقل الانتفاضة في الشوف. ولهذا بدا متردداً عندما دعي للانخراط في تلك الجبهة الموالية لشمعون من أجل القيام بعمل عسكري مشترك ضد قوات كمال جنبلاط. وأمام الضغط الشمعوني والحزبي من جهة وبين ادراكه لعاقبة المواجهة الدموية بين أتباعه وخصومه السياسيين من الدروز من جهة ثانية اختار أن يبلغ مشايخ الدين الدروز أنه لا يريد المواجهة مع كمال جنبلاط بل «اصلاح الحال» وذلك بعد أن وصل الى بلدة مجدلبعنا في منطقة الجرد ولحق به العديد من أتباعه المسلحين[٢٦]. وأدرك هؤلاء المشايخ بدورهم أن الوضع السياسي المتأزم بين القطبين الدرزيين إنْ تطور الى قتال فسيكون له أوخم العواقب على أبناء طائفتهم بالدرجة الأولى ولهذا قرروا التحرك بسرعة وقصدوا مقر الشيخ محمد أبو شقرا شيخ عقل الطائفة الدرزية ليطلعوه على مخاوفهم هذه وعلى ضرورة التحرك بالسرعة اللازمة لأستدراك الأمر قبل وقوع المواجهة الدموية بين الفريقين. وكانت استجابة شيخ العقل سريعة لطلب الوفد مبدياً استعداده للعمل من أجل احلال التفاهم بين الزعيمين الدرزيين حقناً للدماء. وكان سباق بين مساعي الصلح والوفاق من جهة وبين مساعي توريط الأمير مجيد ورجاله في القتال من جهة ثانية وكادت الثانية تتغلب على الأولى. إذ ان الأمير مجيد لم يبق

في مقره في مجدلبعنا لكي يعرض عليه الوفد مكاناً للقاء كمال جنبلاط بل تقدم بناء على دعوة من نعيم المغبغب والحاحه الى نبع الصفا حيث تناول طعام الغداء على مائدة حليفه السياسي ثم انتقل بعدها برفقة رجاله الى بلدة الباروك التي تبعد كيلومترات قليلة عن قلب المعركة القائمة في الشوف.

كان أنصار الأمير مجيد قد تجمعوا هناك يرافقه صلاح جنبلاط شقيق زوجته حيث تداول المجتمعون بحضور النائب نعيم المغبغب بشأن القتال ضد الثوار. وتوزع الحضور بين حلقات عدة، بعضها كان متحمسا للقتال[٢٧]، والبعض الآخر عبّر عن تخوفه من عواقب القتال على الدروز أنفسهم الأمر الذي جعل الأمير يتردد في موقفه. إلا ان شائعة مقتل صلاح جنبلاط الذي رافق نعيم المغبغب في تقدمه نحو بيت الدين أثار غضب الأمير مجيد فطلب من رجاله خوض المعركة الى جانب القوات الحكومية. فتقدم هؤلاء الى قرية بتلون حيث كان يرابط في منطقة «الكروم» هناك رجال المقاومة الشعبية. وكان هذا الموقع مثابة خط دفاع أول عن المختارة معقل الانتفاضة في الشوف. اما الأمير مجيد أرسلان فقد تابع سيره الى بلدة كفرنبرخ حيث وصل منزل الشيخ فرحان العماد ليستقصي حقيقة خبر مصرع صلاح جنبلاط فتأكد له أنه لا صحة لما أشيع[٢٨].

ولكن في هذه الأثناء كانت معركة قصيرة قد جرت بين رجاله ورجال المقاومة الشعبية في منطقة بتلون - كفرنبرخ وسقط من جرائها مرافقا الأمير أحمد ملاعب ونجم الأحمدية فيما قتل محمد يوسف البعيني أحد رجال المقاومة في المكان نفسه. وتأثر الأمير لما حدث لمرافقيه فقرر العودة الى بلدة الباروك. وفي طريق العودة تعرض موكبه للرصاص. ولكن وفد مشايخ الدروز الذي كان يقوم بمهمة الصلح وقف بين رجال الأمير ورجال المقاومة وحال دون تجدد الاشتباكات بين الفريقين.

وهكذا افسحت هذه الهدنة القصيرة المجال أمام سعاة الصلح. والتقى شيخ العقل محمد أبو شقرا، ممثلاً كمال جنبلاط، الأمير مجيد أرسلان وأبلغه رسالة فيها دعوة للوئام والتضامن من أجل حقن الدماء. ودعا شيخ العقل الأمير الى وضع حد للخلافات القائمة وتلاه عارف النكدي الذي أعلن انتهاء الخلافات بين زعيمي

الدروز. ثم كانت الكلمة الأخيرة للأمير مجيد أرسلان الذي تمنى أن تكون تلك المصالحة لخير الجميع معتبراً أن الخلاف بينه وبين كمال جنبلاط قد انتهى[٢٩].

بيد أن انسحاب رجال الأمير من المعركة ترك رجال النائب نعيم المغبغب وحلفاءَه من القوميين السوريين وقوات الدرك وحيدين في مجابهة رجال المقاومة الشعبية في الشوف. وكان نعيم المغبغب قد حاول جمع أكبر عدد ممكن من أنصاره لدعم حامية بيت الدين خلال تصديها للمقاومة الشعبية. وطلب النجدة من بلدة عين دارا الموالية بأكثريتها له فيما وصلته قوة من الدرك لهذه الغاية. ولكن مشايخ آل عطا الله في عين دارا الموالين لجنبلاط عملوا مع مجموعة من المقاومة الشعبية على احتلال التلال المطلة على مقر نعيم المغبغب في محاولة منهم لقطع الطريق الرئيسية، وكان يساندهم في ذلك مقاومون من بلدة شارون. واضطر نعيم المغبغب الى استقدام قواته من بيت الدين مستعيناً بمصفحات قوات الدرك لأحتلال قرية أغميد المجاورة لمقره في وادي الصفا غير أن أفراد المقاومة الشعبية اضطروا بدورهم للانسحاب من هناك بسبب قلة عددهم. ولكنهم نجحوا في اعاقة وصول الامدادات الحكومية وبالتالي عملوا على تخفيف الضغط العسكري عن رفاقهم في المواقع الأخرى في الشوف[٣٠].

معارك في بتلون

بعد انسحاب الأمير مجيد أرسلان ورجاله من المعركة، تمركزت قوى، من المقاومة الشعبية في منطقة تعمير بتلون الستراتيجية لجهة قرية عين وزين المطلة على بلدة المختارة. في هذه الأثناء حاولت قوة من الدرك تعزّزها بعض الآليات القيام بهجوم من ناحيتي تعمير بلدتي كفرنبرخ وبتلون للأطباق على مواقع الثوار. وقد ثبت الآخيرون في مواقعهم على الرغم من قلة عددهم وتمكنوا من صدّ القوات المهاجمة التي تراجعت الى مركز انطلاقها في الباروك.

أما المعركة الحاسمة فقد جرت صباح اليوم التالي بعد أن عزز الفريقان المتقاتلان قواتهما. وكانت مجموعات من أفراد المقاومة الشعبية قد تمركزت في مواقع استراتيجية أخرى أي في منطقة جبلية مواجهة للطريق الرئيسي الذي يربط بين الباروك وبتلون فيما تحصنت قوة أخرى من أفراد المقاومة في منطقة تعمير بتلون(٣١). وفي اليوم التالي تقدمت قوة من الدرك معززة بالآليات يرافقها نحو من مئتي عنصر من قوات نعيم المغبغب بهجوم على مواقع الثوار عبر الطريق الرئيسية ومنطقة (الحرف) في بتلون أي من جهتي الشمال والغرب المواجهة لمواقع الثوار. ورافق الهجوم قصف مدفعي بالهاون وسلاح المصفحات توجّهها طائرة استطلاع. وتضايق المدافعون لقلة عددهم وذخيرتهم أمام القوة المهاجمة ولكنهم تمكنوا من دحر الهجوم بعد أن شكلوا مجموعات انتحارية قامت بهجوم صاعق أربك قوة الدرك المهاجمة وأجبرتها على التراجع مخلفة وراءها بعض العتاد العسكري وشاحنتين عسكريتين غنمها الثوار(٣٢).

كان لهذه المعركة أثارها المعنوية على المقاومة الشعبية في الشوف من جهة وعلى حلفاء نعيم المغبغب من جهة ثانية. وانسحب أثر ذلك النائب قحطان حمادة ورجاله من القتال. فيما انكفأ نعيم المغبغب ورجاله الى قرية الفريديس التي تقع على مدخل الشوف وعمل على تحصينها ومدها بالسلاح والذخائر استعداداً لمعركة فاصلة هناك(٣٣).

ومما هو جديرة بالاشارة اليه هنا ان مصالحة القطبين الدرزيين وانسحاب قحطان حمادة من المعركة في الشوف لا يعني تحول الصراع هناك الى صراع طائفي، بل ربما كان عكس ذلك هو الصحيح. ذلك أن العديد من المسيحيين في منطقة الجبل كانوا قد انضووا تحت لواء الحزب الاشتراكي. وهنا لا بدّ من التنويه بدور بعض القادة المسيحيين من بلدة دير القمر مسقط رأس الرئيس شمعون الذين انضموا مع بعض المسلحين من أتباعهم الموارنة الى صفوف المقاومة الشعبية. ومن هؤلاء الدكتور فؤاد عمون الأمين العام السابق يومذاك لوزارة الخارجية اللبنانية وفيليب البستاني وهو ابن عائلة مارونية شوفية معروفة الذي انضم مع نحو مئتي مقاتل من أتباعه الى المقاومة

الشعبية[٣٤]. ومن جهة أخرى عملت قيادة الانتفاضة في الشوف على تبديد كل شائعة أطلقها بعض الاكليروس الماروني الموالي لشمعون والذي حاول تذكير الموارنة بحوادث عام ١٨٦٠ الطائفية. فيما أذاع كمال جنبلاط بيانات دورية لطمأنة المسيحيين ودحض تلك الشائعات ومنها، كما ذكرنا، بيان موجه الى أهالي دير القمر وآخر الى أهالي بلدة الدامور[٣٥].

والواقع أن نجاح الانتفاضة في الشوف يعود الى عوامل عدة منها، دقة التنظيم وحرص القيادة على أن لا تتخذ أي منحى طائفي فضلاً عن تأكيدها على المبادئ الأساسية التي تحترم الحريات العامة لا سيما حرية المعتقد الديني والملكية الفردية[٣٦]. إن بيانات الثورة ونشراتها في الشوف كانت تؤكد دائماً ان المقصود من الانتفاضة ضد الرئيس شمعون هو دفعه للاستقالة من منصبه وتغيير منحى سياسة لبنان الخارجية المنحازة لقوى الاستعمار الغربي وليس التنازل عن سيادة لبنان واستقلاله لأية جهة أجنبية. ومع هذا النجاح النسبي الذي حققته الانتفاضة في الشوف تدفق المتطوعون الى صفوفها من مختلف مناطق الجبل وقراه وطوائفه حتى أصبح لكل قرية تقريباً فصيل من المجاهدين وللبلدة أكثر من فصيل.

وفي هذه المرحلة بالذات وصل عدد من المتطوعين من جبل العرب في سوريا لنجدة المقاومة الشعبية في الشوف. وقد وجّه سلطان الأطرش قائد الثورة السورية الكبرى الشهيرة عام ١٩٢٥ نداءً يدعو فيه للوحدة الوطنية في لبنان وكذلك للتنبه للفتن التي قد يعدها «عملاء الاستعمار»[٣٧]. وتلا هذا النداء اجتماع لزعماء جبل العرب تقرّر خلاله إرسال عدد من المتطوعين لمساندة قوى الثوار في الشوف إذا ما دعت الضرورة الى ذلك. وكانت المجموعة الأولى التي شكلت لهذه الغاية باسم مجموعة سلطان الأطرش قد وصلت الى دير العشاير على الحدود اللبنانية السورية في الخامس والعشرين من شهر أيار (مايو). ومنه توجهت الى المختارة لتنضم الى صفوف المقاومة الشعبية هناك. وفيما كانت فرقة من هؤلاء المتطوعين في طريقها الى منطقة الشوف وذلك أثناء النهار تعرضت لغارات جوية عدّة أسفرت عن مقتل ستة منهم وجرح ثلاثة. أما الباقون فقد تقدموا عند الظلام وعبر منطقة البقاع الغربي الى

المختارة. وتوزع هؤلاء على المواقع الأمامية في الجبهة هناك وشكلوا طليعة الثوار الذين خاضوا معركة الفريديس.

معركة الفريديس والتقدم باتجاه خط الشام

بعد أن فشلت القوات الحكومية ومعها قوات نعيم المغبغب حليف الرئيس شمعون في الشوف من التقدم باتجاه المختارة للقضاء على معقل الثوار هناك، تحصنت في قرية الفريديس على مدخل الشوف من جهة الشرق وذلك في خطة لوقف تقدم المقاومة باتجاه عين زحلتا معقل نعيم المغبغب. وكان نعيم المغبغب ومنذ تراجعه الى هناك يعمل على تحصين القرية المذكورة وشحنها بالسلاح والرجال. وأخذ هؤلاء يتحرشون بسكان القرى المجاورة لا سيما قرية الورهانية، فعمد عدد من أهالي القرية الأخيرة الى مهاجمة مواقع قوات الحكومة في أعالي هضبة الفريديس. وسرعان ما اكتشف المهاجمون أنّه لا يمكنهم وحدهم السيطرة على قرية الفريديس المحصنة فطلبوا النجدة من القيادة العامة للانتفاضة في المختارة. فقررت القيادة الهجوم على القوات الحكومية واحتلال هذا الموقع وتأمين منطقة الشوف من أي هجوم مباغت يقوم به نعيم المغبغب على معاقل الانتفاضة كالسابق فضلاً عن أن سقوط هذا الموقع سيفتح الطريق أمام الثوار للتقدم باتجاه طريق الشام. ولم يكن عدد المهاجمين آنذاك يزيد على مئة وخمسين. وسقطت القرية المحصنة بأيدي الثوار بعد يومين متواصلين من القتال العنيف. وتراجعت القوات الحكومية باتجاه بلدة عين زحلتا بعد أن سقط عدد من القتلى والجرحى قدر بستة قتلى من الثوار وعشرين جريحاً فيما سقط نحو أربعين قتيلاً ونحواً من اثني عشر جريحاً في صفوف القوات الحكومية[٣٨].

ثم تقدمت قوات الثوار باتجاه بلدة عين زحلتا واحتلت التلال المشرفة عليها. ولكن سكان البلدة المذكورة قرّروا عدم المقاومة ورفعوا الرايات البيضاء طالبين من القيادة الشعبية اعتبار عين زحلتا بلدة مفتوحة فتوقف الثوار عن الهجوم. وهنا تشير بعض المصادر الى أن قيادة الجيش التي كانت تخشى على ما يبدو تقدم المقاومة الشعبية باتجاه خط الشام – وهو الشريان الحيوي الذي يربط مختلف مناطق لبنان

بالجبل - عملت على إرسال قوة من الجيش لاحتواء ذلك التقدم. وبالفعل فإن المصادر نفسها تشير الى تقدم قوة من الجيش باتجاه قرية بمهريه المطلة على الخط الرئيسي الذي يصل الشوف بخط الشام؛ هذا وقد آزرتها في تقدمها قوة أخرى مصفحة من جهة نبع الصفاء. ولكن قوات الثورة تصدت لهذه الخطة وأجبرت القوة المصفحة على التراجع. على أن العمل العسكري في تلك الانحاء توقف عند هذا الحد وتوج باتفاق بين كمال جنبلاط قائد الانتفاضة في الشوف وبين قائد الجيش فؤاد شهاب أثر اجتماع عقداه في بلدة سبلين في منطقة إقليم الخروب قضى بعقد هدنة من أجل تأمين مرور المدنيين والمواد الغذائية الى دير القمر وبيت الدين. ونص الاتفاق على بقاء الثوار في مواقعهم على أن لا يظهر المسلحون على الطريق العام أثناء النهار ولا يدخل الدرك بلدة عين زحلتا التي أصبحت محايدة بالفعل[٣٩]. وتوقف القتال على جبهة عين زحلتا ولكن تقدم قوات المقاومة الشعبية اتخذ اتجاهاً آخر الآن نحو بيروت أي الى منطقة الغرب الستراتيجية فكانت معارك شملان - قبرشمون.

الحوادث في منطقة الغرب او معارك شملان - قبرشمون

كان قد مضى أكثر من شهر على اندلاع الحوادث الدامية في العديد من المناطق اللبنانية الأخرى دون أن تتمكن المعارضة من تحقيق هدفها الرئيسي أي فرض الاستقالة على رئيس الجمهورية ولا على رئيس الحكومة. وكانت حدة القتال خلال هذه المرحلة تشتد على بعض الجبهات وتخبو على الجبهات الأخرى تبعاً لظروف كل منطقة. وكان من أهداف المقاومة الشعبية الرئيسية آنذاك السيطرة على مطار بيروت الدولي لأهميته الستراتيجية وكذلك الوصول الى منطقة القنطاري في بيروت لحصار القصر الجمهوري واجبار الرئيس شمعون على الاستقالة[٤٠]. وحيث لم تتمكن المقاومة الشعبية في بيروت من تحقيق هذا الهدف كان على جبهة المقاومة الشعبية في الشوف أن تبادر الى عمل عسكري في منطقة الغرب الستراتيجية دون أن تحظى بالدعم العسكري الكافي من سائر قوى المعارضة ولا حتى من المقاومة الشعبية في بيروت. وتفصيل ذلك أنه في آخر شهر حزيران (يونيو) توجّهت مجموعات من المقاومة الشعبية في الشوف نحو منطقة الغرب عبر منطقة المناصف وجسر القاضي

فاحتلت منطقة الرادار الستراتيجية في أعالي بلدة بيصور. ولكنها لقيت مقاومة عنيفة من مركز حراسة في ذلك الموقع. وما لبثت المقاومة الشعبية أن تراجعت في اليوم التالي بعد أن نفدت ذخيرتها[٤١].

وفي الثاني من تموز (يوليو) تقدمت قوة جديدة من هؤلاء الثوار باتجاه قرى عيناب وقبر شمون وشملان واحتلت التلال التي تشرف على بيروت. وكان هدف الثوار التقدم شمالاً باتجاه خط الشام وغرباً باتجاه المطار وذلك بغية تأمين الاتصال بالمقاومة الشعبية في بيروت[٤٢]. بيد أن القوات الحكومية وحلفاءَها وكذلك قوات من الجيش اللبناني وقفت بالمرصاد لهذه الخطة وحالت دون تنفيذها، لأن نجاحها كان يعني انتصاراً حاسماً للمعارضة أو للخط السياسي الذي كان يمثله ركن الانتفاضة في الشوف كمال جنبلاط. وبالطبع لم يكن من السهولة أن تُهزم قوات الحكومة وحلفائها في منطقة عاليه التي كانت تعتبر معقلاً مهماً لقوات الحزب القومي السوري من جهة وقوات تحالف الكتائب ومحازبي الرئيس شمعون من جهة ثانية. ومرة أخرى، تفسد قوات الجيش الخطة على قوى المعارضة. ذلك أن سياسة قيادة الجيش كانت كما أسلفنا العمل بحسب الظروف للحؤول دون تحقيق نصر حاسم لأي من جانبي الصراع وبالتالي احتواء قوى الفريق الذي يحرز تقدماً استراتيجياً في ساحة القتال. وبموجب هذه الستراتيجية أصبح بإمكان الرئيس شمعون الاستفادة من قوات الجيش لوقف تقدم المقاومة الشعبية باتجاه بيروت كما سبق وحالت قوات الجيش هذه دون وصولها الى محيط القصر الجمهوري.

وهكذا ومنعاً لتحقيق أي مكسب استراتيجي لقوات المعارضة على جبهة الجبل في منطقة الغرب أفرزت قيادة الجيش قوة قوامها نحو ألف ومئتي جندي مدعومة بأكثر من عشرين قطعة من مدفعية الميدان عدا عن السلاح المدرع وبعض الطائرات الحربية التي زودت القوة المذكورة بغطاء جوي مقبول لتحركها. ان تقريراً سريا للدبلوماسية الأميركية يؤكد ان شمعون كان في هذه الفترة يتطلع الى تحقيق أي نوع من الانتصار العسكري على خصومه وأنه طلب من قائد الجيش فؤاد شهاب اعداد خطة عسكرية للهجوم على مواقع في الشوف ذات الأهمية الستراتيجية على

أن يكون في عداد القوة التي ستشن الهجوم مدافع ثقيلة وقوة جوية ضاربة. ويبدو أن قيادة الجيش لبت طلب شمعون لمنع قوى المعارضة من تحقيق نصر عسكري استراتيجي كهذا كما أكّد ذلك قائد سلاح الطيران اميل البستاني في مذكراته. وساندت قوة الجيش هذه القوات الأخرى الموالية للحكومة في المنطقة نفسها والتي تألفت بحسب مصادر المعارضة من قوة للدرك ومسلحي الحزب القومي السوري فضلاً عن عدد من المتطوعين الاردنيين والعراقيين حتى بلغ عدد القوة أكثر من ألفي رجل[٤٣]. واستمر القتال في تلك المنطقة أربعة أيام تعرضت خلالها بعض القرى هناك لا سيما عيناب وشملان وقبرشمون الى قصف شديد من مختلف الأسلحة. واضطر الثوار للتراجع دون تحقيق هدفهم وتكبدوا خسائر بشرية لم يعهدوها من قبل[٤٤]. وتعزو بعض مصادر الثورة سبب اخفاق المقاومة الشعبية في جبهة الغرب الى تقاعس جبهة المعارضة في بيروت عن أي تحرك عسكري فعّال من شأنه أن يخفف الضغط العسكري عن المقاومة الشعبية في جبهة شملان. كما يشير أحد التقارير الدبلوماسية الى أنّ صائب سلام أحد أهم أركان الانتفاضة في بيروت كان قد أعلن لأتباعه عبر مكبرات الصوت بأن لا يلجأوا الى السلاح حتى يصل أتباع جنبلاط الى مداخل بيروت[٤٥]. هذا فضلاً عن الخلافات الأخرى التي نشبت في صفوف المعارضة حول استمرار القتال والتي شلت فاعلية أي عمل عسكري. الا أن مصادر أخرى تعزو سبب فشل المقاومة الشعبية في جبهة الغرب لقلة عددها ونوع أسلحتها الخفيفة فضلاً عن استخدام سلاح الطيران والمدفعية بشكل كثيف بحيث لم يكن بمقدور الثوار وحدهم مجابهة ذلك[٤٦].

أخيراً توقفت أعمال القتال على هذه الجبهة بعد تدخل الجيش الذي فصل بين موقع المقاومة في مرتفعات عين كسور وموقع القوات الحكومية في مرتفعات عيناب. ورافق توقف القتال في منطقة الغرب هذا جمود في الوضع العسكري على مختلف جبهات القتال في سائر المناطق. وفيما نشطت في هذه الاثناء حركة المراقبين الدوليين في بيروت والمناطق وأخذت محاولات التوسط بين الفريقين المتنازعين تنشط من جديد، عمدت قوات الانتفاضة في الشوف الى تحصين مواقعها والتقيد بشروط الهدنة القائمة بين الجيش والمقاومة الشعبية في أكثر من موقع. وكانت المقاومة

الشعبية في الشوف قد سيطرت على معظم قرى الشوف الأوسط ولكنها اضطرت للدفاع عن مواقعها في وجه التحرشات التي قامت بها فلول القوات الحكومية في منطقة المعوش - البيرة حيث وقعت في قرية وادي الست معركة استمرت بضع ساعات انتهتْ بهزيمة القوات الموالية للحكومة وسيطرت المقاومة الشعبية بقيادة فيليب البستاني على ذلك الموقع. وتوقف تقدم رجال المقاومة هناك بعد أن تدخلت قوة من الجيش وتعهدت بإخلاء القوات الموالية للحكومة من بلدة مجدل المعوش وعاد الهدؤ الى تلك المنطقة[٤٧].

الانتفاضة في جنوب لبنان

سبق وأشرنا الى أن أعمال العنف ضد عهد شمعون بدأت في جنوب لبنان وفي مدينة صور بالذات عندما وقعت اصطدامات دموية بين أهالي صور من جهة وقوات الأمن الداخلي والجيش من جهة ثانية. وعلى أثر مقتل الصحافي نسيب المتني شاركت المدن الجنوبية لا سيما مدن صيدا وصور والنبطية بالاضراب العام[٤٨]. وظهرت بعدها في هذه المدن طلائع المقاومة الشعبية في الجنوب.

أما في صيدا فقد أقفل النائب معروف سعد المدينة القديمة في وجه القوات الحكومية والموالين لشمعون. واتخذت قيادة المقاومة الشعبية من النادي المعني وثانوية المقاصد الاسلامية مركزاً لها[٤٩]. وفي مدينة صور تم تشكيل جبهة وطنية قوامها بعض الأحزاب والشخصيات المعارضة لسياسة الحكومة وعملت على التنسيق مع سائر القوى المعارضة في الجنوب لأستقدام السلاح والذخيرة وكانت على اتصال دائم بجبهة الاتحاد الوطني في بيروت. وقام أهالي صور بتحصين المدينة القديمة واقفالها في وجه القوات الحكومية. وتمركزت المقاومة الشعبية ايضاً في مدينة النبطية فيما ظلت منطقة بنت جبيل وكذلك منطقة جزين خارج نطاق العمليّات العسكرية.

وعملت المقاومة الشعبية في الجنوب للحصول على السلاح بطرق شتى؛ فمنه ما كان لا يزال بحوزة بعض المجاهدين منذ حرب فلسطين ومنه ما اشترته بالمال او تمّ

تهريبه من سوريا[٥٠]. وكانت قيادة المقاومة في صيدا على اتصال مستمر مع قيادة المقاومة في الشوف بغية تأمين الامدادات العسكرية. وكان المنضوون تحت لواء الانتفاضة الشعبية هناك يسلكون طريق صيدا – داريا – بسابا – مزرعة الشوف – المختارة ومنها عبر البقاع الغربي الى دير العشاير في منطقة راشيا لجلب السلاح. وكان يتم تهريب السلاح من صيدا الى مدينة صور عبر الطريق الساحلية وبوسائل متعددة[٥١]. وقد سلك المقاومون طريقا آخر لجلب السلاح يبدأ من صور وينتهي ببانياس في سوريا ويمر عبر بنت جبيل وعيترون فالمطلة فالفجر. وثمة طريق أخر كانت تمر عبره قوافل السلاح ويبدأ في صور ويمر عبر بئر السلاسل فخربة سلم وقبريخا والعديسة والمطلة والفجر فبانياس. وقد ضلّ بعض المقاومين طريق العودة مرة ووقعوا في كمين نصبته لهم القوات الاسرائيلية فقتل أحد المقاومين وجرح آخر وأسر الباقون وسلمتهم اسرائيل للسلطات اللبنانية[٥٢].

كانت المقاومة الشعبية في الجنوب منظمة تنظيماً جيداً سواء في صيدا أم في صور. وتوزعت المهمّات المتنوعة على لجان مختصة[٥٣]. ومن أبرز أعمال المقاومة الشعبية في الجنوب ضد القوات الحكومية قطع سكة الحديد لمنع البترول من مصفاة الزهراني الى بيروت، وأجبرت أصحاب الصهاريج على وقف نقل هذه المادة الحيوية الى العاصمة[٥٤]. ومن أعمالها ايضاً محاولة عرقلة طرق الإمدادات الحكومية بين بيروت وسائر المناطق الجنوبية، ومنها مثلاً محاولة تفجير جسر سينيق[٥٥] وجسر الأولي وكذلك نسف جسر الحاصباني[٥٦]. أما أهم ما جرى داخل مدينة صيدا من اشتباكات فتلك التي جرت قرب مدخل صيدا الجنوبي والمشهورة بمعركة كازانوفا (نسبة الى مبنى يدعى بهذا الاسم في ذلك المكان) ثم معركة القلعة البرية[٥٧]. إلا ان هذه الاشتباكات المسلحة اقتصرت على تبادل لاطلاق النار للمواقع المتقابلة لقوات المقاومة الشعبية من جهة وللقوات الحكومية من جهة ثانية. ومع أن احياء المدينة القديمة تعرضت مراراً للقصف المدفعي إلا أنها لم تتعرض لعمليات اقتحام عسكرية كبيرة. ويبدو أن الضغط العسكري الذي مارسته القوات الحكومية على المقاومة هناك لم يتطور الى عمليات اقتحام بسبب صمود المقاومة الشعبية من جهة ومسايرة قوة الجيش لهؤلاء من جهة ثانية[٥٨]. وكثيراً ما تدخلت قوات الجيش هذه لوقف تلك

الاشتباكات المتفرقة التي جرت بين المقاومة الشعبية والقوات الموالية لشمعون لا سيما القوميون السوريون منهم كما جرى في السابع عشر من حزيران (يونيو) في منطقة الهلالية[٥٩] وفي محلة عين الحلوة ايضاً[٦٠].

بيد ان مدينة صيدا لم تعان من الحصار ما عانته مدينة صور القديمة التي أحكم عليها الحصار من البر والبحر. وتعرضت أحياء صور للقصف مراراً ولمضايقات الموالين للقوات الحكومية. ولكن المدينة في صور صمدت ولم تستسلم للقوات الحكومية. بيد أن الحصار الذي فرض على المدينة والذي طالت مدته دفع بالقيمين على المقاومة الشعبية هناك لأنشاء قيادة عسكرية في قرية مزرعة مشرف وذلك بقيادة كل من ابراهيم الرملاوي وعبد الرؤوف صفي الدين وحسن الأردني. وقامت القيادة باتصالات حثيثة مع أحمد الأسعد زعيم المعارضة في منطقة صور لمدها بالسلاح والذخائر عن طريق بانياس. وأخذت القيادة الجديدة تشن حرب عصابات على المواقع الحكومية من الخلف ونجحت بتخفيف ضغط الحصار على المدينة. وانتهت أزمة الحصار عن طريق التفاوض بين الجانبين وأخذت المواد التموينية بعدها تدخل الى مدينة صور القديمة[٦١].

أما سائر المناطق الجنوبية كالزهراني وبنت جبيل وجزين فلم تقع فيها حوادث ذات أهمية. إلا ان منطقة حاصبيا ومرجعيون شهدت أحداثاً أكثر أهمية. وقد توزعت مناطق النفوذ هناك بين القوى الحكومية من درك وجيش وقوميين سوريين من جهة والمقاومة الشعبية من جهة ثانية. وقد جرت مناوشات واشتباكات في بعض القرى والمواقع بين الفريقين لا سيما في راشيا الفخار وميمس وحاصبيا. إلا ان قوى الجيش في الجنوب التي كانت بإمرة العقيد فؤاد لحود المعروف بولائه الشخصي للرئيس شمعون تدخلت لصالح القوات الحكومية في أكثر من موقع فعاد الهدوء الى تلك المناطق.

الحوادث في منطقة البقاع وراشيا

كانت منطقة البقاع وراشيا المحاذية للحدود السورية قد أصبحت تحت سيطرة قوات المعارضة منذ الأيام الأولى للانتفاضة. وكانت موقعة المصنع حيث الممر الرئيسي الى سوريا عبر الحدود الشرقية أولى المواجهات الحاسمة بين القوات الحكومية وقوات المعارضة. وقد بادرت مجموعات من المقاومة الشعبية بقيادة شبلي العريان زعيم منطقة راشيا الى احتلال ذلك الموقع في منتصف أيار من أجل تهريب السلاح وتوفير الامدادات اللازمة للمقاومة عبر ذلك الممر الحيوي من غير عائق(٦٢). وكان لرجال شبلي العريان دور أساسي في السيطرة على البقاع الغربي وربطه بالشوف الأوسط بحيث أصبحت طريق الامدادات العسكرية متصلة جغرافيا بين دير العشاير على الحدود السورية وساحل الشوف الأمر الذي سهل على زعماء المعارضة في بيروت والجنوب الاتصال بالمصادر الرئيسية للسلاح.

اما منطقة بعلبك الهرمل فقد سيطرت عليها منذ الأيام الأولى للانتفاضة قوات للقطب المعارض صبري حمادة باستثناء قرية النبي عثمان التي كانت معقلاً للقوميين السوريين. وكان الثوار في هذه المنطقة مدربين تدريباً حسناً على استعمال السلاح ولديهم ما يكفيهم من الذخائر التي وصلتهم عبر الحدود السورية. وأبرز الأحداث التي وقعت في تلك المنطقة كان الهجوم الذي شنّه الثوار على قرية النبي عثمان والذي أسفر عن احتلالها وانسحاب القوميين السوريين منها. ولم يبق خارج سيطرة المقاومة الشعبية هناك سوى ثكنة الشيخ عبد الله التابعة للجيش اللبناني. ومع أن هذا المعسكر كان قد تعرض لهجمات المقاومة الشعبية مراراً غير أنه صمد في وجه تلك الهجمات. ثم سوي وضع المعسكر هذا بعد تفاهم جرى بين قادة المعارضة وقائد الجيش(٦٣). غير أن اعمال العنف التي اندلعت في مختلف المناطق اللبنانية وان بشكل متقطع أحياناً لم تمنع تحرك الوسطاء بين فريقي النزاع لوضع حل سياسي للأزمة فلننظر الى دور هؤلاء.

الفصل الخامس

محاولات الحل وتدويل الأزمة

بعد أن تفاقمت أعمال العنف في مختلف المناطق اللبنانية إثر اغتيال الصحافي نسيب المتني جرت محاولات عدة لحل الأزمة سياسياً ووضع حد للعنف عن طريق الوسطاء في الداخل. وقد حمل اعباء تلك الرسالة شخصيات سياسية وقيادية كان بعضها ينتمي الى القوة الثالثة. وأبرز تلك المحاولات ما جرى خلال شهر أيار (مايو) لابدال حكومة سامي الصلح بحكومة جديدة يرأسها قائد الجيش اي فؤاد شهاب. لكن جميع محاولات التوسط كتلك التي قام بها بطريرك الموارنة وكذلك العميد ريمون اده باءت بالفشل.

والجدير بالاشارة اليه ان محاولات التوسط هذه ركزت على النقاط التالية: أولاً: يبقى الرئيس شمعون في سدة الرئاسة حتى نهاية ولايته على أن يعلن رسمياً أنه لن يسعى لتجديد ولايته فيما تستقيل حكومة سامي الصلح لمصلحة حكومة ائتلافية أو حيادية برئاسة قائد الجيش فؤاد شهاب وتبقى في السلطة الى حين انتخاب رئيس جديد للجمهورية. ومع أن اختيار ماروني (فؤاد شهاب) لرئاسة الحكومة كان مخالفاً للتقليد السياسي المتبع والذي كان يقضي بتولي هذا المنصب شخصية سنية فإن ستة نواب وافقوا على ذلك كما ان المشروع هذا لقي تأييداً من بعض الدول ومن الجمهورية العربية المتحدة اي خلال المحادثات السرية التي أجراها سفير الولايات المتحدة في مصر مع الرئيس عبد الناصر[١]. بيد ان مشروع الحل هذا سقط بسبب اصرار المعارضة على استقالة رئيس الجمهورية حالاً من منصبه، فيما رفض شمعون

ذلك لا بل رفض آنذاك حتى الإعلان رسمياً عن عدم رغبته في التجديد كما رفض تأليف حكومة برئاسة فؤاد شهاب ما لم يكن لهذه الحكومة خطة أكيدة لأنهاء الاقتتال مآلها القضاء عسكرياً على قوى الانتفاضة الشعبية[٢]. وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده الرئيس شمعون في (٢١ آيار مايو ١٩٥٨) رفض الإجابة على السؤال فيما إذا كان سيرشح نفسه لولاية جديدة. إلا أنه بعد حوالي أسبوع من ذلك أي في السابع والعشرين من الشهر عينه أعلن رئيس الحكومة سامي الصلح عن طريق الإذاعة أن حكومته لن تعمل على تعديل الدستور لأن رئيس الجمهورية لم يطلب منه ذلك وليس ثمة من دليل على ان المجلس النيابي كان سيلجأ الى ذلك ايضاً كما ادعى[٣]. غير ان اعلان رئيس الحكومة هذا جاء في أعقاب قرار أميركي أُبلغ مضمونه لرئيس الجمهورية ينّم عن تراجع الحكومة الأميركية عن موقفها السابق المؤيد ضمناً للتجديد.

وفيما لم تنجح محاولات التوسط هذه بين المعارضة وشمعون فإن القوات الموالية للحكومة لم تكن لديها القدرة على قمع الانتفاضة الشعبية. وقد حاول رئيس الجمهورية الاستعانة بقائد الجيش من أجل هذا الغرض دون جدوى ذلك أن موقف فؤاد شهاب، كما ذكرنا، لم يكن يميل الى استخدام الجيش ضد قوى المعارضة بحجة خوفه على وحدة قوى الجيش وربما لأسباب أخرى، وهو موقف سبق أن اتخذه شهاب في أزمة ١٩٥٢ التي أدت الى استقالة بشارة الخوري من رئاسة الجمهورية.

اتهام الجمهورية العربية المتحدة

لم يستطع الرئيس شمعون الاعتماد على الجيش للقضاء على الانتفاضة الشعبية وعندها تطلع نحو دول الغرب متوخياً الحصول على مساعدة عسكرية مباشرة تمكنه من ذلك. بيد أن مثل هذه الخطوة استدعت من حكومة الرئيس شمعون - وبعد أن استطلع رأي سفراء دول كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة - تقديم شكوى الى مجلس الأمن الدولي تظهر أن لبنان بحالة خطر نتيجة لتدخل

خارجي متهماً الجمهورية العربية المتحدة بذلك[٤]. فالمساعدة العسكرية الخارجية هذه كان تبريرها ممكناً بحسب رأي الحكومة وسفراء الدول الغربية الثلاث على أن تأتي عبر خطة معينة ومعدة سلفاً وبتغطية من الأمم المتحدة. وانسجاماً مع هذه الخطة بادر رئيس الحكومة سامي الصلح الى اعداد بيان قيل أنه كان سيلقيه في جلسة لمجلس النواب في التاسع من ايار (مايو)، ولكن عدم اكتمال النصاب في تلك الجلسة دفع رئيس الحكومة الى اذاعته عبر الراديو. واهم ما جاء في ذلك البيان اتهامه للمكتب الثاني السوري بالأعمال المخلة بالأمن كافةً لا سيما حوادث التفجير وذلك على حدّ قوله بالتنسيق مع عناصر لبنانية مشبوهة في الداخل[٥].

وجاءت ردة فعل الجمهورية العربية المتحدة على اتهامات الحكومة اللبنانية من خلال المؤتمر الصحافّي الذي عقده رئيسها جمال عبد الناصر في السادس عشر من أيار. ومما جاء في البيان الصحافّي لذلك المؤتمر بشأن الأزمة اللبنانية «... ان الحكومة اللبنانية تدعي كذبا وافتراء بأن الجمهورية العربية المتحدة هي السبب الأساسي لأحداث لبنان وأنها تريد أن تجعل من أزمة لبنان قضية دولية... ان الحوادث الأخيرة في لبنان هي نتيجة لسياسة الدولة اللبنانية لا سيما الخارجية منها التي ناصرت حلف بغداد وقبلت بمبدأ ايزنهاور ضد أغلبية الشعب اللبناني مما أدى الى الصراع بين الحكومة من جهة والشعب اللبناني من جهة أخرى... ان الحكومة اللبنانية قد وزعت الأسلحة على أزلامها ومؤيديها وكان نتيجة ذلك كثرة حوادث القتل والجرائم ضد المعارضة اللبنانية». وأضاف البيان: «ان ثورة الشعب اللبناني تأتي رداً على محاولة الرئيس شمعون التجديد لولايته لأن هذا الشعب رفض استمرار سياسة رئيسه المنحرفة»[٦].

ان تصريح جمال عبد الناصر هذا أشار بشكل واضح الى سببين أساسيين من أسباب أزمة ١٩٥٨، وهما سياسة حكم شمعون الخارجية المنحازة الى الغرب وسياسة شمعون الداخلية التي عملت ضمناً لتجديد ولايته ضد رغبة الأغلبية من الشعب اللبناني. وهذا هو رأي قوى المعارضة ايضاً. اما مخاوف قوى المعارضة من تدخل عسكري أجنبي لمساعدة الحكومة فقد بدت في محلها، لا سيما وان

تصريحات المسؤولين الأميركيين المتكررة خلال شهر أيار (مايو) تضمنت أكثر من إشارة واضحة الى إمكانية التدخل العسكري تطبيقاً لأحد بنود مبدأ أيزنهاور الذي يسمح بتدخل عسكري أميركي إذا ما اعتبرت الحكومة الأميركية أن احدى دول الشرق الأوسط مهدّدة باعتداء دولة شيوعية أو مسيطر عليها من قبل الشيوعية العالمية[٧]. وبالطبع فإن حكومة الاتحاد السوفياتي سارعت الى تحذير الولايات المتحدة وسائر الدول الغربية المعنية من أن أزمة لبنان هي أزمة داخلية وليس لأية دولة أجنبية حق التدخل بشؤون لبنان الداخلية، وذلك في محاولة منها لرفض أي مبرر لمثل ذلك التدخل[٨].

موقف المعارضة

لم تقف جبهة الاتحاد الوطني من جهتها مكتوفة الأيدي أمام محاولات تدويل الأزمة اللبنانية، بل بعثت برسالة احتجاج الى السفير الأميركي حول موقف حكومته من الأزمة واعتبرت مؤتمره الصحفي الذي عبّر فيه عن عطف حكومته على الدولة اللبنانية نوعاً من التدخل في شؤون لبنان الداخلية[٩]. كما احتجت المعارضة بدورها لدى السفير العراقي متهمة العراق بمد الرئيس شمعون بالسلاح والمتطوعين. وابدى مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية معارضته الشديدة لأي تدخل خارجي في الشؤون اللبنانية محذراً من أن التدخل الخارجي سيؤدي الى خراب الوحدة الوطنية بين اللبنانيين وسيزيد من حدة التوتر الداخلي ويزعزع السلام في المنطقة[١٠]. ونفت المعارضة تهم الحكومة اللبنانية التي الصقتها بالمكتب الثاني السوري والفلسطينيين وبحكومة الجمهورية العربية المتحدة معتبرة في بيان لها في السابع عشر من أيار (مايو) بأن سبب الأزمة اللبنانية داخلي يعود لمحاولات الحكم التعدي على الدستور وخرق القانون والتضييق على الحريات العامة، وهي سياسة ساهمت في تغذية النعرات الطائفية والمذهبية. واكدت في بيانها أن ما بلغها من استعداد الدول الغربية لاجراء مناورات في شرق المتوسط لن يؤثر على موقف الشعب اللبناني إذ «ان تلك المناورات لن تخيف المعارضة بل تزيدها صلابة واستعداداً لمقاومة أي تدخل حتى النهاية وهي لن تقبل الا الحل الذي يحترم ارادتها ويحفظ للبنان

كيانه واستقلاله[١١].» ولكن تحذير المعارضة لم يحل دون سير الحكومة اللبنانية قدماً في مخططها لتدويل الأزمة. وبادر شارل مالك وزير الخارجية اللبنانية الى عقد ندوة صحافية ٢٠ ايار (مايو) اتهم خلالها الجمهورية العربية المتحدة بأنها مسؤولة عما كان يجري في لبنان من اضطرابات وأن الهدف من تدخلها هو النيل من حرية لبنان وسيادته واستقلاله. وبرر مالك الشكوى بسرد عدد من الحوادث التي تدل على تدخلٍ للجمهورية العربية المتحدة في الأزمة اللبنانية[١٢].

وما لبثت الحكومة اللبنانية ان تقدمت بشكواها الى مجلس الجامعة العربية أثر التفاهم على ذلك في جلسة لمجلس الوزراء عقدت برئاسة شمعون، على ان تقدم الشكوى نفسها الى مجلس الأمن الدولي في خطوة لاحقة إذا لم يتوصل مجلس الجامعة الى حل يرضي لبنان. غير أن الرئيس شمعون وبالتنسيق مع وزير الخارجية سارع الى تقديم تلك الشكوى عمداً الى مجلس الأمن الدولي من غير تأخير او انتظار لما كان سيحدث على صعيد مجلس الجامعة. وقد أذاعت وزارة الخارجية اللبنانية مساء العشرين من شهر أيار (مايو) نص الشكوى والذي تضمن اتهام الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية «عبر تسلل عصابات مسلحة من سوريا الى لبنان وتزويد الثائرين بالأسلحة وشن حملة دعائية ضد الحكم اللبناني والتحريض على قلب السلطات القائمة»[١٣].

ويبدو من تقديم الشكوى اللبنانية في الوقت نفسه الى مجلس الأمن الدولي ومن دون انتظار ما سيسفر عن اجتماع مجلس الجامعة العربية من نتائج، ان الحكومة اللبنانية كانت لا تعوّل على أي اجراء او قرار يمكن أن يتخذه مجلس الجامعة العربية[١٤]. وتشير بعض الوثائق الى أن غاية الرئيس شمعون ووزير خارجيته من تقديم الشكوى هذه الى مجلس الأمن الدولي هي تنفيذ الشروط التي وضعها بعض المسؤولين الأميركيين من أجل اعطاء مبرر لتقديم مساعدة عسكرية دولية أو أميركية بالتحديد للحكومة اللبنانية ضد قوات المعارضة، أي ان شمعون ووزير خارجيته كانا يرميان الى تدويل الأزمة وليس تعريبها وفقاً لتلك الخطة المرسومة. أما تقديم الشكوى الى مجلس الجامعة العربية فلم يكن الا من قبيل (رفع العتب) أمام بعض الوزراء الذين

استكبروا خطوة «رفع القضية» الى مجلس الأمن الدولي من غير أن تمر أولاً عبر مجلس الجامعة العربية. ودعماً لهذه الخطة بادر الرئيس شمعون الى عقد مؤتمر صحافي في اليوم التالي، حضره العديد من مندوبي الصحف الأجنبية والعالمية وهو الذي قلما عقَد مؤتمراً صحافياً كهذا خلال عهده في الحكم. اتهم شمعون في مؤتمره هذا الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل «في شؤون لبنان الداخلية من أجل احداث تغيير جذري في سياسة لبنان الخارجية معتبراً أن الأزمة التي كان يمر بها لبنان لم تقع بسبب الخلافات الداخلية بين الحكم والمعارضة، بل ان المسألة تكمن في أن يبقى لبنان بلداً حراً في تقرير مصيره»[١٥]. لقد كان شمعون في كلامه هذا يغمز من قناة المعارضة اللبنانية معتبراً ان من حق لبنان أن يكون حراً في رسم سياسته الخارجية من غير ضغوط خارجية كالتي تمارسها الجمهورية العربية المتحدة عبر حلفائها على قادة المعارضة. وبالطبع لم يكن بوسع أحد انكار حق لبنان هذا، انما ادعاء الرئيس شمعون أغفل نصف الحقيقة وهي أن سياسة عهده الخارجية كانت لا تتفق مع وجهة نظر قسم كبير من اللبنانيين ان لم يكن القسم الأكبر منهم. وهذا كان في الواقع أحد الأسباب الأساسية لتلك الأزمة[١٦].

غير ان تقديم الشكوى سواء لمجلس الجامعة أم لمجلس الأمن الدولي كان قد أثار استهجان المعارضة والعديد من الشخصيات اللبنانية واستنكارها. وبعث هؤلاء بعدد من البرقيات الى الأمين العام لكل من المؤسستين يستنكرون فيها اتهامات الحكومة اللبنانية فيما اعتبر رئيس المجلس النيابي أن الشكوى لا معنى لها إذ تؤكد على سياسة الانحياز بدل الحياد[١٧]. لا بل ان الشكوى هذه ادت الى استقالة كل من وزير الدفاع رشيد بيضون ووزير البريد والبرق بشير العثمان بسبب اعتراضهما على سياسة الحكومة. على ان ابرز المعترضين كان البطريرك الماروني بولس المعوشي الذي ابلغ سفراء الدول الغربية ان لا صحة مطلقاً لما تدعيه الحكومة اللبنانية بأن الازمة تعود الى تدخل الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون اللبنانية الداخلية. كما اصدر بياناً جاء فيه انه والشعب اللبناني «يعارضان الشكوى... ولا يسمحان ابداً بأن يصبح لبنان كوريا ثانية للسياسة الخارجية والداخلية التي يتبعها الحاكمون في لبنان»[١٨]. ثم ان مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات اللبنانية اذاع بدوره بياناً الى الرأي العام

اللبناني مستنكراً خطوة الحكومة هذه معتبراً ان تدويل الأزمة هو مثابة تقويض لاستقلال لبنان والانحدار به الى مستوى «الحماية الدولية». وان العودة الى الحماية والوصاية من شأنها أن تزيد من حدة الأزمة وتحول الساحة اللبنانية الى ميدان حرب دولية طاحنة. وانتهى البيان الى القول «إن الأزمة الحاضرة لا تحل الا على يد اللبنانيين أنفسهم»[١٩].

وهكذا حاولت المعارضة دحض أي مبرر للشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة ورد الأزمة الى أسباب داخلية معتبرة أن حلها شأن داخلي بحت. اما طرحها على الصعيد الدولي فلن يحل الأزمة بل من شأنه أن يزيدها تعقيداً لا بل أن أحد أقطاب المعارضة اعتبر أن من حق الجمهورية العربية المتحدة رفع شكوى ضد لبنان لأنه بحسب رأيه كان «ساحة تآمر» ضدها[٢٠].

الشكوى اللبنانية في مجلس الجامعة العربية

بعد ان أبلغت الأمانة العامة للجامعة العربية بنص شكوى الحكومة اللبنانية، قرر الأمين العام للجامعة دعوة الدول العربية الأعضاء للنظر فيها خلال جلسة تعقد في مدينة بنغازي (ليبيا) في السابع والعشرين من شهر أيار (مايو) ١٩٥٨ . وتقرر ان يرأس الوفد اللبناني الى الجلسة المذكورة وزير العدل بشير الأعور ومعه كأعضاء كلٌّ من ادوار حنين نائب المتن الجنوبي والسفير محمد علي حمادة. انعقد مجلس الجامعة في مدينة بنغازي في الموعد المحدد وحضره مندوبون عن الدول العربية التالية: السودان والجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية والمملكة العراقية والمملكة اليمنية فضلاً عن المملكة الليبية. كما انضم الى الوفد اللبناني سفير لبنان في ليبيا نزيه لحود وعدد من المستشارين.

بدأت اجتماعات مجلس الجامعة في مناقشة الشكوى في أول حزيران (يونيو) بعد أن القيت الخطب التمهيدية في الجلسة الأولى وتبودلت الاتهامات بين الفريقين المتنازعين. كرّر رئيس الوفد اللبناني التهم التي الصقت بالجمهورية العربية

المتحدة بشأن تدخلها السافر في الأزمة. ردّ مندوب الجمهورية العربية المتحدة على التهم التي تضمنتها الشكوى اللبنانية معتبراً ان ما يجري في لبنان عبارة عن نزاع داخلي لا علاقة للجمهورية العربية المتحدة به مشيرا الى أن لبنان أصبح بسبب سياسة حكومته وكرا للمؤمرات ضد الجمهورية العربية المتحدة مستشهدا بحادثة اغتيال العقيد عدنان المالكي في سوريا وتحركات الوزير المصري السابق مرتضى المراغي وما الى ذلك متهماً السلطات اللبنانية بسوء معاملة رعايا بلده في لبنان(٢١).

وكان الأمين العام للجامعة قد حاول منذ الجلسة الأولى وبمساعدة رئيس الوفد السوداني محمد محجوب التوصل الى حل يترجم الى قرار عملي يرضي فريقي النزاع أي لبنان والجمهورية العربية المتحدة. واستمرت المساعي خلال الجلسة الثالثة للتوصل الى حل دون احراز أي تقدم يذكر في هذا المجال، فيما ظل يسود جو تلك الاجتماعات انقسام في الرأي بين مندوبي الدول العربية، تميز بوقوف مندوبي العراق والأردن الى جانب الوفد اللبناني فيما وقفت بعض الوفود الأخرى الى جانب الجمهورية العربية المتحدة والبعض الآخر كوفدي ليبيا والسودان على الحياد. بيد أن مندوبي الدول العربية تمكنوا في الجلسة الرابعة من التوصل الى مشروع قرار توفيقي، يوافق عليه الوفد اللبناني ولا يعارضه وفد الجمهورية العربية المتحدة. وكان مشروع القرار هذا قد اقترحه الجانب الليبي على المجتمعين وحظي ضمنياً بموافقة جميع الوفود المشاركة. وقد جاء في مشروع ذلك القرار ما يلي:

١ - العمل على إيقاف كل ما من شانه ان يعكر صفو العلاقات بين الدول الاعضاء.
٢ - ان تقوم حكومة جمهورية لبنان بسحب شكواها من مجلس الامن الدولي.
٣ - توجيه نداء الى مختلف الفئات اللبنانية لإيقاف الاضطرابات والقلاقل والعمل على تسوية الخلافات الداخلية بالطرق الدستورية والسلمية.
٤ - إيفاد لجنة يعينها مجلس جامعة الدول العربية من بين أعضائه لتهدئة الخواطر وتحقيق ما قرره المجلس(٢٢).

ومع كون مشروع القرار هذا لا يدين الجمهورية العربية المتحدة كما توخت

الحكومة اللبنانية من الشكوى، فانه شكّل محاولة جادة لوضع حد لتردي العلاقات بين البلدين. كما دعا مشروع القرار هذا الى تسوية الخلافات بالطرق السلمية عن طريق ايفاد لجنة يعينها مجلس الجامعة لتهدئة الحالة. أي ان القرار كان يبدو متوازناً ومنسجماً مع روح ميثاق الجامعة مفسحاً المجال أمام امين عام الجامعة العربية للقيام بدور إيجابي لحل النزاع. بيد أن الحكومة اللبنانية التي كانت تتوخى ادانة الجمهورية العربية المتحدة رفضت مضمون القرار جملة وتفصيلاً وطلبت من الوفد اللبناني العودة الى بلاده[٢٣].

خيّب القرار اللبناني هذا آمال الوفود العربية التي وافقت على مشروع القرار. وقد نقل عن لسان محمد محجوب وزير خارجية السودان ورئيس وفد بلده الى مجلس الجامعة قوله، انه بذل مجهوداً كبيراً لارضاء الوفد اللبناني ولكن الأخير اضاع فرصة كبيرة من خلال محاولته ارضاء وزير الخارجية اللبناني، وحكومته. وهذه اشارة واضحة الى أن المسؤولية في رفض القرار تقع على وزير الخارجية شارل مالك الذي كان يعمل على تدويل المشكلة اللبنانية أي نقل الشكوى الى مجلس الأمن الدولي بتشجيع من بريطانيا متوخياً دعماً اميركياً للقضية اللبنانية. بيد أن المحادثات الأميركية المصرية السرية حول المسألة اللبنانية والتي اسفرت عن بوادر ايجابية دفعت الحكومة الأميركية آنذاك إلى عدم تشجيع الحكومة اللبنانية لرفع شكواها الى مجلس الأمن الدولي ضد الجمهورية العربية المتحدة إذ كانت تخشى أن تؤثر حدة المناقشات في مجلس الأمن على بوادر الوفاق بين الدولتين. في حين أن بريطانيا كانت لا تثق في موقف عبد الناصر الوفاقي هذا واعتبرته كنتيجة لمخاوف عبد الناصر من احتمال تدخل عسكري اميركي - بريطاني في المنطقة لحماية نظام شمعون[٢٤]. والواقع ان اعضاء حلف بغداد وعلى رأسهم الحكومة البريطانية شجعوا الحكومة اللبنانية على المضي بخطة تدويل الأزمة دون أن تعطي الحكومة اللبنانية الأمين العام للجامعة العربية الفرصة اللازمة لبذل جهوده من أجل الموافقة على تطبيق بنود ذلك الحل. ولو كان الأمر عكس ذلك لكان من المنطقي ان يترأس شارل مالك الوفد اللبناني الى بنغازي أو كان عليه أن يقنع الحكومة اللبنانية بضرورة قبول بنود ذلك الحل[٢٥].

وتشير بعض المصادر الى أن اتفاقاً مسبقاً جرى بين أركان العهد الشمعوني أي بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية قضى بتدويل المسألة اللبنانية متوقعين إدانة الجمهورية العربية المتحدة من قبل المجتمع الدولي وذلك في محاولة للنيل من موقعها ومن مكانة رئيسها جمال عبد الناصر. واعتبرت أن هذه الادانة ستلحق هزيمة سياسية بحلفاء عبد الناصر في لبنان أي بأقطاب المعارضة أنفسهم. وتذكر مصادر أخرى ان توجه أركان الحكم بالشكوى الى مجلس الأمن الدولي لم يلق تجاوباً كلياً من قبل الدبلوماسية اللبنانية إذ واجه وزير الخارجية شارل مالك بعض الصعوبات في تشكيل الوفد اللبناني الى الأمم المتحدة. واعتذر عدد من السفراء عن المشاركة في الوفد ومن بين هؤلاء السفراء محمّد علي حمادة ومحمد صبرا وفكتور خوري، الذين اعتبروا أن الشكوى الى مجلس الأمن كانت مثابة عمل غير وطني اقترفته الحكومة اللبنانية بحق الجمهورية العربية المتحدة[٢٦].

غير أن رفض الحكومة اللبنانية لمشروع قرار مجلس الجامعة العربية أنهى جهود الجامعة في هذه المرحلة لتسوية النزاع على الصعيد العربي فانتقلت محاولات التسوية الى أروقة الأمم المتحدة حيث كان ينتظر اثارتها وزير الخارجية شارل مالك من دون ابطاء.

الشكوى في مجلس الأمن الدولي

بعدما فشلت او أُفشلت الجامعة العربية في وضع حل للأزمة اللبنانية اتخذت هذه المسألة بعداً دولياً حين تقدمت الحكومة اللبنانية بشكواها الى مجلس الأمن الدولي حيث شرع الأخير بمناقشتها. وقد جاء في الشكوى أن الحكومة اللبنانية تطلب من رئيس مجلس الأمن عقد اجتماع للنظر في الحالة الناتجة عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة بشؤون لبنان الداخلية والتي قد تؤدي الى تهديد الأمن والسلام الدوليين. ان هذا التدخل، تضيف الشكوى، يتمثل بتسلّل «عصابات مسلحة» من سوريا الى لبنان فتوقع الضحايا في الأرواح والخراب والدمار في الممتلكات كما يتمثل باشتراك بعض مواطني الجمهورية العربية المتحدة بأعمال

التخريب هذه وتوجيه حملة اعلامية ضد لبنان عبر الراديو والصحف تحريضاً للثوار ضد السلطة اللبنانية[٢٧]. فمضمون الشكوى إذن لا يختلف عن تلك التي سبق ان تقدمت بها الحكومة اللبنانية الى مجلس الجامعة العربية. وكان شارل مالك قد مهّد لكلمته في مجلس الأمن الدولي بوصف مسهب للدور الذي اضطلع به لبنان منذ تأسيس الأمم المتحدة لا سيما في مجال الدفاع عن حقوق الانسان وعن استقلال البلدان العربية ونصرة قضاياها العادلة وعلى رأسها قضية فلسطين. وكأنه بذلك كان يغمز من قناة عبد الناصر الذي اشتهر باندفاعه في سبيل نصرة تلك القضايا. هذا من جهة، ومن جهة ثانية كان خطاب شارل مالك في الواقع موجهاً لكسب عطف الدول الغربية الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي لدعم الشكوى اللبنانية وادانة الجمهورية العربية متهماً اياها بالتدخل المباشر بالازمة اللبنانية معتبراً ذلك التدخل إذا ما استمر على هذا النحو سيشكل خطراً ليس على لبنان وحسب بل قد يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر[٢٨].

وردّ عمر لطفي مندوب الجمهورية العربية المتحدة على كلمة شارل مالك نافياً تلك التهم عن حكومته لا سيما مسألة التدخل العسكري وتزويد الثوار بالسلاح متهماً بدوره الحكومة اللبنانية بسوء معاملة رعايا الجمهورية العربية المتحدة وطردهم من لبنان. وعزا الأحداث التي جرت في لبنان الى رغبة الرئيس كميل شمعون في خلق ظروف ملائمة تسمح له بتعديل الدستور اللبناني وتجديد ولايته وذلك خلافاً «لارادة الأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني»[٢٩].

اثارت الكلمات التي القيت من قبل مندوبي الفريقين مناقشةً حادةً في مجلس الأمن الدولي. وكانت عضوية مجلس الأمن آنذاك تشمل بالاضافة الى عضوية الدول الخمس الكبرى والدائمة، مندوبي كل من كندا وكولومبيا واليابان وباناما والسويد والعراق. واتخذت المناقشة ايضاً طابع الانقسام على قاعدة الصراع في الحرب الباردة أي بين معسكري الشرق والغرب. ففيما أيد مندوبو المعسكر الغربي الشكوى اللبنانية[٣٠]، عارضها مندوبو المعسكر الشرقي وعلى رأسهم مندوب الاتحاد السوفياتي بينما اتخذ مندوبو بعض الدول الأخرى كالسويد موقف الحياد

وحاولوا ايجاد مخرج للحل[٣١]. وفي الجلسة الثالثة لمجلس الأمن التي عقدت في الحادي عشر من حزيران (يونيو) تقدم مندوب السويد باقتراح عملي قضى بإرسال فريق من المراقبين الدوليين بصورة عاجلة الى لبنان. وقد وافق على مشروع القرار جميع مندوبي مجلس الأمن الدولي باستثناء الاتحاد السوفياتي الذي امتنع عن التصويت. اما مشروع القرار فقد نصّ على ما يلي:

«بعد الاستماع الى اتهامات ممثل لبنان المتعلقة بتدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية، والى رد ممثل الجمهورية العربية المتحدة، يقرر مجلس الأمن أن يرسل بسرعة فريق مراقبة الى لبنان ليضمن عدم حدوث تسلل غير شرعي لأشخاص أو أسلحة أو معدات أخرى عبر الحدود اللبنانية، ويسمح للأمين العام باتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق ذلك، ويطلب من فريق المراقبة ابقاء مجلس الأمن على اطلاع على التطورات بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة»[٣٢].

المراقبون الدوليون

وبموجب قرار مجلس الأمن الدولي هذا شكل داغ همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة فريق المراقبين الدوليين لأرسالهم الى لبنان للقيام بالمهمة التي أوكلت اليهم. وقد وصل هؤلاء بالفعل الى الأراضي اللبنانية خلال شهر حزيران (يونيو) واتخذوا من أحد فنادق بيروت مركزاً لادارة عملياتهم. أما الأمين العام للأمم المتحدة فقد سبقهم الى بيروت وقابل رئيس الجمهورية فرئيس الحكومة شارحاً لهما طبيعة المهمة. ويذكر سامي الصلح في مذكراته أن الرئيس شمعون ألح على الأمين العام للأمم المتحدة أثناء المقابلة على أهمية دور الأمم المتحدة في انقاذ لبنان فكان رد همرشولد واضحاً ان ليس هنالك من يستطيع انقاذ لبنان سوى اللبنانيين أنفسهم[٣٣].

ربما كان هذا الجواب مخيباً لآمال الرئيس شمعون وكذلك لوزير الخارجية سيما وانه جاء ليؤيد موقف المعارضة من مسألة الشكوى والتي اعتبرتها نوعاً من

اقحام الدول الأجنبية في مسألة لبنانية داخلية. والجدير بالملاحظة أن قوى المعارضة ممثلة بجبهة الإتحاد الوطني كانت قد أرسلت الى الأمين العام للأمم المتحدة برقية احتجاج على الشكوى التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية الى مجلس الأمن الدولي ضد الجمهورية العربية المتحدة معتبرة النزاع القائم في لبنان داخليا محضاً يتعلق بحماية حرية اللبنانيين وحقوقهم الانسانية التي يؤكد عليها نظام الأمم المتحدة وطالبت برد الشكوى أو رفضها(٣٤).

ثم ان المعارضة أصدرت بياناً إثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي معتبرة أن ذلك القرار لا يمتّ بأية صلة الى المشكلة القائمة لكونها مشكلة داخلية وان القرار لن يؤثر بأي شكل على توجهها السياسي وهو بحسب رأيها «انقاذ لبنان من دكتاتورية شمعون». واضاف بيان الجبهة: إذا كان قرار مجلس الأمن يهدف فعلاً الى تخفيف حدة الأزمة اللبنانية، فإنه يتوجب على فريق المراقبين هذا أن يمنع بصورة خاصة اي تسلل من تركيا والعراق والأردن لا سيما وان تسلل الأشخاص والسلاح والمعدات يمر عبر المرافئ والمطار الى الفريق الآخر في لبنان بمعرفة من الحكومة. وهذه تهمة صريحة لمحور العراق - تركيا أو دول حلف بغداد بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية(٣٥).

وهكذا اجتهدت قوى المعارضة لدعم موقف الجمهورية العربية المتحدة وذلك عن طريق دحضها للتهم التي ساقتها الحكومة اللبنانية ضد حكومة الجمهورية العربية المتحدة معتبرة أن من واجب فريق المراقبين الدوليين أن لا ينظر للمشكلة بعين واحدة وكان الأحرى به أن يراقب تدخل «دول حلف بغداد السافر بالشؤون اللبنانية الداخلية لا الجمهورية العربية المتحدة». إلا ان اجتهاد المعارضة هذا كان يخفي على ما يبدو خشيتها من ان قرار مجلس الأمن الدولي سيحول دون وصول بعض الدعم المادي الذي كانت تتلقاه من سلاح وذخيرة عبر الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة وبالتالي كان سيعيد الثقة الى قدرة الرئيس شمعون بالقضاء على الانتفاضة وربما التجديد على حد تعليق السفير الاميركي في بيروت(٣٦).

ومع ان ادعاء فريق المعارضة اللبناني بشأن المساعدات العسكرية التي تلقتها

الحكومة اللبنانية من دول حلف بغداد هو صحيح فليس في المصادر ما يشير الى أن فريق المراقبين الدوليين أخذ بوجهة نظر المعارضة هذه حتى وإن كان تقرير المراقبين الدوليين الأول لم يكن في ذات الوقت يدعم وجهة نظر الحكومة اللبنانية كلياً.

وكان عدد المراقبين الدوليين الذين وصلوا الى لبنان خلال شهر حزيران (يونيو) قد بلغ أربعة وتسعين مراقباً توزعوا على سبعة مراكز رئيسية، وهي طرابلس وصيدا على الساحل ثم شتوره وبشري وزحلة وصغبين في الداخل ومرجعيون على الحدود الجنوبية. وقد زودوا بعدد من السيارات وطائرات الهليكوبتر مع أجهزة للاتصال والمراقبة[٣٧].

ومن الملاحظ هنا أن مراكز المراقبين الدوليين في المناطق الحدودية المجاورة للجمهورية العربية المتحدة (الاقليم السوري) كانت في مدن وبلدان تقطنها أغلبية مسيحية مؤيدة للرئيس شمعون، فيما لم يستحدث أي مركز للمراقبين في القرى والبلدان التي كانت تؤيد بأغلبية سكانها المعارضة والتي تقع في المناطق عينها. وهذا يعني أن مراكز المراقبين كانت في قرى وبلدان لا تسيطر عليها قوى المعارضة وبالتالي لم تكن معرضة لضغوط الفريق المناوئ لنظام الرئيس شمعون. وكانت الحكومة اللبنانية قد عينت لجنة ارتباط مع هيئة المراقبين برئاسة الوزير الدكتور البير مخيبر وعضوية الأمير فريد شهاب مدير الأمن العام اللبناني وادوار غرة مدير العلاقات الدولية في وزارة الخارجية والنقيب فرنسوا جنادري كممثل لقيادة الجيش ورجا حمادة كممثل لوزارة المالية، على أن تضع هذه اللجنة جميع الوثائق والأدلة تحت تصرف المراقبين الدوليين لا سيما تلك الأدلة التي تثبت وجود تسلل أو تدخل خارجي[٣٨].

تقارير المراقبين الدوليين

وكانت هيئة المراقبين هذه قد وضعت تقريرها الأول في مطلع شهر تموز (يوليو) ولكنه لم يأت لمصلحة الحكومة اللبنانية، أي أن ما ورد في التقرير لم يؤكد

على صحة معظم الاتهامات التي الصقت بالجمهورية العربية المتحدة. ولحظ التقرير ان التسلل عبر الحدود السورية كان محدوداً ولا أهمية له مشيراً الى وجود بنادق بريطانية وفرنسية الصنع بحوزة الثوار غير أنه لم يكن بالامكان تحديد مصدر هذه الأسلحة كما لم يكن بالامكان التثبت من أن أياً من المسلحين الثوار قد تسلل من الخارج. وخلص التقرير هذا الى القول بأن هنالك قليلاً من الشك بأن لا تكون الأكثرية الساحقة من هؤلاء، من اللبنانيين(٣٩).

على أن تقرير المراقبين الدوليين هذا والذي لم يكن مقنعاً للحكومة اللبنانية بدا وكأنه اقرب الى الحقيقة كما رأها المسؤولون الاميركيون يومذاك. فالتقارير الدبلوماسية السرّية التي وردت الى وزارة الخارجية الأميركية لا تنفي وجود تسلل عبر الحدود اللبنانية السورية ولكنها اعتبرته محدوداً ولا أهمية له. وهذا ما يؤكده غير تقرير دبلوماسي أميركي ومن أكثر من عاصمة عربية كدمشق وبيروت خلال شهر حزيران (يونيو)، حيث اعتبر احدها من دمشق أن ليس هنالك تدخل واسع النطاق من جانب الجمهورية العربية المتحدة في لبنان ولكن السلطات هناك تساعد المعارضة عن طريق تقديم السلاح والدواء والمتطوعين(٤٠). فيما أن رسالة أخرى وردت من السفارة الأميركية في بيروت تشير الى ان الدعم السوري للمعارضة قد ازداد وقدر عدد الثوار بأحد عشر الفاً(٤١). وبالطبع لم تكن الادارة الأميركية آنذاك تجهل دور الحكومة العربية المتحدة في دعم قوى المعارضة اللبنانية ولكنها رأت بأن الجمهورية العربية المتحدة ستبذل جهدها لإسقاط حكومة شمعون ولكنها لن تتورط عسكرياً بالمشكلة(٤٢). وهذا الموقف ربما أضعف الحكومة اللبنانية وادعاءَها بأن التدخل العسكري هو السبب الأساسي في تأزيم الوضع واختلال حبل الأمن في لبنان فيما تؤكد تقارير أخرى على طلب شمعون المستمر للسلاح من دول حلف بغداد فضلاً عن الولايات المتحدة الأميركية(٤٣).

اما التقرير الثاني الذي أرسله المراقبون الدوليون قبل نزول القوات الأميركية في بيروت بأيام قليلة، فلم يختلف فحواه عن التقرير الأول وذلك على الرغم من استخدام الطائرات للمراقبة خلال الليل(٤٤).

والواقع ان النتيجة التي توصل اليها المراقبون الدوليون في تقريرهم الأول استندت الى شرح للظروف والوسائل التي يمكن استخدامها لمراقبة الحدود السورية اللبنانية والتي يبلغ طولها حوالي مئة وأربعة وعشرين كيلومتراً بحيث أن ثمانية عشر كيلومتراً كانت تخضع للسّلطة اللبنانية. ويفترض بحسب التقرير أن القسم الباقي من الحدود هو الذي سيكون محط أنظار المراقبين. ثم أن طبيعة الأرض الجبلية المحاذية للحدود والتي يبلغ ارتفاعها أحياناً كما هو الحال في جبل الشيخ (٢٨٠٠) متراً لم تكن سهلة البلوغ للقيام بمهمة المراقبة هذه. كما أن صعوبات أخرى كان يجب أخذها بعين الاعتبار ايضاً كما لحظ التقرير وهي صعوبة التحرك في مناطق الاشتباكات لا سيما تلك التي يسيطر عليها الثوار في العاصمة وطرابلس وبعلبك. كما أن هنالك عوامل اضافية كان يجب أخذها بعين الاعتبار وهي طبيعة السكان الذين يعيشون في تلك المناطق المحاذية للحدود لا سيما في القطاع الشرقي منها. ذلك أن السكان في تلك المناطق وعلى جانبي الحدود اللبنانية السورية كانوا يقيمون علاقات مشتركة منذ قرون ويتنقلون بحرية بمجرد ابراز بطاقة الهوية وليسوا بحاجة الى جوازات سفر وتأشيرات دخول ومن غير أن تتأثر هذه المعاملة بالعلاقات السياسية القائمة بين بلديهما. وفضلاً عن ذلك فإن سكان المناطق الحدودية، وبحسب ما ورد في التقرير هذا ايضاً، معتادون على حمل السلاح واقتنائه ويعملون على نجدة بعضهم لبعض أيام الحرب والسلم وذلك كتعبير طبيعي عن عصبيتهم العشائرية. ثم أن الحدود في بعض المناطق كما يضيف التقرير هي غير واضحة المعالم وحمل السلاح في تلك المناطق هو عادة متبعة سواء كان ذلك في أيام السلم أم الحرب.

يستخلص من هذا التقرير أن مهمة المراقبين لم تكن سهلة وان الوصول الى حقيقة ما كان يجري عبر الحدود لا سيما قبل وأثناء اضطلاعهم بالمسؤولية أمر ربما تجاوز حدود امكاناتهم البشرية والمادية. هذا مع العلم أنهم دخلوا مناطق الثوار لاسيما في دير العشاير وراشيا وزغرتا والشوف وتحدثوا الى كوادر الانتفاضة الشعبية هناك[٤٥]. والحقيقة أن تقارير المراقبين الدوليين هذه تنم عن الجهد الذي بذله هؤلاء لمراقبة الواقع الميداني بشكل موضوعي وتضمنت الكثير من الوقائع والحقائق عن المناطق التي ظنوا أنه عبرها كانت تمر الأسلحة والذخائر من سورية الى مناطق الثوار.

وقد لاحظ هؤلاء على سبيل المثال سيارات قليلة كانت تعبر دير العشاير باتجاه البقاع مع العلم أن قوافل من البغال لوحظت تعبر باتجاه الغرب وأن هذه القوافل كانت تصل الى الشوف احدى مناطق الثوار. ويكشف التقرير أن السلاح الذي كانت تحمله تلك القوافل لم يكن الا سلاحاً خفيفاً وقديماً لا يصلح لمجابهة قوات نظامية مسلحة[٤٦]. كما أن اعمال المراقبة شملت حسب التقرير نفسه القسم الجنوبي الشرقي من لبنان، وان الأراضي المطلة على بانياس والقنيطرة كان يسيطر عليها الثوار. وكان هؤلاء الثوار كما يقول التقرير قد نسفوا بعض الجسور وزرعوا الألغام في بعض الطرق وجعلوا مقرهم في شبعا وهي تقع في ملتقى طرق القوافل التي كانت تحمل السلاح الى الجنوب والشوف.

حاول المراقبون ايضاً التأكد من أن لا تسلل يأتي عبر البحر وذلك عن طريق تسيير دوريات على طرق صيدا وصور الساحلية. وخلص تقرير المراقبين الثاني الى القول إن نشاطهم شمل بعض المناطق الحساسة وإن تهريب السلاح كان محدوداً واقتصر على الأسلحة الخفيفة وما تطلبه من ذخائر.

وعلى الرغم من هذه الحقائق التي كشفها المراقبون الدوليون في تقاريرهم فقد فاتهم الكثير من الوقائع عن حقيقة مصادر السلاح ووصول المتطوعين لا سيما في المرحلة الأولى التي لم يذكرها التقرير، حيث دخل الكثير من السلاح عبر الحدود وقبل وصول المراقبين الى مناطق الحدود. ثم ان تهريب السلاح والذخائر كان يتم اثناء الليل في المرحلة التالية أي عندما كان عدد المراقبين محدوداً واقتصرت دورياتهم على النهار دون الليل. وتبقى حقيقة أخرى لم يعرفها المراقبون بالطبع وهي أن تدفق السلاح على أنواعه الى مناطق الثوار كان قد خف بشكل واضح بعد منتصف شهر حزيران (يونيو) وذلك في أعقاب المباحثات السرية التي كانت قائمة بين حكومة جمال عبد الناصر وبين كبار المسؤولين الأميركيين بشأن الأزمة اللبنانية والتي عرض من خلالها عبد الناصر وساطته لوقف النزاع في لبنان. ويبدو أن تلك الاتصالات كانت قد بدأت تعطي ثمارها على صعيد وقف أو تخفيض المساعدات العسكرية لقوات المعارضة اللبنانية[٤٧].

بيد أن التقارير التي بعث به المراقبون الى الأمين العام للأمم المتحدة كانت بدورها موضع نقد وتشكيك من قبل الحكومة اللبنانية. ومع أن تلك التقارير زودت الحكومة ببعض الحجج لدعم وجهة لبنان الرسمي واتهاماته للجمهورية العربية المتحدة إلا أنها لم تكن مقنعة بما فيه الكفاية لدعم شكوى لبنان في الأمم المتحدة. ولهذا اعتبرت الحكومة اللبنانية أن هيئة المراقبين كانت غير مجدية ولم تستطع القيام بمهمتها كما يجب(٤٨). ثم أن ما جاء في أحد التقارير بأن الأكثرية الساحقة من المسلحين كانت من اللبنانيين لم يعجب لبنان الرسمي الذي سبق أن أتهم الجمهورية العربية المتحدة بإرسال السلاح والمسلحين الى الأراضي اللبنانية(٤٩).

المراقبون الدوليون وحدود دور الأمم المتحدة

بيد أن فاعلية المراقبين الدوليين زادت بعض الشيء بعد نزول مشاة البحرية الأميركية في بيروت أي بعد الخامس عشر من تموز (يوليو)، وأثر سقوط الملكية في العراق. ولا شك أن الأزمة اللبنانية اتخذت منذ ذلك الحين بعداً سياسياً جديداً. ذلك أن ما جرى آنذاك على مسرح الشرق الأوسط من أحداث كاد يحوّل الحرب الباردة في المنطقة الى حرب ساخنة. وهذا ما دفع الدول المعنية لوضع ثقلها السياسي والمادي لدعم جهود الأمم المتحدة في محاولة جادة لوضع حل سلمي للنزاع في لبنان. ولعله بسبب ذلك أخذت اعداد المراقبين الدوليين تزداد بشكل مطّرد الى أن بلغ عددهم في كانون الأول (ديسمبر) نحو ستمائة مراقب، وضع بتصرفهم نحو ثلاثمائة آلية وتوزعوا على أكثر من أربعين مركزاً(٥٠). وقد سمح خلال هذه المرحلة لمراقبي الأمم المتحدة بحرية العمل في جميع المناطق اللبنانية(٥١)، إلا أن الحكومة اللبنانية اصرّت على اتهامهم بالعجز والتقصير رغم أنها وجدت في تقرير المراقبين الأول بعض الحجج لدعم شكواها ضد الجمهورية العربية المتحدة كما اسلفنا(٥٢).

ويظهر أن الأمين العام للأمم المتحدة لم يتوقع من عمل المراقبين أكثر من ذلك إذ لم يمنع تسلل المسلّحين ولا وقف تهريب السلاح الى لبنان. الا أن الحكومة اللبنانية كانت على ما يبدو تطمح الى أكثر من ذلك أي ان غايتها من مجيئ المراقبين الدوليين

التمهيد لاستقدام قوات من الأمم المتحدة أو ما يسمى بالبوليس الدولي للمساعدة في اغلاق الحدود اللبنانية مع الجمهورية العربية المتحدة. وعندها قد تستطيع محاصرة قوات المعارضة بعد عزلها ومن ثم استنزافها والقضاء عليها من الداخل. وان لم تستطع ذلك فقد تحظى، من خلال تدخل الأمم المتحدة على نطاق واسع، بالحماية الدولية وربما لتنفيذ مخطط يقضي بتحييد لبنان بضمانة دولية فعلية[٥٣]. أما على صعيد الأمم المتحدة فقد جاءت خطوة ارسال هيئة المراقبين الى لبنان لتعكس حقيقة التوازن الدولي في منطقة الشرق الأوسط. هذا من جهة، ومن جهة ثانية لتظهر أمام الرأي العام الدولي أن للأمم المتحدة دوراً تستطيع ان تمثله على مسرح الأحداث في تخفيف حدة النزاع في الأزمات الاقليمية والدولية. ولم يكن مشروع استقدام قوات دولية تابعة للأمم المتحدة لحماية حدود لبنان مع سوريا ليحظى بموافقة اجماعية في مجلس الأمن الدولي طالما أن الأزمة اللبنانية عكست وضعاً داخلياً له ابعاد اقليمية ودولية. فحق النقض في مثل هذه الحال لا بد أن تستخدمه احدى الدولتين العظميين. اما ان يكون دور الأمم المتحدة وقواتها قد اتخذ كغطاء لتدخل الولايات المتحدة في الأزمة فإن ذلك يبدو صحيحاً كما يستدل من بعض الوثائق السرية التي كشف النقاب عنها مؤخراً.

بَيد أنّ خيبة أمل الحكومة اللبنانية في الحصول على قوات دولية للحماية لم يكن آخر خيار لها في طلب المعونة الدولية، بل كان لديها بدائل أخرى ومنها طلب المساعدة العسكرية بطريقة مباشرة من المعسكر الغربي لا سيما من الولايات المتحدة الأميركية أو من بريطانيا وفرنسا وذلك بموجب الفقرة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة[٥٤]. فضلاً عن أن طلب المساعدة من الولايات المتحدة كان ممكناً من خلال مبدأ ايزنهاور او من خلال البيان الثلاثي المعروف. وكل هذه البدائل والاجتهادات وردت بشكل او بآخر في تصريحات المسؤولين اللبنانيين الكبار حينذاك. ثم ان الرئيس شمعون نفسه يذكر بهذا الصدد أنه في السادس عشر من حزيران (يونيو)، عقدت جلسة لمجلس الوزراء برئاسته اتخذ خلالها قرار يقضي بالاستعانة بإحدى الدول الغربية وترك لرئيس الجمهورية تحديد الزمان المناسب لذلك. ويضيف الرئيس شمعون في مذكراته أنه رفض في البداية اتخاذ ذلك القرار الى أن استنفد كل

الوسائل الأخرى ثمّ قبل بالقرار وأبقاه بحوزته نحو شهر أي الى أن طلب تدخل الولايات المتحدة العسكري في أعقاب انقلاب الرابع عشر من تموز (يوليو) في العراق والذي أطاح النظام الهاشمي وأدى الى تصدع أهم جدار اقليمي كان يتّكئ عليه الحكم اللبناني لمواجهة المد الناصري في لبنان. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في مثل هذه الحال هو لماذا لم يلبّ الجانب الاميركي طلب الرئيس شمعون للتدخل عسكرياً قبل الانقلاب العراقي؟ والجواب ان الولايات المتحدة الاميركية لم تقرّر مثل هذا التدخل إلا بعد أن رأت أنّ مصالحها في المنطقة تقضي بذلك.

بيد أن التدخل الأميركي في لبنان والتدخل البريطاني في الأردن بعيد انقلاب الرابع عشر من تموز (يوليو) في العراق جاءا ليعطيا الأزمة اللبنانية ابعاداً اقليمية ودولية لم تبلغها من قبل، فلننظر الى أسباب ذلك التدخل وظروفه ووقائعه ونتائجه في مسار الأزمة اللبنانية.

الفصل السادس

التدخل الأميركي السياسي والعسكري
وابعاده المحلية والإقليمية والدولية

ربما لا يزال المعتقد السائد لدى بعض الباحثين في الشؤون اللبنانية ان نزول مشاة البحرية الأميركية على الأراضي اللبنانية في منتصف شهر تموز (يوليو) عام ١٩٥٨ قد جاء من غير خطة مسبقة، وأنه كان مجرد ردة فعل فورية لما حدث في العراق في الرابع عشر من الشهر نفسه، أي قيام الثورة العراقية التي أدت إلى سقوط النظام الملكي الهاشمي هناك. ومع أنه لا يمكن إغفال أهمية هذا الحدث في دفع الإدارة الأميركية يومذاك لإتخاذ قرارها بإنزال وحدات من المشاة البحرية الأميركية في بيروت، فإن الوثائق الدبلوماسية التي كشف النقاب عنها مؤخراً في أرشيف وزارة الخارجية الأميركية تظهر بوضوح أن الحكومة الأميركية آنذاك كان لديها خطة للتدخل عسكرياً في الأزمة اللبنانية إذا دعت الضرورة، قبل ومن دون أن تتوقع وقوع إنقلاب ضد النظام الملكي في العراق[١]. أي أن القرار الأميركي بالتدخل عسكرياً، اتخذ مبدئياً قبل ثورة الرابع عشر من تموز (يوليو) العراقية بأشهرٍ عدّة. وتم التحضير لعملية عسكرية بطلب من الإدارة الأميركية نفسها بهدف حماية نظام الرئيس كميل شمعون والأنظمة العربية الموالية للغرب وسميت عملية «العصا الزرقاء» "Blue bat" وذلك بالتنسيق مع الحكومة البريطانية[٢].

كان التدخل العسكري هذا مثابة تعهد أميركي سري لدعم نظام الرئيس

شمعون الذي كان أول من بادر الى تأييد مشروع إيزنهاور وكذلك لحماية سائر الأنظمة الموالية للغرب في الشرق الأوسط كما سبق وأسلفنا. والجدير بالذكر أن علاقات لبنان الرسمية بدأت تتوثق مع الولايات المتحدة بعيد الإستقلال أي منذ أن أخذ النفوذ الفرنسي يتقلص لمصلحة النفوذ البريطاني في المشرق العربي. فبالإضافة إلى دعم الولايات المتحدة آنذاك لسياسة بريطانيا في الشرق الاوسط، فقد وقفت الى جانب لبنان إبّان معركة الإستقلال انسجاماً مع تلك السياسة. ثم إن زوال الإنتداب الفرنسي شجع بعض وزراء حكومة الإستقلال الأولى على العمل لربط لبنان بمعاهدة ما مع الولايات المتحدة(٣). وكاد مشروع المعاهدة هذا، يبصر النور لولا أن الولايات المتحدة كانت قد أقرت لبريطانيا بدور خاص في هذه المرحلة في منطقة الشرق الأوسط والتزمت به، وبالتالي لم تبد الحكومة الأميركية أيَّ حماسة لعقد مثل تلك المعاهدة، مع أن بعض السياسيين اللبنانيين يومذاك كان يعتبر أن معاهدة من هذا النوع يمكن أن تكون بديلاً ملائماً لمشروع المعاهدة اللبنانية الفرنسية الشهيرة لعام ١٩٣٦ والتي لم يصدقها المجلس النيابي الفرنسي كما هو معروف(٤). ويبدو أن مشروع المعاهدة مع الولايات المتحدة لم يكن ليلقى معارضة واضحة لا على الصعيد اللبناني ولا على الصعيد العربي، طالما أن السياسة الأميركية الشرق اوسطية قبل ضلوع الولايات المتحدة بمشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، كانت موضع تقدير وثناء لدى مختلف الحكومات العربية ومنها الحكومة اللبنانية.

من المعَروف أن لبنان كانت تربطه علاقات خاصة بالولايات المتحدة قبل تلك الفترة بزمن طويل نسبياً. وأساس تلك العلاقات الخاصة، الروابط الثقافية من خلال المؤسسات التربوية وإرساليات البروتستانت التي كانت تعمل في لبنان منذ أواسط القرن الماضي. كما أن مطلع القرن العشرين وما بعد، شهد هجرة الكثيرين من اللبنانيين الى الولايات المتحدة حيث شكل هؤلاء جالية كبرى نسبياً جلها من المسيحيين الذين عملوا على توثيق تلك الروابط بين بلديهما وكانوا في الوقت عينه يؤيدون في معظمهم سياسة نظام الرئيس شمعون الموالية للغرب إن بشكل أو بآخر(٥). وتطورت العلاقات بين لبنان والولايات المتحدة على الصعيدين الإقتصادي والسياسي خلال هذه الفترة. وتلقى لبنان مساعدة عسكرية وأخرى إقتصادية كما

تشير الوثائق الأميركية في عهد الرئيس بشارة الخوري لا سيما بعد أن قبل لبنان بمشروع النقطة الرابعة(٦). بيد أن تلك العلاقات غدت أكثر وثوقاً في عهد الرئيس كميل شمعون وذلك نتيجة لسياسة هذا الأخير الأكثر انحيازاً للمعسكر الغربي. وعملت الحكومة الأميركية خلال هذه المرحلة على تقديم الدعم الإقتصادي والسياسي لنظام شمعون كجزء من السياسة الأميركية العامة لدعم الحكومات الموالية للغرب في المنطقة لا سيما بعد قبول لبنان الرسمي مبدأ ايزنهاور(٧).

ويبدو أن شمعون كان يرى في مبدأ إيزنهاور نوعاً من الضمانة السياسية للبنان ضد أي ضغط خارجي وعلى الأخص الضغط الناصري وقبله الهاشمي لدمج لبنان في أية وحدة عربية سواء كانت هاشمية أم ناصرية. كما أن لبنان يستطيع بفضل تلك الضمانة وحسب رأي شمعون أن يصمد في وجه أي ضغط عربي أو دولي لتغيير سياسة الحكومة اللبنانية الموالية للغرب(٨). وعندما تفاقمت الأزمة السياسية بين الرئيس شمعون والمعارضة في ربيع ١٩٥٨، بادرت الحكومة الأميركية إلى تقديم مساعدات مادية وعسكرية للحكومة اللبنانية وإن بشكل محدود(٩).

الازمة اللبنانية في البيت الابيض

ولما اندلعت حوادث العنف بعيد اغتيال الصحافيّ المعارض نسيب المتني (أيار - مايو - ١٩٥٨)، وتفاقمت، أسرّ الرئيس شمعون عن طريق وزير خارجيته الدكتور شارل مالك إلى السفير الأميركي في بيروت ان الحكومة اللبنانية بدأت تفكر بإحتمال طلب إنزال فيلق من مشاة البحرية الأميركية على الأراضي اللبنانية. ثم بعد مضي يومين فقط على ذلك اجتمع شمعون مع سفراء كل من دول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأخبرهم أن حكومته قد تضطر إلى طلب مساعدة عسكرية من الدول الثلاث(١٠).

وكانت الحكومة الأميركية التي تبلغت آنذاك صورة عن الوضع الأمني والسياسي المتردي في لبنان، قد عقدت لهذا الغرض إجتماعاً في البيت الأبيض أي

في اليوم الثالث عشر من ايار (مايو)، وحضر ذلك الإجتماع كبار المسؤولين الأميركيين السياسيين منهم والعسكريين وفي مقدم هؤلاء الرئيس الأميركي إيزنهاور ووزير الخارجية جان فوستر دالاس فضلاً عن رئيس الأركان العامة في الجيش الأميركي. وبعد أن عرض دالاس الوضع المتردي في لبنان وافق المجتمعون على ضرورة إعادة إنتشار القوات الأميركية في البحر المتوسط أي أن يبدأ مشاة البحرية الأميركية بالتحرك نحو شرق المتوسط[11]. وجرت مناقشة في ذلك الإجتماع حول هدف التدخل وكيف يمكن تبريره. فاقترح وزير الخارجية أن يكون «حماية أرواح الأميركيين وممتلكاتهم» بالإضافة إلى مبدأ إرسال القوات الأميركية لمساعدة الحكومة اللبنانية للحفاظ على استقلال لبنان وسيادته. ولكنه رأى أن القوات الأميركية إذا ما ذهبت إلى لبنان فسيؤدي تدخلها إلى ردة فعل عنيفة، كتفجير أنابيب البترول ومنع الأميركيين من عبور قنال السويس فضلاً عن إثارة موجة عدائية ضد الولايات المتحدة في سائر أنحاء العالم العربي. وتساءل دالاس اثناء الاجتماع هل «نستطيع أن نتوقع مساعدة ما من العراق أو الأردن! وحتى لو رغبت حكومتا هذين البلدين بالمساعدة فقد تسقطان إذا ما حاولاتا ذلك». وأشار الرئيس إيزنهاور في الإجتماع نفسه متسائلاً أنه إذا كانت الحكومات العربية هذه تعتقد بأن على الولايات المتحدة مساعدة لبنان «عسكرياً» فليطلبوا مجتمعين ذلك. وإذا كانت إذاعة القاهرة تحرّض على العنف والفوضى في منطقة الشرق الأوسط فعلى الولايات المتحدة أن تقيم محطات إذاعية في الدول الصديقة لتعبر أيضاً عن سياستها[12].

وفي الإجتماع نفسه طرح الرئيس الأميركي السؤال التالي: «ما هي غاية الرئيس شمعون من طلب المساعدة؟» وهنا قال وزير خارجيته بأن على الولايات المتحدة أن لا تدعم قضية تجديد ولاية شمعون ووافقه الرئيس الأميركي على ذلك[13]. وبهذا تكون حكومة الولايات المتحدة قد غيرت موقفها السابق الداعم لتجديد ولاية شمعون بعد أيام على اندلاع حوادث العنف في لبنان[14].

والجدير بالإشارة اليه هنا أنه خلال هذا الإجتماع المبكر بالذات بحثت مسألة استنفار القوات الأميركية ومسألة إعلام مجلس الشيوخ الأميركي بالأمر فضلاً عن

ضرورة الإتصال بالحكومة البريطانية من أجل تنسيق المواقف السياسية والعسكرية تحسباً لتدخل عسكري[١٥]. وتوسع البحث خلال الإجتماع ليشمل مسألة رد الفعل السوفياتي على التدخل العسكري. وكان رأي الرئيس إيزنهاور أنه إذا اقتصرت العملية على لبنان فلا أهمية لردة الفعل السوفياتية أما إذا تجاوز التدخل العسكري لبنان ليطاول سوريا فالمسألة تختلف. وهكذا فإن تقدير الرئيس الأميركي للموقف السوفياتي وكما ظهر من خلال ما حدث فيما بعد كان بالفعل دقيقاً وموضوعياً للغاية. ثم إن المشهد الأول لخطة التدخل العسكري الاميركي وضعت خطوطه الأساسية على ما يبدو بالتنسيق بين الحكومتين الاميركية واللبنانية. وحسب هذه الخطة كان على الحكومة اللبنانية ان ترفع شكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة إلى الأمم المتحدة وأن تسارع بعض الدول العربية على الأقل لدعم الشكوى علناً وتؤيد الموقف اللبناني هذا. ويشير السفير الأميركي في بيروت الى أنه أبلغ شمعون رسالة بهذا المعنى في منتصف شهر ايار (مايو)، أي أن الحكومة الأميركية «يمكن أن تستجيب في ظروف معينة لطلب الحكومة اللبنانية ومساعدتها عسكرياً لحفظ سيادة لبنان واستقلاله»[١٦].

وتنفيذاً لهذه الخطة بادرت الحكومة اللبنانية في الثاني والعشرين من أيار (مايو) بتقديم شكواها ضد الجمهورية العربية المتحدة دون أن تأبه لبرقيات الإستنكار التي تلقتها من مصادر محلية وعربية مطالبة بسحب الشكوى وذلك رغبة منها بتلبية شرط اميركي لهذا التدخل[١٧]. فالشكوى اللبنانية اذن لم تستهدف النيل من موقع الجمهورية العربية المتحدة على الصعيد الدولي وحسب بل استهدفت أيضاً إضفاء نوع من الغطاء الدولي لأية مساعدة عسكرية مباشرة أو غير مباشرة قد تحصل عليها الحكومة اللبنانية من الولايات المتحدة أو غيرها من دول المعسكر الغربي[١٨].

بيد أن وزارة الخارجية الأميركية كانت قد أبلغت الرئيس شمعون في الوقت نفسه أن احتمال تدخل القوات الأميركية لن يصبح حقيقة إلا من ضمن شروط معينة، منها أن طلب تدخل القوات الأميركية هذا يجب ألا يقتصر على شخص رئيس الجمهورية اللبنانية بل يجب أن يتعداه الى الحكومة اللبنانية بأسرها. وهذا لم

يكن من الصعب تحقيقه خصوصاً وان الرئيس شمعون كان يمسك بزمام قرار حكومة سامي الصلح. واستطاع بالفعل خلال جلسة عقدتها الحكومة برئاسته في السادس عشر من حزيران (يونيو) ان يحصل على تفويض منها لطلب تلك المساعدة من الدول الصديقة إذا ما شعر «أن سيادة لبنان واستقلاله هما بخطر أكيد»(١٩). ثم إن شرطاً أميركياً آخر للحصول على المساعدة العسكرية هذه هو أن تحظى الحكومة اللبنانية بدعم بعض الدول العربية لطلبها. وهذا ما حصل عليه الرئيس شمعون من دول حليفة للغرب كالاردن والعراق(٢٠).

وفيما كان النقاش محتدماً حول القضية اللبنانية في جامعة الدول العربية وأروقة الأمم المتحدة، أخذ الوضع العسكري يتدهور في مختلف المناطق اللبنانية بين قوات المعارضة من جهة والقوات الموالية للعهد الشمعوني من جهة ثانية. ولم تستطع القوات الحكومية حسم تلك المجابهات العسكرية لصالحها بل على العكس من ذلك فإن رقعة سيطرتها أخذت تتقلص دون أن تتمكن قوات المعارضة بالمقابل أن تحسم الوضع العسكري لصالحها أيضاً في معظم الجبهات. ولم تؤد الحلول السياسية المطروحة آنذاك إلى حل سلمي للوضع المتفجر إبتداءً من توسط القوة الثالثة، مروراً بمحاولة الإتفاق على حكومة تتولى مهمة إنهاء الأزمة برئاسة قائد الجيش فؤاد شهاب وإنتهاءً بمحاولة تدخل الجامعة العربية لحل الأزمة(٢١).

وممّا لا ريب فيه أن دعم الإدارة الأميركية النسبي لشمعون قد أدى الى تصلب في موقفه إزاء أي حل سياسي توفيقي، فيما كانت قوات المعارضة تتلقى بدورها دعماً لا يقل أهمية من الجمهورية العربية المتحدة. ثم إن هذا التصلب في المواقف انعكس على الجدل الحاد الذي جرى في أروقة الأمم المتحدة وكاد يشل أي دور إيجابي يمكن أن تقوم به تلك المنظمة الدولية لكسر حدة الأزمة. وقد أسفرت جهود الأمم المتحدة عن إرسال بعثة من المراقبين كما سبق وذكرنا. وفيما لم يعول طرفا النزاع في لبنان على جهود الأمم المتحدة فإن حكومة الولايات المتحدة كانت ما تزال حتى منتصف شهر حزيران (يونيو) تعتقد أن ولوج باب الأمم المتحدة هو أمر

ضروري ليكون مدخلاً وليشكل غطاء دوليا على الاقل لأي تدخل عسكري أميركي محتمل إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك[٢٢].

تردّد في اتخاذ قرار التدخل

ومع وصول شحنات من الأسلحة الأميركية للحكومة اللبنانية خلال شهر أيار فقد كان على الحكومة الأميركية في هذه المرحلة أن تدرس في الوقت عينه بدائل أخرى غير المساعدة العسكرية المباشرة. وعلى الرغم من إلحاح شمعون على تقديم مساعدة عسكرية كهذه لحسم الوضع لصالحه فإن الحكومة الأميركية ظلت خلال هذه المرحلة مترددة في إتخاذ ذلك القرار. وهذا بدا واضحاً من خلال تصريحات المسؤولين الأميركيين في مطلع شهر حزيران (يونيو)[٢٣]. كما أن محاضر الجلسات السرية التي عقدتها الحكومة الأميركية تباعاً في هذه الفترة تدل على مدى قلق الحكومة الأميركية على الوضع في لبنان، وتؤكد على حذر لدى المسؤولين الأميركيين من الاقدام على أي تدخل عسكري مباشر في الأزمة اللبنانية.

وتوالت إجتماعات الحكومة الأميركية خلال شهر حزيران لبحث الوضع في لبنان ومنها إجتماع عقد في الخامس عشر من الشهر المذكور بحضور الرئيس الأميركي ووزير خارجيته ومسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية ووكالة المخابرات المركزية. ورأى وزير الخارجية في ذلك الإجتماع أن أي تدخل أميركي مباشر سينسف جهود الأمم المتحدة التي يعول عليها البعض في لبنان، كما سيكون وقع ذلك سيئاً إذا ما اتهمت الولايات المتحدة بذلك. ولهذا يجب معرفة ما يمكن أن يقدمه كل من العراق والأردن بهذا الشأن. ورأى في الوقت نفسه أن الفرنسيين لا بدّ وأن يتدخلوا عسكرياً بحجة حماية ارواح الفرنسيين في لبنان إذا ما أقدمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على مثل هذا التدخل العسكري في الأزمة اللبنانية[٢٤].

ويبدو أن بحثاً آخر جرى بين المسؤولين الأميركيين آنذاك حول دور كل من الجيش اللبناني وقيادته وردة فعل اللبنانيين بشكل عام على مثل ذلك التدخل؛ كما

تباينت آراء المجتمعين حول ردود فعلٍ من الجيش اللبناني. إلا أن الرأي كان متفقاً على أن قسماً كبيراً من الشعب اللبناني سيعارض مبدأ التدخل العسكري، وان معارضة اللبنانيين هذه ستضع الحكومة الأميركية في موقع حرج للغاية أمام الرأي العام الدولي أي سيكون وضع الولايات المتحدة مثل وضع بريطانيا عندما كانت تحاول في مطلع الخمسينات البقاء في قاعدة السويس حيث وقف الشعب المصري بكامله ضدها. وأعتبر الرئيس الأميركي أن مثل ذلك التدخل كي يكون مقبولاً ومشروعاً فلا بدّ له من أن يأتي بطلب من الرئيس شمعون نفسه وفي إطار الأمم المتحدة[٢٥]. وأضاف الرئيس إيزنهاور في حديثه أثناء ذلك الإجتماع أن الولايات المتحدة تتطلع إلى وجود رئيس لبناني قوي يحظى بشعبية واسعة كي تعمل على دعمه. ذلك أن التدخل الأميركي يجب أن يهدف إلى إنقاذ «أمة أو وطن، ولكن الوطن هو الشعب»، معرباً عن إعتقاده أن الشعب اللبناني لا يرغب بمثل هذا التدخل مبدياً عدم حماسته لذلك[٢٦].

إن محاضر جلسات الحكومة الأميركية هذه تدل بوضوح على تردد اميركي بشأن التدخل العسكري في لبنان كما تدل على رفض أميركي صريح لتجديد ولاية شمعون ان كان ذلك التجديد سيؤثر سلباً على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة او على توجّه لبنان نحو الغرب. ولكن هذا الموقف لم يكن يعني تخلي الولايات المتحدة عن مبدأ دعمها للأنظمة الموالية للغرب في منطقة الشرق الأوسط بما فيها نظام الرئيس شمعون. ذلك أن مثل هذا التخلي كان سيضعف مصداقية الحكومة الأميركية إزاء الحكومات الصديقة وذلك على حد قول وزير الخارجية الأميركي نفسه[٢٧]. ولهذا لم يكن من السهل رفض طلب شمعون للدعم والمساعدة. ولكن إذا كان لا بدّ من ذلك فليأت على حد قول كبار المسؤولين الأميركيين: «في أفضل الظروف»، وليكن حاسماً وسريعاً وبعد أن تكون الأمم المتحدة قد مهدت لذلك وقامت بعمل ما حتى لو أدى ذلك إلى بعض التأخير وربما إلى مزيد من الخطورة في الوضع اللبناني[٢٨]. بيد أن الحكومة الأميركية كانت تخشى على ما يبدو فشل جهود الأمم المتحدة للحد من تدهور الوضع في لبنان وعندها لا بد لها من أن تغامر بتدخل عسكري محدود إلتزاماً بتعهدٍ قطعته للحكومة اللبنانية. ولكن الرئيس

الأميركي كان في هذه المرحلة يعتقد أنه لا بدّ من السعي لإيجاد قيادة سياسية فعالة في لبنان تستطيع الإدارة الأميركية أن تثق بها وتقدم لها المساعدة في ظروف أكثر ملاءَمة[٢٩].

وفي أي حال فإن موقف الإدارة الأميركية إزاء الوضع في لبنان ظل خلال شهر حزيران (يونيو) يتميز بالترقب والحذر. ولكنها حثت الرئيس شمعون لبذل اقصى جهوده لحل الأزمة بالوسائل السياسية دون ان تفرض حتى ذلك الحين اي حل لا يقبله. واكدت عبر رسالة سرية بعثت بها الى سفيرها في بيروت ان لبنان قادر على حل الأزمة من غير حاجة للتدخل العسكري الأجنبي[٣٠] هذا، وكانت في الوقت نفسه، تفضل مساعدة الحكومة اللبنانية عن طريق الأمم المتحدة في حال فشل الحل السياسي، كما كانت تأمل أن يرسل العراق متطوعين لمساعدة شمعون عسكريا وعندها تستطيع الولايات المتحدة أن تحصر تدخلها هذا بتقديم المال والسلاح دون أن تتورط القوات الأميركية بالنزاع اللبناني بشكل مباشر. وهذا بالطبع لا يعني أن الحكومة الأميركية أسقطت نهائياً من حسابها احتمال التدخل العسكري المباشر في لبنان، إذ طلبت في الوقت عينه من وزارة الدفاع الأميركية دراسة خطة للتدخل العسكري المحدود لا سيما في المدن الساحلية حيث تتوفر الموانئ البحرية لما قد يخلفه مثل هذا التدخل من آثار معنوية على اللبنانيين. وبدأت الصحافة الغربية تتحدث عن احتمال التدخل العسكري هذا منذ آواخر شهر حزيران (يونيو)[٣١].

وفي مطلع شهر تموز (يوليو) كانت قوة المراقبين التابعة للأمم المتحدة قد بعثت بتقريرها الأول إلى أمينها العام. وقد رأينا أن مضمون التقرير هذا لم يأت كما توخت الحكومة اللبنانية، أي لم يحتو على أدلة قاطعة لدعم الشكوى اللبنانية في الأمم المتحدة وهي الشكوى التي الصقت بالجمهورية العربية المتحدة تهمة التدخل بشكل مباشر وعلى نطاق واسع في حوادث لبنان الدامية[٣٢]. وبالطبع فإن النتيجة الأولى لعمل الأمم المتحدة هذا لم يشجع الحكومة الأميركية للمضي في مخطط يقضي بتدخل عسكري غربي أو أميركي بالتحديد في لبنان من خلال الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار يمكن فهم موقف الحكومة اللبنانية الرافض لتقرير المراقبين الدوليين. ولهذا

شكك كل من الرئيس شمعون وشارل مالك بدور الأمم المتحدة هذا لا بل أن الأخير اعتبر ان ما يجري في الأمم المتحدة هو تحضير «لمونيخ» جديدة في لبنان(٣٣).

غير أن الحكومة الأميركية لم تتخذ الموقف السلبي نفسه من تقرير هيئة المراقبين الدوليين هذا، بل رأت يومذاك أن الوضع في لبنان قد تحسّن قليلاً بسبب دور الأمم المتحدة. ولكنها لم تكن مطمئنة للمستقبل بل رأت أنه يبدو قاتماً وهذا قد يضطرها لتدخل عسكري مباشر. وكانت تقارير المخابرات الأميركية في تلك المرحلة تشير إلى أن تسلل المسلحين وتهريب السلاح عبر الحدود السورية إلى لبنان قد زادت نسبته ولكن ليس إلى الحد الذي يدعم شكوى الحكومة اللبنانية في الأمم المتحدة(٣٤).

كما أن الحكومة الأميركية لم تجد في تلك التقارير ما يبرر تدخلها المباشر وبحجة أن ما يحدث في لبنان يعود لتدخل خارجي ومن قبل دولة تسيطر عليها دولة شيوعية أي بحسب مضمون مبدأ ايزنهاور. وهذا ما عبر عنه الرئيس الأميركي خلال محادثاته السرية مع شاه إيران - أحد أركان حلف بغداد - أثناء زيارة الأخير واشنطن في أول تموز (يوليو) من ذلك العام. إذ قال ايزنهاور للشاه إنه يصعب فعلاً تحديد ما إذا كانت مشكلة لبنان قائمة بسبب التدخل الخارجي أم إنها مجرد انتفاضة داخلية ضد العهد الشمعوني، مكرراً رأيه انه في حال إرسال قوات عسكرية أجنبية إلى هناك فإن هذا سيكون مرفوضاً من الشعب اللبناني وستعتبر مثابة خطوة لإبقاء شمعون في السلطة وليس لإنقاذ لبنان أو للمحافظة على إستقلاله. ولكن الشاه اوصى بضرورة التدخل العسكري كحل أخير معتبراً ان سقوط نظام شمعون يعني سقوط الأنظمة القائمة آنذاك في كل من العراق والأردن والسعودية(٣٥).

اتصالات مع عبد الناصر

ويبدو أن الموقف الأميركي هذا جاء كمحصلة للمعلومات التي تلقتها الإدارة الأميركية من بعثاتها الدبلوماسية من مختلف بلدان الشرق الأوسط، بما فيها السفارة

الأميركية في بيروت عن حقيقة ما كان يجري على الساحة اللبنانية. فضلاً عن أن اتصالات من نوع آخر كانت قد جرت مع الجمهورية العربية المتحدة بشأن الأزمة اللبنانية لا سيما خلال شهري أيار وحزيران (مايو ويونيو) حيث اقترح الرئيس جمال عبد الناصر خلالها حلاً دستورياً للأزمة مبدياً استعداده للتدخل من أجل وضع حد لها بالإتفاق مع حكومة الولايات المتحدة[٣٦]. وفيما كانت بريطانيا وفرنسا تخشيان هيمنة عبد الناصر على لبنان وتعملان على كبح جماح الناصرية فيه[٣٧]، فإن عبد الناصر صرح للسفير الأميركي في القاهرة خلال اجتماعهما في السابع من حزيران (يونيو) أنه لا يودّ ضم لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة ولا يرغب في إقامة حكم خاضع له هناك بل ان تكون في لبنان حكومة غير معادية له[٣٨].

يبدو أن هذه الإتصالات ساهمت آنذاك في تخفيف حدة المواجهة بين عبد الناصر والحكومة الاميركية على ساحة الصراع في لبنان. وأخذت الإدارة الأميركية تظهر من جانبها تفهماً أكثر ايجابية للقومية العربية التي نادى بها عبد الناصر. ولم تعد هذه القومية بنظر، فريق منها على الاقل، مجرد أداة بيد الشيوعية العالمية تهدّد مصالح الغرب في منطقة الشرق الأوسط، بل رأت فيها عاملاً فعالاً لكبح جماح الشيوعية في العالم العربي. ولكنها في أي حال لم تكن حسب المسؤولين الأميركيين، قوة بناءة لا تتعارض مع استراتيجية الغرب في الشرق الأوسط[٣٩]. على ان هذا التحول في النظرة الاميركية لا بدّ وانه اسهم ولو الى حد في فهم الاسباب الداخلية للانتفاضة ضد عهد شمعون. وفي هذا الاطار صرح مساعد وزير الخارجية الاميركي امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي «بأن ما يحدث في لبنان هو نزاع بين فئتين داخل لبنان، احداهما تؤمن بقومية عربية متطرفة، وقد اجج شعورها حملة دعائية عنيفة من اذاعتي دمشق والقاهرة بغية التخلص من نظام شمعون الموالي للغرب وليس وليد تدخل الشيوعية العالمية»[٤٠].

اما وزير الخارجية الاميركي وعلى الرغم من كرهه المعروف لعبد الناصر فقد اخذ يرى بأن النزاع في لبنان هو عبارة عن «حرب اهلية» وانه من الافضل للبنان ان

يحل النزاع بنفسه من غير ارسال قوات أجنبية لمساعدة نظام الرئيس شمعون وفرض حل من الخارج للازمة القائمة[٤١].

بيد ان نظرة الحكومة الاميركية الواقعية هذه للصراع لم تخفف من خشيتها ان ينهار الوضع في لبنان لصالح القوى المعادية للغرب، ولهذا ابقت القوات الأميركية العاملة في البحر المتوسط متأهبة لتنفيذ عملية تدخل او انزال محدود في حال انهيار الوضع في لبنان. وهذا ما اكده المسؤولون الأميركيون بما فيهم العسكريون في مطلع شهر تموز (يوليو) حيث قال رئيس الاركان تونتج (N. Twining) «إن الولايات المتحدة مستعدة لإرسال قوات الى لبنان إذا استدعت الحالة ذلك ونحن جاهزون لأية طارئة سواء اكانت حرب شاملة أم محدودة». وهذا كان موقف الرئيس الاميركي آنذاك من الوضع اللبناني والذي ظل على اعتقاده بأن تدخلا عسكريا اميركيا محدودا يمنع لبنان من السقوط لهو أقل خطراً من سقوطه بيد قوى معادية للغرب[٤٢]. وهكذا، ظلت عين الادارة الاميركية تراقب الوضع في لبنان عن كثب خلال الأسبوع الأول من شهر تموز (يوليو) فيما كانت تقارير المخابرات الاميركية تتوقع اضطرابات مماثلة على الساحة الاردنية. غير ان تلك التوقعات لم تتحقق على الأراضي الأردنية بل على الساحة العراقية حيث أطيح بالنظام الملكي هناك وبالقاعدة العربية لحلف بغداد. وعندها رأت الحكومة الأميركية أنه من الأفضل القيام بعملية انزال عسكرية محدودة في لبنان تلبية لطلب الرئيس اللبناني وتأكيدا على مصداقية الحكومة الاميركية ازاء حلفائها في الشرق الأوسط من جهة وخوفاً من ان تمتد نار الثورة في العراق الى اجزاء اخرى كمنطقة الخليج مما يهدّد مصالح الغرب الحيوية كافة لاسيما في البلدان النفطية.

ثورة ١٤ تموز (يوليو) العراقية

ومع ان الأزمة اللبنانية كانت قبل وقوع الانقلاب العسكري ضد الملكية في العراق مدار اهتمام الحكومة الاميركية، فان اعضاء حلف بغداد وعلى رأسهم العراق كانوا يخشون من تحول الوضع العسكري في لبنان لصالح قوى المعارضة وبالتالي ان

يحقق عبد الناصر نصراً له هناك على حساب الأنظمة الموالية للغرب[٤٣]. وقد سبق لنوري السعيد ان عمل بمختلف السبل لدعم حكومة شمعون معبراً عن انزعاجه من فشل الحكومة الاميركية في اتخاذ موقف حاسم بهذا الشأن عارضاً على الحكومة اللبنانية معاهدة دفاع مشترك بين لبنان والعراق والأردن وايدته في ذلك بريطانيا. ولكن شمعون لم يجد في مثل هذه المعاهدة ضمانة كافية[٤٤]، مع أن الحكومة العراقية دأبت على تشجيع شمعون وحكومته للوقوف بحزم ضد أي تنازل لصالح قوى المعارضة في لبنان. ودعت إلى اجتماع لدول حلف بغداد يعقد في اسطنبول يوم الرابع عشر من تموز (يوليو) وحسب مصادر المعارضة للنظر في ما يمكن عمله لدعم شمعون، غير أن الجيش العراقي استبق الحدث بانقلابه الدموي الشهير ضد النظام الملكي.

كانت ثورة الرابع عشر من تموز (يوليو) مفاجأة لشمعون، كما كان وقعها صاعقاً على دول المعسكر الغربي وحلفائها في الشرق الأوسط إذ خشي هؤلاء أن يؤدي سقوط النظام الملكي في العراق إلى سقوط استراتيجية الغرب للدفاع عن مصالحه الحيوية والهامة في المنطقة. فكان هذا الحدث اذن، سبباً اساسياً لقرار اتخذته الحكومة الأميركية خلال اجتماعين رئيسيين عقدا بحضور الرئيس الاميركي في البيت الابيض في الرابع عشر من تموز (يوليو) وبعد ساعات قليلة من الانقلاب، للتدخل العسكري «كوسيلة فعالة ووحيدة» للمحافظة على هذه المصالح[٤٥]. أما على الصعيد اللبناني فقد رأى شمعون أن الحدث أدى إلى انهيار في معنويات الموالين لحكومته واعتبر أن ما جرى في العراق كان مقدراً له أن يقع مثله في لبنان ولهذا عمل على استباق الحدث الأخير مستدركاً الخطر قبل وقوعه[٤٦]. ولجأ آنذاك للسلاح الذي عوّل عليه أي الطلب من الدول الغربية الحليفة التدخل المباشر وإن عسكرياً لحماية نظامه ومنعه من الإنهيار. وبالفعل ففي صباح ذلك اليوم استدعى الرئيس شمعون كلاً من سفير الولايات المتحدة الأميركية وسفير فرنسا والقائم بأعمال السفارة البريطانية في بيروت إلى القصر الرئاسي واجتمع بكل من هؤلاء على حدة مبلغاً إياهم أن نجاح الثورة العراقية والتي نعتها «بالشيوعية» ليست خطراً على لبنان وحسب بل على سائر دول الشرق الأوسط الموالية للغرب[٤٧]. وطلب شمعون من

أولئك السفراء إبلاغ حكوماتهم أن تدخلهم عسكرياً خلال أربع وعشرين ساعة بات ضرورياً لإنقاذ لبنان من الخطر الذي يشهده وذلك بمقتضى المادة - ٥١ - من ميثاق الأمم المتحدة[٤٨]. ورأى الملك حسين في الأردن أن خطراً مماثلاً كان يهدد عرشه بالسقوط وطلب بدوره مساعدة فورية من حلفائه البريطانيين. وخلال مشاورات سريعة بين حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة قررت الأولى، وبالتنسيق مع الإدارة الأميركية، أن ترسل فرقة من المظليين البريطانيين إلى الأردن فيما تقرر إنزال القوات الأميركية في بيروت.

لبّت الحكومة الأميركية طلب شمعون على عجل وأبلغ السفير الأميركي في بيروت رئيس الجمهورية اللبنانية بأن مشاة البحرية الأميركية سينزلون في بيروت الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم التالي أي في الخامس عشر من تموز (يوليو)[٤٩]. وقدر عدد مشاة البحرية الأميركية التي أنزلت في اليوم الأول في محلة الأوزاعي بألفي جندي. ثم تقدموا من شاطئ الأوزاعي نحو مطار بيروت الدولي. وعُززت هذه القوات في الأيام التالية حتى بلغ عددها نحو خمسة عشر ألف رجل. وكان يدعم هذه القوات الأسطول السادس الأميركي المؤلف من نحو سبعين سفينة حربية والذي بلغ طاقمها نحو أربعين ألف رجل[٥٠]. أما الحكومة البريطانية فقد قامت بإنزال نحو ٢٥٠٠ مظلياً في عمان بينما أصرت الحكومة الفرنسية على إرسال المدمرة (cruiser DeGrasse) إلى مياه لبنان الإقليمية اشعاراً بوجودها. والواقع ان هذه المدمرة كانت تقف على بعد خمسين ميلاً من الشاطئ اللبناني من أجل اخلاء نحو ثلاثة آلاف فرنسي في لبنان عند الضرورة. اما على الصعيد السياسي فقد عبرت الصحف الفرنسية عن تأييدها للخطوات التي اتخذها حلفاء فرنسا في الشرق الاوسط.

موقف الجيش اللبناني

إن الإنزال العسكري الأميركي في لبنان فاجأ معظم اللبنانيين ولكنه على الصعيد الأميركي جاء نتيجة خطة عسكرية تم إعدادها قبل أشهرٍ عدة بالتنسيق مع الجانب البريطاني إلا انه استبعد مشاركة القوات البريطانية في عملية الانزال هذه

بطلب من الأميركيين كي لا يثير البريطانيون شعور العرب ضد الغرب خصوصاً وان عملية السويس لم تكن بعيدة عن الاذهان. غير أن قرار تنفيذ العملية ظل خاضعاً للقرار السياسي الأميركي الذي بدوره كان مرتبطاً بتطور الظروف في لبنان والمنطقة(٥١). وسبق تنفيذ العملية تحرك لقوات البحرية الأميركية في الشرق الأوسط منذ منتصف شهر حزيران (يونيو)(٥٢). ومع ذلك فقد نفذت البحرية الأميركية عملية إنزال سريعة معتبرة أن عنصر المفاجأة يمكن أن يساهم في القضاء على أية مقاومة محتملة للإنزال هذا من قبل قوات المعارضة(٥٣).

وكان السفير الأميركي في بيروت قد اتصل قبيل نزول مشاة البحرية بفؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني من أجل ضمان حياد الجيش وعدم مقاومته عملية الإنزال. وتذكر المصادر الأميركية أن اللواء شهاب فوجئ بالأمر ولم يكن مرتاحاً لهذا الإجراء وقال عندها للسفير الأميركي بتأثر بالغ: «إن الشيء الوحيد الذي انقذ لبنان خلال الأشهر الأخيرة هو جيشه الموحد» وهو لا يستطيع التكهّن كيف سيتصرف الجيش (اللبناني) ازاء عملية انزال القوات الاميركية. وعبّر عن تخوفه من انقسام جيشه على اساس طائفي وتوقع عندها ان يصبح لبنان «اسرائيل مسيحية» او على حد قوله سيغرق في «بحر الاسلام». طالباً الى السفير الأميركي أن يعمل على تأخير عملية إنزال مشاة البحرية من السفن الحربية كي يتدبر الأمر(٥٤). ويذكر السفير الأميركي أنه حاول الإتصال بقيادة القوات الأميركية من أجل هذا الغرض دون نتيجة. ذلك أن تلك القوات كانت تتلقى الأوامر بحسب الترتيب العسكري والتي في النهاية تتلقى الأوامر من رئيس الولايات المتحدة نفسه(٥٥). وكان لدى تلك القوات أوامر صريحة لتنفيذ العملية بالسرعة اللازمة وهي محددة الأهداف وتقضي بإحتلال مطار بيروت والعاصمة(٥٦).

وفيما أخذت القوات الأميركية تنزل على شاطئ خلدة وتتقدم بإتجاه مطار بيروت ظهرت معالم الخلاف بشكل واضح بين قيادة الجيش اللبناني من جهة وكميل شمعون من جهة ثانية إزاء عملية التدخل العسكري الأميركي. وتتحدث المصادر الأميركية أنه كان هنالك احتمال لوقوع انقلاب عسكري ضد الرئيس

شمعون، إذا ما اصرت تلك القيادة على وجوب مقاومة الإنزال الأميركي[٥٧]. كما تذكر المصادر نفسها أن النائب نعيم المغبغب - قائد قوات شمعون الخاصة - جاء إلىالسفارة الأميركية ليبلغ السفير هناك أن قائد الجيش ينوي اعتقال الرئيس شمعون ربما لحل مشكلته مع مجلس القيادة على اعتبار أن الرئيس شمعون هو الذي استدعى القوات الأميركية وهو بالتالي مسؤول عما جرى ويجب إعتقاله[٥٨]. ويذكر السفير الأميركي في بيروت أن الرئيس شمعون إتصل به فعلاً طالباً قوات أميركية مدرعة لحمايته في القصر. وحيث لم يكن ممكناً تلبية طلب شمعون بالسرعة الممكنة اتصل السفير الأميركي بفؤاد شهاب مستطلعاً الأمر، فكان جواب شهاب وحسب المصدر نفسه، أنه كان يخشى انقلاباً عسكرياً ضد شمعون ولكنه عمل على إقناع كبار الضباط للعدول عن ذلك[٥٩].

ويبدو أن اللواء شهاب كان يعمل من خلال ذلك لإظهار نفسه امام المسؤولين الأميركيين أنه الرجل المعتدل الذي ما برح يقوم بدور التهدئة للحد من مضاعفات التدخل الأميركي في لبنان في مختلف الميادين. وتعزو المصادر الأميركية للجنرال شهاب أنه يوم الإنقلاب الذي أطاح النظام الملكي في العراق وقبيل التدخل الأميركي المباشر، اتصل فعلاً بقيادة المعارضة اللبنانية داعياً إياها للحد من أي عمل عسكري ضد الرئيس شمعون وحكومته من شأنه أن يفجّر الوضع ويفتح باب التدخل الأجنبي على مصراعيه. فإن صحّ ذلك فإن فؤاد شهاب كان يدرك فعلاً وقبل غيره بأن التدخل الأميركي المباشر في الصراع اللبناني قد يؤدي إلى إنقسام الجيش اللبناني الذي يتولى قيادته، بين موال ومعارض. وعندها لن يستطيع إيجاد حل سياسي للصراع بشكل يحفظ وحدة اللبنانيين ووحدة دولتهم ويسقط عندها الدور الإيجابي الذي قام به الجيش خلال الحوادث الدامية. ولكن عندما تمت عملية الانزال العسكري الاميركي تصرف شهاب بدبلوماسية وواقعية وبدا متعاوناً مع قيادة القوات الأميركية لمواجهة الحالة الراهنة بالوسائل السياسية[٦٠]. وإذا كانت استراتيجية قيادة الجيش العامة إبان الأزمة قضت بعدم الإنحياز إلى أي من فرقاء الصراع الداخلي فهل استطاعت قيادة الجيش أن تبرّر موقفاً مماثلاً إزاء التدخل الخارجي؟. من هنا فإن التدخل الأميركي المباشر كاد يشكل إحراجاً لقائد الجيش

وأركانه قبل أي فريق لبناني آخر. ولعله يمكن القول هنا إن دخول القوات الأميركية إلى العاصمة من غير مقاومة، اعتبره بعض كبار ضباط الجيش اللبناني مثابة تعدٍ على كرامة الجيش الذي من أولى واجباته الدفاع عن سلامة الوطن ضد أي اعتداء خارجي. ولعل هذا ما سمعوه من قائدهم خلال الحوادث الدامية على الأقل كتبرير لبقاء الجيش على الحياد إزاء فريقي الصراع عندما اقتصر دوره على حصر رقعة القتال وعدم تغليب فريق لبناني على آخر حتى وإن إقتضى الأمر تدخلاً ما فذلك كان للفصل بين المتحاربين. وإذا كانت عملية إنزال مشاة البحرية الأميركية في مطار بيروت وإنتشارها هناك قد مرت بسلام[٦١]، فهذا لا يعني ان باقي ضباط الجيش كانوا سيرضخون بسهولة للأمر الواقع فيما لو تقدمت تلك القوات لإحتلال قسم من العاصمة. ويُعزى لرئيس الأركان في الجيش اللبناني يوسف شميط أنه أصدر اوامر لقوة من الجيش اللبناني بإمرة العقيد جميل العيد مدعومة بالمدفعية والدبابات لقطع الطريق التي تصل بين العاصمة والمطار[٦٢]. وبسبب هذا الإجراء غدا الصدام بين تلك القوة من الجيش والقوات الأميركية التي تلقت بدورها أوامر واضحة وصريحة للتقدم عن طريق المطار بإتجاه بيروت واقعاً لا محالة[٦٣].

وكانت القوات الأميركية التي نزلت في مطار بيروت قد كلفت بمهمة التقدم إلى العاصمة بقيادة الجنرال وايد (Wade) الذي ما لبث ان اتصل بدوره بالسفارة الأميركية في بيروت مستطلعاً الطريق إليها. وفي إتصال جرى بين السفير الأميركي والجنرال فؤاد شهاب تبين ان قوة من الجيش اللبناني قطعت بالفعل طريق المطار باسلحتها المدرعة فعملا عندها على إزالة هذا العائق بعد أن طلب شهاب من القوة الأميركية تأخير عملية تقدمها بعض الوقت لتدبير الأمر[٦٤]. وهذا يعني أن قائد الجيش كان على استعداد للقبول بالأمر الواقع وتسهيل مهمة دخول القوات الأميركية للعاصمة من أجل المحافظة على الوضع السياسي القائم هنا، أي للحيلولة دون حدوث انقلاب عسكري أو ربما لمنع هجوم محتمل للمقاومة الشعبية على مقر الرئيس شمعون. وبالطبع كان من مصلحة الأميركيين أن يبقى شمعون في منصبه إلى أن تمرّ تلك السحابة السوداء القادمة من العراق وتنقشع الاجواء، لا سيما وان الرئيس شمعون هو الذي طلب تدخلهم مراراً وأعطاهم الآن المبرر الدستوري

لنزولهم في بيروت[٦٥]. ولعله يصح الإفتراض أيضاً بأن حل الأزمة اللبنانية الذي كان في طريقه الى التبلور عبر الاتصالات الأميركية مع عبد الناصر، والذي بدأت الدبلوماسية الأميركية تعد لإنجازه قبل انقلاب ١٤ تموز (يوليو) في العراق كان بحاجة الى تدخل أميركي أكثر فاعلية. ان مشروع الحل انذاك تضمن انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، ولعل تعاون قائد الجيش فؤاد شهاب مع القوات الأميركية جاء في هذا السياق. بيد أن تسارع الأحداث في المنطقة استوجب نزول مشاة البحرية الأميركية قبل نضوج الحل[٦٦].

الدخول الى العاصمة

وهكذا فقد تقدمت قوة أميركية مدرعة الى العاصمة بعد أن توقفت بعض الوقت على طريق المطار اي عندحاجز الجيش اللبناني المذكور. وقد ساعد وصول قائد الجيش فؤاد شهاب والسفير الأميركي معاً الى مكان الحاجز على فتح الطريق أمام القوة الأميركية في تلك اللحظات الحرجة وحال دون وقوع اشتباك مسلح بين القوتين. بيد ان الفريقين توصلا الى اتفاق برعاية قائد الجيش اللبناني والسفير الأميركي يقضي بتقدم القوات الأميركية ببطء نحو ميناء بيروت على أن يسير في مقدمة كل ثلاث قطع من آليات مشاة البحرية الأميركية سيارة جيب تابعة للجيش اللبناني، وكأنما القوات الأميركية دخلت الى العاصمة اللبنانية بعهدة الجيش اللبناني وبحمايته[٦٧]. وهذا تدبير معقول لحفظ ماء الوجه لكلا القوتين. ويعود الفضل في نجاح الحل هذا وحسب المصادر الأميركية نفسها لموقف فؤاد شهاب الذي أعطى أوامر واضحة للجيش اللبناني يقضي بعدم إطلاق النار على القوات الأميركية[٦٨]. وتعزو المصادر الأميركية نفسها أنّ إطلاق النار على القوات الأميركية المتقدمة نحو العاصمة لم يكن صادراً عن قيادة الجيش ممثلة باللواء فؤاد شهاب، بل من قبل ضباط صغار من سلاح المدرعات والمدفعية في الجيش اللبناني[٦٩].

دخلت القوات الأميركية الى العاصمة (بيروت) وتوزعت في الميناء وحول السفارة الأميركية ومنزل السفير الأميركي وغيره من المؤسسات طبقاً للخطة المعدة

لها سلفاً وانسجاماً مع هدف التدخل المعلن أمام الرأي العام أي حماية المرافق والرعايا الأميركيين من الخطر[٧٠]. وعلى الرغم من حالة الحذر التي استمرت اياماً عدة بين قوات الجيش اللبناني ومشاة البحرية الأميركية فإن سياسة تعاون وثيق جرت فيما بعد بين قائد القوات الأميركية وقيادة الجيش اللبناني، وأخذت دوريات مشتركة من القوتين تجوب شوارع بيروت[٧١]. وتجنباً لأي سوء تفاهم قد يقع بين الجيش اللبناني ومشاة البحرية الأميركية قام قائد القوات الأميركية الجنرال وايد (Wade) بزيارة قائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب في منزله في جونيه. واقترح الأخير على الجنرال وايد بأن يعمل على تجميع قواته بشكل لا يظهر أن انتشارها كأنه كقوة احتلال معتبراً أن استمرار تدفق القوات الأميركية على بيروت وانفلاشها على شكل قوات احتلال قد يؤدي الى إنهيار مؤسسة الجيش اللبناني[٧٢]. وقد وافق الجنرال الأميركي على الإقتراح واعتبر أن أهم ما تم إنجازه خلال إجتماعه مع فؤاد شهاب، موافقة الأخير على إقامة لجنة إرتباط بين القوتين العسكريتين. وقد أختير العقيد إسكندر غانم ليمثل الجانب اللبناني في هيئة الإرتباط هذه. وتمكن هذا الضابط وحسب المصادر الأميركية أن يحل العديد من الإشكالات الأمنية لا سيما إذا ما لجأت المقاومة الشعبية إلى إقامة حاجز ما في طريق مشاة البحرية الأميركية فكان إسكندر غانم يحل المشكلة بهدوء وأحياناً بمجرد اتصال هاتفي[٧٣].

بيد ان القوات الأميركية في العاصمة اضطرت للتخلي عن بعض مواقعها في بيروت للجيش اللبناني وذلك حفظاً لماء وجه الجيش. كما ان بعض تلك المواقع كان يطل على مواقع المقاومة الشعبية الأمر الذي يجعل مشاة البحرية معرضين لرصاص القنص الذي كان يطلق بشكل متفرق أحياناً من جانب قوات المعارضة[٧٤]. ومع ذلك فقد كانت القوات الأميركية توسع رقعة إنتشارها حيث ترى ذلك ضرورياً لتأمين طرق مواصلاتها خصوصاً عند بعض الجسور وفي المنطقة المحيطة بمرفأ بيروت حيث طرق الإمدادات الرئيسية. ومع أن قيادتي القوتين توافقتا على تسيير دوريات مختلطة في العاصمة فإن فؤاد شهاب وحسب المصادر نفسها عبّر عن رغبة أكيدة بأن يقف الجيش اللبناني كقوة فصل بين القوات الأميركية ومواقع قوات المعارضة. وأصر في الوقت نفسه على أن يعالج الجيش اللبناني وحده مشكلة حيّ البسطة احد

أهم معاقل المقاومة الشعبية في بيروت[٧٥]. ومن الملاحظ أنه ابان نزول القوات الأميركية في بيروت كانت قوة من الجيش اللبناني قوامها ٤٠٠ جندي ترابط في رأس الجبل الممتد من ظهور سوق الغرب الى قبرشمون وهي منطقة مطلة على بيروت ومطارها بشكل خاص، فيما كانت قوة أخرى ترابط على قمة الرادار في بيصور. وشكلت هذه القوة فيما سبق حاجزاً حال دون تقدم قوات المقاومة الشعبية التابعة لكمال جنبلاط نحو بيروت. وغدت القوات الأميركية بمأمن من أي خطر داخلي ووصل بعضها الى الكحالة، واخذت دوريات منها تسلك طرق منطقة الغرب بين عيتات وسوق الغرب فيما تقدمت مفرزة الى منطقة عرمون والفساقين. ووصل قسم من افرادها الى بلدة بعورته غرباً ولكنها تعرضت لإطلاق نار فاضطرت للإنسحاب. وهكذا فقد حصرت وجودها في بيروت ومحيطها من غير ان تعمل على توسيع انتشارها وذلك انسجاماً مع قرار الحكومة الأميركية[٧٦].

والجدير بالملاحظة هنا أن قائد الجيش فؤاد شهاب بدا حريصاً من خلال سياسة الفصل بين قوات المعارضة وقوات الحكومة ثم بين الأولى والقوات الأميركية، على سلامة القوات الأميركية من جهة وعلى سلامة وحدة الجيش اللبناني من جهة ثانية محافظاً بذلك على موقعه الوسطي بين فرقاء النزاع اللبناني كما حافظ على علاقته الودية بالحكومة الأميركية من خلال تعاونه مع قيادة مشاة البحرية الاميركية. وهذا ما اكده السفير الأميركي في بيروت في رسالة سرية بعث بها الى وزارة خارجيته في ٢١ تموز (يوليو) بأن الادميرال هولواي مغتبط لهذا التطور في موقف شهاب... حيث هنالك مزيد من الود والتعاون[٧٧].

غير أن موقع القوات الأميركية الضاغط على جميع الفرقاء في الصراع اللبناني ظل سيد الموقف السياسي والعسكري خلال هذه المرحلة. وفيما كانت قيادة الجيش اللبناني وعلى رأسها فؤاد شهاب ترى ضرورة حصر الوجود العسكري الأميركي في بيروت وبقاء الجيش اللبناني متماسكاً كأداة تهدئة في الأزمة، فإن القوات الأميركية كانت على ما يبدو تريد على حد قول أحد قادتها الظهور بمظهر استعراض لقوتها العسكرية، ولكنها كانت تتجنب في أي حال أي عمل قد يؤدي

الى مواجهة عسكرية مع المقاومة الشعبية. وفي الوقت عينه ظل التنسيق قائماً بين القوتين فيما أرسل الرئيس الأميركي مبعوثه الخاص الى لبنان السيد روبرت مورفي من أجل مواصلة العمل لإيجاد حل سياسي للأزمة اللبنانية[٧٨].

ردود فعل سياسية على التدخل

رحبت الحكومة اللبنانية والموالون للرئيس شمعون بالتدخل العسكري الاميركي المباشر في لبنان واعتبروه مثابة موقف طبيعي وايجابي للحكومة الاميركية التي وفت بتعهدها لحفظ استقلال لبنان؛ فصحيفة «العمل» الناطقة باسم حزب الكتائب مثلاً اعتبرت في تعليق لها بأن القوات الاميركية هي قوات منقذة للبنان، وقد املته الظروف القاهرة وهو امر مشروع في السياسة الدولية[٧٩]. وفضلاً عن ذلك فقد اعتقد هذا الفريق من اللبنانيين ان الانزال الاميركي جاء بناءً لطلب الرئيس شمعون الذي تخوله صلاحياته الدستورية اتخاذ هذا الاجراء، وذلك تطبيقاً للمادة احدى وخمسين من شرعة الأمم المتحدة[٨٠]. وكانت الحكومة اللبنانية قد عقدت جلسة خاصة عند نزول مشاة البحرية الاميركية برئاسة كميل شمعون ادلى بعدها رئيس الحكومة بتصريح اعتبر فيه التدخل الاميركي «مجرد مساعدة تقدمها دولة صديقة من أجل حماية استقلال لبنان من الاخطار التي تهدّده، لا سيما القضاء على تدخلات الجمهورية العربية المتحدة في شؤونه الداخلية وبالتالي على الفتنة التي كانت تهدد استقلاله وكيانه»[٨١]. وبالطبع فإن تصريح رئيس الحكومة اللبنانية هذا ثم نداء رئيس الجمهورية قُصد بهما اضفاء غطاء شرعي ودستوري للتدخل الاميركي على الصعيد الدولي. وكان الرئيس شمعون على ما يبدو مدركاً ابعاد خطوته التي ادت الى ذلك التدخل مدعياً انه اضطر الى اتخاذها بعد فشل مجلس الجامعة العربية في اتخاذ قرار منصف وصريح بردع المتدخلين في شؤون لبنان الداخلية من جهة وبعد عجز الامم المتحدة عن اتخاذ اجراء اكثر فاعلية بهذا الخصوص من جهة ثانية[٨٢]. وما لبث الرئيس شمعون ان بعث برسالة شكر الى الرئيس الاميركي ايزنهاور يعرب له فيها عن تقديره وامتنانه للاستجابة لطلبه[٨٣].

أما ردة فعل قوى المعارضة فقد كانت شبه معدومة على الصعيد العسكري ولكنها كانت عنيفة جداً في البداية على الصعيدين الاعلامي والسياسي. فعلى الصعيد العسكري، صحيح انه لم يكن لدى قوى المعارضة من الرجال والعتاد الحربي ما يمكنها من مقاومة أو إعاقة التدخل العسكري الاميركي إلا انها فوجئت بسرعة عملية انزال مشاة البحرية رغم علمها المسبق بأن ذلك التدخل كان وارداً في أي وقت من غير ان يكون لديها اية خطة للمواجهة او للمقاومة[٨٤]. اما الفريق الثالث فلم يجد في هذا التدخل العسكري الأميركي حلاً للأزمة اللبنانية بل سبباً آخر لتعقيدها[٨٥]. وتخوف ريمون اده احد اقطاب هذا الفريق من ان يصبح لبنان كوريا ثانية خصوصاً ان تدخلاً عسكرياً متعدد الاطراف وتحت مظلة الأمم المتحدة كان اقتراحاً يحظى بتأييد وزير الخارجية الأميركي منذ شهر حزيران[٨٦].

لا شك ان نيّة الرئيس شمعون للاستعانة بحكومة الولايات المتحدة من اجل مواجهة قوى المعارضة لم تكن خافية على هذه الاخيرة منذ بدء الازمة وخلالها لاسيما وان الصحف الاجنبية الكبرى كانت تؤكد ذلك[٨٧]. كما ان سفير الولايات المتحدة في لبنان كان قد اعلن خلال مؤتمر صحفي عقده في شهر ايار (مايو) ١٩٥٨ بأن الحكومة الاميركية ستقدم للحكومة اللبنانية المساعدة والدعم لمواجهة الصعوبات القائمة في لبنان[٨٨]. وعندها سارعت جبهة الاتحاد الوطني لتعلن استنكارها لما جاء في تصريح السفير الاميركي محذرةً من أن ذلك يعتبر تدخلاً سافراً في شؤون لبنان الداخلية ضد إرادة الشعب اللبناني المعارض لحكم الرئيس شمعون[٨٩]. ثم إن الاحزاب المعارضة استنكرت بدورها طلب الحكومة اللبنانية المساعدة من الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا على أساس البيان الثلاثي وكذلك على اساس «مبدأ أيزنهاور». واعتبرت من خلال بيان لها ان ذلك العمل يعتبر تدخلاً خارجياً في شؤون لبنان الداخلية ومخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة وسيؤدي الى تعكير صفو السلام في المنطقة. وحذرت تلك الاحزاب من ان مثل ذلك التدخل سيقضي على وحدة لبنان واستقلاله وسيادته[٩٠]. واعقب ذلك عدد من التصريحات والبيانات لقوى المعارضة تندد بتدخل دول المعسكر الغربي وحلفائه في الشؤون اللبنانية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مذكرة رفعتها جبهة الاتحاد

الوطني لكل من سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تستنكر فيها تدخل هذه الدول في شؤون لبنان[٩١]. كما وان احد اقطاب المعارضة، عبد الله اليافي – وهو رئيس حكومة سابق – اتهم آنذاك الحكومة اللبنانية بطلب المساعدة العسكرية من دول حلف بغداد[٩٢]. وبعثت الجبهة في الوقت نفسه برسالة الى قائد الجيش فؤاد شهاب تعلمه من خلالها ان طائرات اميركية واردنية وعراقية كانت تنقل الى لبنان شحنات من السلاح والذخيرة باشراف الدرك اللبناني لتوزع على الموالين للحكومة اللبنانية محذرة من عواقب ذلك على الوضع الداخلي في لبنان[٩٣].

ان هذه الرسالة فضلاً عن بيانات وتصريحات اخرى لقوى المعارضة قبيل الأزمة وخلالها تدل بشكل واضح على ان طلب المساعدة العسكرية لم يكن مفاجئاً لها بل ان المفاجأة كانت بوقوع التدخل العسكري الاميركي المباشر والذي جاء في ظرف مناسب من وجهة نظر دول الغرب للمحافظة على استراتيجيتها ومصالحها في لبنان وسائر بلدان منطقة الشرق الاوسط. ومع وقوع التدخل العسكري هذا بادرت جبهة المعارضة للتنديد به داعية الشعب اللبناني الى مقاومة «الغزاة»[٩٤]. فيما اعلن صائب سلام – وهو رئيس حكومة سابق – ان تدخل القوات الاميركية في لبنان هو عدوان سافر على استقلاله وحريته[٩٥].

بيد ان ابرز المندّدين بالتدخل الاميركي على الصعيد الرسمي كان رئيس المجلس النيابي عادل عسيران الذي أرسل برقيات بهذا المعنى الى الرئيس الاميركي والأمين العام للأمم المتحدة[٩٦]. وكان لها مغزى خاص في ذلك الظرف العصيب لأنها لم تكن متوقعة من شخصية لبنانية عرفت بولائها التقليدي للرئيس شمعون فضلاً عن ان برقية رئيس المجلس النيابي شملت توقيع عدد من النواب بلغ نحو ثلث اعضاء المجلس النيابي. ومما جاء في برقية رئيس المجلس ان السلطة الوحيدة التي تمثل الشعب اللبناني هي المجلس النيابي معرباً عن اسفه لنزول القوات الاميركية على الاراضي اللبنانية بحجة حماية ارواح وممتلكات الاميركيين، معتبراً ان التدخل العسكري الاميركي هذا لا مبرر له لا سيّما ان لا ارواح الاميركيين ولا ممتلكاتهم قد تعرضت للخطر طيلة فترة النزاع اللبناني[٩٧]. وتضيف برقية عسيران بأن الوجود

العسكري الاميركي على الاراضي اللبنانية هو تعد على سيادة لبنان واستقلاله ويهدد السلام والامن في الشرق الاوسط وطالب بانسحاب القوات الاميركية من اجل المحافظة على تلك العلاقة الطيبة بين الشعبين اللبناني والاميركي[٩٨]. واعقب برقية الاحتجاج هذه مؤتمر صحفي عقده رئيس المجلس النيابي المذكور في السابع عشر من تموز (يوليو) نافياً خلاله جميع الحجج التي تذرعت بها الحكومتان الاميركية واللبنانية للتدخل العسكري لا سيما المادة احدى وخمسين من ميثاق الأمم المتحدة[٩٩].

ومع كون التدخل العسكري الاميركي هذا قد أثار موجة من الاستنكار الشديد اعلامياً على صعيد جبهة المعارضة الداخلية، فعلى الصعيد الاقليمي لقي التدخل الاميركي ترحيباً من دول حلف بغداد وشجباً واستنكاراً شديدين من قبل الجمهورية العربية المتحدة فضلاً عن الدول المؤيدة لسياسة عبد الناصر. فدول حلف بغداد – او ما تبقى منه بعد سقوط العراق – كايران وتركيا وباكستان عقدت اجتماعاً في انقرة، اصدر بعدها قادة تلك الدول بياناً مشتركاً يرحب بخطوة الحكومة الاميركية هذه لحفظ سيادة واستقلال الدول المحبة للسلام مشيدة بالدعم الفعلي الذي قدمته الولايات المتحدة للحكومة اللبنانية الشرعية. واعتبر قادة هذه الدول في برقية ارسلوها للرئيس الاميركي ان قرار التدخل هو قرار شجاع وحكيم يدعم موقع ايران وتركيا وباكستان وسيزيد ثقة العالم الحر بقيادة الولايات المتحدة للدفاع عن الدول الحرة[١٠٠]. وعلى صعيد آخر فإن رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر كان على رأس المندّدين بالتدخل الاميركي معتبراً اياه انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة وتهديداً فاضحاً للدول العربية التي رفضت الانصياع للامبريالية وقررت اتباع سياسة مستقلة. ورأى ان الحكومة الاميركية قد اتخذت من «الثورة اللبنانية» ذريعة لتهديد الدول المستقلة في الشرق الاوسط ومنها الجمهورية العربية المتحدة، متذرعة بأن الاخيرة هي مسؤولة عما يجري في لبنان رغم تقرير المراقبين الدوليين الذي ينفي ذلك، وان هذا «ابلغ دليل على ان الولايات المتحدة لا تحترم ميثاق الأمم المتحدة»[١٠١].

والواقع ان موقف عبد الناصر هذا جاء ليعكس قلقاً وحذراً شديدين ازاء احتمال توسع عملية التدخل العسكري الاميركي التي قد تطول سوريا او الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة، سيما وان عبد الناصر لم يحصل كما يبدو على وعد بالدعم العسكري المطلوب من الاتحاد السوفياتي لمجابهة هذا الاحتمال وذلك خلال زيارته السريعة لموسكو بعد حصول عملية الانزال العسكري الاميركي في لبنان. وفي المقابل وتحسباً لشن حرب عصابات او اية عملية تصدٍ للقوات الاميركية طلب وزير الخارجية الاميركية في السابع عشر من تموز (يوليو) من سفيره في القاهرة بأن ينقل رسالة شفوية لعبد الناصر مآلها أنَّ «نزول القوات الاميركية في بيروت جاء يطلب من الحكومة اللبنانية للمحافظة على استقلال لبنان وتأمين سلامة المواطنين الاميركيين فيه. ولا غاية اخرى لوجود القوات الاميركية هناك وهي ستنسحب حالما تسمح الظروف بذلك». واكدت الرسالة ان لا غاية عدوانية للقوات الاميركية واملت في ان تنجز مهمتها هذه في ظروف لا تخلّف إلا القليل من الاثار السلبية على العلاقات بين البلدين. وتضمنت الرسالة في الوقت نفسه تحذيراً مبطناً لعبد الناصر من اية هجمات يمكن أن تشنها قوات الجمهورية العربية المتحدة او اية عناصر تحت سيطرتها ضد القوات الاميركية[١٠٢].

أما على الصعيد الدولي فقد أيدت التدخل الاميركي دول حلف الاطلسي وشجبته دول المعسكر الاشتراكي ومعها دول عدم الانحياز[١٠٣]. وكانت بريطانيا على رأس الدول التي ايدت التدخل الاميركي في لبنان إذ صرح وزير الخارجية البريطاني ان حكومته كانت على تشاور مستمر مع الحكومة الاميركية بشأن المسألة اللبنانية وان تدخل الولايات المتحدة الاميركية هذا كان ضرورياً لحفظ استقلال لبنان وسيادته في تلك الظروف، معلناً أن الحكومة البريطانية تؤيد بقوة الخطوة الاميركية[١٠٤]. وقد أكد هذا الموقف رئيس الوزراء البريطاني في مجلس العموم معتبراً ان جهود المراقبين الدوليين لم تكن كافية لفهم حقيقة ما يجري على الساحة اللبنانية، منتقداً القول بأن الحالة الراهنة في لبنان هي عبارة عن نزاع داخلي بين فئتين من اللبنانيين وأن القوى الغربية تحاول دعم نظام غير ديمقراطي هناك. واعتبر من الخطأ ايضاً مقارنة تدخل الاتحاد السوفياتي في المجر عام ١٩٥٦ بالتدخل الاميركي في

لبنان[١٠٥]. ولكنّه اعترف بأن تدخل الغرب هذا في دول عربية سيؤجج لهيب القومية العربية وسيزيد هوة التباعد بين عبد الناصر والغرب، وخلص الى القول أن التدخل الاميركي هذا يحظى بالدعم الكامل من قبل الأمة البريطانية وان التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة وبريطانيا هو لمصلحة العالم بأسره[١٠٦].

أما الحكومة الفرنسية التي حسب تقرير للسفير الاميركي في باريس لم تعرف مسبقاً بخطة انزال القوات الاميركية فقد ايّدت ضمناً عملية التدخل هذا ولكنها تمنّت ان يكون هناك تنسيق كاف بين حلفاء شمالي الاطلسي بشأن ما يجري من احداث على مسرح الشرق الاوسط[١٠٧]. واعتبرت ان القوة البحرية الفرنسية الموجودة في شرق المتوسط «لها الحق في انزال مماثل إذ ما اقتضت المصلحة الفرنسية ذلك وطبعاً ان مثل هذا القرار سيتخذ بعد استئذان الحكومة اللبنانية»[١٠٨]. وفي الوقت نفسه ايدت دول اوروبية اخرى موقف الولايات المتحدة هذا فضلاً عن بعض دول اميركا اللاتينية[١٠٩].

وعلى صعيد آخر فإن حكومة الاتحاد السوفياتي كانت اكثر الحكومات انتقاداً وتنديداً بالتدخل الاميركي على الصعيد العالمي. إذ اعتبرت في بيان لها ان ما تدعيه حكومة الولايات المتحدة أنها ارسلت قواتها الى لبنان بداعي المحافظة على سلامة لبنان واستقلاله وكذلك لحماية الرعايا الأميركيين هو ادعاء باطل. فتصريح الامين العام للأمم المتحدة وتقرير المراقبين الدوليين يدحضان وجود تهديد خارجي للبنان. ثم ان ادعاء حماية رعاياها هو خدعة كثيراً ما تذرعت بها قوى الاستعمار لغزو الدول الصغيرة[١١٠]. ورأت ان السبب الحقيقي لتدخل الولايات المتحدة في لبنان هو رغبة الاحتكارات النفطية الاميركية وغيرها من الدول الغربية لحفظ امتيازاتها الاستعمارية في بلدان الشرق الاوسط لا سيما بعد تداعي حلف بغداد ومشروع دالاس - ايزنهاور. واتهم البيان السوفياتي الدول الغربية بالتخطيط لتدخل واسع النطاق في دول المشرق العربي معتبراً ان نزول القوات الاميركية على الاراضي اللبنانية ليس تدخلاً مسلحاً ضد لبنان وحسب بل ضد جميع الدول العربية المحبة للحرية... وهو وضع يهدد السلام العالمي[١١١]. ولهذا فالإتحاد السوفياتي لا يستطيع عدم المبالاة بما

يجري وهو يطالب مجلس الأمن الدولي وكذلك حكومة الولايات المتحدة الأميركية بالانسحاب من لبنان فوراً. على ان تنديد الإتحاد السوفياتي بالتدخل الأميركي لم يرافقه أي تحرك عسكري واضح أو أي إلتزام بالتصدي للتدخل الأميركي[١١٢]. وإذا كان الإتحاد السوفياتي ودول العالم الإشتراكي نظرت الى التدخل الأميركي بمنظار الحرب الباردة، فقد بادرت حكومة الصين الشعبية ومن منظار كتلة عدم الإنحياز إلى إدانة التدخل الأميركي هذا. وأصدرت بدورها بياناً شديد اللهجة لا يقل عن البيان السوفياتي ورأت في التدخل الأميركي بحجة «حماية أرواح الأميركين» مغامرة حرب لقمع حركات الإستقلال الوطنية للشعوب العربية غداة انتصار حركة الإستقلال الوطني في العراق، معتبرة عمل الولايات المتحدة هذا إعتداءً صارخاً ضد شعوب الدول العربية ويهدد بشكل خطير السلام في غرب آسيا والعالم. وانتهى البيان الصيني الى القول، بأن نضال الشعوب العربية في لبنان والعراق والدول العربية الأخرى في سبيل الحرية والإستقلال ليس بأي حال عملاً معزولاً بل أن الشعوب الآسيوية والإفريقية والعالم أجمع ومعه الشعب الصيني يدعم بكل قواه نضال الشعب العربي هذا[١١٢]. وحذت حذو الصين الشعبية دولتا الهند ويوغوسلافيا القطبان الآخران لدول عدم الإنحياز[١١٣].

والواقع ان بيانات التنديد بالتدخل العسكري الأميركي هذه جاءت لتعبّر عن مواقف مختلف الأفرقاء ازاء الازمة في مختلف وجوهها المحلية والاقليمية والدولية. وبدا واضحاً منذ الوهلة الاولى أن ليس بين هذه القوى المندّدة، باستثناء الاتحاد السوفياتي، ما يمكن ان يشكل خطراً فعلياً على نجاح العملية العسكرية الأميركية؛ إلا ان المجابهة العسكرية التي قد تتطور الى حرب نووية بين الجبارين لم تكن حسب منطق الحرب الباردة واردة جدياً لدى الطرفين. اما على الصعيدين المحلي والاقليمي فقد اقتصرت معارضة العملية على التنديد دون المقاومة. من هنا بدت الخطوة الأميركية هذه برأي العديد من الباحثين الغربيين مغامرة مدروسة، لا بل اعتبرت خطوة سياسية وعسكرية ناجحة في نطاق الصراع بين المعسكرين الدوليين وذلك من اجل تحقيق هدف سياسي هو احتواء أية محاولة شيوعية للتوسع في منطقة الشرق الأوسط[١١٤].

غير ان هذه الخطوة العسكرية رافقها تحرك نشط للدبلوماسية الأميركية لتبرير التدخل العسكري والاستفادة منه لايجاد حل سياسي للأزمة اللبنانية يتوافق مع مجمل مصالحها الستراتيجية في المنطقة ولا سيما المحافظة على سيطرة الغرب المطلقة على منابع النفط في منطقة الخليج.

الفصل السابع

الحـلّ

شكلت عملية انزال مشاة البحرية الاميركية في بيروت خلال شهر تموز (يوليو) ابرز التحولات التي طرأت على الأزمة اللبنانية على مختلف الصعد الداخلية والاقليمية والدولية. واعتبرت مثلاً صارخاً للسياسية الاميركية التي كانت خلال الحرب الباردة تلجأ احياناً لاستعمال القوة او التلويح بها وان بشكل محدود تحقيقاً لهدف استراتيجي اي على غرار ما حدث في منطقة الشرق الاوسط. اما على الصعيد الداخلي فإن ذلك الحدث ساهم بشكل او بآخر بتسريع عملية حل الازمة اللبنانية التي اصطدمت قبل ذلك بعقبات عدة لم يكن من السهل حلها.

وإذا كانت المعارضة قد عبّرت دائماً عن رفضها تجديد ولاية رئيس الجمهورية كميل شمعون فقد غدا واضحاً حتى قبل نزول القوات الاميركية على الأراضي اللبنانية بأن حكومة الولايات المتحدة لم تعد لديها قناعة بجدوى بقاء الرئيس شمعون في سدة الحكم بعد انتهاء ولايته. وتظهر الوثائق الاميركية ان اندلاع اعمال العنف في لبنان خلال شهري ايار وحزيران (مايو ويونيو) وتحت شعار رفض التجديد ساهمت في اقناع الادارة الاميركية بالتراجع عن موقفها السابق المؤيد ضمناً لتجديد ولاية شمعون. وكان الرئيس شمعون قد تلقى بطريقة غير مباشرة اكثر من اشارة دبلوماسية تؤكد هذا التراجع مما جعله يفقد الامل بتجديد ولايته خلال نهاية شهر حزيران (يونيو)[1]. وكانت بداية حل عقدة التجديد هذه في اواخر شهر ايار (مايو) عندما اعلن سامي الصلح بأن حكومته لن تطلب تعديل الدستور من اجل ذلك. إلا

ان المعارضة بقيت عند شكوكها من ان الرئيس شمعون وبسبب تأييد اغلبية اعضاء المجلس النيابي له قادر على خلق ظروف جديدة لتجديد ولايته. ولهذا اصرّ قادة المعارضة في البداية على وجوب استقالة رئيس الجمهورية من منصبه رغم ان هذا المطلب لم يكن ليحظى بدعم كاف لا سيما اقليمياً ودولياً. فدول المعسكر الغربي التي ما لبثت ان تراجعت عن موقفها الداعم للتجديد لم تقبل بهذا الشرط الأخير لكونه يعبر عن نصر سياسي كامل للمعارضة اي للخط الناصري وارتأت بان الحل الواقعي هو انتخاب رئيس جديد للجمهورية يكون مقبولاً لدى جميع الاطراف.

ومع قرب نهاية ولاية شمعون وتطبيقاً لاحكام الدستور اللبناني بادر رئيس المجلس النيابي عادل عسيران الى تعيين موعد الجلسة النيابية لانتخاب خلف لرئيس الجمهورية ضمن ما يسمى «بالمهلة الدستورية»، وحدد الرابع والعشرين من شهر تموز (يوليو) موعداً لها. وبرز منذ ذلك الحين عدد من المرشحين لهذا المنصب بعضهم من داخل المجلس النيابي وموال للرئيس شمعون والبعض الآخر من خارج المجلس ومعارض او محايد ازاء العهد الشمعوني[٢]. وإذا كان من المحتمل أن يقبل الرئيس شمعون آنذاك بمرشح من داخل المجلس النيابي يكون مواليا له فان قوى المعارضة رفضت تأييد أي من هؤلاء النواب الموارنة لمنصب الرئاسة لهذا السبب. وكانت بدورها تميل الى ترشيح رئيس الجمهورية السابق بشارة الخوري او قائد الجيش فؤاد شهاب. غير ان القوة الثالثة كانت تميل الى ترشيح فؤاد شهاب لكونه الاقدر على حل الازمة ووضع حد لاعمال العنف. وكانت البطريركية المارونية تميل في البداية الى عودة رئيس الجمهورية السابق بشاره الخوري ولكنها لم تعارض ترشيح فؤاد شهاب معتبرة اياه المنقذ وذلك منذ انفجار الأزمة[٣]. واذ جرى التداول في هذه المرحلة بأسماء عدد من المرشحين من داخل المجلس وخارجه الا ان احداً من هؤلاء لم يحظ بتأييد واسع بين مختلف القوى السياسية كما حظي فؤاد شهاب. ذلك ان اتصالات شهاب بأقطاب المعارضة لم تنقطع طيلة الازمة. وبدأ يظهر منذ حزيران كمرشح مقبول لدى اوساط المعارضة ايضاً[٤]. اما الرئيس شمعون فقد اخذ يميل الى القبول بترشيح شهاب معتبراً اياه المرشح الوحيد الذي كان يحظى بدعم كامل من الجيش للسيطرة على الوضع.

ويبدو ان موقف عبد الناصر من الأزمة ساهم في تهيئة الاجواء للحل حتى قبيل نزول القوات الاميركية في بيروت. ذلك ان ميل عبد الناصر لاتباع سياسة اقرب من ذي قبل لمفهوم «الحياد الايجابي» في الحرب الباردة، ساهم في تحسين علاقاته بالولايات المتحدة الاميركية. وكان عبد الناصر قد اقترح على الاميركيين منذ نهاية شهر ايار (مايو) تقريباً القيام بعمل مشترك لحل الازمة اللبنانية. وتضمن اقتراحه اعلان الرئيس شمعون عن عدم رغبته في تعديل الدستور من اجل التجديد وان يكمل ولايته بعد ان يكلف فؤاد شهاب برئاسة الحكومة ويصدر امر عفو عن قادة المعارضة(٥). واكد عبد الناصر في مناسبة اخرى للسفير الاميركي في القاهرة انه لم يسع لضم لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة ولا يبغي تأليف «حكومة لبنانية ترضخ لسياسته»(٦). وتأكيدا على حسن نيته ازاء ما يجري في لبنان اجّل زيارة كانت مقررة له الى دمشق خلال شهر ايار (مايو) خوفاً من ان تكون سبباً لتأجيج نار الحرب في لبنان(٧).

ويبدو ان اقتراح عبد الناصر للحل لم يلق في ذلك الحين تجاوباً سريعاً لدى الحكومة الاميركية، ذلك ان مبادرة عبد الناصر هذه كانت بحاجة الى ثقة الادارة الاميركية بسياسته الجديدة او لأنها لم تؤخذ بالجدية المطلوبة. كما وان أي مشروع للحل كهذا لا بّد وان يحظى بموافقة حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ولا سيما اعضاء حلف بغداد فضلاً عن اقناع شمعون نفسه بعدم التجديد. وفي جميع الحالات ان نجاح اية مبادرة كهذه كان يحتاج الى عامل الوقت. وهنا يصح الافتراض بأن موقف عبد الناصر الاخير من الأزمة كان مثابة اشارة واضحة لقوى المعارضة اللبنانية لكي تسلك طريق الاعتدال، وربّما ساهم باقناع الادارة الاميركية بصرف نظرها نهائياً عن دعم مشروع تجديد ولاية الرئيس شمعون. على صعيد آخر كانت المساعي التي بذلها الرئيس شمعون حتى نهاية شهر حزيران (يونيو) عبر وزير خارجيته لاقناع الادارة الاميركية بضرورة تدخل عسكري اميركي من شأنه ان يحسم الوضع اللبناني لصالحه قد ذهبت هباء(٨). وكان شمعون قد رفض قبل ذلك مشروع عبد الناصر لحل الأزمة لا بل عارض أي مشروع حل يكون لعبد الناصر فيه دور اساسي من شأنه ان يعزّز دور قوى المعارضة اللبنانية. وكانت حجته الدائمة

لرفضه الحوار مع اقطاب المعارضة، ولاء هؤلاء الاخيرين لعبد الناصر الذي حسب رأيه كان يريد ضم لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة او على الاقل يريد الهيمنة عليه وكان يوافقه في هذا الرأي قسم من الادارة الأميركية المعادي لمصر فضلاً عن اعضاء حلف بغداد[٩].

طي صفحة التجديد

الا ان الادارة الأميركية ما لبثت في مطلع شهر تموز (يوليو)، وقبيل نزول القوات الاميركية بأن حسمت قرارها ضد التجديد انطلاقاً من رؤيتها للوضع الداخلي اللبناني الامر الذي جعل الرئيس شمعون يسير باتجاه انتخاب رئيس جمهورية جديد ضمن المهلة الدستورية. وبدا واضحاً ان اختيار خلف لشمعون لا بد وان يكون مرشح تسوية ولكنَّ مرشحاً كهذا كان بحاجة الى عرّاب. لقد كان هذا العراب روبرت مورفي المبعوث الشخصي للرئيس ايزنهاور الذي وصل مع نزول القوات البحرية الاميركية الى بيروت ليقوم بمهمة تقريب وجهات النظر بين الفريقين المتنازعين. وبالطبع كان لوجود القوات الأميركية في بيروت وللظروف الاقليمية المستجدة دورهما الضاغط باتجاه دفع الحل التوفيقي هذا الى الامام. والجدير بالملاحظة هنا ان رجال الاعمال في لبنان اخذوا يلحون على ضرورة انعقاد مجلس النواب لانتخاب رئيس جديد للجمهورية منذ ما قبل عملية الانزال العسكري الأميركي وهددوا بأنهم سيضطرون الى صرف العمال والموظفين بسبب توقف الحركة الاقتصادية كنتيجة لأستمرار الأزمة في البلاد.

لقد كانت إذن جميع الظروف مهيأة للشروع بالحل. وتسهيلاً لذلك اعلن مورفي ان الحكومة الاميركية تقف من قضية انتخاب رئيس جديد للجمهورية موقف الحياد وتبغي من خلال ذلك حلا يرضي جميع اللبنانيين. وبادر الى الاتصال بجميع الافرقاء وعقد اجتماعه الرسمي الاول في لبنان مع بطريرك الموارنة ليقف على رأيه من الأزمة اللبنانية وكيفية حلها. ثم اجتمع بزعماء المعارضة في بيروت وعلى راسهم رئيس الحكومة السابق صائب سلام. ثم التقى زعيم المعارضة في الشوف كمال

جنبلاط ومن بعده رشيد كرامي زعيم الثورة في طرابلس شارحاً هدف الحكومة الاميركية من ارسال قواتها العسكرية الى لبنان مستأنساً برأي المعارضة في كيفية حل الأزمة[١٠].

وكان موقف قادة المعارضة المعلن يتلخص بعدم الموافقة على انتخاب رئيس للجمهورية قبل استقالة شمعون من منصبه وانسحاب القوات الاميركية من لبنان. وما لبث المبعوث الاميركي ان اجتمع برئيس الجمهورية كميل شمعون لأبلاغه نتيجة اتصالاته، معرباً عن رأيه بأن الازمة لها اسباب داخلية ولا بد لأزالة اسباب هذا الخلاف من الاتفاق على مرشح حيادي. وفي سياق اجتماعاته هذه التقى مورفي بعضاً من اركان القوة الثالثة أي كلاً من يوسف سالم وبهيج تقي الدين ونقولا سالم واطلع على ارائهم ومقترحاتهم للحل والتي اجمعت على تأييد اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني ليكون مرشح التسوية[١١].

استطاع مورفي من خلال لقاءاته هذه أن يستطلع في العمق الأسباب الداخلية للأزمة وبالتالي تكونت فكرة لديه بأن ترشيح فؤاد شهاب لهو الحل الافضل والاكثر قبولاً لدى مختلف الفرقاء. وبقي عليه ان يقنع الرئيس شمعون والموالين له فضلاً عن اللواء فؤاد شهاب بالأمر[١٢]. وتذكر بعض المصادر انه لما فاتح مورفي قائد الجيش بشأن ترشيحه لخلافة شمعون في منصب الرئاسة رفض فؤاد شهاب في بداية الامر ولكنه قبل اخيراً بالمنصب كمرشح وفاق ومن اجل اعادة السلام الى لبنان على حد قول المبعوث الأميركي[١٣]. ثم ان مورفي اجتمع بالموالين للرئيس شمعون في دار السفارة الاميركية في بيروت، حيث تكلم النائب سليم لحود باسم هؤلاء معرباً عن استعداده لتسهيل مهمة المبعوث الاميركي. واجتمع مورفي في وقت لاحق بكمال جنبلاط احد ابرز اقطاب المعارضة. وقد ندد كمال جنبلاط بالتدخل العسكري الاميركي في لبنان معتبراً اياه مدعاة لاثارة الحقد والكراهية ازاء الولايات المتحدة والغرب. غير ان كمال جنبلاط اوضح للمبعوث الاميركي بأن موقفه السياسي يؤكد على استقلال لبنان ودعم كيانه الحالي وذلك في محاولة منه لدحض ادعاء شمعون بأن المعارضة تريد ضم لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة. كما وافق كمال جنبلاط

على ترشيح فؤاد شهاب لمنصب الرئاسة وعلى ضرورة اجراء الانتخاب الرئاسي هذا بأقرب وقت ممكن[١٤].

فؤاد شهاب؛ مرشح اجماع

نجح مورفي في نهاية المطاف باقناع فؤاد شهاب بترشيح نفسه، كما تبنّى شمعون ترشيح شهاب لهذا المنصب رغم شكوك الأخير وتردده ازاء تلبية طلب الرئيس شمعون للقيام بعملية عسكرية وبدعم من القوات الأميركية لأخضاع حيّ البسطة المعقل الاساسي للمقاومة الشعبية في بيروت قبيل عملية الانتخاب. والواقع ان الرئيس شمعون ظل حتى ذلك الحين يبغي تحقيق نصرٍ عسكريٍ ما على خصومه واخذ يلح على ضرورة قيام الجيش بعملية عسكرية ما في الشوف وبيروت طالباً من القوات الاميركية اغلاق الحدود مع سوريا معتبراً ان مثل هذه الخطوة تساعد على حل الأزمة. إلا ان فؤاد شهاب استطاع تجنب التورط في مثل هذه العملية العسكرية متذرعاً كالسابق بأنها ستؤدي إلى تفكك في وحدة الجيش اللبناني فيما ابدى الجانب الاميركي تفهماً لموقفه هذا وصرف النظر عن مثل هذه العملية العسكرية التي قد تؤدي الى مزيد من التأزم بدلاً من الحل. بيد ان فؤاد شهاب الذي كان يدرك ابعاد هذه المناورة اصرّ على موقفه واستطاع بذلك ان يحافظ على علاقاته شبه الودية مع فريق المعارضة الذي كان يؤيد ترشيحه لمنصب الرئاسة[١٥].

وبسبب تأييد المبعوث الاميركي لفؤاد شهاب استطاع مورفي استعمال سلاح وجود القوات الاميركية للضغط باتجاه ضرورة انعقاد جلسة الانتخاب الرئاسية هذه مهدداً الرئيس شمعون بانسحاب مفاجئ لهذه القوات إذا ما عارض ذلك. هذا من جهة، ومن جهة ثانية ابلغ قادة المعارضة بأن القوات الاميركية لن تنسحب قبل التفاهم على مسألة انتخاب الرئيس الجديد. وبذلك قطعت الطريق في وجه أية محاولات لعرقلة او مقاطعة جلسة الانتخابات الرئاسية. وانتخب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية في جلسة عقدها المجلس النيابي في ٣١ تموز (يوليو) بأكثرية ثمان

وأربعين صوتاً مقابل سبعة نواب صوتوا الى جانب ريمون اده وورقة بيضاء[١٦].

ومن المعروف ان رئيس الحكومة سامي الصلح كان قد عارض ترشيح فؤاد شهاب للرئاسة. ثم ان موكب الصلح تعرض الى حادث تفجير استهدف حياته قبل يومين من موعد انعقاد جلسة الانتخاب فكانت تلك الحادثة ذريعة لاستمراره في مقاطعة جلسة الانتخاب هذه ومعه ثلاثة نواب وزراء[١٧]. وكانت ردة الفعل الشعبية الاولى لهذا الحدث ترحيباً من الجانب الاسلامي واستياء لدى الفريق المقابل اي الماروني تحديداً الذي عبّر عنه بقرع اجراس الحزن في مناطقه وعكست بالتالي الانقسام الداخلي الحاد ذا الوجه الطائفي آنذاك بين اللبنانيين. ومع ذلك يصح اعتبار انتخاب فؤاد شهاب لمنصب رئاسة الجمهورية بداية لنهاية الأزمة اللبنانية بعد ان تضافرت ظروف محلية واقليمية ودولية ساهمت في حلها[١٨]. بيد ان نجاح روبرت مورفي في ايجاد مرشح تسوية ساهم في تحريك الوضع في الأمم المتحدة لدعم جلسة عامة لبحث المسألة اللبنانية.

الأمم المتحدة تدعم صيغة الحل

وكانت الحكومة الأميركية قد اعربت عن استعدادها لسحب القوات الأميركية بالكامل من لبنان اذا ما طلبت حكومته الشرعية ذلك او عندما تأخذ الأمم المتحدة اجراء من شأنه حماية لبنان بحسب رأيها من أية أخطار تهدده[١٩]. فهل هذا يعني ان حكومة الولايات المتحدة كانت تؤيد مشروع وضع قوات من الأمم المتحدة على حدوده على ان تشكل قواتها البحرية العمود الفقري لتلك القوة الدولية، أي بكلام آخر هل كانت ستتبنى مشروعاً كهذا كان يحظى بتأييد رئيس الجمهورية كميل شمعون ووزير الخارجية اللبنانية شارل مالك! لقد كانت دون تحقيق هذا المشروع عقبات عدة ليس اقلها معارضة فريق لبناني اساسي له بالإضافة الى بعض الجهات الاقليمية والدولية. فمشروع وضع قوات دولية على حدود لبنان الشرقية كان بحاجة الى موافقة مجلس الأمن الدولي، وتنفيذه يلقى معارضة الجمهورية العربية المتحدة كما من شأنه ان يعزز وجود الاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق

الاوسط وهذا ما لم يكن بوسع الغرب قبوله. وفضلاً عن ذلك فإن احتمال دعم الحكومة الأميركية لهذا المشروع لم يعد وارداً بعد نجاحها في استيعاب ما جرى في العراق وتكيف سياستها مع الظروف المستجدة في المنطقة، فضلاً عن ارتياحها النسبي لموقف مجلس الثورة العراقية غير العدائي لمصالح الولايات المتحدة والغرب في منطقة الخليج. كما ان موقف عبد الناصر الأكثر ايجابية بشأن الحياد ازاء صراع الجبارين في المنطقة وتأكيده مجدداً على احترام استقلال لبنان وسيادته جعل الحكومة الأميركية اكثر اطمئناناً لاستقرار الوضع في الشرق الأوسط[٢٠].

اما الاتحاد السوفياتي فلم يجد في انزال القوات البحرية الأميركية في بيروت والبريطانية في الأردن الا تدخلاً مباشراً يرمي لحماية مصالح الغرب البترولية في منطقة الشرق الاوسط. ولهذا بادر المندوب السوفياتي في الأمم المتحدة الى التقدم بمشروع قرار يدعو الى سحب القوات الأميركية والبريطانية فوراً من لبنان والأردن، وايده في ذلك، فضلاً عن الكتلة الشيوعية، مندوب الجمهورية العربية المتحدة[٢١]. إلا ان مشروع القرار هذا لم توافق عليه الهيئة العامة في الأمم المتحدة. ثم ان مشروع قرار آخر تقدمت به دول كندا وكولومبيا والدنمارك وليبيريا والنروج وبناما والباراغواي في الاتجاه نفسه لم يحظ بموافقة اكثرية الاعضاء ايضاً. إلا ان مندوبي الدول العربية كانوا قد شرعوا بوضع مشروع قرار ينال موافقة جميع اعضاء كتلة الجامعة العربية واكثرية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة[٢٢]. ونجحوا في اعداد مشروعهم هذا الذي قدمه مندوب السودان بإسم عشر دول عربية وحظي بموافقة اكثرية الدول الاعضاء في الأمم المتحدة[٢٣]. لقد صيغ القرار المذكور بلغة دبلوماسية واكد في حيثياته على مبدأ احترام الدول العربية لميثاق الجامعة العربية كما اكّد على ضرورة الالتزام بميثاق الأمم المتحدة أي الاحترام المتبادل لمبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وتضمن القرار دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لأخذ جميع الخطوات اللازمة مع حكومات الدول المعنية لتسهيل انسحاب مبكر للقوات الأجنبية من لبنان والأردن. وانسجاماً مع قرار الأمم المتحدة هذا توجه سكرتير الأمم المتحدة الى الشرق الأوسط للتشاور مع الحكومات المعنية بشأن تنفيذ مضمون القرار المذكور[٢٤].

أما على الصعيد الداخلي فإن انتخاب فؤاد شهاب اعقبه انفراج تدريجي في الوضع العام. ففي طرابلس مثلاً احد اهم معاقل الانتفاضة الشعبية اعلن زعيم المعارضة هناك رشيد كرامي وقفاً لاطلاق النار، وبدأت المدينة تعود تدريجاً الى حالتها الطبيعية[٢٥]. اما في بيروت فقد اعطيت الأوامر للقوى الأمنية لمصادرة أي سلاح يظهر في العاصمة وما حولها ابتداء من السابع من شهر آب (أغسطس). وفي هذا الوقت بدأت مختلف القوى السياسية تعلن عن موافقها ازاء تأليف حكومة العهد الجديد الاولى والسياسة التي يجب اتباعها لتصفية ذيول الأزمة في جميع الميادين[٢٦]. وبادر وفد من زعماء المعارضة لعهد شمعون الى زيارة الرئيس المنتخب في السادس والعشرين من شهر آب (أغسطس) وقدموا له مذكرة دعوا من خلالها الى تأليف حكومة من اقطاب المعارضة، واتهموا عناصر مشبوهة وأجنبية بالتآمر لمنع فؤاد شهاب من تسلّم مهمّات منصبه وتأخير انسحاب القوى الأجنبية من لبنان[٢٧]. وبعد ايام قليلة رشحت المعارضة رشيد كرامي لتشكيل الحكومة الجديدة.

بيد ان الجبهة البرلمانية المتحدة الموالية لعهد الرئيس شمعون والتي ضمت ثلاثة وعشرين نائباً طالبت بتوجيه انذار لكل القوى المسلحة غير الشرعية أي قوى المعارضة لتسليم سلاحها، واعلنت في الوقت عينه انها ترفض التعاون مع أية حكومة في المستقبل يكون بين اعضائها احد من قادة المعارضة[٢٨]. لا شك ان هذا الموقف ينم عن عودة نحو التطرف بدلاً من تسهيل مهمة الرئيس المنتخب، خصوصاً وقد سبق هذا الموقف تصريح لعشرين نائباً مؤيداً للعهد السابق بأنهم على استعداد لدعم أي اجراء يتخذه رئيس الجمهورية المنتخب من شأنه المساهمة في عودة البلاد الى حالتها الطبيعية وضبط الأمن والنظام فيها[٢٩].

لقد بدا من خلال ذلك كله صعوبة المهمة التي كان سيتولاها الرئيس العتيد وبالتالي بدأت المناورات السياسية بين القوى السياسية المحلية للحصول على بعض المكاسب السياسية الآنية من خلال الصيغة التي ستشكل على اساسها الحكومة الاولى في العهد الجديد. وهل سيتولى هذه المهمة يا ترى فريق حيادي كاقطاب القوة الثالثة ام مزيج من اقطاب الفرقاء الثلاثة؟ لقد كان دون ذلك كله عقبات وشروط

ومن ثم شروط مضادة في المرحلة الاولى وبالتالي كان على الرئيس المنتخب ان يضع الحلول المناسبة ويدخل في عملية مساومة سياسية بين مختلف الجهات. كما كان عليه عقد بعض المصالحات الفردية بين الزعماء المتخاصمين. ومع كونهم دخلوا الآن جميعاً في لعبة الحل السياسي فإن بعضهم لم يكن قد طوى نهائياً صفحة العنف خوفاً على بعض المكاسب الآنية او تجنباً للخسائر كما حدث من خلال الثورة المضادة.

الثورة المضادة

هكذا استمرت سياسة «شد الحبال» بين فريقي الصراع. انما انخفضت بدرجة كبيرة اعمال العنف واقتصرت على احداث ذات طابع فردي كالخطف واللصوصية. الا ان اعمال العنف هذه اتخذت فيما بعد طابعاً طائفياً بين المسيحيين والمسلمين وكادت تشعل نيران حرب أهلية من جديد على أثر خطف الصحافي الكتائبي فؤاد حداد المعروف بـ (ابو الحن) وهو احد العاملين في صحيفة «العمل» الكتائبية وذلك اثر كتابته مقالاً تهجم فيه على عبد الناصر. وشهد الوضع السياسي توتراً حاداً بعدما أعلن حزب الكتائب اضراباً عاماً في المناطق التي يسيطر عليها احتجاجاً على ذلك الحادث وذلك ابتداءً من الثاني والعشرين من شهر ايلول (سبتمبر). واستمر الاضراب حتى الثالث عشر من تشرين الاول (اكتوبر). وسميت هذه المرحلة بفترة الثورة المضادة لما تخللها من اعمال العنف والتظاهرات في مناطق ذات اغلبية مارونية ولما رافقها من تصعيد سياسي من قبل فريقي النزاع[٣٠].

وابرز الاحداث السياسية في هذه المرحلة كان تسلم فؤاد شهاب سلطاته الدستورية بعد ان عقدت جلسة القسم في المجلس النيابي في الثالث والعشرين من شهر ايلول (سبتمبر). وخلال هذه الجلسة القى الرئيس شهاب خطبة تناولت المبادئ الاساسية لمعالجة الأزمة وذيولها والتي لخصها احد مقاطع خطبة القسم على النحو التالي:

«ان اقرار الأمن وحكم الدولة في جميع المناطق اللبنانية، ونزع السلاح من ايدي اللبنانيين كافة دون تمييز وبلا هوادة واعادة الحياة واعادة النشاط الى الاقتصاد اللبناني، وبناء ما تخرب من مرافق البلاد ومعالمها، وازالة التوتر في العلاقات بين لبنان وبعض شقيقاته العربيات ولا سيما تلك التي تجاوره وفوق هذا كله تحقيق انسحاب القوات الأجنبية عن أرض الوطن بأسرع وقت، انما هي القضايا المحلية التي يتطلب حلها تصميم المسؤولين الكامل وحزمهم الاوفى، وعنايتهم الدائبة»[٣١].

كما رسمت الخطبة معالم سياسة لبنان الداخلية والخارجية في العهد الجديد كما يستدل من المقطع التالي نصه:

«إن ميثاقنا الوطني هو الذي جمعنا ويجمعنا على الأيمان بلبنان وطناً عزيزاً مستقلاً، سيداً حراً، متعاوناً باخلاص وصدق مع شقيقاته الدول العربية الى اقصى حدود التعاون لما فيه خيره وخيرها جميعاً، مقيماً علاقاته مع العالم اجمع على اساس الصداقة والكرامة والتعامل المتكافئ الحر... وإذا كان ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق هيئة الأمم المتحدة هما الدعامتان القويتان لاستقلال لبنان فإن الدعامة الكبرى تبقى في ميثاقنا الوطني[٣٢]».

وجرياً على التقليد السياسي المتبع في مطلع كل عهد جديد في لبنان فقد استقالت آخر حكومة للعهد السابق ليحل محلها حكومة جديدة. وقد كلف رئيس الجمهورية فؤاد شهاب زعيم المعارضة في طرابلس وابرز مرشحي السنة لهذا المنصب اي رشيد كرامي تشكيل الحكومة الاولى في عهده. وشكلت الحكومة هذه من ثمانية وزراء، اربعة منهم ينتمون الى جبهة الاتحاد الوطني المناوئة للعهد السابق وثلاثة وزراء من القوة الثالثة ووزير واحد من الحياديين، اي ان مركز الثقل فيها كان للمعارضة[٣٣].

بيد ان تشكيل الحكومة الاولى في عهد الرئيس شهاب على هذا النحو ادى الى ردة فعل سلبية من الفريق الموالي للرئيس شمعون، حيث اعلن بيار الجميل ان

تأليف حكومة كرامي على هذا النحو هو نصر غير مبرر للذين قاموا بالثورة والعصيان ولا يسعه سوى الوقوف ضد تلك الحكومة لأنها حكومة «تحدٍ»[٣٤].

وتصاعدت حدة التوتر في المناطق الموالية للرئيس السابق اثر ذلك فأقيمت فيها المتاريس واستمرت مظاهر الاضراب وسارت تظاهرات عدة في بعض الأماكن من بيروت وكذلك في زحلة والمتن ضد العهد الجديد. كما وان اذاعة «صوت لبنان» الكتائبية عاودت البث ابتداء من أول شهر تشرين الاول (اكتوبر). ورافق مظاهر التوتر هذه حوادث خطف عدة اتخذت طابعاً طائفياً بين المسيحيين والمسلمين في بيروت. وبلغت حدا من البشاعة حتى ان احداً لم يأمن على نفسه الذهاب الى عمله في حي يعتبر منطقة نفوذ لهذا الفريق او ذلك ان كان ينتمي الى طائفة اخرى. وتساءلت عندها بعض اوساط المعارضة هل ان الهدف من «الثورة المضادة» ايجاد مبرر لبقاء القوات الأجنبية مدة اطول في لبنان[٣٥].

والواقع ان اختيار رشيد كرامي لترؤس اول حكومة في العهد الشهابي جاء نتيجة لاتفاق زعماء المسلمين المعارضين للعهد السابق على ترشيحه لذلك المنصب. إلا أن الوزراء المسيحيين، اختيروا من غير الموالين للرئيس شمعون فيما كان الوزراء المسلمون من المعارضين القريبين من قادة الثورة. ويبدو ان عوامل عدة كانت وراء الثورة المضادة، لعل اهمها تخوف القوى المسيحية التي كانت توالي الرئيس شمعون من سيطرة قادة الثورة على مرافق الدولة اللبنانية بعد خروج الرئيس شمعون من القصر الجمهوري ومن غير ان يشترك في الحكومة العتيدة احد من انصاره كما تبين لهم من تشكيل حكومة العهد الاولى. وهذا يعني ان التيار المسيحي المناهض للناصرية كان غير متحمس لانتخاب فؤاد شهاب لمنصب الرئاسة وخشي ان تكون الحكومة الجديدة برئاسة رشيد كرامي هي مثابة هزيمة سياسية له. أما في الجانب الآخر فان الحكومة الكرامية هذه لم تكن موضع ترحيب من جميع القوى السياسية التي كانت تناوئ عهد الرئيس شمعون خصوصاً تلك التي كانت تتوخى من الثورة تحقيق مكاسب سياسية ذات طابع طائفي ولكنها بقيت محدودة التأثير في مجرى الأحداث اثناء الثورة المضادة[٣٦].

ومرة اخرى ساهم موقف فؤاد شهاب المعتدل والحازم من الثورة المضادة وهو انذاك في منصب رئاسة الجمهورية بالحيلولة دون تفاقمها، فلم يعمل مثلاً على قمع حركة تلك الفئة في اغلبيتها المسيحية بالقوة واعطى اوامره لقوات الجيش الموكلة حفظ الأمن ان لا تدخل الأحياء المسيحية حيث معقل الانتفاضة المضادة ولكنه وبحسب مصدر مقرب من فؤاد شهاب طلب الى الجيش منع قطع طرق المواصلات الاساسية او السماح بتظاهرات من شأنها ان تعرض المؤسسات الاسلامية لأية تعديات.

حكومة لا غالب ولا مغلوب

بيد ان فريقاً من العقلاء سعى الى تهدئة الوضع، ودعا الى عقد مصالحة وطنية تجمع مختلف الزعماء اللبنانيين عبر مؤتمر وطني يعقد في منزل رئيس الجمهورية بالذات. الا ان هذه الدعوة اصطدمت بعقبات سياسية عدة ابرزها اصرار رئيس حزب الكتائب على تمثيل الفريق الشمعوني بأربعة وزراء على اساس شعار العهد الشهابي - لا غالب ولا مغلوب - هذا من جهة فيما رفضت الجبهة الوطنية في البداية وهي الخصم الرئيسي للرئيس شمعون، هذا الطلب من جهة ثانية(٣٧).

ورافق هذا التشبث بالمواقع تصعيد نيابي تمثل بتقديم مذكرة ضد الحكومة الكرامية هذه لرئيس المجلس النيابي عادل عسيران اي من قبل الكتلة الموالية للرئيس شمعون. وكانت تضم تلك الكتلة اثنين وعشرين نائباً من حزب الوطنيين الاحرار وخمسة من نواب البقاع فضلاً عن النائب اسد الأشقر رئيس الحزب القومي السوري الاجتماعي(٣٨).

وسرعان ما تبين من خلال هذا الموقف النيابي المعارض ان المجلس النيابي الذي انتخب في عهد الرئيس السابق، سيشكل قوة ضاغطة على سياسة العهد الجديد. ولا بد اذن من مواجهة التكتل النيابي هذا بواقعية وحكمة كي تستطيع الحكومة الكرامية نيل ثقة المجلس النيابي وبالتالي لكي تستمر في الحكم. واتخذ الرئيس شهاب زمام

المبادرة لحل المشكلة الحكومية وبالتالي وضع حد للتوتر القائم، فدعا اولاً زعماء الجبهة الوطنية الى اجتماع عقد في منزله وبحث معهم الحلول الممكنة للأزمة المستجدة[٣٩]. وتذكر بعض المصادر ان الرئيس شهاب عرض حلاً يقضي اما بتشكيل حكومة اتحاد وطني يتمثل فيها الطرفان بشكل متوازن وتأخذ على عاتقها تهدئة الوضع وجمْع الأسلحة او سيكون الخيار الثاني استقالة حكومة كرامي وتشكيل حكومة عسكرية برئاسة ناظم عكاري وتضم اربعة وزراء من الضباط[٤٠]. وتذكر المصادر عينها أن الجبهة الوطنية وافقت على الحل الثاني أي تسهيل مهمة رئيس الجمهورية باستقالة الحكومة الكرامية وتشكيل الحكومة العسكرية على ان تبادر تلك الحكومة الى حل المجلس النيابي واعلان الأحكام العرفية ومن ثم تدعو لانتخاب مجلس جديد. وتذكر مصادر اخرى ان حلاً يقضي بتأليف حكومة من الحياديين لم ترض به الجبهة الوطنية فيما كان يلقى هذا الحل موافقة من الجانب الشمعوني كما وان الأخير كان يعارض تشكيل حكومة عسكرية[٤١].

إلا ان عودة رشيد كرامي الى منزله وشيوع خبر احتمال استقالة حكومته احدث في الجبهة الموالية له ضجة شعبية ضد تلك الاستقالة. إذ اعتبر المؤيدون له تلك الاستقالة مثابة نكسة للانتفاضة واهدافها، الامر الذي ابقى الوضع السياسي جامداً أياماً عدة[٤٢]. ورأى العقلاء مرة اخرى ان لا بديل من حل وفاقي وواقعي يأخذ بعين الاعتبار مصالح الفريقين. ومن هذا المنظار بالذات ادرك الرئيس شهاب خطورة الوضع المتأزم فعمد الى التدخل شخصياً لعرض حل توفيقي قضى بتعديل وزاري يراعي مصلحة الفريق الآخر مع بقاء رشيد كرامي رئيساً لتلك الحكومة. ورسمت معالم هذا الحل اثر زيارة قام بها رئيس حزب الكتائب - الحليف الأساسي للعهد السابق - الى رئيس الحكومة في مكتبه بطلب شخصي من رئيس الجمهورية. واسفرت الزيارة عن تفاهم بين كرامي والجميل على اشتراك الأخير في حكومة رباعية على اساس المناصفة بين الفريقين، واطلق عليها حكومة الاتحاد الوطني لتعمل على تهدئة الوضع والعودة بالبلاد الى حالتها الطبيعية او لتحكم تحت شعار «لا غالب ولا مغلوب»[٤٣].

وفي الرابع عشر من تشرين الاول (اكتوبر) اعلن رشيد كرامي عن تشكيل حكومة متوازنة من أربعة وزراء يحمل كل منهم حقائب وزارية عدة توزعت بين: رشيد كرامي رئيساً ووزيراً للدفاع والمال والاقتصاد والانباء. والحاج حسين العويني وزيراً للخارجية والعدل والتصميم وبيار الجميل وزيراً للتربية والأشغال العامة والصحة والزراعة. فيما تسلم ريمون اده وزارة الداخلية ووزارتي الشؤون الاجتماعية والبريد والهاتف(٤٤).

شكل تأليف الحكومة الجديدة خطوة اساسية نحو انهاء ازمة «الثورة المضادة». إذ دعا على اثرها حزب الكتائب الى انهاء الاضراب وفُتحت الاسواق في العاصمة وازيلت المتاريس من شوارعها وعادت الحياة الطبيعية تدبّ في ارجائها كما في سائر المناطق. ثم ان كمال جنبلاط قائد الانتفاضة في منطقة الشوف واقدم معارضي كميل شمعون وابرز خصومه السياسيين، اعلن بالتفاهم مع الحكومة الكرامية الغاء جميع المظاهر المسلحة في منطقته بما فيها تسريح جميع المقاتلين من اتباعه ايذاناً بانتهاء «الثورة»(٤٥).

تصفية ذيول الازمة

وهكذا اصبح بمقدور حكومة رشيد كرامي التقدم ببرنامج لانهاء ذيول الأزمة السياسية التي خلفتها الأحداث خلال «الثورة» على المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية كافةً. وقد استوحت في سياستها المبادئ العامة التي نادى بها رئيس الجمهورية فؤاد شهاب في جلسة القسم في المجلس النيابي(٤٦) والتي تبناها من غير تحفظ رئيس الحكومة رشيد كرامي في البيان الذي القاه في المجلس النيابي لمنح حكومته الثقة. وتضمنت هذه المبادئ بالميثاق الوطني كأساس لوحدة اللبنانيين الوطنية في الداخل. اما على صعيد العلاقات الخارجية، فقد اكدت الحكومة في برنامجها على سياسة الحياد ازاء الخلافات بين الدول العربية وبالتالي العودة الى اقامة علاقات طبيعة بين لبنان والبلدان العربية المجاورة ومن ثم التعامل مع الدول الأجنبية على اساس ميثاق الأمم المتحدة أي اقامة علاقات مبنية على الثقة والاحترام المتبادل(٤٧).

ونجحت الحكومة في مستهل عملها السياسي باتخاذ خطوات اساسية نحو رسم معالم تلك السياسة عبر اصدار مراسيم اشتراعية عدة في المجالات الأمنية والمالية والاقتصادية والاصلاح الاداري واحالتها على المجلس النيابي لاقرارها[٤٨]. وكان المجلس النيابي قد منحها صلاحيات استثنائية بهذا الخصوص لمدة ستة اشهر اصدرت خلالها نحو مئة واثنين وستين مرسوماً اشتراعياً يتعلق بمختلف هذه القضايا مما ساهم في تحسن الوضع العام خلال فترة قصيرة من الزمن[٤٩]. اما على الصعيد السياسي فقد نجح العهد الجديد في تثبيت دعائم التوازن التقليدي في السياسة الداخلية عبر الحكومة الكرامية ولكنه عمل بالمقابل على اضعاف الفريق الموالي للرئيس شمعون لاسيما، على الصعيدين السياسي والاداري. وكان العهد الشهابي قد اتخذ اولى خطواته هذه بتعيين ثلاثة ضباط كبار من المقربين منه في المراكز الأمنية الاساسية أي لقيادة كل من قوات الأمن الداخلي (الدرك) وقوات الشرطة وقوى الأمن العام[٥٠].

ثم ان تماسك الوضع الحكومي والاستقرار الأمني شجعا على جلاء ما تبقى من القوات الاميركية عن ربوع لبنان[٥١]، فيما عادت العلاقات اللبنانية مع الجمهورية العربية المتحدة الى مجراها الطبيعي بعد ان طلبت الحكومة اللبنانية سحب شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة من ادراج مجلس الأمن الدولي. وعاد اثر ذلك سفير الجمهورية العربية المتحدة اللواء عبد الحميد غالب الى مقره السابق في بيروت. واعقبت هذه الخطوة انهاء عمل فريق المراقبة الدولية ومغادرته الأراضي اللبنانية قبل نهاية عام ١٩٥٨[٥٢]. وعلى صعيد آخر فإن مبادرة الحكومة الكرامية خلال هذه الفترة لفك ارتباط لبنان بمبدأ ايزنهاور ساهم في تعزيز علاقاته الودية بالجمهورية العربية المتحدة. كما ان تخلي الولايات المتحدة عن مبدأ ايزنهاور في سياستها الشرق اوسطية آنذاك ساهم في تعزيز علاقات لبنان الدولية.

ولعل الحدث السياسي الابرز في مطلع عهد الرئيس شهاب كان تفاهم الاخير مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر على المبادئ والأسس التي تساهم في بناء علاقة ودية وسليمة بين البلدين إثر الاجتماع التاريخي الذي عقد بين الجانبين في خيمة نصبت على الحدود اللبنانية السورية (في ٢٥ آذار ١٩٥٩).

وقد اسفر اللقاء هذا عن تبني صيغة تفاهم في العمق اكد خلالها الرئيس عبد الناصر على دعمه المطلق للوحدة الوطنية في لبنان التي هي اساس كيانه واستقلاله فيما اكد الرئيس شهاب على انه لن يسمح بأي نشاط معاد للجمهورية العربية المتحدة ينطلق من الأراضي اللبنانية. وقد ساهم هذا اللقاء بالفعل في استقرار الوضع الداخلي في لبنان طيلة العهد الشهابي بشهادة المؤيدين والمعارضين للعهد على حد سواء[٥٣].

وخلال عام ١٩٥٩ جرت انتخابات فرعية في قضائي جزين والشوف نتيجة لشغور مقعد كل من النائبين فريد قوزما في جزين ونعيم المغبغب في الشوف[٥٤]. وخسر مرشح الرئيس شمعون في الشوف مقعده النيابي لصالح سالم عبد النور المرشح الحليف لكمال جنبلاط. اما في قضاء جزين فقد فاز مرشح الكتائب بدلاً من المرشح الحليف للرئيس شمعون. ثم ان تغييراً آخر جرى على صعيد رئاسة المجلس النيابي اذ انتخب صبري حمادة - احد اقطاب المعارضة في عهد شمعون - رئيساً للندوة النيابية بدلاً من النائب عادل عسيران الذين شغل ذلك المنصب لست سنوات متواصلة أي طيلة عهد شمعون.

بيد ان هذه الخطوات السياسية التي قام بها العهد الشهابي بدت وكأنها انقلاب سلمي وتدريجي على مقومات العهد السابق في مختلف الميادين. على ان الخطوة الأهم بشأن هذا التغيير كانت في الدعوة لانتخاب مجلس نيابي جديد يكون اكثر تعبيراً عن حجم القوى السياسية واصدق تمثيلاً لها. وبما ان الطعون التي وجهت لانتخابات عام ١٩٥٧ كانت لا تزال حية في الأذهان، فقد كان لا بد من وضع قانون انتخابي جديد يضمن هذا التوجه. وتم ذلك عندما وافق المجلس النيابي على قانون انتخاب جديد رفع فيه عدد النواب من ستّة وستين نائباً الى تسعة وتسعين. واعقب هذه الخطوة حل الرئيس شهاب للمجلس النيابي السابق وتشكيل حكومة حيادية برئاسة احمد الداعوق للاشراف على الانتخابات النيابية خلال مدّة ثلاثة اشهر.

وجرت تلك الانتخابات على مراحل اربع خلال شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٠ واوائل شهر تموز (يوليو) واعتبرت من افضل الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان منذ الاستقلال[٥٥]. وابرز نتائج تلك الانتخابات فوز «الاقطاب» او عودة جميع الزعماء السياسيين الذين فشلوا او ربما الأصح أفشلوا في الانتخابات عام ١٩٥٧ الى مقاعدهم في المجلس النيابي فضلاً عن «تحجيم» الكتلة التي كانت توالي الرئيس السابق واضعافها. على ان الانتخابات هذه لم تكن فوزاً ساحقاً لمعارضي الرئيس السابق وانما عكست الواقع السياسي في بلد متعدد الطوائف والتيارات السياسية كما عكست اتجاهاً معيناً في مواقف المنتخبين تأييداً للعهد الجديد[٥٦]. ومع انتخاب المجلس النيابي الجديد برعاية حكومة حيادية اكمل الرئيس فؤاد شهاب ما اعتبره خطوات اساسية لتصحيح الوضع السياسي العام نتيجة اخطاء العهد السابق. وعندما التأم المجلس الجديد في الثامن عشر من تموز (يوليو) وانتخب النائب صبري حمادة رئيساً له، فاجأ الرئيس شهاب اللبنانيين باعلان استقالته من منصب رئاسة الجمهورية معللاً سبب الاستقالة الاساسي والوحيد انه جاء الى الحكم لانقاذ لبنان من محنته. وبما ان الخطوات التي اخذها من تشكيل الحكومات حتى انتخاب المجلس النيابي الجديد قد اعادت الأمور الى نصابها فانه لم يعد يرى ضرورة لبقائه في منصبه[٥٧].

بيد ان مفاجأة الاستقالة اعادت الى الاذهان صورة الأزمة السابقة في جميع وجوهها القاتمة. وسواء اعتبرت الاستقالة مثابة مناورة سياسية بارعة كما ادعى خصوم شهاب ام لا، فان التفاف معظم القوى السياسية حول فؤاد شهاب دفعته للعودة عن الاستقالة وبالتالي لاعطائه قوة سياسية قلما حظي بها رئيس جمهورية سابق في لبنان. لقد بدأت عندها انطلاقة العهد الشهابي أي صفحة جديدة في تاريخ الحكم في لبنان المستقل خلال عقده الثالث وطويت به صفحة العهد السابق ومعه ملف ازمة ١٩٥٨ الدامية.

خاتمة

بين الماضي والمستقبل

إذا كانت الازمة اللبنانية الدامية عام ١٩٥٨ تعود لأسباب محلية واقليمية ودولية متداخلة، يصعب فهمها من غير تحليل دقيق لهذه العوامل الثلاثة المتشابكة فإن العامل الجوهري كما يستخلص من هذه الدراسة يمكن ردّه الى ذلك الانقسام التاريخي ذي البعد الطائفي بين فريقين اساسيين من اللبنانيين وخلافهما حول هوية لبنان وطبيعة كيانه وبالتالي علاقاته بمحيطه وبالعالم. وإذا كان صحيحاً ان هذا الخلاف قد شهد اكثر من حلٍ توافقي في مراحل معينة من تاريخ لبنان الحديث إلا ان هذا العامل ظل سبباً كامناً وراء العديد من الخلافات اللبنانية الداخلية كالتي جرت في عهد الرئيس شمعون. وقد تميز العهد المذكور بحدة الخلاف بين اللبنانيين حول عدد من القضايا الداخلية والاقليمية والدولية. ورافق ذلك تحدٍ متبادل احياناً بين الرئيس شمعون من جهة والعديد من الزعماء اللبنانيين الذين خالفوه الرأي في هذه القضايا من جهة ثانية.

فكميل شمعون الذي عرف قبل انتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية بتعاطفه مع بعض القضايا العربية انذاك ومنها القضية الفلسطينية مستقطباً بذلك تأييد اكثرية المسلمين اللبنانيين قد غدا في منتصف ولايته زعيماً منحازاً الى فريق من اللبنانيين استمد قوته الشعبية من الجانب المسيحي عامة والماروني تحديداً. وهو فريق له نظرته الخاصة الى هوية لبنان وعلاقاته بمحيطه وبدول الغرب.

ذلك ان لبنان بنظر هذا الفريق كما سبق واشرنا في هذه الدراسة له هويته الخاصة والمتميزة عن سائر البلاد العربية، وهو لا ينتمي الى محيطه العربي الاسلامي المشرقي بقدر ما ينتمي الى عالم البحر المتوسط والغرب، وبالتالي تربطه علاقة عميقة الجذور سياسياً ودينياً وثقافياً مع دول الغرب المسمى «مسيحي». وكان هذا الفريق يؤمن بقومية لبنانية مميّزة عن القومية العربية ويدعو الى اقامة تحالف ثابت مع العالم الغربي كضمانة اكيدة لاستمرار الكيان اللبناني بطابعه المسيحي هذا حتى وان ادى ذلك الى مواجهة حادة مع فريق آخر من اللبنانيين هو الفريق «العروبي»، اي الفريق الذي كان يعطي لبنان هوية عربية خالصة ويدعو الى اقامة علاقات وثيقة مع محيط لبنان العربي والاسلامي والذي كان في هذه المرحلة يتحفظ على اي تحالف سياسي مع ما يسمى دول الاستعمار الغربي. وقد تبنى الفريق الثاني في هذه المرحلة مبادئ وشعارات القومية العربية التي نادى بها الرئيس المصري جمال عبد الناصر والتي كثيراً ما ترد في المصادر الغربية باسم «الناصرية» واحيانا باسم «القومية العربية الثورية» وذلك تمييزاً له عن التيار العروبي الآخر المحافظ الذي كان يتزعمه انذاك النظام الملكي الهاشمي. وكان التيار العروبي اللبناني الناصري هذا يستمد قوته الشعبية من الجانب الاسلامي حتى وان كان في عداده زعماء وقوى من مختلف الطوائف اللبنانية الأخرى.

ولعله من المنطقي وصف سياسة الرئيس شمعون الداخلية في المرحلة الاولى من عهده اي ما قبل ازمة السويس بالمرونة والاعتدال لا سيما من حيث انفتاحها وتعاملها مع مختلف القوى السياسية اللبنانية على قاعدة من التوازن الداخلي والاقليمي احياناً بغية المحافظة على سلامة الوضع الداخلي. بيد ان سياسة شمعون في المرحلة اللاحقة اتسمت بعدائها للخط الناصري وبمواجهات حادة مع زعماء المعارضة واتخذت في بعض الاحيان منحى اعتبره بعض السياسيين اشبه بالأسلوب الدكتاتوري[1]. وقد اتخذ هؤلاء من تمركز السلطة تقليديا في يد رئيس الجمهورية وهيمنته على مجلس الوزراء ثم تدخله في انتخابات ١٩٥٧ النيابية لمصلحته الشخصية اي لتجديد ولايته وأخيراً قبوله مبدأ ايزنهاور دون موافقة اكثرية اللبنانيين، مبرراً لهذه التهمة. ومما لا شك فيه ان هذه الاسباب مجتمعة دفعت بالوضع الداخلي

الى قمة التأزم السياسي في المرحلة الاخيرة من عهده. على ان هذا التأزم الداخلي ربما وجد حلاً سلمياً لو لم ترافقه عوامل اقليمية ودولية ساهمت في حبك خيوط الازمة وانفجارها في ربيع عام ١٩٥٨ .

فعلى الصعيدين الاقليمي والدولي شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال عهد الرئيس شمعون قيام محاور عربية اتسم الصراع فيما بينها بالحدة كنتيجة طبيعية لأرتفاع حمى الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي في المنطقة. وإذا كان المعسكر الغربي قد سعى في المرحلة الاولى إلى انشاء حلف دفاعي في الشرق الاوسط قوامه بعض الدول العربية والاسلامية ذات الموقع الستراتيجي لاحتواء المد الشيوعي، فقد انقسم المشرق العربي ازاء ذلك الى محورين اساسيين، احدهما بقيادة العراق الهاشمي وثانيهما بقيادة مصر الناصرية. وفيما تزعم العراق سياسة التحالف مع قوى الغرب لا سيما من خلال حلف بغداد، فإن سياسة مصر الناصرية رفضت سياسة الاحلاف الغربية الدفاعية في المنطقة العربية واعتبرتها شكلاً جديداً من الاستعمار ودعت الى تصفية مواقع الدول المستعمرة وقواعدها في العالم العربي كما دعت الى سياسة عدم الانحياز الى اي من المعسكرين الدوليين. ولكنها لم تمانع بإقامة علاقات ودية موازية مع المعسكر الشيوعي بغية تحقيق بعض المشاريع الاقتصادية او لتحصل على السلاح الحديث لأحداث توازن عسكري مع اسرائيل.

ومع احتدام الحرب الباردة في هذه المرحلة اشتد الصراع بين محوري مصر والعراق. وترك هذا الصراع اثاره السلبية على الوضع اللبناني الداخلي بسبب انقسام اللبنانيين ازاء ذلك بين مؤيد لسياسة التحالف مع الغرب عبر محور العراق وبين داع الى مقاومة سياسة الانحياز هذه وتأييده لسياسة مصر الناصرية. وتمكن الرئيس شمعون فيما قبل ازمة السويس من احتواء هذا الانقسام من خلال موقف وسطي في سياسته العربية اي انه اتبع الى حد ما سياسة شبه حيادية ومرنة فلم يجاف بشكل علني أياً من المحورين بل حاول احياناً التوسط في النزاع بينهما وجمعهما في اطار سياسة عربية موحدة. إلا ان سياسة الرئيس شمعون العربية كانت منذ البداية تتسم بطابع الميل والتعاطف الكلي مع اي محور عربي يسير في فلك السياسة الغربية.

ولهذا اتهم مراراً بانحيازه الى حلف بغداد وبميله للانضمام الى ذلك الحلف منذ ربيع ١٩٥٤ . وهذا ما تؤكده اتصالاته السرية مع دول الحلف متمنياً في بعض الاحيان وربما لسلامة الوضع الداخلي اللبناني ان تنضم مصر الناصرية الى معسكر المؤيدين لأستراتيجية الغرب الدفاعية في الشرق الاوسط. بيد ان عدم انضمام لبنان رسمياً الى حلف بغداد ابقى خلافات اللبنانيين حول هذه المسألة وحتى مطلع عام ١٩٥٧ محصورة بحرب اعلامية أو كلامية واحياناً بدعوة الى «التظاهر» ضد قوى الاستعمار وسياسة الاحلاف الأجنبية. ولا شك ان بعض الزعماء السياسيين كانوا في هذه المرحلة يرفعون شعارات السياسة الخارجية كاحدى الوسائل للحصول على بعض المكاسب الداخلية فيما لم ينجح حتى ذلك الحين لا محور مصر ولا محور العراق باستقطاب اكثرية القوى السياسية الفاعلة داخل لبنان لحسم الموقف اللبناني لصالحه.

ومع تعاظم المد الناصري وامتداده الى داخل البلاد العربية بعد حرب السويس، بدا هذا الفريق المناهض للاحلاف الغربية والذي كان يجاري في موقفه هذا سياسة عدم الانحياز على الصعيد الدولي، بدا وكأنه الأقوى وربما الاخطر بحسب مخططي السياسة الغربية في المنطقة لتهديد النظم العربية المؤيدة للغرب حيث اعتبر النظام اللبناني جزءاً منها. وكان التيار العروبي في لبنان في طليعة القوى التي ايدت سياسة عبد الناصر العربية والدولية. وبدلاً من ان يبدي نظام الرئيس شمعون مرونة في احتواء هذا التيار عبر تبني بعض شعاراته واتباع سياسة عربية حيادية من خلال التفاهم مع عبد الناصر وبالتالي احتواء الانقسام اللبناني الداخلي محافظة على الحد الادنى من التماسك الوطني، اختار الاتجاه المعاكس اي المواجهة ربما ظناً منه ان المحور العربي الموالي للغرب لا بّد وانه سينتصر في النهاية. ولا شك ان اختياره لسامي الصلح كرئيس للحكومة بعد أزمة السويس واعطاء وزارة الخارجية للدكتور شارل مالك المعروف بحماسته وولائه للغرب كانا تأكيداً على هذا التحول الاساسي في سياسة لبنان الرسمي على الصعيد الخارجي.

وجاءت ازمة قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا ابان حرب السويس لتظهر ان الرئيس شمعون كان بصدد حسم موقفه ازاء المواجهة القائمة بين قوى المعسكر الغربي والتيار العروبي الناصري. وان اختياره التحالف مع المعسكر الغربي عبر مبادرته شبه المفاجئة لقبول مبدأ ايزنهاور (آذار ١٩٥٧) هو دليل قاطع على هذا الحسم كما اعتبر انحيازاً واضحاً الى الفريق اللبناني المتحفظ تقليدياً إزاء عروبة لبنان.

صحيح ان الرئيس شمعون تجاوز من خلال هذه الخطوة موقف الفريق اللبناني ذي الاكثرية الاسلامية والمؤيد لسياسة عبد الناصر العربية والدولية، إلا ان الفريق المؤيد للرئيس شمعون كان يرى في هذه الخطوة ضرورة ماسة للمحافظة على سيادة لبنان والدفاع عن كيانه ضد احتمال مستقبلي قد يسيطر فيه الفريق اللبناني العروبي الناصري ذو الاكثرية الاسلامية على الحكم، سيما وان الفريق هذا دأب على رفع شعار انصاف المسلمين في الحكم وشعار وحدة عربية شاملة قد يذوب فيها الكيان اللبناني نفسه[٢]. غير ان هذه الحجة بدت غير مقنعة حتى في نظر الفريق اللبناني او القوة الثالثة التي وقفت على الحياد ولم تر أي تهديد فعلي لأستقلال لبنان ولا لصيغة الحكم فيه فيما لو سعى الرئيس شمعون جدياً للتفاهم مع عبد الناصر حول هذه المسألة بالذات. ان قادة الفريق الثالث كانوا يؤمنون من غير شك بسيادة لبنان واستقلال كيانه بشكلٍ مطلق، إلا ان بعضهم كان يرى بأن مبدأ الاستقلال المطلق في سياسات الدول الصغيرة هو نظري بحت. اما من حيث التطبيق العملي فلا بد لهذه الدول من ان تأخذ بعين الاعتبار عوامل التوازن الاقليمي والدولي فضلاً عن الداخلي في رسم سياستها الخارجية. من هنا يرى الفريق الثالث المحايد ان الرئيس شمعون ارتكب خطأ فادحاً في السياسة الخارجية اللبنانية عندما قبلت حكومته مبدأ ايزنهاور من قبلُ ومن غير ان تؤيده اكثرية اللبنانيين كما لم تنضمّ اليه ايّ دولة عربية اخرى رسمياً. فسياسة لبنان الخارجية كما يرى الصحافي جورج نقاش مثلاً – وهو احد اقطاب الفريق الثالث هذا -: «يجب ان تعكس على الصعيدين العربي والدولي ازدواجية لبنان نفسه، إذ ليس من حق اي حكم لبناني برأيه الارتباط بتعهدات خارجية تشكل خطراً على وحدة اللبنانيين»[٣]، اي ان سياسة لبنان الخارجية يجب

ان تستند الى اجماع اكثرية اللبنانيين وان تراعي واقع ازدواجية الصيغة اللبنانية. اما خطوة الرئيس شمعون باتجاه التحالف مع واشنطن فهي تعبر عن انحياز واضح لفريق لبناني دون غيره من الفرقاء الاساسيين اي كانت بمثابة تحدٍ للفريق الذي ايّد سياسة عبد الناصر العربية والدولية والتي بدورها كانت متناقضة لا بل بدت في حالة عداء شديد انذاك لسياسة المعسكر الغربي في المنطقة(٤). لقد رأى ذلك الفريق اللبناني المعارض في هذا التحالف انحرافاً عن سياسة لبنان الخارجية التقليدية التي درجت على اتباعها الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ الاستقلال والتي كانت تراعي دائماً التوازن الداخلي وتحافظ على مبدأ عدم الانحياز في سياستها العربية.

ومع ان بعض الابحاث التي تناولت الازمة اللبنانية هذه تلقي اللوم على وزير الخارجية شارل مالك بحجة انه هو الذي حمل الرئيس شمعون على قبول مبدأ ايزنهاور(٥)، فإن دراسات اخرى تشير الى مسؤولية رئيس الجمهورية لكونه المسؤول الاول عن سياسة الدولة الخارجية فضلاً عن كونه اكثر خبرة ومعرفة بالوضعين الداخلي والاقليمي(٦). لا بل ان دراسات اخرى تذهب ابعد من ذلك فتتهم الرئيس شمعون بسوء الرؤية السياسية وباستغلال الوضع الاقليمي لتجديد ولايته عندما بالغ في تخوفه من تعاظم المد الناصري والصحوة الاسلامية في لبنان ليؤثرا سلباً على استمرار الكيان اللبناني وصيغة الحكم فيه. إن اصحاب هذا الرأي لا يجدون مبرراً كافياً لخطوة الرئيس شمعون شبه الانقلابية على صعيد السياسة الخارجية اللبنانية والتي ادت الى انقسام حاد في صفوف اللبنانيين(٧). وفضلاً عن ذلك فإن هذه الخطوة التي التبست مع مسألة التجديد والتي رافقها مبالغة في الخوف من ضم لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة، تدل على فشل في سياسة شمعون الداخلية وتعكس قصوراً في الرؤية الصحيحة للوضعين الاقليمي والدولي وموقع لبنان ازاء ذلك كله.

ومهما كانت الاسباب والمبررات التي تذرع بها الرئيس شمعون لاتخاذ تلك الخطوة في السياسة الخارجية اللبنانية فإنها جاءت لتنسجم مع استراتيجية التحالف الهاشمي – الغربي والأميركي تحديداً لوقف تقدم التيار العروبي الناصري داخل لبنان وسائر بلدان المشرق العربي واحتوائه. ذلك ان القومية العربية الثورية او «الناصرية»

غدت من خلال دعوتها لتصفية قواعد الاستعمار الغربي وانفتاحها على المعسكر الشيوعي خطراً في نظر السياسة الاميركية يهدد مصالح الغرب الحيوية في المنطقة[٨]. وفي هذا الاطار يجب فهم سياسة الدعم الاميركي لنظام الرئيس شمعون وبالتالي يمكن فهم دور وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية للتدخل والتأثير على نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية (ربيع ١٩٥٧)، بغية ضمان استمرار سياسة دعم لبنان الرسمي للسياسة الاميركية في المنطقة اي من خلال تجديد ولاية الرئيس شمعون او انتخاب رئيس جديد يتبع السياسة نفسها.

ان فشل العديد من اقطاب المعارضة في العودة الى المجلس النيابي - وبعضهم خسر مقعده لأول مرة - ما كان ليصبح بنظر هؤلاء امراً واقعاً لولا هذا الدعم الخارجي فضلاً عن تدخل الرئيس شمعون شخصياً لمصلحة بعض المرشّحين وتصميمه على متابعة سياسة القضاء على خصومه السياسيين وابعادهم عن اي تأثير او نفوذ فاعل على مسرح لبنان السياسي. وربما وجدت مثل هذه التدخلات تبريراً في قاموس السياسة اللبنانية إلا انه لا يمكن نكران تأثيرها السلبي على استقرار الوضع اللبناني الداخلي برمته في تلك الفترة الحرجة لا سيما وان اولئك الزعماء لم يغفروا للرئيس شمعون وبالتالي كان هذا من الاسباب الرئيسية لتكتل قوى المعارضة ضده في مسألة التجديد ولتأزم الوضع الداخلي. وهذا ما يؤكده تقرير للسفير الأميركي في بيروت لوزير خارجيته في معرض تعليقه على نتائج الانتخابات النيابية إذ جاء فيه: «يبدو ان رغبة الرئيس شمعون في ان يكون لديه (اغلبية مطلقة من الموالين له) في المجلس النيابي بالاضافة الى مبالغة في تقدير قوته الذاتية المستمدة من دعم الولايات المتحدة الثابت لسياسة لبنان الموالية للغرب جعلته يفقد مؤقتا رؤية الحقيقة من ان مستقبل لبنان يتوقف على تعاون المسلمين معه. وباختصار ان اغراء المكاسب السياسية الآنية يبدو انه تغلب على اعتبارات لو أُخذ بها كان يمكن ان تؤدي الى فترة اطول من الاستقرار»[٩].

واذا كانت القوى المعارضة للرئيس شمعون قد لقيت بعض الدعم المادي في هذه المرحلة فضلاً عن التأييد السياسي والمعنوي من محور مصر - سوريا، فإن سياسة

الرئيس شمعون نحو سوريا تخطت حدود المقاطعة لتصل الى مرحلة العداء السافر احياناً عبر تحريض المعسكر الغربي للاطاحة بنظام الحكم القائم انذاك في كل من مصر وسوريا بحجة وقوعهما في قبضة الشيوعية الدولية(١٠). لقد حدث ذلك إبان الأزمة السورية الأميركية صيف ١٩٥٧، اي اثناء حشد القوات التركية على حدود سوريا الشمالية. وهذا الموقف اللبناني العدائي ازاء سوريا اتضح خلال جولة المبعوث الأميركي لوي هندرسون (Loy W. Henderson) الى الشرق الاوسط لتحريض الدول المجاورة لسوريا من اجل القيام بضغط عسكري ما للأطاحة بالحكم السوري المناهض انذاك لسياسة الغرب الشرق اوسطية. ولا شك ان موقف لبنان العدائي هذا من سوريا كان مدعاة لمزيد من التأزم في علاقة لبنان مع محور مصر – سوريا لا سيما في مطلع عهد الوحدة بين البلدين وبالتالي سبباً اساسيا لدعم هذا المحور لقوى المعارضة ضد الرئيس شمعون خلال الازمة(١١).

وهكذا فإن عام ١٩٥٧ شهد تضافر عدة عوامل محلية واقليمية ودولية لنشوء الازمة اللبنانية ليطل عام ١٩٥٨ بتطورات اقليمية ودولية دفعت بالوضع الداخلي الى حافة الانفجار. ومع ذلك استمر الرئيس شمعون في موقفه العدائي إزاء محور مصر – سوريا انسجاماً مع سياسة دول حلف بغداد والولايات المتحدة في عدائها للناصرية متحدياً بذلك الفريق اللبناني المؤيد للعروبة الناصرية. ولما تطور التحالف بين مصر وسوريا الى اعلان وحدة اندماجية بين البلدين (شباط ١٩٥٨) باسم الجمهورية العربية المتحدة وهلل الفريق العروبي اللبناني لذلك الحدث الكبير في تاريخ العرب الحديث اتخذ الرئيس شمعون موقفاً معادياً ضمنياً للكيان العربي الجديد انسجاماً مع هذه السياسة وسياسة المعسكر الغربي طالباً في الوقت عينه ضمانات جديدة من دول الغرب لاستقلال لبنان متوخياً دعم واشنطن لتجديد ولايته بحجة المحافظة على لبنان كحليف اساسي للغرب في المنطقة.

وإذا كانت الحماسة التي عبّر عنها بعض قادة المعارضة لقيام الجمهورية العربية المتحدة، قد اثارت هواجس الفريق اللبناني الآخر المناهض تقليدياً للوحدة العربية خشية ان تضم لبنان، فإن قادة الفريق الأخير كانوا يعلمون جيداً ان الواقع الاقليمي

والدولي وحتى الداخلي لن يسمح بضم لبنان الى هذه الوحدة بغير اجماع من اللبنانيين. ومع ذلك تبرز هنا مسؤولية بعض قادة الفريقين في عدم سعيهم بشكل جدي لتبديد هذه المخاوف او ضبطها عند حدودها الدنيا وبالتالي السير قدماً نحو ايجاد حل سلمي للأزمة القائمة في الداخل قبل انفجارها على شكل حوادث دامية.

بيد ان قيام الجمهورية العربية المتحدة على حدود لبنان الشرقية كان يعني ان الفريق اللبناني العروبي المعارض الذي حاول الرئيس شمعون حشره في الزاوية اصبح بإمكانه الآن الرد على التحدي مستنداً الى دعم القوة الجديدة. ويبدو ان نظام الرئيس شمعون لم يبد مرونة كافية لأستيعاب التطورات المستجدة كما لم تنجح بعض محاولات التوسط الخجولة انذاك في وضع حد للخلاف الجذري القائم بين فريقي النزاع في الداخل لا بل ان لعبة التحدي المتبادل ما لبثت ان دفعت بالازمة الى حدود الانفجار الدموي خلال شهر ايار، وذلك في اعقاب اغتيال الصحافي المعارض نسيب المتني في بيروت. صحيح ان قادة المعارضة دعوا الى اضراب عام هدفه المعلن دفع الرئيس شمعون الى الاستقالة كما جرى في آخر عهد الشيخ بشارة الخوري، الا ان قرار المعارضة كان ينم عن استخفاف بقدرة الرئيس شمعون على المجابهة وبالتالي مدى تمسكه بموقفه والتزامه بسياسة دول الغرب التي سعت لاحتواء الناصرية وعزلها. وانه لمن المنطقي القول ان الرئيس شمعون ما كان ليثبت في موقفه هذا لو لم يستند الى دعم مادي ومعنوي وحتى عسكري من قبل دول المعسكر الغربي، فضلاً عن تأييد فريق لبناني ذي اغلبية مسيحية اي الفريق الذي كان يخشى اية وحدة عربية قد تؤثر سلباً على الكيان اللبناني. ولا شك ان هذا التأييد شجّع شمعون في البداية على التمسك بموقفه الرافض لأي حل سياسي لا يضمن انتصاره على فريق المعارضة اللبنانية ويضمن استمرار خطه السياسي هذا.

وإذا كان الاضراب العام هذا قد نفذ بشكل نسبي في المدن الرئيسية فإن مساره نحو العنف هو دليل آخر على تصلب في مواقف طرفي الصراع الداخلي فيما استمر الدعم الخارجي مباشرة او مداورة لكلا الفريقين. بيد ان النتائج الاولى لأعمال العنف كانت تنمّ عن عجز واضح في قدرة نظام الرئيس شمعون على حسم الوضع

العسكري لمصلحته، إذ غدا من الصعب فعلاً القضاء على قوات المعارضة في مهدها بعد ان رفضت قيادة الجيش الأنحياز كلياً أثناء القتال الى جانب اي فريق بحجة المحافظة على وحدة الجيش وخوفاً من انقسامه على اساس طائفي(١٢).

ومما لا شك فيه بأن قرار فؤاد شهاب الوقوف على الحياد في الازمة وعدم زجّ قوى الجيش لمواجهة علنية مع قوى المعارضة، ادى الى التخفيف من حدة القتال وبالتالي الى توفير اداة توحيدية غير طائفية بات بأشد الحاجة اليها غداة تسلمه زمام الحكم بعد انتهاء المحنة. أي ان رؤية الازمة من منظار داخلي كما فعل فؤاد شهاب ساهمت في حصر مواقع القتال عند حدود توازن القوى السياسية في الداخل بحيث كان بإمكانه اعادة الحياة الى تلك الصيغة التي كان يرى فيها اساس نهضة الكيان اللبناني من كبوته واستمراره. ومهما قيل في موقف فؤاد شهاب من الازمة الدموية ابتداء من تهمة تواطئه مع المعارضة وانتهاء بانتهازية في السياسة كما كان يرى خصومه، فإن العديد من السياسيين المعتدلين وجدوا في سياسة قيادة الجيش هذه رؤية وطنية سليمة واعتدالاً في المواقف حفاظاً على ما تبقى من وحدة بين اللبنانيين.

لا شك ان موقف القوة الثالثة وما اتسم به من روية واعتدال جاء ليعزز موقع قائد الجيش سياسياً في ذلك الاتجاه. اما محاولات نظام الرئيس شمعون الدؤوبة لأظهار اعمال العنف الجارية انذاك كنتيجة لتدخل سافر من قبل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية متوخياً ادانتها وعزلها على الصعيد الدولي فقد اخفقت ولو نسبياً بسبب الموقف الأقليمي من جهة، اي عبر الجامعة العربية، والدولي عبر هيئة الأمم المتحدة من جهة ثانية. لقد كان طبيعياً ان تنقسم هذه الدول تلقائياً ازاء الشكوى اللبنانية بين معسكري الشرق والغرب. وامام هذا الاخفاق في اروقة الأمم المتحدة كان على الرئيس شمعون ان يلعب ورقته الاخيرة اي ان يلحّ على طلب التدخل العسكري الاميركي المباشر خوفاً على نظام حكمه من الانهيار، ولكن طلبه رفض مراراً مما ادى الى شعور بالاحباط لدى الرئيس شمعون واركان حكمه.

ان الحقيقة التي لا يمكن انكارها بهذا الصدد هي ان الموقف الرسمي الأميركي من الازمة لم يأت دائماً لمصلحة نظام شمعون، إذ على الرغم من محاولات وزير الخارجية شارل مالك اقناع إدارة الرئيس الاميركي ايزنهاور بان الازمة اللبنانية هي وليدة تدخل اقليمي ودولي لمصلحة الشيوعية الدولية فإن قسماً من الادارة الاميركية لم يأخذ بهذا الرأي. صحيح ان الرئيس الأميركي ووزير خارجيته كانا يعتقدان ان جانباً مهما من الازمة اللبنانية مرتبط بسياسة الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط للنيل من موقع دول الغرب ونفوذها في تلك المنطقة وعبر دعم القوى الناصرية بالذات(١٣) الا ان السفير الاميركي في بيروت «روبرت ماكلنتوك» كان يؤكد في تقاريره الى واشنطن بان الأزمة هي وليدة صراع داخلي اكثر مما هي وليدة العوامل الخارجية الاخرى. ومع هذا الانقسام في الرأي حول تقويم اسباب الازمة اللبنانية بين كبار موظفي البيت الأبيض، فإن الادارة الأميركية وعلى لسان رئيسها ايزنهاور اتهمت الرئيس شمعون بالعمل على استغلال الصراع اللبناني الداخلي هذا لمصلحته الشخصية اي لتجديد ولايته. وبالتالي دفعت هذه الشكوك الادارة الأميركية بعد انفجار الازمة في ايار للتراجع عن دعم فكرة تجديد ولاية الرئيس شمعون.

وخلافاً لرغبة الرئيس شمعون ووزير خارجيته فإن الادارة الأميركية التي لم تنكر بدورها وجود تدخل واضح من قبل الجمهورية العربية المتحدة الى جانب المعارضة، اتبعت في هذه المرحلة سياسة التعاطي بحذر مع الازمة ولكن من غير ان تذهب بعيداً وتجازف بتدخل عسكري مباشر للقضاء على قوى المعارضة والذي ربما أدى الى مواجهة عسكرية مع الجمهورية العربية المتحدة وحلفائها. وهذا دليل آخر على حقيقة نظرة دولة كبرى لموقع لبنان في المنطقة اي ان لبنان «ليس مهما بحد ذاته» على حد قول احد الدبلوماسيين الغربيين(١٤). ذلك ان مثل تلك المواجهة مع دولة عربية اسلامية كالجمهورية العربية المتحدة كانت ستشكل بنظر بعض المسؤولين الأميركيين خطراً على المصالح الغربية في سائر المنطقة العربية. ويبدو ان مخاوف المسؤولين الأميركيين إزاء هذا التدخل كانت نتيجة لهذا التصور خصوصاً وان امثولة السويس كانت لا تزال ماثلة في اذهانهم. اي ان تدخلاً عسكرياً اميركياً الى جانب الرئيس شمعون المسيحي سيؤجج حسب رأيهم الصراع الطائفي ولا بد ان يؤدي الى

ردة فعل عربية اسلامية ضد مصالح الغرب الحيوية في المنطقة[١٥]. انطلاقاً من هذه الرؤية للمصالح الاميركية سعت الحكومة الاميركية للبحث عن حل توافقي للازمة اللبنانية مع عبد الناصر وعبر القنوات الدبلوماسية بالذات كما تدل الوثائق السرية. وكان لها نصيب من النجاح على الرغم من معارضة حلفاء الولايات المتحدة ولا سيما بريطانيا وفرنسا لأي تفاهم من هذا النوع مع عبد الناصر.

لا شك ان موقف الادارة الاميركية هذا كان بمثابة خيبة امل لنظام الرئيس شمعون الذي ربما ظن على سبيل الخطأ ان التدخل العسكري الأميركي سيكون رهن طلبه أو وفقاً لشروطه[١٦]. وربما كان سبب ارتكابه هذا الخطأ يعود الى سوء تقدير للعوامل التي كانت تحكم سياسة دولة عظمى كالولايات المتحدة في منطقة ذات اهمية استراتيجية بالغة لمصالح المعسكر الغربي. ولعل الخطأ كان ناتجاً عن تلك الوعود التي سبق ان قطعها مسؤولون غربيون او بعض من حلفاء الغرب في المنطقة بأنه ليس بوسع الحكومة الأميركية ان تتخلى عن مواثيقها وحلفائها في الساعة الحاسمة. ويبدو انه سها عن بال هؤلاء جميعاً ان الحكومة الأميركية التي كانت تنظر الى المنطقة من منظار مصالحها بالدرجة الاولى لا من منظار مصالح الحكومة اللبنانية لا بد وان تقوّم مدى الربح والخسارة قبل ان تقوم بمجازفة عسكرية كهذه. ولهذا كان على الرئيس شمعون ان يبقى في حالة من الترقب والانتظار ريثما تحزم الادارة الأميركية امرها بشأن مساعدته عسكرياً وفي الوقت نفسه عمل على تلبية جميع الشروط المسبقة التي اقترحها بعض المسؤولين الأميركيين تمهيداً لهذا التدخل وتبريراً له. كما كان عليه ان ينصاع ولو مناورة خلال شهر حزيران الى رغبة اميركية كي يسعى للتفاهم مع المعارضة من اجل وضع حد لأعمال العنف وبالتالي الوصول الى حل سياسي ما للأزمة[١٧].

وإذا كانت سخونة الازمة استدعت في احدى المراحل قيام بعض الوسطاء بطرح حلول معينة ومنها الحل الذي تقدم بها الرئيس عبد الناصر بالذات وتم عرضها على المسؤولين الأميركيين، فإن الرئيس شمعون عمد الى رفضها بحجة انها ستكون مدخلاً لتقوية النفوذ الناصري في لبنان ولكنها في الواقع كانت ستضع حداً نهائياً

لأي امل بتجديد ولايته ايضاً. وتبقى المفارقة ان الادارة الأميركية التي لم تعمل بجدية انذاك على اقناع الرئيس شمعون بصوابية اقتراح عبد الناصر، ما لبثت ان استصوبت تبنيه في مرحلة لاحقة كاساس للتفاوض اي في اعقاب نزول مشاة البحرية الأميركية في بيروت بعد أقلّ من شهر.

لا شك انه كان لعامل الوقت وبالتالي لتجربة الرئيس شمعون هذه مع الادارة الاميركية دور في اقناع الرئيس اللبناني ان تجديد ولايته لم يعد امراً مطروحاً. اما قبل ذلك فقد ظل مشروع التجديد وارداً على الاقل لدى حلفاء الرئيس شمعون في الداخل فضلاً عن حلفائه الاقليميين وعلى رأسهم النظام الملكي الهاشمي في العراق. إلا ان ثورة ١٤ تموز (يوليو) العراقية، وما تبعها من تطورات، حسمت الوضع السياسي في المنطقة على نحوٍ لم يكن كلّه في مصلحة الرئيس شمعون. صحيح ان التدخل العسكري الاميركي استهدف فيما استهدف انقاذ نظامي الحكم الموالين للغرب في كل من لبنان والاردن، إلا ان الحقيقة التي لا مراء فيها ان التدخل العسكري الغربي هذا استهدف قبل كل شيء انقاذ المصالح الغربية الحيوية في الشرق الاوسط وعلى رأسها المصالح النفطيّة في منطقة الخليج بعد ان كادت الثورة العراقية تزعزع اسس استراتيجية دول الغرب للحفاظ على تلك المصالح. لقد هدف التدخل العسكري الغربي ايضاً إلى اعادة الثقة بالعلاقات القائمة بين الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، كما نجحت الحكومة الأميركية من خلال استعراض قوتها العسكرية على المسرح اللبناني، في ابلاغ الحكومة السوفياتية رسالة مفادها ان الادارة الأميركية تقف بالمرصاد ضد أية قوة يمكن ان تهدّد مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الاوسط، وان حجم هذه المصالح ومداها هو العامل الذي يقرر استراتيجية الغرب وسياسته في المنطقة. بيد ان الاتجاه الجديد في السياسة الأميركية غدا يرى ان الحفاظ على تلك المصالح قد لا يحتاج بالضرورة لا الى استمرار نظام الرئيس شمعون ولا الى الاستمرار في سياسة مقارعة القومية العربية الثورية أي الناصرية عبر مبدأ ايزنهاور واعتبارها قوة معادية للغرب. لا بل ان الاعتراف بهذه القوة والتفاهم مع عبد الناصر باتا احدى السبل للحفاظ على تلك المصالح[١٨].

وهكذا فإن الاستراتيجية الأميركية الجديدة مهّدت لموقف اكثر ايجابية من التيار القومي العربي الناصري وبالتالي كانت مدخلاً للتفاهم مع عبد الناصر حول مشروع حل للأزمة اللبنانية حتى وان ادى ذلك التقارب الى غضب بعض حلفاء الغرب في المنطقة. ولا شك ان الدبلوماسية الأميركية نجحت ميدانياً في تطبيق هذه السياسة عبر تحرك مبعوث الادارة الأميركية «روبرت مورفي» في المنطقة الذي ابلغ بدوره كلاً من عبد الناصر وقيادة مجلس الثورة في العراق ان الحكومة الأميركية لا تبغي من تدخلها العسكري في لبنان لا اسقاط انظمة الحكم فيها ولا مناصبة التيار القومي العربي الناصري العداء طالما ان هذين النظامين لا يبغيان بدورهما تهديد مصالح الغرب الحيوية في المنطقة. ويمكن في هذه السياق اعتبار عدم محاولة القوات الأميركية التدخل عسكرياً الى جانب اي من فرقاء النزاع اللبناني وعدم توسّع رقعة انتشارها كدليل على هذا التحول في السياسة الاميركية للتكيف مع الوضع الجديد في منطقة الشرق الاوسط.

قد يصح القول هنا إنّ موقف الاتحاد السوفياتي انذاك من التدخل العسكري الأميركي في لبنان مهّد لسياسة عبد الناصر المعتدلة والمهادنة هذه ازاء المعسكر الغربي، اي لمرحلة جديدة في العلاقات الايجابية بين حكومتي الولايات المتحدة الأميركية والجمهورية العربية المتحدة. واخذ هذا التقارب ينعكس ايجابيا على الوضع اللبناني اذ سهّل عملية ايجاد حل للأزمة اللبنانية. اي بكلام آخر ان التفاهم الاميركي الناصري ساهم في نزع عامل التدخل الاقليمي والدولي على الاقل في الازمة وتم تحجيمه الى حدود الصراع السياسي اللبناني الداخلي. وسرعان ما توصل فريقا النزاع اللبناني الى تسوية لهذا الصراع عبر التفاهم على انتخاب رئيس جديد للجمهورية اي الاتفاق على انتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب لهذا المنصب. إلا ان نجاح تلك التسوية استدعى في الواقع ممارسة ضغوط على فريقي النزاع الداخلي من قبل العراب الاميركي وبموافقة ضمنية من الجمهورية العربية المتحدة. ولقد تمكن الجانب الاميركي من استخدام وجود قواته العسكرية في لبنان لكبح جماح الفريق الشمعوني للحؤول دون عرقلة تنفيذ مشروع الحل هذا، فيما كان باستطاعة الجمهورية العربية المتحدة استخدام نفوذها للضغط على فريق المعارضة للسير نحو

الحل المنشود. وهذا دليل على دور التدخلات الخارجية في تكوين الازمة اللبنانية وبالتالي على دورها الاساسي في وضع حلٍ لها وضمان تنفيذ ذلك الحل عبر التأثير المباشر على موقف العديد من الزعماء السياسيين لتبني صيغة تلك التسوية.

قضت تسوية ازمة ١٩٥٨ بالعودة الى روح الميثاق الوطني كاساس لرسم معالم سياسة الدولة اللبنانية على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي كان التفاهم بين قطبي الصراع اللبناني على توزيع المراكز الادارية حسب مبدأ المناصفة كحلٍ يرضي مرحلياً على الاقل الجانب الاسلامي الذي دأب منذ مطلع الاستقلال وخلال عهد شمعون يشكو من الغبن اللاحق بالمسلمين على صعيد حصتهم في المناصب الادارية. وجاءت هذه الترضية للمسلمين من غير ان تمس عملياً بموقع رئاسة الجمهورية ارضاءً للجانب الآخر. كما ان تفاهم اكبر دولة غربية اي الولايات المتحدة مع اكبر دولة عربية بشأن مسألة احترام استقلال لبنان وسيادته والمحافظة على كيانه ساهم في طمأنة الجانب المسيحي عامة والماروني خاصة اي ذلك الفريق الذي ما برح يخشى ضم لبنان الى اية وحدة او اتحاد عربي من شأنه ان يذيب الكيان اللبناني في المحيط العربي الاسلامي وبالتالي خسارة هذا الفريق لموقعه السياسي. وفي المقابل ساهم الحل في كسر حدة الفريق اللبناني ذي الاكثرية الاسلامية الذي كان بعضه يدعو للانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة والبعض الآخر يسعى لاعطاء المسلمين حصة اكبر من سلطات الدولة.

هكذا توقفت الانتفاضة الشعبية ضد عهد الرئيس شمعون بعد ان رسمت القوى الاقليمية والدولية خطوطها الحمر ولم تبلغ مرحلة الثورة او حتى اعادة النظر بالصيغة السياسية التي سبق ان توافق عليها المعتدلون من قادة التيارين الرئيسيين في لبنان في مطلع الاستقلال. ذلك ان قادة المعارضة لم يبتغوا في معظمهم اي تغيير جذري في طبيعة النظام السياسي القائم بقدر ما ابتغوا من الانتفاضة هذه اعادة الاعتبار لموقعهم السياسي في الدولة وهو موقع خسروه او كادوا يخسرونه بسبب سياسة الرئيس شمعون الداخلية والخارجية وما خلفته مجمل السياسات الاقليمية والدولية في المنطقة من انعكاسات سلبية على تلك السياسة. وبهذا يصح القول هنا

إنَّ ازمة ١٩٥٨ تكونت عبر نسيج تلك العلاقات الداخلية بين مصالح هؤلاء الزعماء من جهة، وتداخل او تفاعل تلك المصالح مع السياسيات الاقليمية والدولية للقوى الفاعلة على المسرح السياسي في منطقة الشرق الاوسط من جهة ثانية، وذلك خلال الحرب الباردة وفي مرحلة احتدم فيها الصراع بين معسكري الشرق والغرب[١٩].

بيد ان الازمة اللبنانية عام ١٩٥٨ لم تكن لتنشأ وتتفاقم وتتفجر على شكل حوادث دموية لو لم تسمح طبيعة النظام السياسي اللبناني بذلك. ذلك ان النظام اللبناني الذي يدخل في صلب تكوينه انقسام ايديولجي، له جذوره التاريخية وابعاده الطائفية في شأن هوية الكيان اللبناني ودوره، كان مصدراً لسياسات وممارسات تجاوزت حدود الوفاق الوطني وادت الى الانشقاق في الجسم الوطني وبالتالي الى قيام الازمات.

ان ازمة ١٩٥٨ بهذا المعنى تعبر عن تلك الثغرة في طبيعة النظام اللبناني هذا كما تعبر عن انتهاك واضح لمقومات الميثاق الوطني الذي وضع في مطلع الاستقلال. وحيث جاء هذا الميثاق ليعبّر آنذاك عن تلاقي مصالح الاكثرية لدى هذين التيارين خلال العقد الاول من الاستقلال، فإن ما جرى خلال السنوات الاخيرة من عهد الرئيس شمعون اظهر ان بعض بنود ذلك الميثاق يمكن نقضه او اعطاؤه تفسيراً مغايراً من قبل احد طرفي الميثاق الرئيسيين إذا ما تغيرت الظروف الداخلية والاقليمية. فأزمة ١٩٥٨ تثبت بوضوح ايضاً ان بعض القوى الخارجية يمكنها، عند الضرورة، ان تتدخل في الشأن اللبناني الداخلي عبر ثغرة الخلاف هذه لضمان بعض مصالحها الستراتيجية في لبنان وعبره في المنطقة. وعندها قد لا تتردد بعض القوى اللبنانية للاستفادة من اي تحوّل في الوضع الاقليمي لخوض معركة بكل السبل المتاحة لها اما لتحسين موقعها السياسي الداخلي او للحفاظ عليه مع ما في ذلك من تهديد للسلم والاستقرار الداخليين، ومن غير أن يكون بمقدور السلطة التصدّي لمثل هذا التدخّل.

إن مجمل الاحداث والتطورات الداخلية والأقليمية التي ادّت الى أزمة ١٩٥٨ تظهر بوضوح ايضاً انه لا يمكن لرئيس الجمهورية في لبنان أن يضمن

الاستقرار والأمن في البلاد اذا نفرت منه سائر القيادات الطائفية الأساسية[٢٠]، كما لا يستطيع ان ينحاز بشكل كلّي الى سياسة وطموحات طائفة رئيسية واحدة ويهمل كلياً مطالب الطوائف الرئيسية الأخرى من غير ان يجازف بالسلم والاستقرار. فسياسة الدولة بشأن القضايا المصيرية وكما يستخلص من دروس ازمة ١٩٥٨، يجب ان تستند الى شبه اجماع بين مختلف الطوائف الرئيسية في لبنان وان تفرد اي فريق داخلي بتقرير شأن هذه القضايا حسب رغبته دون مراعاة لمصالح الآخرين الاساسية من شأنه ان يؤسس لقيام ازمة سياسية جديدة قد تبدل حالة السلم والوفاق الى حالة من النزاع وحوادث العنف بحيث تظهر معها سلبيات ذلك الانقسام بأبعاده الطائفية والمذهبية كما حدث خلال ازمات لاحقة. ولعله يصحّ الاعتبار هنا، وكما يشير اليه عدد من الدراسات الاكاديمية للنظام السياسي الطائفي القائم في لبنان بأنّ طبيعة هذا النظام أن يكون مصدراً دائماً للنزاع والتوتّر في مجتمع متعدد الطوائف والولاءات السياسية كالمجتمع اللبناني. ذلك أن النظام السياسي القائم على مبدأ التمثيل الطائفي لا يمكنه أن يبني وحدة وطنية سليمة وقوية تستطيع الصمود في وجه التحديات الاقليمية والدولية في المنطقة. وبمعنى آخر ان الطوائف الدينية الرئيسية بحكم استقلاليتها شبه المطلقة ودور مؤسساتها الخاصة الفاعل والقوي يمكنها ان تفرض قيَمها وولاءاتها السياسية الخاصة بها على مجمل ابنائها لا سيما تلك التي قد تتضارب مع قيم وولاءات الطوائف الاخرى. ان ذلك كلّه قد يكون على حساب بناء قاعدة صلبة وواسعة من التجانس الثقافي والاجتماعي بين مختلف الفئات اللبنانية وهي قاعدة لا بدّ منها لبناء وحدة وطنية صحيحة شاملة وقوية تقف سدًّا منيعاً في وجه الأزمات.

من هنا يصح القول ان تسوية ازمة ١٩٥٨ رغم نجاحها في اعادة السلم الاهلي «ولو مرحلياً» الى اللبنانيين بدت بعد مضي اقل من عشر سنوات من التجربة كحلٍ مؤقت افتقر واضعوه الى اتخاذ العبرة مما جرى كما افتقروا الى رؤية سياسية بعيدة للمستقبل. فالتناقضات الاساسية ذات الابعاد الايديولوجية في بنية النظام السياسي اللبناني ذات البعد الطائفي ما برحت تطل من وراء كل خلاف سياسي حول القضايا المستجدة على المسرح السياسي في المنطقة. ولهذا تبدو للباحث ان تسوية ازمة ١٩٥٨

لم تلبِ حاجة اللبنانيين وطموحهم لوضع صيغة «ميثاق وطني جديد» يتخطَى سلبيات النظام الطائفي القائم ويعزّز روابط الوحدة الوطنية التي وحدها تستطيع الصمود في وجه المتغيرات الاقليمية والدولية ويضمن استمرار حالة السلم والوفاق للمجتمع اللبناني لا ان تتكرر ازمة ١٩٥٨ الدامية عبر مأساة جديدة اشد هولاً كالتي شهدها لبنان خلال الحرب الاهلية الطويلة التي اندلعت عام ١٩٧٥ .

الحواشي

المقدمة

(١) نذكر على سبيل المثال مذكرات سامي الصلح «احتكم الى التاريخ» وما كتبه كميل شمعون بمثابة مذكرات عن ولايته «Crise au Moyen-Orient» وكمال جنبلاط، «حقيقة الثورة اللبنانية» ومحمد المجذوب ومعروف سعد «عندما قاومنا» ويوسف سالم، «خمسون سنة مع الناس» وهنري فرعون، «Au service du Liban et de son Unité» و «الايام العصيبة» لغسان تويني وغيرها من المؤلفات التي جاءت على نسق المذكرات عن الازمة. راجع مراجعة لبعض هذه المؤلفات: Malcolm Kerr, "Lebanese Views on the 1958 Crisis" *Middle East Journal*, vol. 15, (Spring 1961)

(٢) وأشهر هذه المقالات ما كتبه كل من M. Kerr و R. McClintock و A. Hottinger و كمال صليبي و M.S. Agwani في المستينات وغيرها التي ظهرت في فترة لاحقة كمقالي Nawaf Salam, "L'insurrection de 1958 au Liban" in *Mythes et Politiques au Liban; trois essais* (F.M.A. 1981) ومقال Fawaz Gerges, "The Crisis of 1958" *The Beirut Review* No 5, (Spring 1993)

(٣) Fahim Qubain, *Crisis in Lebanon* (Washington D.C. Middle East Institute, 1961)

(٤) ومن ابرز هذه المؤلفات: «*Lebanon: Improbable Nation*» Leila Meo, وكتاب Robert Murphy, *Diplomat Among Warriors* وكتاب Alan Dowty, «Middle East Crisis *U.S. Decision-Making in 1958*, ودراسة: Michael Hudson, *The Precarious Republic* وغيرها.

لمزيد من المعلومات، راجع لائحة الوثائق غير المنشورة وكذلك اسماء الأبحاث المنشورة الواردة في فهرس المصادر والمراجع من هذا الكتاب.

الفصل الاوّل

(*) في إشارة الى مكمن الخلاف حول مفهوم الهوية هذه بين اللبنانيين يذكر كمال الصليبي في كتابه «بيت بمنازل كثيرة» (مؤسسة نوفل ١٩٩١)، ص ٥٧٧ من الترجمة ما يلي: «الخلاصة انه منذ البدايات الاولى، كانت هنالك في لبنان قوة اجتماعية اسمها العروبة، تعمل من خارج البلد ومن داخله، تقف وجهاً لوجه امام قوة اجتماعية اخرى تتمثّل بالخصوصية اللبنانية. وكانت القوتان تتصادمان حول كل موضوع اساسي بشأن البلد مما منع التطور الطبيعي للدولة وابقى شرعيتها السياسية وامكانية ديمومتها موضع جدل مستمر لم يصل الى نهاية بعد. وكانت كل قوة من القوتين تدّعي، على المستوى الداخلي، انها تمثل مبدأ وغاية تتعلقان بمفهوم خاص لهوية البلد القومية».

(١) A. Hourani. "Lebanon: the development of a political society" in: L. Binder, ed., ***Politics In Lebanon*** (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1966) pp. 13-19. I.F. Harik, ***Politics and change in a traditional society; Lebanon 1711-1845*** (Princeton, 1968) p. 128.

كذلك: A. Hourani, *Minorities In The Arab World* (London: Oxford University Press, 1947), pp. 36-37.

(٢) الاب بولس نعمان، «المارونية بين الدين والدولة» نقلاً عن الاب يوحنا سعاده، **الفكر الماروني في التاريخ، نشأته وتطوره**. (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٥) ص ٧٢ . راجع أيضاً ما يقوله الاب نعمان بهذا الصدّد (صحيفة النهار في ١٩٧٣/٢/٩).

(٣) كلود كاهن، **الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية** (القاهرة، ١٩٥٥) ترجمة احمد الشيخ، ص ٩٩ . كذلك:

K. Salibi, "The Maronites of Lebanon under Frankish and Mamluke Rule", *Arabica* V. IV, pp. 288-303.

(٤) K. Salibi, *Maronite Historians of Medieval Lebanon* (Beirut: American University of Beirut, Oriental Series, No. 34, 1959) p. 15.

(٥) A. Hourani, *Political Society In Lebanon* (Oxford Center for Lebanese Studies) p. 6.

كذلك: كمال صليبي، **بيت بمنازل كثيرة؛ الكيان اللبناني بين التصور والواقع**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٩١) ص ٢٨ و ١٣٠ و ١٣١ .

(٦) المصدر نفسه، من ٢٨٤ كذلك:

راجع تأثير هؤلاء على النهضة ابتداء من دور خريجي المدرسة المارونية في روما؛ فيليب حتي، **لبنان في التاريخ** (بيروت: دار الثقافة، ط ٢، ١٩٧٢) ص ٥٤٩ - ٥٧١ .

(٧) عيسى اسكندر المعلوف، **تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني** (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦) ص ٢٧١ - ٢٨٩ .

كذلك راجع: صليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ١٨٧ . أيضاً:

A. Abu Husayn, *Provincial Leadership In Syria, 1575-1650* (Beirut: American University of Beirut, 1985) pp. 89-90.

(٨) صليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ١٨٨-١٨٩ . راجع ملخص لمختلف النظريات حول الأمير فخر الدين المعني، سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية** (بيروت: دار ابن خلدون، لا.ت.) ص ١١٤-١١٦ .

(٩) حيدر الشهابي، **الغرر الحسان**: (لبنان في عهد الامراء الشهابيين، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٣٣) ج ١، ص ٩٨ . كذلك: طنوس الشدياق، **اخبار الاعيان في جبل لبنان** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠) ج ٢، ص ٩٨ . كذلك، تقي الدين، **المسألة الطائفية**، ص ٢٨ وكتابنا: **التاريخ السياسي للامارة الشهابية** (بيروت، ١٩٨٤) ص ١٧٤-١٧٧ .

(١٠) ايليا حريق، **التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث** (بيروت، المطبعة الاهلية، ١٩٨٢) ص ١٦٦-١٦٧ . كذلك: هاني فارس، **النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث**، (بيروت، المطبعة الاهلية، ١٩٨٠) ص ٣٧ .

K. Salibi, *The Modern History of Lebanon* (London: 1965) pp. 151-158.

(١١) راجع: وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠** (بيروت، ١٩٧٦). كذلك، تقي الدين، **المسألة الطائفية**، ص ٢١١-٢٢٠ .

(١٢) البرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة** (بيروت، دار النهار، ١٩٧٧) ص ٣٢٨-٣٢٩ .

(١٣) Salibi, *The Modern History*, pp. 158-159.

(١٤) Ibid, p. 163. كذلك: حوراني، **الفكر العربي**، ص ٣٤٤-٣٤٥، انظر كذلك: محمد عزة دروزه، **نشأة الحركة العربية الحديثة** (بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٧١) ط ٢، ص ٥٠٨-٥٠٩ . راجع أيضاً: بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**. (بيروت: منشورات اوراق لبنانية، ١٩٦١) ج ١، ص ٩٢-٩٥ حيث يساوي في تعبيره بين الاحتلال الفرنسي وما يسميه بالاحتلال العربي.

(١٥) مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي** (بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٤) ص ٢٤، كذلك، تقي الدين، **المسألة الطائفية**، ص ٢٤٥-٢٨٩ . وعلى سبيل المثال فإن الشيخ فريد الخازن الذي اشترك في ثورة الشريف حسين ضد الاتراك تخلّى عنه فيما بعد. راجع: اسكندر رياشي، **قبل وبعد** (بيروت، ١٩٥٣) ص ١٥٧-١٥٨، كذلك: انيس الصايغ، **لبنان الطائفي** (بيروت، دار الصراع الفكري، ١٩٥٩) ص ١٣٨-١٤٢ .

(١٦) R. Solh, "The attitude of Arab nationalists towards Greater Lebanon" In: *Lebanon; A History of Conflict and Consensus 1930's*" (London: Center for Lebanese Studies, 1988) pp. 149-164

راجع ايضاً: صليبي، **بيت بمنازل**، ص ٥١-٥٢ .

(١٧) بشارة الخوري، **حقائق**، ج ١، ص ١٠٣-١٠٥ كذلك:

Z. Zeine, *The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and the Rise and Fall of Faysals' Kingdom In Syria* (Beirut: Khayat, 1960) pp. 143-45.

كذلك انظر: سليمان موسى، **الحركة العربية، المرحلة الاولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤** (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٧) ص ٥٦٢-٥٦٩ .

كذلك: بشارة الخوري، **حقائق**، ج ١، ص ١٠٣-١٠٥ .

(١٨) محمد جميل بيهم، **العهد المخضرم في سوريا ولبنان، ١٩١٨-١٩٢٢** (بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٨) ص ٨٨-٩٢ . كذلك، بشارة الخوري، **حقائق**، ج ١، ص ١٠٠ .

وجيه كوثراني، **الاتجاهات**، ص ٣٠٧-٣٠٨ . راجع أيضاً: فيفان العلم، «البطريرك الياس الحويك وإعلان دولة لبنان الكبير ١٩٢٠» في كتاب: **اليوبيل الذهبي لأستقلال لبنان** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٩٦) من ٢٠٤-٢١٥ .

(١٩) S. H. Longrigg, *Syria and Lebanon Under French Mandate* (London: Oxford University Press, 1958) p. 88.

كذلك راجع ايضاً: الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، ص ٤٢-٤٤ . كذلك: Meir Zamir, *The Formation of Modern Lebanon* (Ithaca: Cornell University Press, 1985) pp. 70-73.

(٢٠) راجع: محي الدين السفرجلاني، تاريخ الثورة السورية (دمشق: دار اليقظة العربية للتأليف والنشر، ١٩٦١) ص ١١٢-١١٣ .

- خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق، ١٩١٨-١٩٢٠**، (مصر، دار المعارف، ١٩٧١) ص ١٩٠-١٩٣ .

كذلك انظر: علي شعيب، **مطالب جبل عامل: الوحدة، المساواة في لبنان الكبير ١٩٠٠-١٩٣٦** (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٧) ص ٩٦ .

قابل، Zamir, *op. cit.*, pp. 182-190

(٢١) Zamir, *op, cit.*, pp. 172-173 نقلاً عن الأرشيف الفرنسي حاشية رقم ٥٦ ص ٢٥٩ .

كذلك: منير الريس، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، الثورة السورية** (بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٩) ص ٣٠٦-٣٠٨ .

(٢٢) ادمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني** (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٠) ص ٢٧٦، كذلك: ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي**، ص ٧٥-٧٩ .

(٢٣) راجع: P. Hitti, *Lebanon In History* (London: Macmillan, 1962) p. 490.

كذلك: A. Hourani, *Political Society In Lebanon*, p. 12.

كذلك: J. P. Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon: 1861-1941* (London: Ithaca Press, 1977) p. 299.

ومن المعروف ان اميل اده المشهور بولائه للفرنسيين كان قد تقدم بمذكرة لوزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٣٢ طالب من خلالها بفصل المناطق التي الحقت بجبل لبنان او ما يسمى بالاقضية الاربعة وذلك خدمة للمصالح الفرنسية في الشرق.

(٢٤) محمد جميل بيهم، **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور** (بيروت، ١٩٤٨) ج ٢، ص ١٠٠ .
كذلك: Salibi, *The Modern History*, pp. 167-170.

(٢٥) ان مناقشات مواد الدستور لا سيما المادة ٩٥ التي تناولت توزيع الوظائف على الطوائف تظهر ان الجانب الاسلامي هو الذي طالب بذلك كضمانة لحقوق المسلمين وليس العكس.
راجع: انور الخطيب، **دستور لبنان، المناقشات والوثائق البرلمانية** (بيروت، ١٩٧٠) ص ١٠١-١٠٣ .

(٢٦) راجع مثلاً: مواقف هذه الاحزاب كما وردت ملخصة في كتاب مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة** (بيروت، معهد الانماء العربي، ١٩٧٧) ص ٢٠٧-٢١٠ .

(٢٧) Longrigg, *Syria and Lebanon*, pp. 225-230.
راجع ملخصاً لمجموعة الاحزاب التي برزت خلال عهد الانتداب:
تقي الدين، **المسألة الطائفية**، ص ٢٦٨-٢٨٢ . كذلك انظر، يوسف السودا، **في سبيل لبنان** (الاسكندرية، ١٩١٩) حيث يعتبر العرب والاتراك في عداد الذين غزوا لبنان.

(٢٨) A. Hourani, *Syria and Lebanon* pp. 218-224 Longrigg, pp. 204-205.
صايغ، **لبنان الطائفي**، ص ١٤٦-١٤٧ .

(٢٩) راجع بشأن هذا التحول مذكرة المجلس الوطني الاسلامي الى المندوب السامي الفرنسي في نيسان ١٩٣٧ والتي عكست رغبة وجهاء المسلمين السنة في الانخراط في مؤسسات الدولة اللبنانية، نص المذكرة، جريدة بيروت (٢٤ نيسان ١٩٣٧). اما حيثيات هذا التحول فيمكن مراجعة دراسة علي شعيب عن الدور المركزي الذي لعبه رياض الصلح: «رياض الصلح واستقلال لبنان» في كتاب اليوبيل الذهبي، ص ٣١٨-٣٢٩ .

E. Rabbath, *La Formation historique, du Liban politique et constitutionnel* (Beyrouth, 1973) pp. 398-410.

الخوري، **حقائق**، ج ٢، ص ١٩٩ . حسان حلاق، **مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١٩٣٦** (بيروت، ١٩٩٣) ص ٦٨-٧٠، ثم كاظم الصلح، **مشكلة الأتصال والانفصال في لبنان**. في (المرجع نفسه) ص ٧٨-٨٩ .

كذلك، سعيد مراد، **الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين** (بيروت، معهد الأنماء العربي، ١٩٨٦) ص ٢٦٤ .

(٣٠) لمزيد من التفاصيل راجع: ضاهر، **الاستقلال، الميثاق**، ص ١٢٤-١٣٦ . كذلك لمراجعة موقف البطريرك الماروني انطون عريضه هذا انظر: «دور البطريرك انطون عريضه في استقلال لبنان» في كتاب: **اليوبيل الذهبي لأستقلال لبنان**، ص ٤٠٦-٤٠٧ .

(٣١) Edward Spears, *Fulfilment of a Mission* (London: 1977) pp. 222 وما بعد

(٣٢) الخوري، **حقائق**، ج ١، ص ٢٥٨ .

(٣٣) اسكندر رياشي، **رؤساء لبنان كما عرفتهم** (بيروت ١٩٦١) ص ١٤٧ كذلك يوسف سالم، خمسون سنة مع الناس (بيروت ١٩٧٥) ص ١٤٧-١٤٨ .

(٣٤) George Catroux, *Dans la bataille de la Méditerranée. Egypte, Levant, Afrique du Nord* (Paris, 1949) p. 239.

(٣٥) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام** (بيروت، لا، ت) ج ٢، ص ١٠٨٧ كذلك:
Spears, *op. cit.*, pp. 222-223.

راجع ايضاً: Najla Atiyah, *The Attitude of the Lebanese Sunnis Towords the State of Lebanon* (London, 1973) p. 197.

(٣٦) وليد فارس، **التعددية في لبنان** (الكسليك، لبنان ١٩٧٩) ص ٢٣١ .

(٣٧) بشارة الخوري، **مجموعة خطب** (حريصا، المطبعة البولسية، ١٩٥١) ص ٢٦ كذلك، كمال جنبلاط، **حقيقة الثورة اللبنانية** (بيروت، ١٩٥٩) ص ١١١ .

كذلك باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط؟** (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٨)، ص ٧٣-٩٠ . جورج حنا، **من الاحتلال الى الاستقلال: لبنان في ربع قرن** (بيروت، ١٩٤٥) ص ٢٠٣ .

(٣٨) Spears, *op. cit.*, p. 196.

(٣٩) مزهر، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢١٣-١٢١٤، كذلك قابل: ضاهر، **الاستقلال**، ص ٢١١ .

(٤٠) راجع نموذج من هذه الردود في جلسة مجلس النواب اللبناني (٢٢ ايار ١٩٤٥).

كذلك: Eugenie E. Abouchdid, *Thirty Years Of Lebanon And Syria* (Beirut, Rihani, 1948) pp. 225-27.

(٤١) كميل شمعون، **مراحل الاستقلال** (بيروت، مكتبة صادر، ١٩٤٥) ص ٣٠١-٣٢ .

كذلك: U.N. Security Council, *Official Records* (Ist year, 1945) pp. 301-355.

(٤٢) باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، ص ٩٣-١٣٣، كذلك، تقي الدين، **المسألة الطائفية**، ص ٣٠٣ .

(٤٣) راجع نص البيان، جان ملحة، **مجموعة البيانات الوزارية** (بيروت، مكتبة خياط، ١٩٦٥) ص ٢٠-٣٢ .

(٤٤) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ١٩٩ كذلك ج ١، ص ٢٤٢-٢٥٢ .

كذلك: رباط، **الوسيط**، ص ٣٩٠-٣٩٣ . كذلك، الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، ص ٨٤-٨٧ .

(٤٥) الجسر، **ميثاق ١٩٤٣**، ص ٧١-٧٣ . ضاهر، **الميثاق، الصيغة**، ص ٩٨-١٠٥ .

(٤٦) من المعروف ان فرنسا كانت اكثر الدول تضرراً من الكساد العالمي قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وكانت تدين للولايات المتحدة وحدها بأكثر من مليار دولار.

(٤٧) ضاهر، **الميثاق والصيغة**، ص ١٠٦-١٠٧ .

(٤٨) راجع منح الصلح، **المارونية السياسية**، ص ٢٩-٣٣ . جوزف مغيزل، **لبنان والقضية العربية** (بيروت، ١٩٦٩) ص ٨٤-٨٥ .

(٤٩) راجع حول مختلف الآراء لموقف رياض الصلح. حسان حلاق، **التيارات السياسية**، ص ١٨٤-١٨٦ .

كذلك: N. Atiyah, *The Attitude of the Lebanese Sunnis* p. 177.

(٥٠) راجع مثلاً: صائب سلام، **كلمات ومواقف ١٩٥٤-١٩٩٠** (بيروت، لات) ص ٦٥-٦٧ . حيث يرى «ان عروبة لبنان ليست شرطاً عارضاً بل صفة ملازمة.. الخ».

(٥١) كمال يوسف الحاج، **الطائفية البناءة او فلسفة الميثاق الوطني** (بيروت: ١٩٦١) ص ١٤١-١٤٣ .

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٩ كذلك انظر، فارس، **التعددية**، ص ٢٤١-٢٤٧ .

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٦

راجع ايضاً: جورج شرف «التحول في مفهوم الدولة بين لبنان الكبير وميثاق ١٩٤٣» **اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان** (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٩٦) ص ٧٠٢-٧١٥ .

(٥٤) سامي الصلح، **احتكم الى التاريخ** (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٠) ص ٥٩، كذلك، مغيزل، المصدر المذكور، ص ٢٦-٢٧ .

(٥٥) كذلك، لمزيد من الاراء حول صيغة الميثاق وتطبيقه في السياسة اللبنانية:

Farid el-Khazen, *The Communal Pact of National Identities: The Making and Politics of 1943 National Pact* (Oxford: Centre For Lebanese Studies, 1991) pp. 38-51.

ضاهر، **الميثاق والصيغة**، ٢٤٣-٢٤٥ .

(٥٦) خوري، **حقائق**، ج ٢، ص ٢٣٤-٢٣٥ .

(٥٧) راجع نص المذكرة كما وردت في صحيفة، **الديار** (١٣ كانون ٢، ٤٧ ١٩٤٦). كذلك ما ورد في صحيفة **النهار** العدد ٣٧٠٠ (٣٠ ايلول ١٩٤٧).

(٥٨) Alan Ray, "Lebanon: Israels' Friendliest Neighbor" *Commentary* (June, 1952)

وما لبث ان استنكر المجلس النيابي وعلى رأسهم النواب الموارنة ما ورد في تلك المذكرة راجع وقائع الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني ٢٩ ايلول ١٩٤٧ .

(٥٩) الخوري، **حقائق**، ج ١، ص ٢٤٥ .

(٦٠) الرياشي، **قبل وبعد**، ص ٦٧-٦٨ .

(٦١) الخوري، **حقائق**، ج ٢، ص ١١٠-١١١ .

كذلك: M. Khalil, *The Arab States and the Arab League: A Documentary Record* (Beirut, Khayat, 1962) Vol. II, p. 55.

كذلك، سامي حكيم، **ميثاق الجامعة والوحدة العربية** (القاهرة ١٩٦٦) ص ٣٠-٣٤ .

(٦٢) راجع النص .Khalil, *op. cit.*, v. 2, p. 55

كذلك: الخوري، **حقائق**، ج ٢، ١٠٩-١١٠ .

(٦٣) الحكومة الاردنية، **الكتاب الاردني الابيض** (عمان: ١٩٤٧) ص ٣٣-٤٤ .

(٦٤) Majid Khadduri, "The Scheme of Fertile Crescent Unity: A Study In inter-Arab Relations" In: *The Near East and the Great Powers*, R.N. Frye ed. (Cambridge: Harvard Press, 1951) p. 138-141.

(٦٥) الخوري، **حقائق**، ج ٢، ص ٢٧٦-٢٧٧ .

كذلك: .Khadduri, *op. cit.*, p. 143

(٦٦) الصحافي التائه، عدد ٦٣، (نيسان، ١٩٥٠).

(٦٧) Leila Meo, *Lebanon, Improbable Nation: A Study In Political Development*, (Bloomington Indiana University Press: 1965) p. 93.

(٦٨) Meo, *op. cit.*, p. 92.

(٦٩) W. Laqueur, *The Soviet Union and The Middle East* (London; 1995) pp. 150-156, 202.

(٧٠) U.S Dept. of State, National, Archives, 7H 90 E2/10 2146 (hereafter *U.S. N.A.*) (Oct. 1946)

(٧١) George Kirk, *The Middle East 1945-1950* (London: Oxford University Press, 1954) p. 11.

(٧٢) J. Campbell, *Defense of the Middle East Problem of American Policy* (New York, 1960) p. 40.

(٧٣) راجع البيان: .Khalil, *The Arab League*, II, pp. 621-23

كذلك، خوري، **حقائق**، ج ٣، ص ٣١-٣١١ .

(٧٤) راجع على سبيل المثال: United States Government, Office Memorandum (Feb 23, 1950) DCIR 783A.0012-2350 (sec. File) U.S. N. A.

حيث اقترح شارل مالك اعلان اميركي رسمي بهذا الشأن.

(٧٥) U.S. Dept of the Army, message to Sec. of State No 645, 19 Jan 1951 783A.00 (w) 1-1951 (sec. File)

(٧٦) الخوري، **حقائق**، ج ٣، ص ٣٥١-٣٥٣ كذلك انظر: تقرير السفير الأميركي في بيروت الى وزير خارجيته في واشنطن.

Pinkerton to Sec. of State, 783/A. 5/2-751 (Feb. 7, 1951)

(٧٧) الخوري، **حقائق**، ج ٣، ص ٣٥٨ .

كذلك: Pinkerton to Sec of State, central files, 783A. 5/12-2750 (Dec. 27, 1950)

(٧٨) Royal Institute of International Affairs, *Great Britain And Egypt 1914-1951*, Information Papers, No.13 (London: 1952) pp. 143-51.

(٧٩) وقع انقلاب اديب الشيشكلي الثاني هذا في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥١ راجع:

Patrik Seale, *The Struggle For Syria: A Study of Post-War Arab Politics 1945-1958* (London, 1968) pp. 115-117.

(٨٠) راجع: G. Britt, "Lebanon Popular Revolution" *The Middle East Journal* (Winter, 1953) pp. 4-14.

Nicola Ziadeh, *Syria and Lebanon* (New York: Praeger, 1957) pp. 118-122.

كذلك: U.S. Dept of the Army, Confidentiel Message 783A.00 (W) 9-1952 Central Files U.S. N.A.

(٨١) راجع بعض الوقائع حول مخاوف الجانب المسيحي وحذره خلال عهد بشاره الخوري: حسّان حلاّق، **التيارات السياسية في لبنان، ١٩٤٣ - ١٩٥٢ مع دراسة للعلاقات اللبنانية - العربية والعلاقات اللبنانية الدولية** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١) ص ٢١٠ - ٢١٩ .

الفصل الثاني

(١) قام بتأسيس تلك الجبهة عام ١٩٥٣ النائب كمال جنبلاط وضمت كلاً من علي بزي وفؤاد رزق، ورفيق سنو ونسيب المتني ورامز شعبان وانور الخطيب وابراهيم جوخدار وخليل خيرالله وادمون نعيم. وكان معظم هؤلاء ينتمون الى الجبهة الاشتراكية الوطنية، راجع: كمال جنبلاط، **ربع قرن من النضال** (بيروت، الدار التقدمية، ١٩٨٧) ص ١٧٩ .

(٢) انظر نص هذه الوعود في المصدر نفسه، ١٧٢، راجع ايضاً: اسكندر رياشي، **رؤساء لبنان كما عرفتهم** (بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦١) ص ١٧٦-١٨٠).

(٣) راجع نص المذكرة، جريدة **النهار** (العدد ٣٣٥٤) (٨ أيار ١٩٤٦).

(٤) محاضر مجلس النواب اللبناني، العقد السابع (٣ شباط ١٩٥٣) ص ٢٥٩-٢٦٠ .

(٥) راجع نص الوثيقة، كمال جنبلاط، **حقيقة الثورة اللبنانية** (بيروت، ١٩٥٨) ص ٣٤-٣٥ كذلك: **برنامج الجبهة الاشتراكية الشعبية ٩ ايلول ١٩٥٣** (بيروت، مطبعة الرهبانية الشويرية) ص ١-١٥ . راجع رأي رئيس الحكوكة سامي الصلح بشأن الاصلاح الاداري والذي يعطي مبرراً لسياسة الرئيس شمعون مع الاشارة الى العلاقة الخاصة التي كانت تربط سامي الصلح بكميل شمعون: سامي الصلح، **احتكم الى التاريخ**، ص ١٠٣-١٠٤ . كذلك راجع رأي احد اقطاب المعارضة النائب حميد فرنجية بشأن الاصلاح: نبيل فرنجية وزينه فرنجية، **حميد فرنجية لبنان الآخر: الوحدة الى زوال** (بيروت: منشورات ملف العالم العربي، ١٩٩٣) ج ٢، ص ٦١-٦٣ .

(٦) كان عدد اعضاء مجلس النواب في عهد بشارة الخوري ٧٧ نائباً فخفض العدد الى ٤٤ نائباً.
كذلك بشأن الاصلاح والتغيير -Michael Hudson, *The Precarious Republic* (New York, 1968, pp. 235
280.

(٧) ولكن المعارضة اخذت آنذاك تنظّم صفوفها وتبلور برنامجها الاصلاحي، راجع مثلاً: (**النهار** ٢٩/ ١٩٥٢/٨). كذلك لمزيد من التفاصيل: راجع بشأن الاصلاح الاداري: Georges Grassmuck &
Kamal Silibi, *Reformed Adminstration In Lebanon* (Beirut, 1964) pp. 17-21.
Adnan Iskandar, *Bureaucracy in Lebanon* (Beirut, 1964).

(٨) سامي الصلح، **مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠ - ١٩٦٠** (بيروت، ١٩٦٠) ص ٤٥٢ - ٤٥٦
وهذا ما يؤكده تقرير دبلوماسي ورد الى وزارة الخارجية الاميركية خلال هذه الفترة U.S. Dept. of the
Army 783A.00 (W) 3-1953 *U.S.N.A.*

(٩) راجع هذه الشروط كما وردت في النص مع ترجمتها: Public Record Office, London (P.R.L)
Fo.1018/93.

(١٠) راجع بهذا الشأن احد التقارير الدبلوماسية الأميركية السرية: U.S. Dept. of state, Central Files
783A.00 (W) 9-2652 (Sep, 52, Confidential) كذلك، الرياشي، المصدر السابق، ص ١٧٠-١٧١ .
كذلك: نقولا ناصيف، **كميل شمعون، آخر العمالقة** (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٨٨) ص ٧٦ .

(١١) Fo. 371/104490 (Barnes to Eden, March, 31, 1953) (Confidential) *(PROL)*.

(١٢) راجع ايضاً تقرير ورد الى وزارة الخارجية البريطانية (آذار ١٩٥٣) *(PROL)* Fo. 371/104490

(١٣) كذلك: U.S. Dept of State (Central Files 783A.00 Oct 2, 1952 U.S.N.A) Fo 37/104490
April 22 *(PROL)*.

(١٤) راجع مثلاً بشأن زيارة شمعون الى مصر في نيسان ١٩٥٣ تقريراً دبلوماسياً اميركيا: U.S.
Dept. of state, 783 A. 11/4 2253. (U.S. N.A) Camille Chamoun, *Crise au Moyen-orient* (Gallimard,
Paris, 1963) pp. 254-255.
وقد زار لبنان عدد من القادة العرب منهم الملك سعود والملك حسين والشيشكلي.

(١٥) المصدر ذاته، ص ٢٥٦ وكذلك بشأن المقاطعة المذكورة:
Khalil, *The Arab League*, V.II, pp. 122-27.

(١٦) Charles Issawi, "Economic development and liberalism in Lebanon", *The Middle East Journal* (summer, 1964) pp. 279-93.
ونتيجة لتدفق هذه الاموال قفزت ودائع المصارف اللبنانية من ٢٣٢ مليون ليرة في عام ١٩٥٢ الى ٣٠٧ ملايين عام ١٩٥٦ .

(١٧) راجع ايضاً: U.S. N.A. "Summaries of Trade Agreements and Other Accords of the Soviet
Bloc with Countries of the Near East and North Africa" *Research and Analysis Report* 7231, 5 R
(May, 1957).

(١٨) راجع، الخوري، **حقائق**، ج ٣، ص ٢١٠-٢١١ و ٢٢٣-٢٢٦ وفي مطلع عام ١٩٥٣ قدّم الجانب السوري مشروع وحدة اقتصادية بين لبنان وسوريا تضمن حرية انتقال الاشخاص والاموال وتبادل السلع وحق العمل والملكية واستخدام المرافئ والمطارات وتوحيد الرسوم الجمركية. بيد ان الحكومة اللبنانية لم توافق إلا على مقترحات بسيطة لا تتعدى كونها محاولة لتنظيم العلاقات الاقتصادية القائمة آنذاك بين البلدين. راجع ما جاء في تقرير بريطاني اعدّ في السفارة البريطانية في بيروت عن الاضرار التي لحقت بسكان طرابلس من جراء ذلك: P.R.O, Fo/0325/1/52 كذلك انظر P.R.O, Fo/1014/15/7, 53

(١٩) صدر البيان الثلاثي عن الحكومات الاميركية والبريطانية والفرنسية في ايار ١٩٥٠ وذلك في محاولة من هذه الدول لتجميد الوضع السياسي والعسكري الذي كان قائماً في الشرق الاوسط بعد حرب فلسطين ١٩٤٨ وكذلك لمنع سباق التسلح بين الدول العربية واسرائيل. راجع نص البيان:
J.C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East, Documents.* (Princeton: Van Nostrand, 1956) Vol. 2, pp. 308-309.

كذلك راجع، بشأن مشروع جونستون: Omar Ghobash, *The Development of the Jordan River* (New York: Arab Information Center, 1961), pp. 22-24.

كذلك: Edward Rizk, *the River Jordan* (New York, Arab Information Center, 1964), pp. 21-25.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل راجع: R.W Stookey, *America And the Arab States: An Uneasy Encounter* (New York, 1975)

كذلك راجع: Campbell, *op. cit.*, p. 49.

كذلك انظر: U.S. Dept. of State, National Archives and Record "The Problem of Regional Security" May 8, 1954, State Dept. Post Files, Cairo Embassy, 1954 (Record Group 84).

(٢١) Campbell, *op. cit.*, pp. 50-52.

(٢٢) وكان وزير الخارجية قد زار خلال هذه الجولة اكثر من اثنتي عشرة دولة تقع بين الصين والبحر المتوسط، راجع: Royal Institute of International Affairs, *Documents on International Affairs, 1953*, (London; Oxford University Press, 1956).

U.S. Dept. of State, *Documents On Foreign Policy 1950-55*, V. II, p. 2173.

(٢٣) *Ibid*, pp. 2174-2175, U.S. Government, *Department of State Bulletin*, 28, (June 15, 1953) pp. 831-835.

(٢٤) U.S. Dept. of State, *op. cit.*, II, p. 2171.

انظر وقائع محادثات وزير الخارجية الاميركي دالاس مع المسؤولين اللبنانيين: U.S. Dept of State, *Foreign Relation of the United States 1952-1954. The Near and Middle East*, Vol. 9. (Washington D.C: Government Printing Office 1986) pp. 64-78 وقد اجتمع دالاس مع الرئيس شمعون ورئيس الحكومة صائب سلام وجورج حكيم كوزير للخارجية وبعض اعضاء المجلس النيابي.

(٢٥) راجع بهذا الشأن احد التقارير من السفارة الاميركية في بيروت الى وزارة الخارجية الاميركية:
Embassy in Beirut to Dept. of State (July 28, 1954) 683 A.S. M S P/8 - 1054 (U.S. N. A.).

(٢٦) Campbell, *op. cit.*, pp. 50-52.

(٢٧) . لمراجعة نص المعاهدة بين تركيا وباكستان، انظر: Hurewitz, *Diplomacy*, II. p. 345.

(٢٨) راجع نص الاتفاق في المصدر نفسه، pp. 390-391 .

(٢٩) راجع: Enver M. Khoury, *The Super Powers and the Balance of Power in the Arab World* (Beirut, 1970) pp. 45-47.

(٣٠) فاضل الجمالي، **ذكريات وعبر** (بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥) ص ٢٤١-٢٤٣ .
كذلك: Waldmer J. Gallman, *Iraq Under General Nuri: My Recollection of Nuri Al-Said, 1954-1958* (Baltimore, Johns Hopkins Press, 1964), pp. 159-161.
كذلك: عصمت السيد، **نوري السعيد، رجل الدولة والانسان** (لبنان، ١٩٩٢) ص ١٣٦-١٤٥ .

(٣١) راجع: Antony Eden, *Memoirs (Full Circle)* (Cambridge, Mass, 1960) p. 288
Elizabeth Monroe, *Britain's Moment In the Middle East, 1914-1956*. (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1963), p. 660.

(٣٢) U.S. Dept of State, Foreign service despatch, Aug. 10, 1954) 783 A-5 Msp 18-1054 (U.S. N.A.).
كذلك: Blanche W. Cook, *Declassified Eisenhower: A Divided Legacy of Peace and Political Warfare* (Garden City: Doubleday, 1981) p. 188.

(٣٣) راجع بشأن طلب لبنان المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة: U.S. Dept of State, 783 A.oo (10/8-2054) (U.S. N. A.).
وراجع بشأن اتصالات المسؤولين اللبنانيين مع دول حلف بغداد التقرير الدبلوماسي المصدر نفسه. 783 A.oo (W) 11-2654.
كذلك راجع: Chamoun, *Crise*, pp. 263-275.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٧ .

(٣٥) راجع: U.S. Dept. of State, 783 A.oo April 30, 54, (U.S. N.A.).

(٣٦) وهذا، يشير اليه تقرير سري ورد الى وزارة الخارجية البريطانية في مطلع عام ١٩٥٦ .
راجع: P.R.O (L), Fo 371/121605 (Annual Report For 1955 on the Lebanon, Jan. 1, 1956) (Confidential). كذلك الوثيقة السرية: L, Fo 371/134117 (May 14, 1958). الخوري، **حقائق**، ج ٢، ص ٢٧٦-٢٧٧ وج ٣، ص ١٤ وص ٥٨-٦٠ . كذلك، فرنجية، **لبنان الآخر**، ج ٢، ص ١١٣ .

(٣٧) Chamoun, *Crise*, p. 264. كذلك، الصلح، **احتكم الى التاريخ**، ص ١١٠-١١٤ .

(٣٨) راجع مثلاً تصريح عدنان مندريس، رئيس وزراء تركيا كما نشرته صحيفة **النهار** (١٦ شباط ١٩٥٥) والذي اشار فيه الى ان لبنان سينضم الى حلف بغداد. راجع، ايضاً، ناصيف، المصدر السابق، ص ٧٨-٧٩ .

(٣٩) راجع صحيفة **النهار** (٦ نيسان، ١٩٥٥) راجع مثلاً بيان الحزب الاشتراكي حول البيان اللبناني التركي، صحيفة **الانباء** عدد ١٩٣ (٨ نيسان، ١٩٥٥). وقد نفى سامي الصلح فيما بعد انه وافق على صيغة البيان هذه معتبراً ان رئيس الجمهورية كميل شمعون هو الذي أعدّ البيان بالاتفاق مع سفير لبنان في تركيا ابراهيم الاحدب. راجع: الصلح، **مذكرات**، ص ٢٥٤-٢٥٥ .

(٤٠) وقد ورد في احد التقارير للمخابرات الأميركية قول الرئيس شمعون ان لبنان «لن يتأخر في اتخاذ قرار لدخول الحلف التركي - العراقي هذا». قابل: Chamoun, *Crise*, p. 276.

راجع: Daily Intelligence Abstracts, April 8, 1955, Box 11, Operations Coordinating Board, Central Files Series, White House Staff Papers (Eisenhower Library).

(٤١) راجع وقائع جلسة المجلس النيابي (١٤-١٥ أيار ١٩٥٥)، كذلك: الصلح، **مذكرات**، ص ٢٦٧ .

(٤٢) الصلح، **مذكرات**، ص ٢٩٦، راجع وقائع الجلسة الثامنة لمجلس النواب (١٣ ايار ١٩٥٥) ص ٧٢٨ - ٧٣٢ .

(٤٣) راجع: U.S. N. A., 783 A. 13/14-456 (Teleg. 407. Match 29,56).

(٤٤) راجع: جنبلاط، **حقيقة الثورة**، ط ٤، ١٩٨٧، ص ٣٢ كذلك: فارس اشتي، **الحزب التقدمي الاشتراكي** (الدار التقدمية ١٩٨٩) ج ٢، ص ٨٧٣-٨٨٥ . كذلك: U.S. Embassy, Beirut to Dept. of State, 783 A.oo (May 6, 1953) (Central Files) (U.S. N.A.).

(٤٥) راجع تقريراً دبلوماسياً ورد الى وزارة الخارجية الاميركية وفيه إشارة واضحة الى ان رئيس الحكومة عبدالله اليافي كان يعمل على كبح جماح الشيوعيين اللبنانيين.

U.S. Dept of state, April, 54,783 A.oo (U.S. N.A.).

(٤٦) وهذا ما يشير اليه تقرير دبلوماسي آخر ورد الى وزارة الخارجية الأميركية:

U.S. Dept. of the Army (Message) 783 A.oo (W) 4-154 (April 54, (Confidential) (U.S. N.A.).

كذلك صحيفة **النهار** (٢٨ آذار ١٩٥٤).

(٤٧) جنبلاط، **حقيقة الثورة**، ص ٣٣، كذلك راجع بيان الحزبين الاشتراكي والبعث العربي (١٧/٢/١٩٥٥) في **ربع قرن من النضال**، ص ١١٩-١٢٠ . راجع ايضاً فرنجية، **لبنان الآخر**، ج ٢، ص ٧٠-٧١ .

(٤٨) وهذا ما تؤكده ايضاً تقارير السفارة الاميركية في بيروت عن نشاط الشيوعيين في لبنان. راجع:

U.S. N.A., Embassy in Beirut to Department of State (telegram No. 623 April 6, 1954).

(٤٩) راجع في مسألة موقف الولايات المتحدة ازاء حلف بغداد: J.F. Dulles, Papers: Dec. 9, 1955.
كذلك راجع ما قام به وزير الخارجية دالاس اثر اجتماعه مع الرئيس الاميركي ايزنهاور. U.S. Dept. of State, Menorandum of conversation at the White House (Jan 11, 1956) (U.S. N.A.) D. Eisenhower, **Diary**, March 28, 1956.

كذلك: Walter Lafeber, *America, Russia and the Cold war, 1945-66* (New York, London, Wiley, 1967) p. 157.

(٥٠) راجع ايضا: Laqueur, *The Soviet Union and the Middle East*, p. 163.

(٥١) George Kahin, *The Asian African Conference, Indonesia*, (Itaca: Cornell Univ. Press, 1956) pp. 23-24.

(٥٢) Seale, *The Struggle for Syria*, pp. 198-199.

(٥٣) استمرت الحكومة الكرامية حوالي خمسة اشهر، راجع الصلح، **احتكم الى التاريخ**، ص ١٣٥ .
كذلك: U.S. Embassy in Beirut to Dept. of State 151 (Oct. 17, 19555) 783 A. 21/10 (U.S. N.A.).

(٥٤) ملحة، **البيانات الوزارية**، ص ١٩٣-١٩٤ .

(٥٥) ان احد هذه التقارير يشير الى طلب شمعون مساعدة عسكرية من حكومة الولايات المتحدة الاميركية مؤكداً من جديدعلى استعداد لبنان لتقديم كل التسهيلات الممكنة للغرب في حال الحرب، راجع:
U.S. Dept. of State; 787A.5/MSP/654 (Jan 7, 1954) (U.S. N.A.) Heath to Dulles, Desp. 169, Central Files, 783A.oo (Oct. 25, 55) U.S. N.A.)

(٥٦) Seale, *op. cit.*, pp. 242-244.

(٥٧) David W. Lesch, *Syria and the Unites States: Eisenhower's Cold War in the Middle East* (West View Press, 1992) pp. 64-68.

(٥٨) ومن هذه الشروط قيام تحالف بين مصر والولايات المتحدة على نسق حلف بغداد. راجع ايضاً:
"U.S. objectives and policies with respect to the Near East" White House Office, National Security Council, Staff Papers 1998-61, Central Files Series, Box 77, Eisenhower Library (July 30, 1954).

(٥٩) جاء في بيان قدمه دالاس لايزنهاور عن السياسة الاميركية تجاه بلدان الشرق الاوسط في مطلع ١٩٥٦ ان عبد الناصر لا يستطيع التعاون مع السوفيات إذا كان يريد في الوقت ذاته ان تُعامل مصر كافضل دولة لتحصل على المساعدات الاميركية. راجع: Memorandum from Dulles to Eisenhower, *Diaries*, (March 28, 1956). (U.S. N.A.) (Declassified Documents 1989: 001511.

(٦٠) يرى بعض الباحثين ان السبب الحقيقي لسحب الولايات المتحدة تعهدها للمساهمة في بناء السد، هو موقف وزير الخارجية الاميركية دالاس الذي رأى ان مشروع تمويل السد قد يجد معارضة قوية في الكونغرس لا سيما وان بعض اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي كانوا يرون في تمويل مشروع السد العالي ضرراً اقتصادياً على منتجي القطن في الولايات المتحدة. إلا ان هذا السبب لم يكن كافياً برأي باحثين

آخرين واعتبر هؤلاء ان سبب القرار سياسي لا سيما بعد ان غرّر عبد الناصر بحكومة الولايات المتحدة معلناً ان الاتحاد السوفياتي كان مستعداً لتمويل مشروع السد بشروط افضل من العروض التي تلقاها من الدول الغربية. وعلى الارجح فإن سحب العرض الاميركي هذا كان يهدف الى تلقين عبد الناصر درساً بأنه لن يحصل على دعم اقتصادي إلا من الغرب وان عليه إزاء ذلك ان يُحسن التصرف إزاء المعسكر الغربي لاسيما بعد معارضة عبد الناصر المستمرة لحلف بغداد واعترافه بالصين الشيوعية واستيراد الاسلحة من المعسكر الشيوعي. Eisenhower, *Diaries,* (March 28, 1956).

كذلك: U.S. Senate, Committee on Appropriations Hearing on Financing the Aswan High Dam (84th Congress 2nd session, 1956).

كذلك: محمد حسنين هيكل، **عبد الناصر والعالم** (بيروت: دار النهار للنشر ١٩٧٢) ص ٩٦ - ١٠٦

كذلك: John Robinson Beal, *John Foster Dulles: A Biography* (New York Harper & Bras, 1957) pp. 258-260.

(٦١) Donald C. Watt, *Documents on the Suez Crisis, 26 July to 6 November, 1956* (London: Royal Institute of International Affairs, 1957), pp. 39-50.

كذلك: Lafeber; *op. cit*, pp. 188-191.

(٦٢) Eden, *Full Circle*, pp. 472-92.

(٦٣) Terence Robertson, *Crisis: the Inside Story Of the Suez Conspiracy* (New York, 1964) pp. 49-50.

(٦٤) Watt, *Documents*, pp. 50-69.

(٦٥) راجع من اجل نص مقررات مؤتمر استنبول ١٨٨٨ المرجع نفسه، ص ٣٤-٣٩ .

(٦٦) لمزيد من التفاصيل، راجع: United Nations, *Year Book of the United Nations, 1956* (New York: United Nations Office of Public Information, 1957) .

كذلك: Andre Beaufre, *The Suez Expedition 1956* (New York, Praeger, 1969) pp. 108-115.

راجع نص قرار الجمعية بهذا الشأن: U.N., Year Book, 1956, p. 36-39.

(٦٧) الصلح، **مذكرات**، ص ٣٦٠-٣٦١ . قابل: فرنجية، **لبنان الآخر**، ص ٢٣٥-٢٣٦، كذلك، ناصيف، مرجع سابق، ص ٨٠-٨٥ .

(٦٨) Chamoun, *Crise*, pp. 300-308.

(٦٩) Ibid., pp. 301-308. راجع ايضاً، انطوان خويري، كميل شمعون في تاريخ لبنان (بيروت: دار الابجدية، ١٩٨٧) ص ٦٥-٦٩ .

(٧٠) Nadim Dimechkie, "The United States And Lebanon" Paper given at the University of Texas conference on "Lebanon in the 1950s", pp. 10-13. Chamoun, *Crise*, pp. 309-314./U.S. Dept, of St. Central Files, 783A.oo/7-158, Top Secret (U.S. N.A.) كذلك، جنبلاط، **حقيقة الثورة اللبنانية**، ص ٤١-٤٢ .

(٧١) وكانت السعودية وسوريا قد قطعت علاقاتهما بكل من بريطانيا وفرنسا فيما قطع العراق والأردن علاقاتهما بفرنسا فقط. راجع: محمد المجذوب، **محنة الديمقراطية والعروبة في لبنان** (بيروت، دار منيمنة للطباعة والنشر ١٩٥٧) ص ١٥٢-١٥٦ .

(٧٢) لمزيد من المعلومات راجع: Michael Johnson, *Class And Client In Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840-1985* (London, 1986) pp. 57-60. وتصفه بعض المصادر البريطانية بأنه سياسي عقيم محدود الآفاق واستغل من قبل شمعون. راجع: P.R.O.L, Fo371/142209.

(٧٣) Meo, Lebanon, pp. 123-125. كذلك، شارل مالك، شارل مالك والقضية الفلسطينية (بيروت، بدران ١٩٧٣) ص ١٦٣-١٦٤ .

(٧٤) لمزيد من التفاصيل راجع نص رسالة ايزنهاور الى الكونغرس الاميركي (٥ كانون الثاني ١٩٥٧). U.S. Department of State, *U.S. policy in the Middle East: Sept. 1956 June 1957, Documents* (New York Greenwood, 1968) pp. 15-23, Lafeber, *op. cit.*, pp. 196-200.

(٧٥) كذلك راجع نص مبدأ ايزنهاور كما اقره الكونغرس الاميركي:

U.S. Department of State, *Documents*, pp. 44-46.

كذلك: Eisenhower, *Diaries*, Staff notes, Jan. 9, 1957. (U.S. N.A.)

(٧٦) Alexander George and Richard Snoba, *Deterrence in American Foreign Policy Theory and Practice* (New York: Colombia Univ. Press, 1974). p. 319.

(٧٧) Chamoun, *Crise* pp. 318-319. كذلك: غسان تويني، **الايام العصيبة**، (مجموعة مقالات صدرت في **النهار**، أيار - آب ١٩٥٨) ص ٤-٦ .

(٧٨) عملت حكومة الولايات المتحدة على احتواء الصراع العربي الاسرائيلي انذاك من خلال التقدم بمشروع سلام حمله مبعوثها اندرسون الى الشرق الاوسط. ولكن مصر رفضت المشروع فيما كانت بدورها تعمل للحصول على قرض لتمويل مشروع السد العالي. راجع دراسة مالك مفتي عن علاقة الولايات المتحدة بالناصرية: Malik Mufti, "The United States and Nasserist Pan-Arabism" In: *The Middle East and The United States: A Historical and Political Reassessment*, edited by David, W. Lesch (West view Press, 1996) pp. 167-186.

(٧٩) راجع: Memorandum From the (U.S) Secretary of State (March 28, 1956 (MR78-193 & 2 (Eisenhower Library) وكانت الولايات المتحدة قد سمحت لفرنسا بتحويل اسلحة للحلف الاطلسي لأسرائيل وكذلك طلبت من كندا تزويد اسرائيل بطائرات F-86 راجع مقال "Malik Mufti" حاشية رقم ٨، ص ١٨٤ من المصدر نفسه.

(٨٠) راجع بشأن الموقف العربي من مشروع ايزنهاور: Eisenhower, *Diaries*, Staff notes, (Jan. 9, 1957) Seale, *Struggle*, pp. 286-289.

(٨١) وكان القادة الثلاث قد اعلنوا عن رفضهم لمبدأ ايزنهاور خلال مؤتمر القمة الذي عقد في كانون الثاني ١٩٥٧ . راجع ايضاً: John Donovan, ed., *U.S. and Soviet policy in the Middle East, 1945-56* (New York, the World Publishing Comp 1968) p. 188.

(٨٢) جنبلاط، **حقيقة الثورة**، ص ٤٥-٤٧، فرنجية، لبنان الآخر، ٢٤٠، ص ٢٧٥-٢٧٧ .

(٨٣) وكان لبنان الرسمي قد استقبل المندوب الاميركي هذا في السادس عشر من آذار ١٩٥٧ وقد وعد المسؤولين اللبنانيين بتقديم مساعدات اميركية اقتصادية وعسكرية للبنان. وصدر في اعقاب الزيارة العتيدة بيان اميركي - لبناني مشترك اعلن فيه قبول لبنان لمشروع ايزنهاور. راجع بشأن البيان هذا: U.S. Departmentof State Bulletin 36 (May 6, 1957) pp. 725-726.

كذلك بشأن المساعدات: Eisenhower, *Diaries*, April, 1957.

كذلك: Robert McClintock, The *Meaning of Limited War* (Boston: The Riverside Press, Cambridge 1967) pp. 98-99.

(٨٤) راجع حول ما جرى من نقاش في المجلس النيابي اللبناني حول المشروع المذكور: محاضر مجلس النواب، الدور التشريعي الثامن (كانون الثاني ١٩٥٧) الجلسة السادسة.

(٨٥) راجع مثلاً: حزب الهيئة الوطنية، **كفاحنا ضد الانحراف والطغيان** (بيروت ١٩٥٨)، ص ١٤-١٥ . كذلك اسماعيل اليوسف، **ثورة الاحرار في لبنان** (منشورات ١٩٥٨) ص ٤٠-٤٧ . كذلك، محاضر مجلس النواب الدور التشريعي الثامن كانون الثاني ١٩٥٧، الجلسة السادسة. كذلك: فرنجية، **لبنان الآخر**، ج ٢، ص ٢٤٩ وما بعد.

(٨٦) Seale, *Struggle*, pp. 285-287 كذلك حزب الهيئة الوطنية، مصدر سابق، ص ١٥-٢٥ . كذلك: Chamoun, *Crise*, p. 351، راجع ما جاء في خطاب عبد الناصر في الاسكندرية (٢٦ تموز ١٩٥٧) «النهار، ٢٧ تموز ١٩٥٧».

(٨٧) لقد كان لبنان البلد الوحيد الذي قبل مشروع ايزنهاور انذاك راجع: McClintock, op. cit., p. 99.

(٨٨) فرنجية، **لبنان الآخر**، ج ٢، ص ٢٤٩ .

(٨٩) Chamoun, *Crise*, pp. 360-366. كذلك، الصلح، **مذكّرات**، ص ٤٢٩-٤٣١ .

(٩٠) راجع محاضر الجلسات النيابية (نيسان ١٩٥٧) كذلك، فرنجية، لبنان الآخر، ج ٢، ص ٢٤٩ . وكان الرئيس شمعون والوزير مالك يعتبران سوريا ومصر كدولتين تسيران في فلك الشيوعية. كذلك انظر: Seale, *Struggle*, pp. 290-292. Chamoun, *Crise*, p. 351. ويذكر ان الرئيس شمعون ومالك طالبا باسقاط الحكم السوري لدى استقبالهما المبعوث الاميركي لوي هندرسون راجع: U.S. Embassy in Beirut to Secretary of State (August 1957) Quoted in David Lesch, "Prelude to American Intervention In Lebanon (A paper presented in a conference on Lebanon in the 1950's) University of Texas, 1991. p. 18.

(٩١) New York Times (Jan. 10, 1957). كذلك: صحيفة **النهار** (١٨ كانون الثاني ١٩٥٧).
(٩٢) راجع محاضر مجلس النواب الدور التشريعي الثامن، ١٩٥٧ ص ٦٤٧-٦٤٩ . كذلك، بيار الجميل، **لبنان واقع ومرتجى**، بيروت، ١٩٥٧، ص ٦٠-٦٢ . كذلك: Chamoun, *Crise*, p. 362.
(٩٣) Edward Azar, *The Emergence of New Lebanon: Fantasy or Reality?* (New York, Prager, 1984) p. 240. McClintock, op. cit., pp. 99-100. Chamoun, *Crise*, pp. 353-6.
(٩٤) Anthony Nutting, *Nasser* (Constable; London, 1972) pp. 227-228
(٩٥) Fawaz A. Gerges, "The Lebanese Crisis of 1958: The risks of inflated self importance" *The Beirut Review*, vol. p. 90. ويعتبر ان شارل مالك هو المسؤول الاول عن هذه السياسية مع كونه وزيراً للخارجية في حكومة سامي الصلح. كذلك فرنجية، لبنان الآخر، ج ٢، ص ٢٧٦ . كذلك راجع: نديم دمشقية، **محطات في حياتي الدبلوماسية، ذكريات في السياسة والعلاقات الدولية** (بيروت، دار النهار، ١٩٩٥) ص ٢٣٧ .
(٩٦) راجع: فرنجية، **لبنان الآخر**، ج ٢، ص ٢٦٣ و ٢٦٨ و ٢٧٥ وص ٢٧٩، كذلك التلغراف (١٨-١٩ آذار) راجع تفاصيل مناقشة المجلس النيابي لسياسة حكومة سامي الصلح في وقائع الجلسات النيابية (٢٦ آذار ١٩٥٧). (الدور التشريعي التاسع) ص ٣٤٨ وما يليها. وكذلك اراء النواب المعارضين والموالين.

الفصل الثالث

(١) هؤلاء النواب هم: حميد فرنجية، رشيد كرامي، عبدالله اليافي صبري حماده، احمد الاسعد، كامل الاسعد، عبدالله الحج.
(٢) راجع ما جاء في بيان الجبهة، صحيفة «بيروت» العدد ٥٧٥٤ (١١ نيسان ١٩٥٧).
(٣) راجع نص المذكرة، **النهار**، العدد ٦٥٣٦ (١٢ نيسان ١٩٥٧).
(٤) راجع بشأن القانون هذا، محاضر مجلس النواب، الجلسة التاسعة (١١ نيسان ١٩٥٧). كذلك نص القانون، الجريدة الرسمية العدد ١٨ (٢٥ نيسان ١٩٥٧).
(٥) ظاهر غندور، **النظم الانتخابية، دراسة مقارنة لأهم القوانين الانتخابية في العالم، الحياة النيابية والتشريعات الانتخابية في لبنان** (المركز الوطني للمعلومات والدراسات، ١٩٩٢) ص ٣٩٨-٤٠٣ .
(٦) راجع نص بيان جبهة الاتحاد الوطني، **النهار**، العدد ٦٥٨٤ (٣٠ ايار ١٩٥٧).
(٧) **النهار**، العدد ٦٥٨٥ (٣ ايار ١٩٥٧) كذلك: الصلح، **مذكرات**، ص ٤٤٢ اجع أيضاً:
Heath to Sec. of State, No.2886, May 31, 57, U.S. N.A, Central Files 783A.oo

(٨) جنبلاط، **حقيقة الثورة**، ص ٤٨-٤٩ الصلح، **مذكرات**، ص ٤٤٢-٤٤٤ اليوسف، **ثورة الاحرار**، ص ٥٣-٨٤ . وقد بلغ عدد القتلى بحسب بعض التقارير سبعة فيما وصل عدد الجرحى الى حدود الاربعين.

(٩) Chamoun, *Crise*, p. 382 ، قابل تقرير السفير البريطاني في لبنان الذي يؤكد على دور فؤاد شهاب بالتوسط لدى شمعون، P.R.O.L Middleton to Liyod Fo 371/12799 (June 5, 1957) كذلك: فرنجية، **لبنان الآخر**، ج ٢، ص ٣٢١-٣٢٣، كذلك سامي الصلح، **احتكم الى التاريخ، سجل الوقائع وجمعها سليم واكيم** (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٠) ص ١٥٧ .

(١٠) هنالك امثلة عديدة تدل على ان الرئيس شمعون استخدم نفوذه الشخصي خلال تلك الانتخابات ومنها قضية انسحاب المرشح فؤاد غصن في منطقة الكورة لصالح الدكتور شارل مالك وزير الخارجية اللبنانية آنذاك. لقد كان فوز الدكتور مالك وهزيمته تعني نصراً او هزيمة لسياسة الرئيس شمعون المؤيدة لمحور بغداد، الولايات المتحدة. اما الرشوة عن طريق المال او الوظيفة وما الى ذلك فهي مسألة قديمة في تاريخ الانتخابات اللبنانية ولكنها استخدمت على نطاق اوسع خلال انتخاب ١٩٥٧ لا سيما في منطقة البقاع حيث بلغ ثمن صوت الناخب الواحد ٥٠٠ ليرة لبنانية اي ما يوازي ١٥٠ دولاراً اميركياً في ذلك الحين. راجع ايضاً قصة عبدالله المشنوق: وليد عواد، **عبدالله المشنوق يتذكر** (بيروت: الاهلية للنشر، ١٩٨١) كذلك: راجع جورج عارج سعادة، **تاريخ الانتخابات**. كذلك: انظر برقية السفير الأميركي في لبنان، دونالد هيث الى وزير الخارجية الأميركية، رقم ٢٩١٧ (٣ حزيران ١٩٥٧) تأكيداً لذلك. U.S.N.A.

(١١) راجع قرار الجبهة الوطنية والنقاط الاثنتي عشر في رسالة اخرى للسفير الأميركي، Heath to Secretary of State (May 16,57, No 5475). (U.S. N.A.).

كذلك، فرنجية، **لبنان الآخر**، ج ٢، ص ٣٤٠-٣٤٣ .

(١٢) راجع: W.C. Eveland, *Ropes of Sand* (New York, 1952) pp. 250-252.

(١٣) **النهار**، العدد ٦٦٠١ (١٧ حزيران ١٩٥٧).

(١٤) صحيفة **التلغراف** (٤ تموز ١٩٥٧).

(١٥) Middleton to Llyod, Fo 371/127999 (June 31, 1958) P.R.O.L.

كذلك راجع محاضر مجلس النواب ١٩٥٧ الجلسة الثالثة (٢٩ آب ١٩٥٧) ص ٣٨ كذلك قابل: Chamoun, *Crise*, pp. 383-385.

Erika G, Alin, *The United States and the 1958 Lebanon Crisis* (New York, 1994), pp. 58-59.

(١٦) راجع رسالة السفير الاميركي: هيث، الى وزير خارجيته: Heath to Dulles (June 6, 1957) No 2595

كذلك: Heath to Dulles No/1967 des 13,57

Heath to Dulles No/2066 Dec. 16,57 (U.S. N.A.).

(١٧) راجع: Eveland, *Ropes of Sand*, pp. 250-252.

كان ايفلاند هذا احد عملاء وكالة المخابرات الاميركية ومبعوث الن دالاس الخاص الى بيروت وهو يعطي بعض التفاصيل عن كيفية استخدام الاموال الاميركية في الانتخابات اللبنانية.

Eveland, *op. cit.*, p. 250.

(١٨) إن موقف السفير الأميركي يمكن استخلاصه من التعليق التالي في تقريره لوزارة الخارجية الأميركية عن الانتخابات النيابية بقوله «انها ستكون درساً لهكذا مسلمين متعصبين كعبد الله المشنوق وصائب سلام. راجع Heath to Dept. of State No/2988/783 A.oo (June 10, 1957) Central File (U.S. N.A.)

والنواب الذين سبق وقدموا استقالتهم هم: عبدالله اليافي ورشيد كرامي واحمد الاسعد وكامل الاسعد، وصبري حمادة وعبدالله الحاج وحميد فرنجية، وقد فشل في الانتخابات المذكورة كل من عبدالله اليافي وكامل الأسعد.

(١٩) وفي تقرير سري للسفير البريطاني في بيروت ان مبالغ مهمة دفعتها السلطات المصرية والسورية لدعم مرشحي المعارضة راجع: P.R.O.L Fo 371/127999 (June 5, 1957).

كذلك انظر: David Gordon, *The Republic of Lebanon: Nation in Jeopordy* (Boulder: Westview Press, 1983) pp. 90-91.

(٢٠) نفس المصدر ونفس الصفحة. كذلك انظر: Heath to Dept, of State, (July 17, 1957) Foreign Service Despatch 22, U.S. N.A.

(٢١) راجع رسالة هيث الى وزير الخارجية الأميركي دالاس .June 6, 1957, No. 2595)

(٢٢) راجع مقال جورج عقل «التجديد ضرورة وطنية» البيرق، العدد ٧٥٥٤ (١٩ تموز ١٩٥٧) كذلك مقال «الشعب يطلب التجديد لشمعون» في الصحيفة نفسها العدد ٧٦٥٦ (٢٣ كانون ١٩٥٧). راجع ايضاً تصريح لنائب الشوف اميل البستاني الذي نشرته جريدة التلغراف (٧ آذار ١٩٥٧) والذي تضمن عبارة «اني اخوض معركة الانتخابات على اساس التجديد لفخامة الرئيس» كذلك نص المؤتمر الصحفي للنائب بستاني (**النهار**، ٤ كانون الثاني ١٩٥٨).

(٢٣) راجع يوسف سالم، **خمسون سنة مع الناس**، ص ٣٨٩-٣٩١، راجع **النهار** عدد ٦٧٨٤ (١٨ كانون ٢، ١٩٥٨). راجع ايضاً: نقولا ناصيف، **كميل شمعون، آخر العمالقة** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٨) ص ١٠٤ .

(٢٤) راجع صحيفة **الشعب** المصرية، (١٥ حزيران، ١٩٥٧).

راجع مثلاً: Heath to Sec. of State No 562 (Aug. 28, 1957) (U.S.N.A)

(٢٥) ومن مذكرات التوقيف هذه مذكرة صدرت في ٢ حزيران ١٩٥٧ ضد عبدالله المشنوق. وفي ٣ آب صدرت مذكرة ضد فؤاد عمون واخرى في ١٥ آب ضد احمد الاسعد وعلي بزي ثم في ٣٠ آب مذكرة ضد كمال جنبلاط فضلاً عن مذكرة ٤ آب التي قضت بتوقيف نحو ٤٠٠ شخص في حادثة مزيارة في الشمال وآخر تلك المذكرات تلك التي صدرت في ٢٥ ايلول بحق اربعماية شخص اشتركوا في تظاهرة ٣٠ ايار ١٩٥٧ وعلى رأس هؤلاء زعماء المعارضة، حميد فرنجية وعبدالله اليافي وصائب سلام

واحمد الاسعد وصبري حمادة ونسيم مجدلاني وغيرهم.

(٢٦) رياض تقي الدين، **التجربة العسكرية الدرزية ومسارها التقدمي** (مطابع الجبل الاخضر، ١٩٨٧) ص ١٤٠-١٤٥ .

(٢٧) جنبلاط، **حقيقة الثورة**، ربع قرن من النضال، ص ٢٣٩-٢٣٤ .

(٢٨) جنبلاط، **حقيقة الثورة**، ص ٥٤، سامي الصلح، **احتكم الى التاريخ**، ص ١٥٨-١٥٩ .

رياض تقي الدين، **التجربة العسكرية**، ص ١٤٣، كذلك، الحزب الاشتراكي، ربع قرن، ص ٢٣٩-٢٤٣ .

قابل: Chamoun, *Crise*, p 390-391.

(٢٩) راجع رسالة السفير الأميركي في بيروت السرية الى وزير خارجيته: Despatch No. 652. Dept. of State, Central Files 783 A.oo (Aug. 28, 1957). كذلك Despatch No. 129, 783 A.oo (Sept. 2, 1957). (U.S. N.A.).

(٣٠) كانت سوريا خلال هذه الفترة، معرضة لضغط من حلف بغداد بسبب تحالفها مع مصر من جهة وبسبب زيارة وفد سوري لموسكو ما بين ٢٤ تموز و ٧ آب حيث صدر بيان سوري سوفياتي مشترك تعهد فيه الاتحاد السوفياتي بتعزيز القدرات العسكرية لسوريا والدفاع عنها ضد اي عدوان فضلاً عن وعد بمساعدات اقتصادية لتحقيق بعض المشاريع. راجع:

Seale, *The Struggle For Syria*, pp. 300-302.

(٣١) راجع رسالة جوابية سرية من الرئيس الاميركي ايزنهاور للرئيس شمعون (٢٥ نيسان ١٩٥٧)

Declassified E.O. 12356 sec 3.4 (7/8/80), Eisenhower Library 8/27/86

كذلك: ناصيف، **كميل شمعون**، ص ٧٦-٧٩ .

(٣٢) لمزيد من التفاصيل راجع عن الأزمة السورية مع تركيا: D. Lesch, "the 1957 American Syrian Crises: Globalist Policy in a Regional Reality" in *The Middle East and the United States*, D. Lesch ed. pp. 131-146.

كذلك: Seale, *op. cit.*, Chapt. 21-22.

(٣٣) راجع ما قاله دالاس خلال اجتماع طارئ لمجلس حلف بغداد عقد في انقره ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٨) وكما نقله وزير خارجية بريطانيا: Fo 371/134386/vy 10316/10. و P.R.O.L

(٣٤) لم تبادر الحكومة اللبنانية الى الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة بل تأخرت بعض الوقت كما كان متوقعاً. راجع **النهار** (العدد ٦٨٠٠، ٦ شباط ١٩٠٨) كذلك عن مظاهر الابتهاج في المدن.

Desmond Stewart, *Turmoil In Beirut* (London, 1958) p. 14.

(٣٥) **النهار** ١٥ شباط ٥٨ عدد ٦٨٠٨، و ١٦ شباط ٥٨ عدد ٦٨٠٩ .

(٣٦) راجع: **مجموعة الخطب الكاملة لسيادة الرئيس جمال عبد الناصر**، (بيروت، منشورات المكتب الشرقي للطباعة والنشر) ص ١٦٤-١٦٥ . وقد قدر عدد الذين اموا دمشق من اجل هذه الغاية اكثر من ثلاثماية الف شخص.

(٣٧) صحيفة **العمل** (البيروتية) عدد ٣٤-٣٦ (١٨ شباط ١٩٥٨) كذلك العدد ٣٣-٣٦ (١٦ شباط ١٩٥٨).

(٣٨) جنبلاط، **ربع قرن من النضال**، ص ٢٦١-٢٦٢ .

(٣٩) وكان عبد الناصر قد بعث برسالة الى بطريرك الموارنة بولس المعوشي يؤكد فيها على ان استقلال لبنان وسيادته لن تمس وان كل ما تريده الجمهورية العربية المتحدة من لبنان ان لا يكون مركز تآمر ضدها.

راجع: Agwani, *The Lebanese Crisis*, pp. 47-48.

كذلك: Edward E. Azar, *The Emergence of a New Lebanon: Fantasy or Reality?* (New York: Praeger, 1984) p. 240.

(٤٠) Chamoun, *Crise*, pp. 365-366.

راجع ما ورد في التقرير البريطاني: P.R.O.L, Fo 371/134150 (1958).

(٤١) Chamoun, *Crise*, p. 397.

كذلك راجع ما قاله كميل شمعون في تصريح نشرته له مجلة **نيوزويك** الاميركية (٩ تموز ١٩٥٨)، كذلك، يوسف سالم، المصدر السابق، ص ٣٩٠ وكذلك: K. Salibi, "Lebanon Under Fuad Chehab" *Middle East, Studies*, V. 2, 1965, No 3, p. 215. كذلك غسان تويني، **الايام العصبية**، ص ٥٣ .

(٤٢) بيار الجميل، **لبنان واقع ومرتجى**، ص ٦٠-٦٥ كذلك سامي الصلح، **مذكرات**، ص ٦١٠-٦١٨ .

(٤٣) راجع نص البيان، جريدة **الانباء** عدد ٣٤٢، السبت ٢٩ آذار ١٩٥٨ .

(٤٤) راجع Agwani, *The Lebanese Crisis*, pp. 101-107

كذلك تقرير السفير البريطاني في بيروت لوزير خارجيته في ٣١ ايار ١٩٥٨ P.R.O.L, Fo 371/134120.

(٤٥) النهار العدد ٦٨٨٤ (١٧ ايار ١٩٥٨).

(٤٦) Eisenhower, *The White House*, p. 268

(٤٧) راجع الانباء، العدد، ٣٤١، (٢٢ اذار ١٩٥٨) كذلك، جنبلاط، **ربع قرن من النضال**، ص ٢٧٣ وفي بيان صادر عن رئاسة الحزب الاشتراكي بعد الانتفاضة اي (٣ اذار ١١١٩٥٩) ورد التعليق التالي حول مسألة الخوف المسيحي هذا كما يلي: «... علينا ان نساعد جميعنا على ازالة هذا التخوف بتأكيد حرصنا على استقلال لبنان وعلى كيانه والامتناع عن كل مظهر او تظاهرات تزيد في تخوف الفئات القلقة ويجب ان نعترف ان بعضنا وخاصة في الأوساط الاسلامية يفعل عكس ذلك...»

(٤٨) راجع ما ذكرته جريدة **الطيار** (٢٦ اذار ١٩٥٨) كذلك راجع: **التلغراف** (٢٦ اذار ١٩٥٨).

(٤٩) راجع **الانباء** العدد ٣٤١ (٢٢ اذار ١٩٥٨).

(٥٠) **النهار**، العدد ٦٨٤٥ (٣٠ اذار ١٩٥٨، والعدد ٦٨٤٦ (اول نيسان ١٩٥٨).

(٥١) راجع **النهار** العدد ٦٨٤٥ (٣٠ اذار ١٩٥٨) كذلك جريدة **العمل** العدد ٣٦٦٩ (٣٠ اذار ١٩٥٨).

(٥٢) راجع جريدة **الاخبار** العدد ١٩٨ (٦ نيسان ١٩٥٨).

(٥٣) راجع تفاصيل مناقشة هذه الحوادث في مجلس النواب (جلسة ٦ نيسان ١٩٥٨) محاضر مجلس النواب.

(٥٤) يزعم سامي الصلح في مذكراته ان لا رئيس الجمهورية فاتح رئيس الحكومة بشأن التجديد ولا برنامج الحكومة تضمن ذلك (الصلح، **مذكرات**، ص ٥٢٥).

(٥٥) جاء في تقارير سرية بعث بها السفير الأميركي في بيروت الى وزارة الخارجية الأميركية اكثر من اشارة واضحة بهذا الخصوص ومما جاء في تقرير سري للغاية في ٥ اذار ١٩٥٨ «ان شمعون قرر تعديل الدستور لتجديد ولايته ست سنوات» راجع: U.S. Dept of State, Central Files. 783 A.oo/3-558 March 5, 11958 (U.S. N.A.)

(٥٦) راجع **النهار** العدد ٦٨٤٣ (اذار ١٩٥٨) كذلك: Qubain, *op. cit.*, p. 66.

(٥٧) المصدر نفسه، (النهار ٦٨٤٣) (٢٨ اذار ٥٨).

(٥٨) صحيفة **السياسة** (١٠ نيسان ١٩٥٨) الجدير بالذكر ان احداً من اعضاء الحكومة بما فيهم رئيسها لم يدع الى مأدبة الافطار هذه.

(٥٩) راجع يوسف سالم، **خمسون سنة**، ص ٢٩٢-٢٩٣ .

(٦٠) وقد ورد في احد تقارير السفير الاميركي (ماكلنتوك) الى وزارة الخارجية الاميركية رقم 3745 May 9, 1908) U.S. N.A. ان النائب جورج عقل اخبر احد موظفي السفارة الاميركية بان الرئيس شمعون سيسأل ريمون اده من اجل الحصول على دعم الكتلة الوطنية لتجديد ولايته.

(٦١) U.S. Embassy in Beirut to Department of State, telegram No 2203 (Dec. 30, 1957) (783 A. 11/12-3057) Central Files (U.S. N.A.)

(٦٢) Telegram From the Embassy in Beirut to the Dept of State, Central Files 783 a.oo/3-558 (March 5, 58) (Top Secret).

كذلك: Dept of state, Central Files 783 A.oo/4-2358 (April 23, 58).

كذلك: U.S. Dept. of State, to the American Embassy in Beirut No. 3709 (May 7, 1958) Dept of State, Central Files, 783 A.oo/5075 (U.S. N.A.).

كذلك: U.S. Embassy to Dept of State, July 10, 58 (Central Files 783 A.oo/7-1058) Top Secret

وكان الرئيس شمعون يحظى ايضاً بتأييد الحكومة البريطانية لتجديد ولايته. راجع: London to Sec of State No 6892 (28 May, 1958) (U.S. N.A.).

(٦٣) راجع ايضاً رأي السفير الأميركي في بيروت: U.S. Embassy in Beirut to Dept. of State (April 3, 1958) Central Files, 783 a.oo/4-358 Top Secret also May 4, 1958, Central Files, 783 A.oo/5-458.

(٦٤) Memorandum of Conversation Between the President and the Secretary of State (May 14, 1958).

كذلك: Dulles to McClintock, No 4271 (May 13, 1958). (Top. Secret) Memorandum for Record, May 15, 1958 (Eisenhower Paper).

(٦٥) راجع مثلاً رسالة السفير البريطاني في بيروت الى وزير خارجيته في ٥ ايار ١٩٥٨ /Fo 371 134116 (P.R.O.L)

كذلك رسالة وزير الخارجية البريطاني الى السفير البريطاني في واشنطن (May 15, 1958) Fo 371/134116 (P.R.O.L)

(٦٦) وقائع المجلس النيابي ١٥ نيسان (الجلسة السابعة) ص ٥٢٩ .

(٦٧) صحيفة **التلغراف**. (٧ أيار ١٩٥٨) كذلك: اليوسف، **ثورة الاحرار**، ص ١٠٢-١١٥ .

(٦٨) راجع الصلح، **احتكم الى التاريخ**، ص ١٧٣ . كذلك: Chamoun, *Crise*, p. 398

(٦٩) اليوسف، **ثورة الاحرار**، ص ١٠٦، كذلك جريدة **السياسة**، العدد. ٣٤٨ (١٩ ايار ١٩٥٨).

(٧٠) راجع السياسة، العدد ٤٣٨ (٩ ايار ١٩٥٨).

(٧١) راجع تقريراً دبلوماسياً بهذا الصدد: U.S. Embassy in Beirut to Sec of State, Central Files 783 A.oo/5-1158 (May 11, 58) (U.S. N.A.).

(٧٢) تقرير السفارة الاميركية (٦ اذار ١٩٥٨) رقم ٢٩٧٦ U.S. Dept of State (Central Files, 783 A.oo/3-658 (U.S. N.A.).

الفصل الرابع

(١) راجع: U.S. Embassy In Beirut to Dept. of State Despatch No 3766 (May 10,58) U.S. N.A.

(٢) راجع: U.S. Dept. of Army, No 12576 (May 19, 1978) U.S. N.A.

كذلك: U.S. Embassy In Beirut to Dept. of State, No. 3951 (May 16, 1958) U.S. N. A.

كذلك تقرير بريطاني سري الى وزارة الخارجية البريطانية: (١٢ ايار ٥٨) Fo 371/134116 (P.R.O.L)

(٣) راجع تقرير سري ورد الى وزارة الخارجية الاميركية بهذا الشأن U.S. Embassy in Beirut to Dept of State (C.F, 783 A.oo/3-2058 (March 30, 1058) U.S. N.A.

(٤) U.S. Dept of State, 654 (May 12, 1958) File 8834 (U.S. N.A.)

كذلك تقرير: السفير الاميركي في بيروت السري (٤ ايار ١٩٥٨)

U.S. Dept. of State. C.F. 783 a.oo/5-458, U.S. N.A

(٥) راجع بهذا الشأن تقرير سياسي عن تعاون شهاب وشمعون لأستخدام الجيش في مواجهة المعارضة في بعلبك وحلبا.

U.S. Dept. of the Army (May 19, 1958) No 12576 (U.S. N.A.)

(٦) راجع تقرير سري بشأن موقف الجيش في بيروت.

Office of naval intelligence (30 June, 1958) U.S. N.A.

قابل الجسر، **فؤاد شهاب**، ص ٢٧، كذلك راجع: «العماد اميل البستاني يتذكر» جريدة **السفير** (السبت ١٩٩٧/٣/١). كذلك، خويري، كميل شمعون، ص ٨٦-٨٩ .

كذلك: Qubain, *op. cit.*, p. 81

(٧) U.S. Dept. of The Army, May 19, 1958 No 12576 (U.S. N.A)

كذلك **السياسة**، العدد ٤٣٠، (١٣ ايار ١٩٥٨)، راجع سامي الصلح، **مذكرات**، ص ٥٤٨-٥٤٩ .

(٨) راجع كرامي مصدر سابق ص ١٣٤-١٣٥، جنبلاط، **ربع قرن من النضال**، ص ٢٦٢ .

(٩) كرامي، مصدر سابق ص ٢٢٨-٢٣١، كذلك اسماعيل اليوسف، **ثورة الاحرار في لبنان** (بيروت، منشورات الزين، ١٩٥٨) ص ١٣٥-١٣٦ .

(١٠) راجع تقرير السفير الاميركي في بيروت الى وزارة الخارجية الاميركية في ١٥ ايار ١٩٥٨ (No 3921, May 15) (U.S. N.A.)

كذلك راجع صحيفة **السياسة**، عدد ٤٣٩ (١٣ ايار ١٩٥٨) اليوسف، المصدر السابق ص ١٣٥ .

(١١) كرامي، المصدر السابق ص ٢٣٠ . ثم ان الرئيس سلام شكل مجلساً موحداً للقيادة بموافقة رئيس حزب النجادة، وترأس المجلس الجديد معين حمود الضابط السابق في الجيش اللبناني وكان يعاونه مصباح سلام والنقيب عبد الكريم الزين ورشيد شهاب الدين ويوسف الحكيم وعبد الرحمن درويش وغيرهم من المدنيين العسكريين.

(١٢) سامي الصلح، **مذكرات**، ص ٥٢٨-٥٢٩ كذلك تقرير السفير الاميركي في بيروت الى وزارة الخارجية الاميركية. File No 3921 (May 15) File No 4274 (May 27) (U.S. N.A)

(١٣) كرامي، المصدر المذكور، ص ٢٢٧-٢٣٠. Qubain, *op. cit.*, p. 77.

كذلك، رفيق نجا، **كفاحنا ضد الانحراف والطغيان** (بيروت، ١٩٥٨)، ص ٩٦ وما بعدها.

(١٤) كرامي، مصدر سابق، ص ٢٢٨ - ٢٣٠ كذلك: راجع رسالة السفير الاميركي السرية الى وزير خارجيته: McClintock to Sec. of State (June 14, 1958) Despatch, No 4726, C.F. 783 A.oo also:

McClintock to Sec. of State, No 181 (July 7, 1958) (U.S. N.A.)

(١٥) راجع: McClintock to Sec. of State, File, 3670 (July 3, 58) U.S. N.A.

ويذكر التقرير ان خلافاً نشب بين رشيد كرامي وعبد المجيد الرافعي في الفترة نفسها في طرابلس وكذلك خلاف نشب في بيروت بين معين حمود وصائب سلام. كذلك: كرامي، مصدر سابق، ص ٢٣٠-٢٣١ .

(١٦) جنبلاط، حقيقة الثورة يذكر احد التقارير الدبلوماسية من بيروت ان صائب سلام طلب من اتباعه التوقف عن القتال الى ان يصل رجال المقاومة الشعبية من اتباع جنبلاط الى مداخل بيروت. راجع: McClintock to. U.S. Secretary of state, File, No 3670 (U.S. N.A.)

(١٧) تألفت هيئة القيادة من السادة، طلعت كريّم قائداً عاماً وسهيل بغدادي كنائب عام والدكتور عبد

المجيد الرافعي وفاروق معصراني واحمد المير ورشيد كرامي وزيد حمزه وسالم قصقص. راجع كرامي، مصدر سابق، ص ٢٤٠ .

(١٨) كرامي، المصدر نفسه، ص ٢٤٦ يليها اسماء القتلى ص ٢٥٦ .

Qubain, *op. cit.*, p. 75

واجع ايضاً: McClintock to Sect. of State (June 7) No 4532 (U.S. N.A.)

(١٩) راجع كرامي، المصدر السابق، ص، ٢٥٦ .

(٢٠) تشكلت قيادة الثورة في منطقة الجبل من كمال جنبلاط كرئيس عام والدكتور بشارة دهان كعضو والزعيم شوكت شقير كقائد عسكري للعمليات العسكرية. راجع قرار تنظيم الثورة (١٥/٦/٥٨) تراث كمال جنبلاط، (ملف رقم: ١٢٠٧ ورقة ٦).

(٢١) يمكن الاستدلال على ذلك من خلال اسماء اعضاء قيادة الحزب الاشتراكي من جهة ومن فروعه الموجودة في القرى المسيحية فضلاً عن امتداد الزعامة الجنبلاطية التقليدية الى القرى المسيحية في الشوف.

(٢٢) ان تأكيد كمال جنبلاط في بياناته وتصاريحه الصحفية على استقلال لبنان قبل نشوب الثورة وخلالها ساهم في اضعاف تأثير تلك الدعاية التي استغلها الرئيس شمعون في غيرها من المناطق والتي روجت لأشاعة مفادها ان المعارضة تريد ضم لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة. راجع مثلاً، كمال جنبلاط، **ربع قرن من النضال** (الدار التقدمية ١٩٨٧)، ط ٢، ص ٢٧٣ .

(٢٣) وبسبب هذا التقاعس اضطر الحزب الاشتراكي الى فصل عدد من القادة الحزبيين المسيحيين عن الحزب بعد الثورة. وبالطبع هذا لا يعني تحول الحزب الاشتراكي من حزب لا طائفي الى حزب طائفي بسبب ذلك ولكنه دليل على اثر الطائفية على تصرفات بعض القادة خلال الثورة. جنبلاط، المصدر السابق، ص ٢٦٣ .

(٢٤) كرامي، المصدر السابق، ص ١٣٨ كذلك، كمال جنبلاط، يكتب لجريدة **اخبار اليوم** (القاهرية) اخبار اليوم، ١٩٥٨/٩/٢٠ . قابل، الصلح، **مذكرات**، ص ٥٥٠-٥٥١ كذلك، رياض تقي الدين، **التجربة العسكرية**، ص ١٤٨-١٥١ .

(٢٥) كرامي، مصدر سابق، ١٣٧-١٣٨ .

(٢٦) كرامي، المصدر نفسه، ص ١٤٠ .

(٢٧) كذلك، جنبلاط، **اخبار اليوم** (القاهرية) (٥٨/٩/٢٠) ص ٣ . كذلك رياض تقي الدين، مرجع سابق، ص ١٥٢-١٥٣ .

(٢٨) كرامي، مصدر سابق، ص ١٤٠-١٤٢ .

(٢٩) نفس المصدر، ص ١٤٧ .

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٤٢ .

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٤٨-١٥٠ .

(٣٢) نفس المصدر ونفس الصفحة. كذلك رياض تقي الدين، المصدر السابق، ص ١٥٥ .

(٣٣) المصدر نفسه، في ١٥٦-١٥٧ .

(٣٤) راجع جريدة **الطيار**، ٢٦ ايار ١٩٥٨ ..

(٣٥) راجع بيان الثورة لاهالي دير القمر وكذلك لأهل الدامور في الملحق.

(٣٦) راجع الملحق بشأن التأكيد على احترام حرية المواطنين. كذلك، راجع:

Qubain, *op. cit.*, pp. 75-77

(٣٧) راجع نص النداء، كرامي، المصدر السابق، ص ١٥٢ .

(٣٨) رياض تقي الدين، مصدر سابق، ص ١٥٧-١٦٠ . قابل: خويري كميل شمعون، ص ٩٥-٩٦ .

كذلك: U.S. Embassy, Beirut to The State Dept. No 4694 (June 13, 58) U.S. N.A.

كذلك: *London Times* (6,12,58)

(٣٩) راجع نص الاتفاق هذا في الملحق.

(٤٠) Qubain, *op. cit.*, p. 78

كذلك الصلح، **احتكم الى التاريخ**، ص ١٨٥ - كذلك كرامي، مصدر سابق، ص ٢٣١ .

(٤١) كرامي، ص ١٨٦، كذلك قابل: كمال جنبلاط يكتب لأخبار اليوم، **اخبار اليوم** (٩/٢٠/١٩٥٨) ص ٣ .

(٤٢) Chamoun, *Crise*, p. 418

(٤٣) كرامي، مصدر سابق، ص ١٨٧ كذلك قابل:Chamoun, *Crise*, p. 397

(٤٤) U.S. Dept. of state, Telegram from The Embassy in Lebanon to the Dept. of State, Central Files (C.F.), 783 A.oo/7-158 (July 1, 1958) U.S. N.A. وقد خسر الثوار في معارك شملان وبحسب مصادر الثورة ٢٢ قتيلاً وعشرين جريحاً (راجع اسماء شهداء المقاومة الشعبية في معركة شملان) كرامي، المصدر السابق، ص ١٩٠ . قابل، خويري كميل شمعون، ص ١٠٦-١٠٧ . ولا يخفى انه يبالغ في عدد القتلى.

(٤٥) راجع تقرير السفير الاميركي في بيروت الى وزارة الخارجية الاميركية July 3.58, No 3670 كذلك جنبلاط، **في مجرى السياسة اللبنانية**، ص ٩-١٠ .

(٤٦) ولعل من اسباب تقاعس المقاومة الشعبية في بيروت عن مساندة جبهة عيناب قرار من جانب حكومة عبد الناصر يقضي بوقف الامدادات العسكرية للثوار اثر محادثات التوسط مع الجانب الاميركي.

Lodge To Dulles (Jun. 26, 1958) In: Foreign Relations, 1958-1960 (F.R.U.S.) Vol. XI, p. 176.

كذلك راجع بشأن الوضع العسكري على جبهة القتال: U.N. SCOR. Second report of the U.N. Observation Group 1958 s/4065, p. 72

(٤٧) لمزيد من التفاصيل عن معركة وادي الست راجع: كرامي، مصدر سابق، ص ١٩٥-١٩٧ .

(٤٨) **النهار**، العدد ٦٨٧٩ (١٣ ايار ١٩٥٨).

(٤٩) راجع محمد المجذوب، معروف سعد، **عندما قاومنا**. (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥٩) ص، ١٢٨ و ١٢٩ .

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١١٠-١١٢ .

(٥١) المصدر نفسه، ص ٩١ .

(٥٢) راجع جريدة النهار، عدد ٩٩٤١ (٢٥ تموز ١٩٥٨).

(٥٣) راجع، المجذوب، عندما قاومنا، ص ١٧٠-١٧٢ .

(٥٤) **النهار**، عدد ٦٨٨٠ (١٤ ايار ١٩٥٨).

(٥٥) **النهار** عدد ٦٨٨١ (١٥ ايار ١٩٥٨).

(٥٦) **النهار** عدد ٦٨٨٩ (٢٤ ايار ١٩٥٨).

(٥٧) راجع كرامي، مصدر مذكور، ص ٢١٦-٢١٩ .

(٥٨) كرامي، المصدر السابق، ص ٢١٦-٢٢١ .

(٥٨) U.S. Office of Naval intell. information report (June 30, 1958) (U.S.N.A.)

(٥٩) **السياسة**، بيروت العدد ٤٧٠ (١٨ حزيران ١٩٥٨).

(٦٠) **السياسة**، العدد ٥١٢ (٢٧ تموز ١٩٥٨).

راجع بشأن الصراع بين آل الخليل وآل الاسعد في الجنوب: احمد عبود، **انتفاضة الجنوب وسياسة الاحلاف والمحاور** (بيروت؛ دار الكتاب الحديث، ١٩٩٤) ص ١٨٦-١٩١ .

كذلك: McClintock to State Dept. (July 13, 1958) (U.S. N.A.)

(٦١) McClintock to State Dept. 3912 (May 15, 1958) (U.S. N.A.)

كرامي، المصدر المذكور، ص ٢٢٤ .

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٣-٢٣٤ .

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٥-٢٣٧ . كذلك: Qubain, *op. cit.*, p. 79

الفصل الخامس

(١) U.S. Dept of State, Central Files (C.F.), 783 A.oo/5-2058 (May 20, 1958) (Top Secret) (U.S. N.A.)

(٢) ومما قاله احد قادة الجبهة (صائب سلام) بأن جبهة الاتحاد الوطني لا تقبل أي حل لا يشمل استقالة شمعون. راجع ايضاً: U.S. Embassy in Lebanon to State Dept. Central Files 783 A.oo/5058 (May 30, 1958) (Top Secret) (U.S. N.A.) كذلك: *New York Times* (May 30 & 31, 1958)

(٣) سامي الصلح، **احتكم الى التاريخ**، ص ١٦٩ . كذلك: U.S. State, Dept. to U.S. Embassy in Egypt (May 27, 1958) Central Files, 783 A.oo/5-2058 (Top Secret) (U.S. N.A.)

(٤) R. McClintock, *The Meaning of Limited War*, pp. 101-106

كذلك: راجع جريدة **النهار**، العدد ٦٨٨٨ (٢٣ ايار ١٩٥٨).
(٥) راجع بعض ما جاء في بيان رئيس الحكومة؛ **النهار** - العدد ٦٨٨٣ (١٧ ايار ١٩٥٨).
(٦) راجع: Agwani, *The Lebanese Crisis*, pp. 101-107
كذلك، **النهار** - العدد ٦٨٨٣ (١٧ ايار ١٩٥٨).
(٧) Agwani, *op. cit.*, p. 108 كذلك النهار العدد ٦٨٨٤ (١٨ ايار ١٩٥٨).
راجع بشأن نص المبدأ المذكور: U.S. Government
American Foreign Policy; Current Documents, 1957, pp. 831
(٨) راجع مقتطف ما ورد في وكالة تاس (في ١٩ ايار ١٩٥٨) كما وردت في كتاب:
Agwani, *op. cit.*, p. 104-105
(٩) جريدة **السياسة** عدد ٤٤١ (١٥ ايار ١٩٥٨).
(١٠) كذلك العدد ٤٥١ (٢٧ ايار ١٩٥٨).
المصدر نفسه عدد ٤٤٢ (١٦ ايار ١٩٥٨).
(١١) **السياسة**، عدد ٤٤٤ (١٨ ايار ١٩٥٨) وكذلك عدد ٤٤٨، ١٩٥٨/٥/٢٣ .
(١٢) نعيم الزليع، **شمعون يتكلم** (بيروت، مطبعة الجواد، ١٩٦٠) ص ١٥ كذلك صحيفة **النهار**، العدد ٦٨٨٦ (٢١ ايار ١٩٥٨). ومن هذه الحوادث حادث تهريب السلاح الذي قام به سفير بلجيكا في سوريا وحادث الزورقين الذين ضبطا في جونية والسعديات حيث كان ينقلان الاسلحة لحساب المعارضة. كذلك حادث المصنع الذي اسفر عن ستة قتلى من موظفي الجمارك.
(١٣) راجع **قضية لبنان امام مجلس الامن، النصوص الكاملة لمحاضر الجلسات الرسمية** (بيروت، دار لبنان للطباعة والنشر ١٩٥٨) ص ٥ . كذلك: **النهار** العدد ٦٨٨٨ (١٩٥٨/٥/٢٤).
(١٤) وهذا ما اكده شارل مالك وزير الخارجية اللبنانية الى السفير الاميركي في بيروت.
راجع: McClintock to Sec. of State, No 42911 (May 28, 58), U.S. N.A.
(١٥) راجع بشأن المؤتمر الصحفي هذا: **النهار** العدد ٦٨٨٧ (٢٢ ايار ١٩٥٨)
Qubain, *op. cit.*, p. 46
(١٦) كذلك، نقولا ناصيف، **كميل شمعون**، ص ٨٦-٩١) كذلك، نبيل فرنجية، وزينة فرنجية، **حميد فرنجية، لبنان الآخر**، ١٢٠ ص ٢٧٤-٢٩٨ .
(١٧) راجع نص بعض برقيات الاحتجاج هذه في صحيفة السياسة، العدد ٤٥١ (٢٧ ايار ١٩٥٨) ومن الشخصيات التي ارسلت برقيات الاستنكار هذه صائب سلام، وعبدالله اليافي ونسيم مجدلاني وحسين العويني واميل الخوري وحسن فرحات وفؤاد الخوري والياس الخوري ولحود لحود وعلي بزي وشفيق مرتضى وكامل الاسعد. راجع: اليوسف، **ثورة الاحرار**، ص ١٥٧ .
(١٨) ناصيف، **بيان البطريرك**، ص ٩٨ .
(١٩) راجع جريدة **السياسة**، العدد ٤٦٣ (١٠ حزيران ١٩٥٨).

(٢٠) راجع خلاصة عامة لمختلف بيانات الاعتراض على الشكوى اللبنانية، كرامي، المصدر المذكور، ص ٩٧-١٠٢ .

(٢١) الصلح، **مذكرات**، ص ٥١١-٥١٣ .

(٢٢) راجع النص، الصلح، **مذكرات**، ص ٥١٧ .

(٢٣) راجع تفاصيل مناقشة مجلس الوزراء اللبناني لمشروع القرار: الصلح، **مذكرات**، ص ٥١٨ .

(٢٤) *Mid. East Mirror,* June 8, 1958, p. 3 وراجع بشأن الموقف البريطاني، رسالة السفير البريطاني في الولايات المتحدة لوزير خارجيته: P.R.O.L, Caccia to Liyod (June 11, 58) Fo 371/134119 (Top Secret)

(٢٥) يؤكد السفير الاميركي في بيروت ومن خلال تقرير بعث به الى وزارة الخارجية الاميركية ان شارل مالك اسر اليه بأنه لا يتوقع شيئاً من الجامعة العربية وهو لذلك سيسافر الى الولايات المتحدة في ٢٨ ايار أي قبل موعد انعقاد مجلس الجامعة.

راجع: McClintock to Sect. of State, Lebanon File No. 4291 (May 28, 58) U.S. N.A.

(٢٦) الصلح، **مذكرات**، ص ٥١٩-٥٢٠، وقد تألف الوفد اللبناني الى مجلس الامن الدولي على الشكل التالي: شارل مالك وزير الخارجية، وابراهيم الاحدب سفير لبنان في لندن، ونديم دمشقية سفير لبنان في واشنطن، ونجيب الدحداح سفير لبنان في كولومبيا فضلاً عن كريم عزقول مندوب لبنان في الامم المتحدة.

(٢٧) U.N. Security Council, Official Records, 13th year Suppliment for April, May and June 1958 p. 33

لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة ما ورد في بيان وزير الخارجية اللبناني شارل مالك امام مجلس الامن الدولي، قضية لبنان امام مجلس الامن، ص ٧-٣٧ .

(٢٨) U.N. Security Council, Official Record (S.C.O.R.) 823 meeting (June 6, 1958) pp. 1-21 Also, 824 meeting (June 10, 1958) pp. 13-21

كذلك الصلح، **مذكرات**، ص ٥٧٨ .

(٢٩) راجع من اجل النص الكامل وقائع جلسة الامن الدولي الجلسة ٩٢٤ في ١٠ حزيران ١٩٥٨، ص ٢٢-٣٢ . كذلك وقائع جلسة مجلس الامن الدولي في العاشر من حزيران كما وردت في النص العربي: «قضية لبنان»، ص ٧٤-٩٠ .

(٣٠) راجع: U.S. S.C.O.R. 824 meeting, p. 47-50

(٣١) *Ibid,* 823 meeting, pp 32-39

(٣٢) راجع U.N. S.C.O.R. 13th year, Suppliment (April, May & June, 1958) p. 47

كذلك: قابل، *New York Times* (May 29, 58) - راجع نص القرار باللغة العربية كما ورد في جريدة **السياسة** العدد ٤٦٥ (١٢ حزيران ١٩٥٨).

(٣٣) الصلح، **مذكرات** ص ٦٠١ .

(٣٤) راجع جريدة **الحياة**، ٢٦ ايار ١٩٥٨ .

(٣٥) راجع ما ورد في بيان جبهة الاتحاد الوطني في صحيفة **السياسة** العدد ٤٦٦ (١٣ حزيران ١٩٥٨).

(٣٦) راجع تقرير السفير الاميركي في بيروت الى وزارة خارجيته. U.S. Embassy in Lebanon to the Dept. of State, Central Files, 783 A.oo 16-1358 (June 13, 1958) Top Secret (U.S. N.A.)

(٣٧) U.S. S.C. O.R. 13th year Supp. May 1958, pp. 119-121

كذلك الصلح، **مذكرات**، ص ٦٠٨ .

كذلك تقرير السفير الاميركي في بيروت الى وزراء الخارجية الاميركية

U.S. N.A. Doc. 4696 (June 14, 1958)

(٣٨) راجع: نص رسالة رئيس الحكومة اللبنانية الى رئيس هيئة المراقبين. Agwani, *op. cit.*, p. 202

(٣٩) U.N. Doc. S/4040 July, Aug. & Sept, 1958, p. 9

(٤٠) راجع ما ورد في تقرير سري من دمشق لوزير الخارجية الاميركية

(June 13, 1958, R 783,00/W, (U.S. N.A.)

(٤١) راجع تقرير السفير الاميركي في بيروت الى وزارة خارجيته:

McClintock to sect of State 4684 (June 3, 1958) (U.S. N.A.)

(٤٢) راجع U.S. Dept of state, M 669, May 20, 1958 (U.S. N. A.)

(٤٣) U.S. Embassy, Beirut to State Dept. No 4639 U.S. N.A.

راجع، ايضاً: صحيفة **العمل** (الناطقة باسم حزب الكتائب) (١٢ تموز، ١٩٥٨).

كذلك: No. 4684 June 3, 1958

(٤٤) U.N. Doc., S/4069, 30 July 1958, pp. 29-93

وقد جاء في تقرير المراقبين الدوليين هذا انهم قاموا بأعمال المراقبة خلال الليل أي في الفترة الممتدة بين ٢-١٥ تموز واستخدموا خلالها طائرات الهليكوبتر اكثر من عشرين مرة حتى اثناء الليل لانجاز مهمتهم.

(٤٥) للاطلاع على نص التقرير راجع:

U.N. S.C.O.R 13th year, Supplement for July, August & September 1958, pp. 3-13

(٤٦) راجع التقرير نفسه ص ٩٠ .

(٤٧) راجع: Memorandum from the U.S Representative at the United Nations to Dulles (June 26, 58) *Foreign Relations of the U.S. 1958-1960,* Vol. X1, p. 176 .

(٤٨) راجع تقرير السفير الاميركي في بيروت الى وزارة خارجيته: No. 197 (July 8, 58) Lebanon file (U.S. N. A.) راجع نص بيان الدكتور البير مخيبر الذي يعكس الموقف اللبناني الرسمي من تقرير المراقبة الدوليين، جريدة **النهار** (٩ تموز ١٩٥٨).

(٤٩) راجع بشأن تعليق الحكومة اللبنانية على تقرير هيئة المراقبين الدوليين U.N. S.C.O.R, 13th year, Suppliment for July, August and September 1958, pp. 18-27 كذلك، الزيلع، **شمعون يتكلم**، ص ٢٠ و ٤١ .

(٥٠) U.N. Doc. 3/4100, 24 sept 1958, p. 4

(٥١) U.N. Observation group S.C.O.R, Doc. 5/4051 p. 33

كذلك: Chamoun, *Crise*, p. 417 والصلح، **مذكرات**، ص ٦٦٨ .

(٥٢) S.C.O.R, 13th year, Supp. July, Aug, Sept. 1958, pp. 18-27

راجع ايضاً ما نقلته صحيفة **النهار** (العدد ٦٩٢٦ ٨ تموز ١٩٥٨) عن لسان الرئيس شمعون بهذا الصدد.

(٥٣) راجع الصلح، **مذكرات**، ص ٦٠٦-٦٠٨ .

(٥٤) الصلح، **مذكرات**، ص ٦٠٧، راجع ايضاً كلمة مندوب لبنان لدى مجلس الامن الدولي في ١٥ تموز ١٩٥٨ . U.N. Doc., 827 (July 15, 58)

حيث ورد فيها ان الحكومة اللبنانية قررت تطبيق المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة التي تعطي الدول الاعضاء في المنظمة الدولية حق الدفاع عن النفس ولهذا طلبت المساعدة المباشرة من الدول الصديقة.

الفصل السادس

(١) U.S. Department of State, Memorandum of Conversation (Eisenhower Papers, Eisenhower Library) (June 15, 1958)

U.S. National Archives; Joint of Chiefs Staff History 9, Record Group 218

(٢) راجع بشأن الخطة العسكرية هذه. Jack Shulimson, *Marines In Lebanon*, 1958 Historical Branch, 6-3. Division Head Quarters, U.S. Marine Corps (Washington D.C. 1966) p. 8

كذلك: Erika G. Alin, *The United States and the 1958 Lebanon Crisis* (Lanham, New York, Hamline University Press, 1994) pp. 66

(٣) من هؤلاء الوزراء سليم تقلا (وزير الخارجية)، راجع: U.S. Department of State. Income Telegram (June 3, 19460 (711. 90 E2/10-2146)

كذلك مقابلة سفير لبنان شارل مالك مع وزير الخارجية الأميركية (٤ اذار ١٩٤٩)

F.R.U.S, V. 6, p. 790 (Secret)

(٤) راجع بهذا الشأن: S.H. Longrigg, *Syria and Lebanon Under French Mandate* (Beirut, 1958), p. 218-224.

(٥) Alin, *op. cit.*, pp. 33-35

(٦) U.S. Department of state, (U.S. N.A.) 7873 A.oo (W/11-305) Nov. 51, Also, Pinkerton to the Dept of State, (Feb. 7, 1951) F.R.U.S, 1951 V. 5, pp. 1002-3. (Secret).

(٧) Alin, *op. cit.*, p. 36, / Meo, *Lebanon*, pp. 92-93

(٨) وهذا رأي وزير الخارجية شارل مالك منذ كان سفيراً للبنان وقد عبّر عنه اثناء مقابلته لوزير الخارجية الأميركية (٤ اذار ١٩٤٩) اي ان لبنان مهدد من دول عربية كسوريا والاردن كما هو مهدد من اسرائيل. راجع *F.R.U.S.* V. 6, p. 790

كذلك سامي الصلح، **مذكرات**، ص ٥٦٩-٥٧١ . كذلك خويري، كميل شمعون، ص ٧٢-٧٣ .

(٩) Qubain, *op. cit.*, p. 113

(١٠) McClintock, *op. cit.*, p. 101 كذلك راجع: Chamoun, *Crise*, p. 414

(١١) Eisenhower Papers, Memorandum for Record (May 15, 1958) Declassified E.O. 12065, Sec. 3-204 (Secret) (Eisenhower Library)

(١٢) *Ibid.*, p. 2

(١٣) Memorandum for Record (May 15, 58) Eisenhower papers: U.S. Dept of state, McClintock to Dulles, No. 3709 (May 7, 1958)

(١٤) Memorandum of a Conversation, White House, (June 9, 58) F.R.U.S. 1958-1960, V. XI, pp. 104-105 وقد حضر ذلك الاجتماع في التاسع من حزيران رئيس الوزراء البريطاني الذي علق على مسألة تجديد ولاية شمعون بالقول انه سيكون من الصعب جداً بقاء الرئيس شمعون في الحكم لولاية جديدة.

(١٥) Memorandum for Record, p. 3

(١٦) McClintock, *op. cit.*, p. 101-102

(١٧) ومن برقيات الاستنكار هذه ما ورد في بيان جبهة الاتحاد الوطني الى الامين العام للامم المتحدة. راجع جريدة السياسة (٢٧ ايار ١٩٥٨). وقد اكد ضرورة تلبية هذا الشرط وزير الخارجية الأميركي لدى اجتماعه بأعضاء من مجلس الشيوخ في ٢٣ حزيران راجع:

U.S. Dept. of State, C.F. 783 A.oo/6-2358 (Secret)

(١٨) McClintock, *op. cit.*, p. 105

(١٩) كذلك رسالة السفير الاميركي السرية تؤكد على ذلك راجع:

Chamoun, *Crise*, p. 420-421 U.S. N.A. Central File, 783 A.oo 16-1758 (Top Secret)

(٢٠) McClintock, *op. cit.*, p. 105-106

Eisenhower, *op. cit.*, p. 267

كذلك راجع ما قاله شمعون للسفير الاميركي في بيروت خلال اجتماعهما في العشرين من حزيران:

Ouoted in, *F.R. U.S., 1958-1960*, II pp. 160-161

(٢١) انظر صحيفة **النهار** (العدد ٦٨٨٣) (١٦ ايار ١٩٥٨).

كذلك: *New York Times* (May 13, 1958)

Qubain, *op. cit.*, p. 86-87

أيضاً: اسماعيل اليوسف، **ثورة الاحرار في لبنان** (بيروت، مطبعة الزين ١٩٥٨) ص ١٨٤ .

(٢٢) U.S. Gov. *Dept. of. State Bulletin*, (June 9, 1958) p. 945-948.

محضر جلسة سرية في البيت الابيض كذلك (١٥ حزيران) F.R. U.S., V. 11, p. 136

(٢٣) *New York Times* (May 28, 58) وقد قال احد المسؤولين الاميركيين فيما بعد انه حتى انقلاب ١٤ تموز في العراق كانت الادارة الاميركية ترى ان مسألة التدخل العسكري في لبنان هي «أمر بعيد الاحتمال».

Quoted: Agenes G. Korbani, *U.S. Intervention In Lebanon 1958 & 1982* (New York; Praeger, 1991) p. 40.

(٢٤) Memorandum of Conversation (June 15, 1958) E.O. 12065) (Top Secret) p. 3-4, Eisenhower Papers. (Eisenhower Library) p. 3.

(٢٥) *Ibid.*, p. 4

(٢٦) *Ibid.*, p. 4

(٢٧) كذلك المصدر السابق Memorandum of Conversation (White House كذلك راجع: June 15, 58), Alin, *op. cit.*, p. 97

(٢٨) U.S. State Dept. Memorandum of Conference with the President (June 15, 1958) E.O. 12065, p. 4.

Also: David W. Lesch, "Prelude to American Intervention In Lebanon, the 1957 American Syrian Crisis p. 20". A paper delivered at U.T. conference on Lebanon, Sept. 1992).

(٢٩) "Memorandum of Conference" (June 15, 1958)

(٣٠) Dulles to McClintock U.S., Dept. of State, Central Files, 783 A.oo/6-1958, Chamoun, *Crise*, p. 418.

(٣١) هذا ما يؤكده ايضاً تقرير للبحرية الاميركية والذي تضمن تصريحاً للجنرال الاميركي (Nathan Twining) في الثالث من تموز ١٩٥٨ بأن الولايات المتحدة مستعدة لارسال قواتها الى لبنان اذ اقتضت الضرورة ذلك ولوادى هذا الى حرب شاملة او حرب محدودة راجع: U.S. State Dept. Naval Report (July 3, 1958).

(٣٢) راجع مثلاً تقرير لوزارة البحرية الاميركية Navy Dept. Naval Message No. 5806 (June 26, 1958) (U.S. N.A.).

(٣٣) McClintock, *op. cit.*, p. 105

(٣٤) Chamoun, *Crise*, p. 417 كذلك: سامي الصلح، مذكرات ص ٦٠٧-٦٠٨ .

(٣٥) U.S. Dept. of State, Memorandum of Conversation; Lebanon and the Middle East (1, July 1958) Mr. 84-91 1 (Eisenhower Library) (Declassified Secret).

(٣٦) Hare to Dulles (May 31, 1958) No. 315 U.S. *Foreign Relations; 1958-1960*, Vol. XI, p. 84-85 (C.F. 783 A.oo/5-3158).

(٣٧) P.R.O Llyod to Caccia (June 8, 1958) Fo 371/134129

(٣٨) Hare to Dulles, (June 7, 1958) U.S. *Foreign Relations 1958-60*, Vol. XI, pp. 101-103 C.F. 783 A.oo/6-758 (Top Secret)

(٣٩) McClintock, *op. cit.*, p. 102

(٤٠) Murphy, Statement made before the Senate foreign committee (May 19, 1958) (*Dept. of State Bulletin* No. 989), p. 958-959

(٤١) راجع ما قاله دالاس في مؤتمره الصحافي في ٧ حزيران وكذلك في اول تموز ١٩٥٨
Department of State Bulletin, Vol. XXXIX No. 993 (July 7, 1953), p. 8.
U.S. Secretary of State (Circular No CG one, July 4,58)

(٤٢) كان دالاس يكره القومية العربية وكان يعتبر القومية العربية الناصرية شبيهة بالنازية: راجع على سبيل المثال ما قاله لأعضاء مجلس الشيوخ الاميركي خلال اجتماعه بهم في ٢٣ حزيران ١٩٥٨:
U.S. C.F 783 A.oo/6-358
Eisenhower Papers, Memorandum of Conversation (July 1, 1958) p. 3
كذلك راجع: Robert Divine, *Eisenhower and the Cold War* (Oxford; University Press, 1981) p. 101

(٤٣) عندما زار شاه ايران الولايات المتحدة الاميركية في اوائل تموز ١٩٥٨، بحث الوضع في لبنان مع الرئيس الاميركي في اجتماع سري راجع: Memorandum of Conversation (July 1, 1958) Declassified MR 84-91 # 1. (Eisenhower Papers). (Eisenhower Library) كذلك راجع: صحيفة *The New York Times* (July 8, 58)

(٤٤) W.J. Gallman, *Iraq Under Nuri: My Recollections of Nuri al-Said 1954-1958* (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1964) p. 164-165
McClintock to Sec of State, No. 206 (July 8, 1958) Central Files 783 a.oo (Top Secret) وكان شمعون يرى ان الجيش العراقي لن يحارب ضد العرب ولهذا لا يمكن ان يقدم على مثل هذه المعاهدة العسكرية.

(٤٥) Memorandum of Conversation with the President, (July 14, 1958) Box 3 (4) White House Office Files, (Eisenhower Library)

(٤٦) Chamoun, *op. cit.*, p. 422-423
كذلك: U.S. State Dept. Minutes of the Cabinet Meetings (July 18, 1958) (Eisenhower Papers)

(٤٧) Chamoun, *op. cit.*, p. 424
McClintock, *op. cit.*, p. 107

(٤٨) U.S. State Dept. Breefing notes by Allen W. Dulles meeting at the White House with Congressional Leaders (July 14, 1958) p. 3 (C.I.A Research Reports)

وكان قد بلغ واشنطن ان انقلاباً قد أعدّ للاطاحة بالملك حسين في ١٧ تموز على غرار الانقلاب في العراق U.S. State Dept. Despatch 132 Central Files 783 A.oo July 6, 1958

(٤٩) يذكر السفير الاميركي ماكلنتوك ان الرئيس شمعون كان يعتقد بناء على معلومات صحافية مغلوطة ان الاسطول السادس الاميركي كان قرب شواطئ اسبانية وانه لا يستطيع الوصول الى الشواطئ اللبنانية خلال وقت قصير. والواقع ان الحكومة الأميركية كانت قد اتخذت قرارها لتنفيذ عملية التدخل هذه ولكنها لم تبلغ شمعون بذلك إلا بعد ان اقتربت القوات الأميركية هذه من المياه الاقليمية اللبنانية وذلك حفاظاً على سرية العمل العسكري. والجدير بالذكر ان شمعون طلب من السفير الأميركي ان تضفي عملية الانزال هذه طابع **(القوة الهائلة)** للولايات المتحدة على الرأي العام في العالم العربي.

راجع: Teleg. from Beirut to Dept of State, No 393, Central Files 783 A.oo/7-2558 (July 15, 1958) (U.S. N.A).

(٥٠) R. McClintock, "The American Landing in Lebanon", *U.S. Naval Institute, Proceedings* (October 1962) Vol. 88, p. 70-73.

(*) اما المدمرة الفرنسية التي ظهرت قرب الشاطئ اللبناني ما لبث ان غادرت المياه اللبنانية بطلب من السفير الفرنسي خوفاً من اثارة المسلمين المتعاطفين مع الثورة الجزائرية.

(٥١) A telephone call (Eisenhower with Macmillan) July 14, 1958 (Ann Whitman File) Box 34 (U.S. N.A.)

كذلك انظر: Alin, *op. cit.*, pp. 65-119

(٥٢) راجع بشأن الاعداد للعملية: Shulimson, *op. cit.*, p. 7-10

(٥٣) المصدر نفسه ص ١٧٠ .

(٥٤) U.S. Embassy in Beirut to Dept. of State - No. 401 Central Files, (July 15, 1958) 783 A.oo/7-1558 Secret.

بيد ان تقريراً للاستخبارات الاميركية ينقل عن لسان الرئيس شمعون ان فؤاد شهاب كان على علم بأمر التدخل العسكري، وربما الاصح احتمال التدخل هذا راجع: كذلك U.S. Air force, Message from U.S. Army Attache to Dept. of State. Army Head Quarters (July 15, 1958) In; *Despatches relative to U.S. Landings, Lebanon* (Operational Archives Branch, Naval Historical division)

CIA Research reports, the M.E, 1946-1976 Brief Notes by Allen W. Dulles meeting at the White House with Congressional leaders (July 14, 1958). راجع ايضاً: الجسر، **فؤاد شهاب**، ص ٣٧ .

(٥٥) McClintock *op. cit.*, p. 108

(٥٦) Eisenhower, *op. cit.*, p. 275

(٥٧) راجع: McClintock to Dep. of State, Central Files 783 A.oo/7-1658 (July 16, 58) Secret ان تعاون الجيش مع مشاة البحرية الاميركية كان، بالنسبة للادارة الاميركية أمراً مطلوباً لتنفيذ عملية الانزال العسكري بنجاح. وهذا الامر ابلغه السفير الاميركي في بيروت الى الرئيس شمعون صباح الخامس عشر من تموز (يوليو). فطلب الأخير من السفير بحث الموضوع مع قائد الجيش فؤاد شهاب نفسه راجياً تأخير اجتماعه بقائد الجيش بعض الوقت اي الى حين نزول القوات فعلاً خوفاً من ان يقوم الجيش اللبناني بانقلاب قد يمنع أو يؤخر عملية الانزال هذه.

(٥٨) McClintock to St.Dept Telg. 402 (July 15, 158) 783 A.oo/7-1558) Top Secret (U.S. N.A.)

(٥٩) المصدر نفسه، كذلك: U.S., C.I.A. Research Report (The Middle East 1946-1976) (July 14, 1956)

(٦٠) راجع بشأن ذلك تقرير السفير الأميركي في بيروت لوزارة خارجيته ١٨ تموز ١٩٥٨ F.R. U.S. Vo.. XI pp. 326-328

(٦١) كانت القوة المكلفة بحماية مطار بيروت بامرة الضابط عزيز الاحدب الذي لم يكن هناك عند وصول مشاة البحرية الاميركية فلجأ نائبه الضابط توفيق سالم الى مفاوضة قائد القوة الاميركية هناك. وتم الاتفاق بين الفريقين على ان يشترك حرس المطار التابع للجيش اللبناني في عملية الحراسة الى جانب القوات الاميركية. راجع: Shulimson, *op. cit.*, p. 14-18

(٦٢) McClintock, *op. cit.*, p. 110-111

لم نستطيع التأكد من ذلك لتعذر اللواء شميط من اعطاء معلومات تؤكد او تنفي ذلك فيما وفاة الضابط العقيد جميل العيد منذ فترة طويلة حالت ايضاً دون ذلك فيما يؤكد باسم الجسر ان فؤاد شهاب امر بتوجيه مدافع الجيش نحو القوات الأميركية للتعبير عن موقف مبدئي ضد دخول جيش اجنبي الاراضي اللبنانية لا اكثر. ولكن السؤال يبقى لماذا اقتصرت هذه الخطوة على قطع طريق المطار لا اكثر. بيد ان تقرير دبلوماسياً اميركياً يتحدث عن احتجاج لفؤاد شهاب لتقدم القوات الاميركية نحو العاصمة «لأنه لا يعرف كيف يتصرف جيشه من دون التحدث معهم» مما يدل على انه كان على علم بوجود قوة للجيش على طريق المطار لديها اوامر ما للمجابهة إذا ما تقدمت القوات الاميركية نحو العاصمة. راجع: Telegram from the U.S. Embassy in Lebanon to the Dept of State (July 15, 1958 428. C.F. 783 A.oo/7-1658 (Secret) قابل، الجسر، **فؤاد شهاب**، ص ٣٧ .

(٦٣) إن بعض التقارير السرية التي قدمت في هذه الفترة للرئيس الاميركي تشير الى انه كان لدى بعض قوى الجيش اللبناني نية لمقاومة القوات البحرية الاميركية وان عدلت عن ذلك في «اللحظة الاخيرة» كما يقول احد التقارير. كما ينقل السفير الاميركي في بيروت عن فؤاد شهاب قوله ان دمشق كانت تحرض الثوار على ذلك راجع: Memorandum of Telephone conversation between the U.S. Secretary of State and the Embassador in Lebanon July 16, 1958 *F.R.U.S.* XI, p. 256 also p. 327

راجع: Synopsis of Reports relating to the President (July 19, 1958) Eisenhower Papers; Eisenhower Library

(٦٤) Shulimson, *op. cit.*, p. 18-19 كذلك راجع برقية السفير الاميركي في بيروت الى وزارة الخارجية الاميركية (U.S. N.A.) 783 A.oo/7-1658 N. 428 Sect. (July 16, 58)

(٦٥) راجع: McClintock, *op. cit.*, p. 110 راجع ايضاً ما ورد في خطاب كميل شمعون وبعيد التدخل العسكري، صحيفة النهار، العدد ٦٩٣٣ (١٦ تموز ١٩٥٨) ص ٢ .

(٦٦) راجع: U.S. Embassy in Lebanon to State Dept. (July 12, 1958) C.F. 783 A.oo/7-1258 (Top Secret)

(٦٧) راجع تقرير السفير الاميركي في بيروت الى وزارة خارجيته في واشنطن 783 A.oo/7-1658 C.F. (No 428) (July 16, 1958)

كذلك: McClintock, *Limited War*, pp. 110-113

(٦٨) *Ibid*

(٦٩) McClintock, *op. cit.*, p. 114 . ويرى كميل شمعون ان الاوامر هذه اعطيت من قبل اركان الجيش وذلك دون علم الحكومة او رئيس الجمهورية. راجع: Chamoun, *op. cit.*, pp. 426-427

(٧٠) ان ذريعة حماية ارواح الاميركيين وبعض المؤسسات الاميركية في بيروت وردت في العديد من التقارير عن الاجتماعات السرية للحكومة الاميركية بحث خلالها احتمال التدخل العسكري وماذا يجب ان تكون حجته المعلنة:

راجع: D. Eisenhower Papers, Memorandum for Record (May, 15, 1958)

(٧١) U.S. State Dept., Synopsis of Reports, July 1958

كذلك: McClintock, *op. cit.*, p. 113-114

(٧٢) Shulimson, *op. cit.*, p. 22

(٧٣) Shulimson, *op. cit.*, p. 23 وهو الذي اصبح قائد الجيش اللبناني (١٩٧٠-١٩٧٣) خلال عهد الرئيس سليمان فرنجية.

(٧٤) *Ibid.*, p. 27

(٧٥) راجع التقرير الدبلوماسي:

McClintock to Secretary of State. Lebanon File, 554 (July 20, 1958)

(٧٦) Memorandum of conversation between the President and the Sec. of State (July 21, 1958) Dulles Papers. Eisenhower Library كذلك: U.S. State Dept. Intelligence Report, Lebanon File, No. 4304

(٧٧) McClintock to Dept. of State, C.F. 783 A.oo/7-2158 (July 21, 1958)

(٧٨) McClintock to Secretary of State. Lebanon File, 554 (July 20, 1958)

(٧٩) راجع تقرير السفير الاميركي في بيروت عن ترحيب الموالين للرئيس شمعون بالقوات البحرية في احياء بيروت المسيحية U.S. N.A. Lebanon File (July 15, 58) No. 407

كذلك صحيفة **العمل** (١٧ تموز ١٩٥٨).

(٨٠) راجع نداء رئيس الحكومة اللبنانية سامي الصلح في ١٥ تموز ١٩٥٨ : الصلح، **مذكرات**، ص ٦٦٠-٦٦٢ . كذلك نداء الرئيس شمعون، المصدر نفسه، ص ٦٦٧-٦٦٩ . كذلك التقرير الدبلوماسي McClintock to Sec. of State, No 412 (July 15, 1958)

(٨١) الصلح، **مذكرات**، ص ٦٦٥ .

(٨٢) راجع **النهار** العدد ٦٩٣٣ (١٦ تموز ١٩٥٨). راجع ايضاً مضمون نداء شمعون في الخامس عشر من تموز.

(٨٣) راجع نص الرسالة: U.S. *Dept. of State Bulletin*, No. 39 (11 Aug. 1958) p. 235 كذلك جواب الرئيس الاميركي: *Ibid.*, p. 233

(٨٤) كان هناك اطلاق نار متفرق في طرابلس اثناء عملية الانزال البحري في بيروت. فيما تؤكد تقارير القوات البحرية الاميركية انه لم يكن هنالك اية مقاومة للانزال. U.S. (Naval Message, 3884) (July 20, 58) U.S. N.A.

(٨٥) راجع مثلاً: غسان تويني، **الايام العصبية**، ص ٥٢ - ٥٤ .

(٨٦) راجع : Memorandum of conversation with the President, Diary Series, Ann whitman File, Box 33 (June 15, 58) (Eisenhower Library)

(٨٧) راجع مثلاً: *New York Times*, (May 28 1958) حيث تحدثت ايضاً عن تحرك للاسطول البريطاني، كذلك *New York Times*, (May 29 1958) ، كذلك فإن الصحف البريطانية كانت تؤكد على احتمال هذا التدخل، راجع U.S. Naval Dept. Naval Message No 5806 (July 26 K) كذلك London to Secretary of State, No. 7590 (June 26, 1958)

(٨٨) راجع: McClintock to Sec. of State, No. 395 (May 16, 1958)

(٨٩) راجع نص مذكرة جبهة الاتحاد الوطني (١٥-١٦ ايار ١٩٥٨) Agwani, *op. cit.*, p. 63-64

(٩٠) راجع نص مذكرة الاحزاب: Agwani, *op. cit.*, p. 64-65

(٩١) نص المذكرة: *Ibid.*, p. 81

(٩٢) *Ibid.*, p. 81

(٩٣) Agwani, *op. cit.*, p. 80

(٩٤) لم يكن هنالك مقاومة للانزال، U.S. Army, Naval Message (July 20, 58 No. 3884) (U.S. N.A.) كذلك: Qubani, *op. cit.*, p. 118

(٩٥) راجع تصريح سلام: Agwani, *op. cit.*, p. 295

(٩٦) McClintock to Sec. of State, No. 430 (July 16, 58) Lebanon File (U.S. N.A.)

(٩٧) وفي المقابل نددت القوات السياسية الموالية للحكومة اللبنانية بموقف رئيس المجلس النيابي مدعية انه لا يمثل الا نفسة. راجع: McClintock to Sec. of State, No. 430 (July 16, 58), Lebanon File

(٩٨) راجع النص: جريدة **النهار**، العدد ٦٩٣٤ (١٧ تموز ١٩٥٨).

(٩٩) راجع النص: Agwani, *op. cit.*, p. 296 كذلك جريدة **النهار**، العدد ٦٩٣٠ (١٨ تموز ١٩٥٨).

(١٠٠) Agwani, *op. cit.*, p. 283 كذلك: U.S. *Dept. of state Bulletin*, 39 (Aug. 4, 1958) p. 183

(١٠١) U.A.R., *Nasser's Speeches*, 1958, p. 212 . راجع ايضاً رسالة السفير الاميركي في مصر الى وزارة الخارجية الاميركية في السابع عشر من تموز Teleg. 149, 780 A.oo/7-1758

(١٠٢) U.S. Dept. of State to the Embassy, Egypt. July 17, 58. C.F. 783 A.oo 5411/7-1758 (U.S. N.A.)

(١٠٣) راجع: Synopsis of Reports relating to the Mid-East Crisis-Reported to the President concerning the period 14-19 July. Eisenhower Papers. (Eisenhower Library)

(١٠٤) United Kingdom, *House of Commons Debates*, Vol. 591, pp. 1013-1014

(١٠٥) *Ibid*, pp. 1263-1270

(١٠٦) Agwani, *op. cit.*, p. 281-282 . كذلك راجع رسالة رئيس الوزراء البريطاني الى ايزنهاور *F.R. U.S.* XI, p. 329 (July 18, 1958)

(١٠٧) راجع تقرير السفير الاميركي في باريس الى وزير خارجيته Lebanon File No. 214 (July 16, 1958) وبحسب هذا التقرير فقد اعربت الحكومة الفرنسية عن اسفها لان الولايات المتحدة لم تجعل حلفاءها على معرفة افضل بما يجري وادعت انها تراقب فاعلية التدخل الاميركي هذا ولم تنف احتمال تدخل فرنسي بهذا الشأن.

(١٠٨) راجع تقرير السفير الاميركي في باريس الى وزير خارجيته Lebanon Files, No. 201 (July 16, 58) اما الحزب الشيوعي فقد هاجم التدخل الاميركي في لبنان معتبراً اياه بمثابة تهديد للسلم العالمي. راجع ايضاً السفير الاميركي في باريس U.S. N.A. Lebanon File No. 210 (July 16, 58) والجدير بالذكر ان المدمرة الفرنسية التي ظهرت في المياه الاقليمية اللبنانية غداة نزول مشاة البحرية الاميركية ما لبثت ان غادرتها.

(١٠٩) راجع مثلاً تقرير السفير الاميركي في كل من بون واستوكهولم الى وزارة الخارجية الاميركية U.S. N.A., Lebanon File, No. 45. 105, 87 (July 16, 1958)

(١١٠) راجع نص البيان السوفياتي *The USSR and The Middle East Problems of Peace And Security* (Novosti Press: Moscow, 1972) pp. 149-154 كذلك راجع تقرير السفير الاميركي في موسكو الى وزير خارجيته:

Agwani, *op. cit.*, p. 273, كذلك Lebanon file No. 135 (July 16, 58)

كذلك: News and Views from the Soviet Union, 18 (July 19, 1958) p. 2-3

كذلك: U.S. Dept of State C.F. 783 A.oo/7-1658 (July 16, 58)

(١١١) pp. 274-275 كذلك Agwani, *op. cit.*, p. 223 كذلك: راجع تقرير السفير الاميركي في موسكو الى وزارة الخارجية الاميركية U.S. N.A. Lebanon file, No. 136 (July 16, 1958)

(١١٢) Synopsis of reports relating to Mid-East crisis - reported to the President, Eisenhower Papers. (14, July, 1958) (Eisenhower Library)

(١١٣) كذلك: Agwani, *op. cit.*, p. 275-276
انظر برقية السفير الاميركي في بلغراد الى وزير الخارجية الاميركي:
U.S. N.A., Lebanon file, No. 26 (July 4, 1958) (U.S. N.A.)
(١١٤) Lafeber, *op. cit.*, p. 206

الفصل السابع

(١) راجع: برقية وزير الخارجية الاميركي الى السفير الاميركي في القاهرة (٢٧ أيار ١٩٥٨ Central Files 783 A.oo/5-2058) وهذا ما يؤكده وزير الخارجية الاميركية في برقية بعث بها الى السفير الاميركي في بيروت (٢٩ حزيران ١٩٥٨) U.S. Dept, of State, Central Files, 783 A.oo/6-2858) (U.S. N.A.)
(٢) ومن ابرز الاسماء التي جرى التداول بشأن انتخابها للرئاسة الأولى ايلي ابو جوده وريمون اده وسليم لحود وهم من النواب ومن خارج المجلس النيابي فؤاد شهاب وبشارة الخوري وبدري المعوشي واميل تيان وجواد بولس وشارل حلو والفرد نقاش.
(٣) وكان فؤاد شهاب قد اجتمع بكمال جنبلاط احد اقطاب المعارضة الاساسيين في النصف الاول من حزيران كما اجتمع في ٣١ ايار مع قطب المعارضة في الشمال رشيد كرامي.
راجع: McClintock to Sect. of State, No. 181, (July 7, 58)
(٤) هذا ما تؤكده التقارير الدبلوماسية الاميركية، راجع تقرير السفير الاميركي الى وزير خارجيته (July 11, 58) No. 295 (U.S. N.A.) وكذلك رقم 294 حيث ورد فيه ان احد اقطاب المعارضة في بيروت رفيق نجا عبر عن تأييد المعارضة لفؤاد شهاب رغم موقف الجيش ضد الثوار وايده في ذلك شخصية معارضة ورئيس حكومة فيما بعد هو الحاج حسين العويني.
(٥) راجع Hare to Dulles, May 20, 1958 Central Files 783 A.oo/5-2058 (U.S. N.A.)
F.R.U.S. 1958-1960, Vol. X1, pp. 58-70
راجع ايضاً Barry B. Lebanon & Stephan Kaplamn, *Force without War; U.S.* Armed Forces As a Political Instrument (Washington D.C. 1978) p. 249
(٦) راجع: Hare to Dulles, U.S. Dept of State C.F. 783 A.oo/60758 (June 7, 58) Top Secret
(٧) راجع التقرير السري: P.R.O.L, Fo. 371/134119 (May 22, 58)
(٨) Eisenhower, *Waging Peace 1956-1961*, p. 269
(٩) راجع: تقرير السفير الاميركي في بيروت الى وزارة الخارجية الاميركية في ١١ حزيران ١٩٥٨ في *F.R.U.S.* Vol. X1, pp. 110-111 كذلك بشأن معارضة دالاس لأي حل يعد نصرا لعبد الناصر اثر

محادثات سرية مع مالك في ٣٠ حزيران: Memorandum of Conversation. U.S. Dept. of State C.F. 783 A.oo/6-3058

(١٠) Murphy, Diplomat و pp. 493-95 كذلك انظر الديار ٦٩٣٩ (٢٣ تموز ١٩٥٨)
كذلك: U.S. Dept. St. C.F. 110. 13-MU/7-2458. July 24, 58

(١١) راجع ما نقل عن لسان مورفي، صحيفة **النهار** العدد ٦٩٤٠ (٢٩ تموز ١٩٥٨) كذلك، الجسر، **فؤاد شهاب**، ص ٤١ .

(١٢) Murphy, *op. cit.*, p. 496

(١٣) *Ibid.*, p. 496 كذلك، الجسر، **فؤاد شهاب**، من ص ٣٩-٤٣

(١٤) كرامي، مرجع سابق، ص ٢٩٨ كذلك: U.S. Dept. St. C.F. 783 A.oo/7-2558 (July 25, 58)

(١٥) McClintock to State Dept. No. 819 (July 30, 1958) راجع بعض الملابسات حول تأخر، شهاب النهار العدد ٦٩٤٥، تموز ١٩٥٨ كذلك بشأن اقتراح شمعون U.S. Dept. S.C.F. 783 A.oo/7-2458 (July 24) وموقف فؤاد شهاب U.S. Dept. St. C.F. 783 A.oo/7-2558

(١٦) Ibid., No. 819 (July 30, 1581) كذلك **النهار** العدد ٦٩٤٦ (١١ آب ١٩٥٨).

(١٧) كرامي، المصدر السابق وقد تغيب عشر نواب، عن الجلسة انظر اسماء الذين لم يحضروا الجلسة **النهار** العدد ٦٩٤٦ (١١ آب ١٩٥٨).

(١٨) راجع تقرير المخابرات الاميركية قدم للرئيس الاميركي (٢٦ تموز ١٩٥٨) Eisenhower Diaries (July 29, 1958)

(١٩) U.N. General Assembly, Official Record, 3rd Emergency Special session 733 meeting, *U.N. Year Book, 1958*, pp. 44-46

راجع ايضاً ما قاله وزير الخارجية الاميركية في مؤتمره الصحفي (٣١ تموز ١٩٥٨) Dept. of State Bulletin, release No. 438. (Aug. 18, 1958)

Murphy A. Diplomat, p. 503 انظر متابعة المصدر الاميركي لعبد الكريم قاسم بعيد الانقلاب.

(٢٠) راجع بعض الملابسات حول امكانية تحقيق هذا المشروع من خلال محادثات الأمين العام للأمم المتحدة همرشولد التي اجراها في الشرق الاوسط، U.S. Dept. of State, Memorandum from the Representation at the U.N.: Dept. of State. C.F. 783 A.00/6-2658 (Top Secret) (U.S. N.A.)

(٢١) *U.N. Year Book 1958*, p. 46 **النهار** العدد ٦٩٥٧ (تاريخ ١٤ آب ١٩٥٨).

(٢٢) *Ibid.*, p. 50 لقد صيغ مشروع القرار باشراف مندوبي كل من الدول العربية التالية: لبنان والاردن والعراق والسودان وتونس، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة واليمن وليبيا.

(٢٣) راجع: U.N., *Year Book*, p. 50 U.N. General Assembly, Official Record third Emergency special session, supplement No. 1 (A/3905) p. 1 كذلك **النهار** العدد ٦٩٦٣ (٢٨ آب ١٩٥٨).

(٢٤) **النهار** العدد ٦٩٦٤ (٢٢ آب).

(٢٥) Qubain, *op. cit.*, p. 156 **النهار** العدد ٦٥؛٩ (٢٣ آب ١٩٥٨).

(٢٦) Qubain, *op. cit.*, p. 159 كذلك **النهار** العدد ٦٩٦٦ (تاريخ ٢٤ آب).

(٢٧) نفس المصدر ونفس الصفحة Qubain كذلك كرامي، مصدر سابق، ص ٣٠٦ .

(٢٨) راجع **النهار**، العدد ٦٩٦٩ (٢٨ آب ١٩٥٨).

(٢٩) وقد اعتبرت هذه الكتلة في بيانها ان قوى المعارضة هي المسؤولة عن الفوضى والاضطرابات التي وقعت في البلاد وهي التي يجب ان تساق الى المحاكمة فيما شكرت الرئيس شمعون على الجهود التي بذلها لانقاذ لبنان والتعاطي مع الازمة بحزم وثبات. راجع: صحيفة **العمل** (٢٨ آب ١٩٥٨).

(٣٠) McClintock, *op. cit.*, pp. 119-120 **النهار** ٦٩٩١ - (٣ ايلول ١٩٥٨). كذلك صحيفة العمل ١ ت ١٩٥٨ .

(٣١) نص الخطبة، كرامي، ص ٣٠٧ راجع وقائع الجلسة، مجلس النواب الدور التشريعي التاسع (الثلاثاء، ٢٣ ايلول ١٩٥٨) ص ٦٧٣ .

(٣٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣٣) الوزراء هم: رشيد كرامي يوسف السودا وفيليب تقلا ورفيق نجا وشارل حلو وفريد طراد ومحمد صفي الدين وفؤاد نجار. راجع: **النهار** العدد ٦٩٩١ (٣٠ ايلول ١٩٥٨).

(٣٤) راجع **النهار** (٣ ايلول ١٩٥٨) كذلك صحيفة **العمل** العدد ٢٨٤٧ (٩ ت ١٩٥٨).

(٣٥) كرامي، مصدر سابق، ص ٣١٤ .

(٣٦) راجع: الجسر، **فؤاد شهاب**، ص ٤٥-٤٨ . والجسر كان مقرباً من فؤاد شهاب وهو يعرض في كتابه مجمل الاراء لأسباب الثورة المضادة بما فيها تصريح رشيد كرامي عن «قطف ثمار الثورة» ومهمة المكتب الثاني بتشجيعها لتقف سداً بوجه المسلمين الذين كانوا يطمحون بتحقيق مكاسب سياسية معينه على حساب المسيحيين بعد ذهاب كميل شمعون.

(٣٧) Qubain, *op. cit.*, p. 159, McClintock, *op. cit.*, p. 120

(٣٨) *Ibid.*, p. 159

(٣٩) وقد حضر الاجتماع كل من رئيس الحكومة المكلف رشيد كرامي وكمال جنبلاط وصائب سلام وعبدالله اليافي وحسين العويني ورينيه معوض ونسيم مجدلاني.

(٤٠) Qubain, *op. cit.*, p. 159

(٤١) كرامي مصدر سابق ص ٢١٥ .

(٤٢) Qubain, *op. cit.*, p. 159

تمثل هذا الموقف بقيام بعض التظاهرات في شوارع بيروت الغربية وقصد المتظاهرون منزل رئيس الحكومة رشيد كرامي ثم منزل صائب سلام الذي حاول تهدئة غضب المتظاهرين فيما خاطب كل من كمال جنبلاط وهنري فرعون المتظاهرين وحاولا تهدئة خواطرهم.

(٤٣) ان مبدأ تأليف حكومة وفاق على اساس المناصفة كان قد وافق عليه حزب الكتائب منذ التاسع والعشرين من ايلول انما لم يقبل به في البداية رئيس الحكومة المكلف رشيد كرامي. ويبدو ان الدعوة للوفاق

التي اطلقها رئيس الجمهورية وايدها علناً اقطاب المعارضة لا سيما صائب سلام جعلت الخصوم السياسيين اكثر استعداداً للتنازل عن بعض الشروط والشروط المضادة. هذا فيما كان الواقع الاقليمي والدولي يلقي بثقله على الوضع الداخلي للخروج من الازمة. McClintock, *op. cit.*, p. 120 . كذلك راجع صحيفة: «العمل» ١٥ ت١ ١٩٥٨ . وكان السفير الاميركي ماكلنتوك قد لعب دوره في عملية التوسط بين الفئتين.

(٤٤) راجع محاضر مجلس النواب (النهار العدد ١٧ ت١ ١٩٥٨) ص ٦٧٨-٦٨٠ كذلك ملحة، مصدر سابق، ص ٢٣٧ (بيد ان الحكومة الرباعية عدلت فيما بعد (٧ تشرين ٥٨) اذ استقال ريمون اده واضيف خمسة وزراء جدد للحكومة هم فيليب تقلا كوزير للخارجية وعلي بزي كوزير للداخلية والانباء وموريس زوين كوزير للشؤون الاجتماعية والبريد والبرق والهاتف. وفؤاد بطرس كوزير للتربية والتصميم العام وفؤاد نجار كوزير للزراعة) راجع: ملحة، مصدر سابق، ص ٢٣٧ .

(٤٥) Qubain, *op. cit.*, p. 161 . كذلك صحيفة **العمل** عدد ٢٨٦٥ (٢٠ ت١ ١٩٥٨).

(٤٦) راجع نص ما جاء في خطاب رئيس الجمهورية في جلسة القسم.

(٤٧) راجع بيان رئيس الحكومة، ملحة، مصدر سابق، ص ٢٣٩-٢٤٠ .

راجع محاضر مجلس النواب (١٧ ت١ ١٩٥٨) ص ٦٧٨-٦٨٠ .

(٤٨) ومن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة آنذاك الغاء الملاحقات القضائية بحق العديد من زعماء الثورة واتباعهم لاسباب سياسية أي اصدرت عفواً عاماً عن هؤلاء المتهمين السياسيين من قبل عهد شمعون. ثم انها اصدرت قانون اعدام القاتل كعقوبة صارمة لكل من تخوله نفسه الاخلال بالامن. ثم انها قامت بتسريح الذين تركوا وظائفهم من قوات الجيش اثناء الحوادث الدامية لاسباب سياسية او التحقوا بصفوف الثورة وذلك بعد دفع تعويضات مناسبة لهم.

(٤٩) الجسر، **فؤاد شهاب**، ص ٥٠-٥١ كذلك Kamal Salibi, "Lebanon Under Fuad Chehab 1958-1964", *Middle East Studies, op. cit.*, p. 218-225

(٥٠) وقد عين العقيد جوزف سمعان قائداً للدرك والمقدم عزيز الاحدب للشرطة والنقيب توفيق جلبوط مديراً للامن العام. وقد حل الاخير محل فؤاد شمعون اخ الرئيس شمعون. كما اختار القاضي في ديوان المحاسبة، الياس سركيس والذي انتخب عام ١٩٧٦ رئيساً للجمهورية ثم المهندس شفيق محرم كمدراء في القصر الجمهوري.

(٥١) راجع *Dept. of State Bulletin*, (Oct. 27, 1958), pp. 650-651 وقد تم ذلك في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ . وقدمت الحكومة الاميركية مساعدات مالية وعينية لمساعدة الشعب اللبناني على النهوض من كبوته، وبلغت قيمة المساعدة المالية الاميركية (١٢٦) مليون دولار بالاضافة الى خمسة وستين الف طن من القمح وكميات متنوعة من الادوية والمعدات الطبية من الجيش الاميركي. Qubain, *op. cit.*, p. 163

(٥٢) U.N., doc. A (4008, Nov. 26, 1958) كذلك: توفيق كفوري، **الشهابية وسياسة الموقف** (بيروت ١٩٨٠) ص ٢٣٣-٢٣٥ .

(٥٣) راجع بشأن اللقاء هذا، الجسر، **فؤاد شهاب**، ص ٧٥-٧٧ .

(٥٤) قُتل النائب نعيم المغبغب على طريق قرية معاصر بيت الدين واتهم بعض اتباع الحزب الاشتراكي

بمقتله. ذلك ان النائب نعيم المغبغب كان بمثابة اليد اليمنى للرئيس شمعون في مقارعة قوات كمال جنبلاط احد زعماء المعارضة وخصمه السياسي في منطقة الشوف. وقد قام نعيم المغبغب بقيادة ميليشيا خاصة به وبالرئيس شمعون بمساندة قوى الدرك اثناء المواجهة مع قوات الثورة التابعة لكمال جنبلاط في معارك عدة هناك كما ذكرنا وفي الواقع لم يكن حادث مقتل النائب نعيم مغبغب مدبراً.

(٥٥) راجع غندور، **النظم الانتخابية**، ص ٤١٠-٤١١ .

(٥٦) ان الرئيس السابق كميل شمعون الذي كان يسيطر على الاغلبية في المجلس النيابي بعد انتخابات ١٩٥٨ والتي كادت تضمن اكثرية الثلثين من اعضاء المجلس النيابي من اجل التجديد فاز بخمسة نواب ينتمون لحزبه اي حزب - الوطنيين الاحرار - في المجلس الجديد. كذلك: راجع غندور، المرجع المذكور، ص ٤١٠ .

(٥٧) راجع، الجسر، **شهاب**، ص ٥٧-٦٤ . كذلك كفوري، المصدر السابق، ص ٢٣٦-٢٤٧ .

الخاتمة

(١) ومن الذين اتهموا الرئيس شمعون بالدكتاتورية الرئيس فؤاد شهاب. راجع ما ورد في تقرير للمخابرات الاميركية بهذا المعنى.

D.A. Intelligence Report, No. R 189-57 (May 31, 1957) كذلك: Hudson, *op. cit.*, p. 275

(٢) بيار الجميل، **لبنان واقع ومرتجى**، ص ٦٢ .

(٣) جورج نقاش «الشهابية» الندوة اللبنانية (١٤ ت٢، ١٩٦٠).

(٤) Alin, *op. cit.*, p. 4

(٥) كان وزير الخارجية شارل مالك قد بادر الى تأييد مبدأ ايزنهاور هذا قبل ان اقره مجلس الشيوخ الاميركي نفسه. راجع: "Fawas Gerges, "The Lebanese Crisis of 1958: The Inflated self-importance

The Beirut Review, No 5, 1993, p. 90

راجع: دمشقية، مصدر سابق، ص ٢٣٧-٢٣٩ .

كذلك: Eveland, *Ropes of Sand*, p. 245

(٦) لا شك ان السلطات التي منحها الدستور اللبناني لرئيس الجمهورية والتي كان يمارسها قبل اتفاق الطائف هي اعلى سلطة تنفيذية في الدولة والتي تتمثل باقتراح مشروع القوانين (مادة ١٨) فضلاً عن حل المجلس النيابي وتعيين وعزل الوزراء وعقد واقرار المعاهدات والاتفاقات الدولية وهي اي رئاسة الجمهورية على حد قول احد الباحثين الغربيين اخطر مؤسسة في النضام السياسي اللبناني.

راجع: Hudson, *op. cit.*, p. 262

(٧) راجع ايضا: Meo, *Lebanon*, pp. 215-217 D.S. Current Intelligence Weekly Summary (C.I.A, office of current intelligence, Dept. of the Army (May 19, 1958) No 12576 (U.S.N.A.) كذلك: Gerges, *op. cit.*, pp. 103-104

(٨) M. Mufti, "The United States and Nasserist Pan-Arabism" In *The Middle East And The United States*, p. 170

(٩) راجع: Heath to U.S. Dept. of State (July 17, 1957) Foreign Service Despatch 22 U.S. N.A.

(١٠) U.S. Dept. of Army, May 19, 1958 Beirut to Sec. of State (28 Aug, 1957) U.S. N.A.

(١١) راجع: Lesch, *Syria and the United States*, pp. 147-152

(١٢) راجع بهذا الشأن: Qubain, *op. cit.*, p. 81

K. Salibi, "Lebanon Under Fuad Chehab" *Middle East Studies*, vol. II, 1966, p. 217

كذلك: U.S. N.A, Naval Intelligence Service (30 June, 1958)

وقابل: الجسر، **فؤاد شهاب**، ص ٢٧ .

(١٣) راجع مثلاً: U.S. Dept. of State, McClintock to Dulles No. 3709 (May 7, 1958)

(١٤) Macmillan to Eisenhower No. 4477, (July 15, 1958) F.O. 371/134133 (P.R.O) Top Secret

(١٥) Memorandum of a Conversation in the White House (June 15, 1958) Ann Whitman File, Eisenhower Diaries, (Eisenhower Library)

(١٦) راجع: Telegram from U.S. Embassy in Lebanon to Dept. of State. Central Files 783 A.oo/ 6-1258 (Top Secret) U.S. N.A.

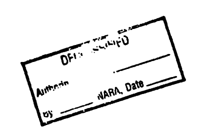
(١٧) راجع: Telegram from the U.S. Dept. of State to the Embassy in Lebanon (June, 19, 1958) C.F. 783 A.oo/6-1958 U.S. N.A.

(١٨) M.S. Agwani, "The Lebanese Crisis of 1958 in Retrospect" *International Studies*, Vol. IV, (April, 1963) p. 348

(١٩) راجع: Hudson, *op. cit.*, pp. 108-116

(٢٠) راجع، هاني فارس، **النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث** ص ١٨٥٠١٨٣ .

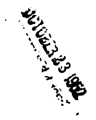
الملاحق



DEPARTMENT OF STATE

ASSISTANT SECRETARY

October 16, 1952



To : S - The Acting Secretary

Via : G - Mr. Matthews
S/S

From : NEA - Mr. Byroade

Subject: Arms Aid for Lebanon

This Document Must Be Returned To DC/R Central Files

783A.5-MSP/10-1652

DISCUSSION

Among the Near East states, Saudi Arabia, Syria, Egypt, Israel and Iraq have been found eligible for reimbursable military assistance under the Mutual Defense Assistance Act. Lebanon now has expressed specific interest in securing limited arms from the United States, and our Embassy in Beirut has recommended the provision of reimbursable assistance. Moreover, the new President of Lebanon can be expected to emulate the cordial relations which his predecessor's government maintained with the United States. He has stated that in the event of a Western war with the Soviet Union, Lebanon would be "one hundred percent on the side of the West, with or without any treaty to that affect", and would be willing to give military base privileges to the United States. Therefore, it is desirable to accord Lebanon treatment at least equal to that given Israel and most of the other Arab states.

RECOMMENDATION

That you sign the attached letter to the Secretary of Defense, which requests his concurrence in a recommendation that the Director for Mutual Security find Lebanon eligible for reimbursable military aid.

CONCURRENCE

S/MSA

Attachment:

Letter to Secretary of Defense

DECLASSIFIED
Authority NND822900
By NARA, Date 7/26/88

783A.5/MSP/10-1652

CS/H

NEA:NE:DJWolcott:eg

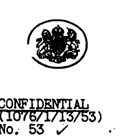
122990

SECRET SECURITY INFORMATION

ملحق رقم (١)

من تقرير رفع الى وزارة الخارجية الاميركية خلال الشهر الاول من عهد الرئيس شمعون يوصي بإعطاء لبنان مساعدة عسكرية اميركية ويشير الى تصريح الى الرئيس شمعون بأن لبنان سيقف الى جانب المعسكر الغربي إذا نشبت الحرب سواء ارتبط بمعاهدة دفاعية مع المعسكر الغربي ام لا.

المصدر: ارشيف وزارة الخارجية الاميركية DC/R Central Files 783A. 05-MSP/10-1652



EZ 1022/2

CONFIDENTIAL
(1076/1/13/53)
No. 53

BRITISH EMBASSY,
BEIRUT.
31st March, 1953.

Sir,

When I saw the President of the Lebanese Republic on another matter this morning I asked him how his visit to Iraq had gone. He told me that he regarded it as the sequel to his visit to Saudi Arabia and that he had also had an invitation to visit Egypt which he hoped to accept about the end of April. The meeting of Arab leaders which, as I have already reported, he has in mind, would not take place until after his visit to Egypt.

2. I took the opportunity to speak on the lines of your Intel No. 55 and urged that he should speak on similar lines to the Egyptians and in particular that he should make clear the importance to the rest of the Middle East of proper arrangements to safeguard the Canal base and, if evacuation took place, to re-deploy the troops in the interests of regional defence. His Excellency seemed to appreciate the force of this argument and said that he would so speak to the Egyptians, although he had little hope of convincing them. He himself was wondering what would happen if the Anglo-Egyptian negotiations failed to result in an agreement. He was therefore considering the possibility of co-operation for defence among the Arab States other than Egypt.

/3.

The Right Honourable
Anthony Eden, M.C., M.P.,
etc., etc., etc.,
Foreign Office,
LONDON, S.W.1.

ملحق رقم (٢)

مقتطفات من تقرير دبلوماسي بريطاني سري حول نشاط الرئيس شمعون خلال العام الاول من عهده على الصعيدين الاقليمي والدولي وطموحه ليلعب دور الوسيط بين الشرق والغرب.

المصدر: ارشيف وزارة الخارجية البريطانية Fo 371/104490 (1076/1/13153) No 53



relations and he replied that he had seen nothing official to this effect. I myself am inclined to think that they are a ballon d'essai inspired by such people as Monsieur Emile Boustani, who recently advanced such ideas to a member of my staff). In view of these various indications I wanted to know how far the Lebanese were consciously thinking in terms of lining up the Arabs in a solid bloc to negotiate with the West.

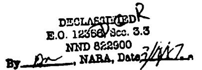
8. After this morning's talk with the President I am inclined rather to think that he genuinely sees himself as some kind of mediator between East and West. (He told me in fact that some two months ago the Turks officially asked him whether he would act as mediator between the Turks and the Arabs on Middle Eastern defence, but he had not been prepared to commit himself until Turkey gave some sign of friendship for the Arabs). I expect that his tendency in this direction has been reinforced by his recent talks with Monsieur Charles Malik (see my despatch No. 43) and has been given a special twist by his suspicions of Egypt over her selfish attitude to defence and her weakness from the Arab point of view over the German - Israeli reparations question. I suspect therefore that in his desire to appear to lead the Arabs in their relations with the West the President is anxious first to establish his position as a good Arab, and one of the objects of my remarks today was to prevent him leaning too far in this direction.

E10365/3.

9. It is true, of course, that the President probably exaggerates his own influence in such matters and that

/his

CONFIDENTIAL
SECURITY INFORMATION
DEPARTMENT OF THE ARMY
STAFF COMMUNICATIONS OFFICE



CONFIDENTIAL

PARAPHRASE NOT REQUIRED
NO UNCLASS REPLY OR REF
IF DTG IS QUOTED

FROM: BEIRUT LEBANON FROM SANA SGD MINOR

TO : DEPT OF STATE WASH DC, DEPTAR WASH DC, DEPT OF NAVY WASH DC, DEPT OF AIR FORCE WASH DC

DTG : 19/NFT JOINT WEEKA 12 19/NFT MAR 53

Part I. CONFIDENTIAL.

POLITICAL: Moslem-Christian tension came to surface with publication manifesto setting forth Moslem discontent with Chamoun regime and outlining Moslem political demands. Reflecting anxiety entire Christian community, Christian leaders met at Maronite Patriarchate and issued counter manifesto. Denying Moslem document was official program, Moslem political leaders described it merely as agenda for combined Moslem meeting scheduled March 28, which may be postponed. Moslem and Christian leaders of varying types and importance subsequently deplored any upsurgence of confessionalism. Comment: Having failed in other attempts unseat Chehab civil service cabinet and return selves to power, Yafi, Salaam and other Moslem leaders appear be manipulating for political purposes Moslem political power which demonstrated itself in Khouri overthrow and Chamoun election. Their attempt frighten Chamoun seems have met at least with partial success for cabinet reshuffle with Chehab remaining PriMin now unlikely. President's present inclination is to release Chehab when cabinet's decree law authority expires April 15, replacing him with stronger Moslem such as Yafi. Danger of manipulating Moslem classes is, of course, that passions will get beyond control present political leaders.

Travel: President Chamoun leaves March 24 for five-day state visit to Iraq. Shortly thereafter, FornMin Hakim will head delegation returning Egyptian congratulatory visit to Chamoun. Ex-PriMin Salaam, still mending political fences, is heading eleven-man delegation leaving today for un-official visit Saudi Arabia. Turkish FornMin Koprulu will visit Lebanon in April. Almost coincidental with Secretary Dulles' visit, French will hold Mission Chiefs conference in Lebanon in late May with FornMin Bidault in attendance. Thirty American journalists visited Lebanon this week in blitz tour of Europe and Near East.

Military (Army): Negative.

DA IN 250651 (25 Mar 53)

OCS FORM 375-2, 1 AUG. 51 — REPLACES OCS FORM 375-2 1 MAR 51, WHICH MAY BE USED.

CONFIDENTIAL

ملحق رقم (٣)

مقتطفات من تقرير سري ارسل من السفارة الاميركية في بيروت الى وزارة الخارجية الاميركية يشير الى توتر في العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في لبنان من جراء اصدار منشور اسلامي بشأن مطالب المسلمين خلال العام الأول من عهد الرئيس شمعون.

المصدر: ارشيف وزارة الخارجية الاميركية C.F, DC/R 783 A.oo (w)/3 - 1953

November 26th. 1953

Confidential

A General Review of the Political Situation.

Before proceeding with this report on the political situation from the Moslem point of views, the following introduction is worthy of note.

One of the causes which led to the resignation of Ex-President Bechara el-Khoury was his failure to secure true cooperation from Moslem circles and the refusal of leading Moslem politicians to form a Government or to accept Ministerial posts. The majority of Moslems believed that Bechara el-Khoury, who enjoyed full constitutional powers, was always working against the interests of the Moslem Community and doing his best to weaken the influence of Moslem political leaders. They were of the opinion that he once used the late Riad Solh as a shield against the P.P.S. hence his assasination in Amman, They did not forget his attitude towards Abdallah Yafi and Sami Solh when in office as Prime Ministers.

Unfortunately, President Chamoun has become the target of exactly the same criticisms and complaints. All those Moslems whom I meet are of the opinion that things have not changed and that President Chamoun is following an anti-Islamic policy in the Lebanon. These complaints are no more secret as they are expressed openly and everywhere. They started a long time ago but reached this serious stage only recently i.e. at the time of the clash in Parliament between Frangié and Abdallah Haj. They started at the time of the arrest of former Deputy Rifaat Kazoun and reached the climax at the time of the sentence of former Deputy and Minister Suleiman el-Ali. They majority of Moslems do not look with satisfaction at the present Government as they believe that Prime Minister Abdallah Yafi is a weak personality very easily handled by the President and "the enemies of Islam and Arabs", the Eddists. A number of those whom I meet admit the lack of a Moslem personality that could really enjoy leadership over the Moslem Community as they believe that Sami Solh is a "Bon Papa" and eccentric, Saeb Salam a merchant, and Husein Aweini a merchant and a weak personality. They speak highly of Husein Jisr.

ملحق رقم (٤)

مقتطفات من تقرير دبلوماسي سري ارسل من السفارة البريطانية في بيروت الى وزارة الخارجية البريطانية يشير الى تذمر اسلامي في لبنان من سياسة الرئيس شمعون الداخلية بعد مرور عام على ولايته.

المصدر: ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (Fo 1018/93 (Nov., 26, 1953

3) Deputy Ahmed el-Assad:-

Although Ahmed el-Assad is a Shiite yet the Moslems have always looked upon him as one of the most important pillars of Islam in the Lebanon. His supporters, whether in South Lebanon or in Beirut, believe that he was unfairly treated by President Chamoun, and often mention his endeavours for the election of Chamoun to the Presidency. Same criticisms against the President come from the Hamadi family of Hermel and followers of Ibrahim Haidar in Baalbeck.

4) Complaints of Moslems of Beirut:-

The closure of the Najjadé House, the dispute between Frangié and Abdallah Haj, the refusal of the Emir ~~Maurice~~ Chehab to hand over the sum allocated for the reconstruction of the Omari Mosque, the refusal of the authorities to carry out a census of Lebanese inhabitants, the attitude of Foreign Minister Naccache and the Eddé group towards the French policy in Morocco, the delay in an economic agreement being reached with Syria; all these causes and many others in addition to the hard sentences passed recently against Kazoun, and Suleiman el-Ali in particular, have created an atmosphere of dissatisfaction wihtin the Moslem Community. Many say that the President is intesested in two things only: (a) finding ways and means to weaken Moslem influence and (b) employing his followers in official departments. They do not forget to mention the names of Bechara Maroun, Adel Himdan, Edmond Nashif, Paul Lian and others as being bad advisers to the President and relate stories of the fortune they have made out of their good relations with the President.

Wadih Malouf

ايها الشعب العربي

تحاول الفئة الحاكمة في العراق ان تكبلك بقيد جديد اسمه هي حلفاً عسكرياً بينها وبين تركيا والباكستان . والغريب في هذا الامر ان تأتي قصة هذا الحلف في نفس الوقت الذي يضغط الغرب فيه على مصر لالغاء القيود المفروضة على السفن الذاهبة الى « اسرائيل » ، وفي نفس الوقت الذي يقوم فيه اليهود بحشود عسكرية على حدود كل من سوريا والاردن ولبنان ، وفي نفس الوقت الذي يضغط فيه امين هيئة الامم المتحدة على الاردن للدخول مع اليهود في مفاوضات مباشرة للصلح مع « اسرائيل » .

ايها الشعب العربي

اليوم يأتيك الغرب بمشروع جديد هو الخطوة الاولى للدفاع المشترك . فليس الحلف التركي الباكستاني ، والاحداث الاخرى التي ذكرناها ، الا نتيجة لسياسة معينة رسمها الغرب باحكام لجر الشعب العربي للدخول بمعركة لا ناقة له بها ولا جمل .

والفئة الحاكمة تسعى بما لديها من سلطة مغتصبة لان تنفذ مشاريع الاستعمار في ارضنا العربية الطيبة ، ولتعمل دون هوادة او روية لزجك بالمعركة التي يريدها لك المستعمر .

وكما رفضت الدفاع المشترك بالامس ، سترسلها اليوم صرخة داوية معلناً بأنك ستحطم بالقوة كل مشروع استعماري جديد .

ايها الشعب العربي

تقول الفئة الحاكمة بان العراق سيكسب من انضمامه الى هذا الحلف قوة قد لا يستطيع الحصول عليها اذا هو احجم عن الدخول فيه . ونحن اذ نريد ونصر على ان نكون ، نحن العرب ، اقوياء ، نتساءل : لمصلحة من ستكون هذه القوة ما دامت عمولة الحلف هي ام « اسرائيل » الحنون ، وما دامت تركيا ، احدى المنضمات الى هذا الحلف ، لا تألو جهداً في استعداء العرب بمناسبة وبغير مناسبة . فهي التي اعترفت بوجود المسخ « اسرائيل » ، وهي التي تفتح اسواقها لبضائع اليهود ، وهي التي تغتصب جزءاً غالياً من الوطن العربي هو الاسكندرون . وتركيا هي التي تنتظر اشارة من دول البيان الثلاثي كي تعتدي على الاجزاء الشمالية من الوطن العربي . فلن تكون هذه القوة اذن سوى لمصلحة اعدائك ، اليهود والاستعمار .

ايها الشعب العربي

ان قوتك ليست بمصافحة من دفعوا بدولة العدو الى الوجود . ليست قوتك بقيود جديدة تختق بها انفاسك. انما قوتك الحقيقية كامنة في وحدتك الشاملة . وحدتك التي طالما صرف المستعمر كل غال ونفيس في سبيل عرقلتها، لان فيها قوتك ، ولان فيها احباطاً لمشاريعه الاستعمارية .

ايها الشعب العربي

لقد آن للمعركة ان تبدأ ، ومفتاح البداية في يدك ، يدك انت لا يد المستعمرين فلتلتئم صفوفك ، ولتجمع مناضلوك في جبهة قومية عربية واحدة تناضل في سبيل وحدتك وفي سبيل حريتك .

ايها الشعب العربي

تذكر دائماً ان قوتك في وحدتك ، وانك دون هذه الوحدة ستبقى ابداً ضعيفاً عاجزاً لا تستطيع ان ترد صفعات المستعمرين واليهود .

تذكر د[illegible]اً بان عدوك هو اليهود والاستعمار ، وان هذه المشاريع الدفاعية الاستعمارية التي تحاول الفئة الحاكمة ان تزجك بها [illegible] لمصلحة عدوك . . . وعدوك فقط .

ايها الش[illegible]ب العربي

انت عظ[illegible] في ارادتك ، قوي بأمكانياتك، جبار في غضبك ، فأثبت وجودك ، واعلن للملأ رفضك لهذا الحلف الاستعم[illegible]ي الجديد . ولتهتف عالياً مطالباً بوحدتك ، ففيها قوتك وفيها القضاء على عدوك .

بيروت ٢٧ آذار ١٩٥٤

الطلاب القوميون العرب

ملحق رقم (٥)

صورة عن البيان الذي وزع على المتظاهرين ضد انضمام العراق الى الحلف التركي الباكستاني وقيام حلف بغداد اثناء تظاهرة طلاب الجامعة الاميركية في ٢٧ آذار ١٩٥٤ .

المصدر: ارشيف مكتبة يافت – الجامعة الاميركية في بيروت.

Air Pouch
PRIORITY

SECRET
(Security Classification)

FOREIGN SERVICE DESPATCH

DO NOT TYPE IN THIS SPACE
783a.5-MSP/8-1054
XR 780.5

FROM BEIRUT 91 DESP. NO.

TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON. August 10, 1954 DATE

780.5/7-2254

REF : Deptel 102, July 28, 1954

One Copy To Each Post - Page 2

For Dept. Use Only	ACTION	DEPT.
15	NEA-4	OC/R-2 REP-2 OLI-6 S/MSA-1 E-4 S/S-2 S/P-1 G-1
	REC'D 8/24	OTHER CIA-5 OSD-4 ARMY-4 NAVY-3 AIR-3 EUR-5 C-1 P-1

SUBJECT: President CHAMOUN renews Request for Arms Aid.

The report that Egypt was destined to receive substantial military assistance from the United States following the reaching of agreement with the British on the Suez resulted in my being especially summoned by President CHAMOUN to discuss the implications of this development in respect of Lebanon.

Pointing out that in the cases of Iraq, Saudi Arabia and Egypt, the American Government had been prepared to offer arms aid without insisting on adherence to some regional security arrangement, that Jordan is already receiving military assistance from the British, and that Syria was presumably on the temporarily inactive list during its present period of political transition, President Chamoun said that it would appear that Lebanon was the only Arab country being disregarded, and he felt that this was strange in view of the close relations existing between Lebanon and the United States.

780.5/7-2254

Once again I went over the development of our policy of military assistance in the Near East ending with a re-explanation of the present situation as reported in Embassy's telegram No. 69 of July 22. I particularly emphasized that, much as we appreciated our friends, including the friendly people of Lebanon, specific policies could not always be formulated in such terms. Friendship was most important in establishing an atmosphere in which cooperation might take place, but the actual form of cooperation had to be determined by immediately governing factors. In this case, the essential principle was to attempt to attain as much security as possible with the limited means at our disposal. That meant concentrating on the so-called "northern tier" and then doing something for Egypt once the Suez question was settled. We are now at that point and much will depend on the line of action which the Egyptians see their way free to follow subsequent to the regulation of their difficulty with the British.

When the President continued to press his case, I again pointed out the necessity of creating positions of strength and asked what Lebanon had to propose. Was it prepared to approach the Turks and Pakistanis? Did it foresee any Arab collective security arrangement that might emerge after the Egyptian settlement with which Lebanon would be prepared to associate itself? Did Lebanon have anything special to offer on its own?

783A.5 MSP/8-1054

SECRET LWC FILE

This Document Must Be Returned to Central Files

DECLASSIFIED
Authority NND 822900

MHare:aa
REPORTER

SECRET

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

ملحق رقم (٦)

من تقرير سري للسفير الاميركي في بيروت عن محادثاته مع الرئيس شمعون يشير الى طلب لبنان مساعدة عسكرية اميركية اسوة بباقي الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة ويؤكد على موقفه السابق اي «ان لبنان سيكون بتصرف المعسكر الغربي في حال نشوب حرب ضد المعسكر الشيوعي ولكن لا يستطيع ان يرتبط بمعاهدة لهذا الغرض اثناء السلم».

المصدر: ارشيف وزارة الخارجية الاميركية D.S. C.F. 783 A.5 MSP/8-1054

The President replied that an approach could, of course, be made to Turkey and Pakistan but to do so would seem somewhat unrealistic since Lebanon had no common frontiers or especial ties with either country. It just didn't seem to be in the nature of things as they stand. Regarding some action following the Egyptian settlement, that was possible, but he still wished to insist that Egypt was being considered for aid without the necessity of subscribing to some area arrangement and he couldn't see why Lebanon should be treated differently. Regarding any special considerations which Lebanon might wish to put forward, he had said in the past and would confirm again that in the event of war Lebanon would be at the disposition of the western powers, but it would be impossible to make a final engagement to that effect in time of peace.

Concluding his plea, the President recalled that we had both attended the Civil Aviation Conference in Chicago in the fall of 1944 and that at that time he had presented a plan for an international airport at Beirut, only to be rebuffed by the governments principally interested in international aviation, including the United States. However, by persistence the plan had been carried through with the result that Beirut now has the most important and most used airport in the whole Near and Middle East. Now he found himself once again arguing for special consideration for Lebanon, this time for military assistance, and was finding it difficult to make his point. However, he would venture the prediction that time would again prove he was right and he wished to urge that the matter be reconsidered by the American Government.

Incidentally, I have recently been approached on this same subject by the Minister of Defense, Majid ARSLAN; by the Commander of the Lebanese Army, General CHEHAB; and by the Chief of Staff of the Lebanese Army, Col. SALEM, and found their positions practically identical, i.e., while not questioning the basic logic of our policy, they insisted that Lebanon is in fact exceptional by its very nature as compared with the other countries in the area and that in the circumstances it would only be reasonable to take cognizance of this fact in connection with its request for military assistance. In particular, they emphasized that the scope of military activity in Lebanon must always be small because of the limited capabilities of the country and that, as a consequence, a relatively small amount of assistance to Lebanon could have results beyond what might be expected elsewhere.

Raymond A. Hare
American Ambassador

Distribution:
Dept pls pouch to Ankara, Amman, Baghdad, Cairo, Damascus, Jidda, Karachi, London, Paris.

There was an immediate awareness by thinking people (such as the President and the Minister for Foreign Affairs) of the far-reaching implications of this move; and underneath the popular acclaim with which Egypt's decision was greeted there emerged a growing concern at the dangers latent in the situation. For some years previously the Lebanese had been playing their enforced rôle of trying to be all things to all men - friendly to the West, trading with the East, endlessly seeking to reconcile conflicting view-points among the Arab States and always anxious to appear not less Arab than the others where Israel was concerned. Now it was brought home to them that they were going to have to face up to some difficult decisions.

3. Earlier, there had been much debate on whether the time had really come to seek safety by joining the Bagdad Pact. When the Turco-Iraqi Agreement was signed in the spring, it looked for a while as if Lebanon might join - both the President and M. Sami Solh (then Prime Minister) were in favour of doing so. But latent distrust of the Turks, propaganda - principally by France and the French-language papers - against Lebanon joining the West via Ankara, and above all Saudi and Egyptian pressures, followed by the unfortunate anti-Greek outbursts in Turkey and finally a change of Ministry all combined to dissuade Lebanon from any such positive step. Neither the President's State visit to Turkey in March nor the Turkish President's return visit to Lebanon in June aroused much enthusiasm for a closer link with Turkey. Fundamentally, Lebanon was against joining the Pact: the time had not yet come for her to renounce the rôle to which she aspired, as friend to all the Arabs, in return for the doubtful advantage (as she saw it) of a Pact with the West.

/This

ملحق رقم (٧)

مقتطف من تقرير دبلوماسي بريطاني سري حول موقف الرئيس شمعون ورئيس الحكومة سامي الصلح من حلف بغداد والاسباب التي حالت دون انضمام لبنان الى الحلف.

المصدر: ارشيف وزارة الخارجية البريطانية Fo 371/121605

DIARY
March 28, 1956.

Memorandum from the Secretary of State, dated March 28, 1956, entitled "Near Eastern Policies", was brought to the White House at 4:30 on March 28, 1956, shortly after the President's return from White Sulphur Springs. Accompanying Mr. Dulles were: Herbert Hoover, Jr., George V. Allen, William M. Rountree, Reuben Robertson, Secretary Wilson, Admiral Radford. Sitting in on appointment was Colonel Goodpaster, who will also prepare notes).

President dictated, after the meeting, as follows:

"This memorandum (attached) was brought to me by the Secretary of State in response to my request that he prepare a list of the things that might be done in the Middle East which could help stabilize the situation and give us a better atmosphere in which to worl

"I have authorized the State Department to start work on all of the attached points. A fundamental factor in the problem is the growin ambition of Nasser, the sense of power he has gained out of his associ with the Soviets, his belief that he can emerge as a true leader of the entire Arab world -- and because of these beliefs, his rejection of ever proposition advanced as a measure of conciliation between the Arabs an Israel.

"Because of this, I suggested to the State Department that we begin to build up some other individual as a prospective leader of the Arab world -- in the thought that mutually antagonistic personal ambitio

TOP SECRET

ملحق رقم (٨)

مقتطف من يوميات الرئيس الاميركي ايزنهاور يشير الى توجه السياسة الاميركية في الشرق الاوسط نحو اعداد زعامة منافسة لجمال عبد الناصر في العالم العربي نتيجة تقرب الاخير من السوفيات ورفضه كل اجراء من شأنه ان يؤدي الى صلح بين العرب واسرائيل.

المصدر: اوراق ايزنهاور – مكتبة ايزنهاور الخاصة E.o. 12065, Sec. 3-204

Lebanon Joint Communique

BEIRUT, LEBANON
March 16, 1957

On his visit to Lebanon from 14 to 16 March 1957 as Special Assistant to President Eisenhower, Ambassador James P. Richards discussed with the Government of Lebanon President Eisenhower's proposals for the Middle East and the application of these proposals to Lebanon. This exchange of views has shown that the Governments of Lebanon and the United States share the following purposes:

1. In their relations with each other and with other nations, they are guided by the purposes and principles of the Charter of the United Nations and by respect for the sovereign equality, rights and legitimate interests of all nations. They are interested in the establishment of a cooperative relationship between themselves based on trust and confidence and on complete respect for each other's independence and sovereignty and without any interference in each other's internal affairs.

2. They are determined to defend the political independence and territorial integrity of their respective nations and the right of each to choose its own form of government and to develop in freedom its own social and cultural life.

3. They oppose any form of intervention or interference in the internal affairs of one state by another.

4. They consider that international communism is incompatible with national independence and constitutes a cause of permanent trouble for world peace and security.

5. They are dedicated to the social and economic progress of their peoples and to this end welcome opportunities to enter into mutually beneficial and cultural relationships, on the basis of complete respect for each other's sovereignty and independence.

6. They are of the opinion that both nations should work, through the United Nations and by all other peaceful means, toward just solutions of the various problems which create tension within the area. The Government of Lebanon considers that the proposals of the President of the United States are helpful in furthering the purposes set forth above and has so informed Ambassador Richards, who has welcomed on behalf of the President of the United States this understanding of the broad identity of interest which exists between the two nations. The Government of Lebanon and the special Mission of Ambassador Richards have examined various activities that might be undertaken in accordance with the proposals of the President of the United States. They have decided in principle that projects in the fields of workers' housing, rural electrification, village water supply, irrigation, flood control, highway construction and airport development would best contribute to the needs of Lebanon. These will be in addition to other United States aid projects already in effect or currently planned. Ambassador Richards has agreed further in principle that the United States Government shall provide the Government of Lebanon certain equipment needed to strengthen the Lebanese armed forces. This is in addition to a recent grant of military equipment for the same purpose.

The two Governments will immediately initiate such legal and technical steps as may be required to give effect to these projects. The two states intend further to develop cooperation between themselves to serve their common interests.

ملحق رقم (٩)

نص البيان المشترك الاميركي اللبناني الذي صدر، في اعقاب محادثات جايمس رتشارد المساعد الخاص للرئيس الاميركي ايزنهاور والمسؤولين اللبنانيين بشأن انضمام لبنان الى مبدأ ايزنهاور (١٦ آذار ١٩٥٧).

المصدر: Department of State Bulletin 36 (May 6, 1957) pp. 725-726 ويليه ترجمة غير رسمية.

«لقد تباحث السفير جايمس ريتشاردز مع الحكومة اللبنانية

بصفته مساعداً خاصاً للرئيس ايزنهاور أثناء الزيارة التي قام بها إلى لبنان بين ١٤ و١٦ آذار ١٩٥٧ في مقترحات الرئيس ايزنهاور المتعلّقة بالشرق الأوسط وفي كيفية تطبيقها في لبنان. وقد أظهر هذا التبادل لوجهات النظر أن الحكومة اللبنانية وحكومة الولايات المتحدة ملتقيان حول الأهداف التالية: أولاً: إنّ الحكومتين تستوحيان في تحديد علاقاتهما مع بعضهما ومع الأمم الأخرى الأهداف والمبادىء التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، كما تستوحيان أيضاً في تحديد هذه العلاقات احترامهما لتساوي جميع الأمم في السيادة والحقوق هذه الأمم ومصالحها المشروعة. وتحرصان على أن تنشأ بينهما علاقات تعاونيّة قائمة على الثقة المتبادلة وعلى الاحترام الكامل لاستقلال كلّ منهما وسيادته بدون أيّ تدخُّل من أحدهما في شؤون الآخر الداخليّة.

ثانياً: إنّ الحكومتين عازمتان على الدفاع عن استقلال بلديهما السياسي وعن سلامة أراضيهما وعن حق كل منهما في اعتماد شكل الحكم الذي يختاره لنفسه وفي إنماء حياته الاجتماعية والثقافيّة بكل حرية.

ثالثاً: إنّ الحكومتين تعارضان أي شكل من أشكال التدخُّل من قبل أيّة دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

رابعاً: ترى الحكومتان أنّ الشيوعية الدولية تتنافى مع الاستقلال القومي وتكون سبباً للاضطراب الدائم في سلم العالم وأمنه.

خامساً: تحرص الحكومتان أشدّ الحرص على تحقيق التقدُّم الاجتماعي والاقتصادي لشعبيهما. وهما ترحّبان رغبة منهما في بلوغ هذا الهدف، بكل فرصة تتيح لهما أن تقيما بينهما علاقات اقتصادية وثقافية مجدية لكليهما على أساس الاحترام التام لسيادة كل منهما واستقلاله.

سادساً: ترى الحكومتان أنّه يجب على بلديهما أن يعملا بواسطة الأمم المتحدة وبأية وسيلة سلميّة أخرى في سبيل الوصول إلى حلول عادلة لمختلف القضايا التي تحدث توتراً في داخل المنطقة. وترى الحكومة اللبنانية أن مقترحات رئيس الولايات المتحدة تساعد على تقريب الأهداف المبيَّنة سابقاً. وقد أبلغت ذلك السفير ريتشاردز الذي رحّب باسم رئيس الولايات المتحدة بهذا التفهُّم لوجهات النظر المشتركة بين البلدين. وقد درست الحكومة اللبنانية بالاشتراك مع بعثة السفير ريتشاردز بعض المشاريع القابلة للتنفيذ على أساس مقترحات رئيس الولايات المتحدة فاستقرّ رأيها على أن مشاريع الأبنية الشعبية وكهربة القرى ومياه الشفة والري وإصلاح مجاري الأنهر والطرقات الرئيسية وتوسيع المطار تنطبق تماماً على حاجات لبنان، هذا بالإضافة إلى المشاريع الأخرى التي تساهم الولايات المتحدة في تمويلها والتي هي الآن قيد التنفيذ أو التصميم. وقد أبدى أيضاً السفير ريتشاردز موافقته المبدئية على أن تقدّم حكومة الولايات المتحدة للحكومة اللبنانية بعض التجهيزات اللازمة لتعزيز القوّات المسلّحة اللبنانية، وذلك بالإضافة إلى ما سبق وقدّمته لها في الأونة الأخيرة من تجهيزات عسكرية للغرض نفسه. وستعمد الحكومتان فوراً إلى اتخاذ الخطوات القانونية والفنية التي تبدو ضرورية لتنفيذ هذه المشاريع. وتنوي الدولتان الاستمرار في تقوية التعاون بينهما لخدمة مصالحها المشتركة...»

«النهار»، ١٧ آذار (مارس) ١٩٥٧.

The Eisenhower Doctrine

JOINT RESOLUTION
TO PROMOTE PEACE AND STABILITY IN THE MIDDLE EAST

Resolved by the Senate and House of Representatives of the United States of America in Congress assembled, That the President be and hereby is authorized to cooperate with and assist any nation or group of nations in the general area of the Middle East desiring such assistance in the development of economic strength dedicated to the maintenance of national independence.

Sec. 2. The President is authorized to undertake, in the general area of the Middle East, military assistance programs with any nation or group of nations of that area desiring such assistance. Furthermore, the United States regards as vital to the national interest and world peace the preservation of the independence and integrity of the nations of the Middle East. To this end, if the President determines the necessity thereof, the United States is prepared to use armed forces to assist any nation or group of such nations requesting assistance against armed aggression from any country controlled by international communism: *Provided,* That such employment shall be consonant with the treaty obligations of the United States and with the Constitution of the United States.

ملحق رقم (١٠)

نص الفقرة الثانية من مبدأ ايزنهاور الذي بموجبها يمكن للرئيس الاميركي ان يقدم مساعدة عسكرية مباشرة لأية دولة او مجموعة من الدول الشرق اوسطية تطلب ذلك في حال تعرضها لأي اعتداء من اية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.

المصدر: United States Policy in the Middle East September 1956 - June 1957, Dept. of State Publication 6505 Near and Middle Eastern Series 25, U.S. Government Printing Office, Washington, 1957, pp. 44-47.



April 25, 1957.

Dear Mr. President:

I have studied with care your impressive message of April 24, 1957 and share your belief that present developments in Jordan are of great importance to free peoples everywhere. The independence and integrity of Jordan are of deep concern to the United States and I entirely agree that this is a situation where those who love freedom must join together to strengthen that cause.

We are following developments in Jordan closely and have conveyed to King Hussein our encouragement and support. In our close consultation with King Saud, we have expressed to him our appreciation for the very effective measures he has taken to support King Hussein. We have also been in touch with the Government of Iraq, and share the belief of the Iraqi Government that the deployment of Iraqi forces on Iraqi territory in a manner in which they can be quickly available to King Hussein is a wise precautionary measure.

The Government of Israel has been told of our firm view that Israel should exercise the greatest restraint in the present crisis in Jordan. Israel seems to display a constructive attitude.

Units of the United States Sixth Fleet, with United States Marines aboard, are moving into the Eastern Mediterranean. Ambassador Heath is being instructed to ask the Government of Lebanon for permission for a call by ships of the Fleet at Beirut for approximately three or four days beginning April thirtieth. This could of course be extended if considered desirable by our two Governments in the light of circumstances.

ملحق رقم (١١)

صورة عن رسالة سرية جوابيه بعث بها الرئيس الاميركي ايزنهاور للرئيس كميل شمعون بشأن اهتمام الاخير بالأزمة الاردنية (ربيع ١٩٥٧).

المصدر: يوميات ايزنهاور E.o. 12356 Sec. 3.4 (b) مكتبة ايزنهاور

SECRET

We are keeping in close touch with other friendly Governments. I am gratified at your expression of Lebanon's deep concern in this matter of our common interest, and at reports indicating measures which Lebanon is taking to assist King Hussein. Perhaps you might wish to consider further steps such as a public expression of support for King Hussein and private consultation with friendly Governments in the area with regard to steps they might take to assist the King.

You may be certain that you and I share the same purpose, and I would greatly appreciate any further views or suggestions which you might have.

Sincerely,

His Excellency
Camille Chamoun,
President of the Republic of Lebanon,
Beirut.

SECRET

TOP SECRET

VL109/2

ASSURANCES TO THE LEBANON

Flag A — Mr. Middleton has taken action to inform President Chamoun of our views on Egyptian Syrian Union as outlined in the Secretary of State's instructions from Ankara. Chamoun has requested that the United Kingdom and the United States should repeat their "earlier assurances" of support for the independence and integrity of the Lebanon, preferably in writing.

Flag B — Ankara 223 / VY10716/126

2. A purely United Kingdom assurance was conveyed in a written message from the Secretary of State to President Chamoun dated September 5 1956 (F.O. telegram to Beirut No. 1143 of 1956). This dealt primarily with our hope that Chamoun would use his moderating influence with Nasser; it also reiterated the United Kingdom's pledge under the Tripartite Declaration of May 1950 to take immediate action to prevent any violation of frontiers or armistice lines in Palestine. It ended: "Please be assured that the continued integrity and independence of the Lebanon is a matter of close concern to H.M. Government".

Flag C — VL1016/17(36)

3. At the time of the Syrian crisis last September in the course of the approaches made to Turkey and the friendly Arab Governments, the U.S. Ambassador (on instructions agreed with H.M. Government) assured President Chamoun that the U.S. would lend the Lebanon "appropriate assistance in exploiting assets the Lebanon may have or be able to develop within Syria" in the event of the Lebanon deciding "that it must take action [aimed at furthering internal resistance within Syria] to preserve its vital interests". On this occasion the U.S. Ambassador also reaffirmed the validity of the Tripartite Declaration. H.M. Ambassador was instructed to give full support (orally) to the U.S. Ambassador's oral assurances.

Dealt with in Priv. Telegrams. See Flag F.

/4.

TOP SECRET

ملحق رقم (١٢)

من تقرير سري للغاية يشير الى طلب الرئيس شمعون من الحكومة البريطانية والحكومة الأميركية بأن تعيدا التأكيد على ضماناتهما السابقة لدعم استقلال لبنان وسيادته في اعقاب الوحدة بين مصر وسوريا.

المصدر: ارشيف وزارة الخارجية البريطانية، (P.R. o.l) (VL 105/2)

May 15, 1958

MEMORANDUM FOR RECORD:

The following met with the President in the Trophy Room of the White House at 6 PM on May 13th: Secretary Dulles, Mr. Allen Dulles, Secretary Herter, General Twining, General Gruenther, Mr. Rountree, Jack Irwin, General Goodpaster.

Secretary Dulles summed up the situation in Lebanon for the President, concluding with a report that the Lebanese had asked us, the British and the French whether we would intervene in their support if requested. Mr. Dulles thought we and the British should answer, but the French should stay out of the answer because of their current difficulties and complications with Israel. The President agreed.

In discussion regarding deployment of our forces in the Mediterranean, the President indicated agreement that the Marines should start moving eastward.

Secretary Dulles then said there is a basic question as to the mission of any forces if they intervene -- on what theory would intervention be based. Our forces could act to protect American life and property. In addition, we could send in military elements to engage in military assistance to the Government of Lebanon, in order to help them preserve their independence and integrity. The President suggested we might give a warning of some kind, stating that the crisis requires us to help the Lebanese, and that we must also protect American lives and property. Secretary Dulles said that if we should go in, we must expect a wide reaction -- the pipe lines to be blown up, the Canal denied to us, and a wave of feeling against us throughout the Arab world. A key question is whether we can expect help from Iraq and Jordan. Even if their governments wished to help, they might be swept away should they try it.

ملحق رقم (١٣)

مقتطف من وقائع اجتماع لكبار المسؤولين السياسيين والعسكريين مع الرئيس الأميركي ايزنهاور (في ١٥ ايار ١٩٥٨) لبحث امكانية التدخل العسكري (المباشر) في حال طلبت الحكومة اللبنانية ذلك ويتضمن اشارة الى تخلي الادارة الأميركية عن دعم تجديد ولايته الرئيس شمعون.

المصدر: اوراق الرئيس الاميركي ايزنهاور، E.O. 12065 Sec. 3-204 Eisenhower Library

The President suggested we have our Ambassadors inform Arab countries we have asked as to our position in this matter. He thought we should put a price on our action -- if the Arab countries think we should intervene, they must join in requesting us to do so.

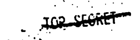
There was next some discussion concerning the activity of Radio Cairo in inciting disorder. The President said we should have stations in other countries friendly to us for broadcasting or jamming purposes.

Secretary Dulles said he did not feel we should back a second term for President Chamoun. The President agreed we must ask Chamoun for what purpose he is seeking help.

Mr. Allen Dulles thought we should not take overt action immediately. He said the situation might collapse within twenty-four hours, or General Chehab might move in to bring the situation under control. Mr. Rountree said that Chehab's price to restore order will probably be that Chamoun must give up any idea of a second term.

Secretary Dulles suggested that U. S. forces could operate with two missions -- the protection of life and property, and the provision of assistance to the Lebanese Army. General Twining said that they would of course automatically have the mission of protecting themselves against attack. Mr. Irwin pointed out that the troops would have to go in as combat units and would have to be clear as to their mission.

The President pointed out that, while there are difficulties and dangers in taking action, we must think of the difficulties and dangers of not doing anything. Secretary Dulles said he thought we were at a very fateful point in our affairs in the Middle East. The Communists, he said, are stirring up trouble in area after area. He cited Venezuela, Indonesia and Burma as examples. In many cases we are obstructed from responding to the need, but here is a case where we can clearly respond on the basis of a call for help. The President thought perhaps he should ask Congress for authority to intervene -- as a warning. Mr. Dulles recalled that many senators had felt that the Middle East



June 16, 1958

MEMORANDUM OF CONFERENCE WITH THE PRESIDENT
June 15, 1958 - 5:10-6:40 PM

Others present: - Secretaries Dulles, Herter, Rountree, Quarles; Mr. Macomber, Mr. John Hanes, Mr. Allen Dulles, Mr. George Allen (USIA), General Twining, Mr. Minnich

Secretary Dulles first commented that the situation had eased considerably in Lebanon for the moment, and then asked Mr. Rountree to cover recent developments.

Secretary Dulles then read a cable he had sent to Ambassador McClintock after clearance with the President Sunday morning. Briefly the cable stated that our position was unchanged, that certain assurances of Arab participation would be needed, and the current U N effort had to be respected. Secretary Dulles then recounted a cable he had had from McClintock which he had earlier read to the President,

McClintock's cable also stated the views of our military people that the Lebanese army would probably accept American intervention but would only be lukewarm. The military officials concluded that there ought to be a new Army commander prior to any allied landing.

Allen Dulles then distributed copies of SNIE 36.4-1-58, which the President then read.

ملحق رقم (١٤)

من وقائع اجتماع آخر لكبار المسؤولين الأميركيين مع الرئيس ايزنهاور لبحث الوضع في لبنان لا سيما مسألة التدخل العسكري وموقف الجيش اللبناني (١٥ حزيران ١٩٥٨) وفي المذكرة اشارة الى عدم رغبة الحكومة الأميركية آنذاك بالتدخل العسكري المباشر.

المصدر: Eisenhower Papers E.o 12065 Sec. 3-204 (Eisenhower Library)

The President re-emphasized the difficulty besetting an outside helper when the nation itself is not resolved on its desires. He recalled the emphasis on "external aggression" in the Middle East doctrine, and felt that, lacking a means of establishing a permanent settlement, the situation might be much like that of Russia in Hungary. The President wondered about the possibility of the U N requiring help, or of Iraq volunteering assistance -- both of which would provide a basis for the United States to aid with arms and money. Mr. Dulles noted Nuri's current hostility with regard to financing the Arab Union.

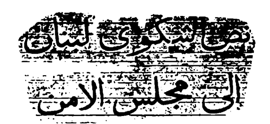
In further extended discussion, various brief comments were made regarding Nasser's position, interests, and openness to influence, on the Chamoun-Chehab relationship, and on the assistance already given in response to the Lebanese request for equipment. The President repeated his belief that the United States should not intervene now while the United Nations has a chance, but he recognized that the United States had made a commitment which it should fulfill if the United Nations cannot solve the problem, that a limited intervention in port cities might have a tremendously effective morale value, that the JCS should be giving attention to what would be the most effective way to help. Secretary Dulles indicated that such study by the military was already under way. Mr. Rountree pointed out the need for being ready to act quickly should occasion demand since the crisis could occur rapidly should the Lebanese appeal further to the U N and the U N become involved in a lengthy procedural delay. Secretary Dulles, however, emphasized the need to give the U N full opportunity. He took comfort from the way in which the Korean situation had been retrieved from a very small beachhead.

The President also believed that we should intensify our efforts, probably through McClintock, to discover where there might be any effective leadership within Lebanon which could be a base for assistance from us. Mr. Allen Dulles thought Chamoun was the strongest leader now visible, at least as far as having an impact in the Arab world as a whole.

There was a general expectation that the internal division in Lebanon would come to a head, perhaps within days, after which there would be a focal point of leadership.

* * * *



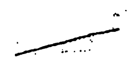


شكوى مقدمة من لبنان لاسترعاء انتباه مجلس الامن الى حالة وخلاف من شأن استمرارهما تعريض حالة السلم والامن الدوليين للخطر ، وهذان الحالة والخلاف ناجمان عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان وذلك عن طريق تسلل العصابات المسلحة من سوريا الى لبنان ، واقدام هذه العصابات على ازهاق ارواح اللبنانيين وهدم ممتلكاتهم ، واشتراك مواطني الجمهورية العربية المتحدة في اعمال الارهاب والثورة ضد السلطات القائمة في لبنان ، وتزويد الافراد والعصابات الثائرين في لبنان ضد السلطات القائمة بالاسلحة من سوريا ، وشن حملة عنيفة بواسطة الراديو والصحافة في الجمهورية العربية المتحدة تدعو للاضراب والتظاهر وقلب السلطات القائمة في لبنان ، وعن طريق اعمال تحد اخرى .

ملحق رقم ١٥)

نص الشكوى التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية الى مجلس الامن الدولي ضد الجمهورية العربية المتحدة متهمة اياها بتسبب حوادث العنف والثورة ضد السلطات القائمة في لبنان.

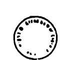
المصدر: U.N, Year Book, 1958



July 16, 1958

MEMORANDUM OF CONFERENCE WITH THE PRESIDENT
July 14, 1958

Others present: Congressional leaders (list attached) The Vice President, Secretary Dulles, Assistant Secretary Macomber, Secretary Anderson, Mr. Allen Dulles, Governor Adams, General Persons, Mr. Hagerty, Mr. Harlow, Mr. Martin, Secretary Quarles and General Twining(after first ten minutes)



The President began by thanking the Congressional group for coming up. He said the situation in the Middle East has changed drastically for the worse within the past few hours. President Chamoun has asked us to come in to assist, and American lives and property are endangered in Lebanon. In Iraq the Crown Prince has been murdered and Nuri Said may have been murdered as well. Substantial parts of the Army have gone over to the rebels, but it is not clear that the bulk of the forces have done so. The rebels are of course tied in to groups that are led and influenced by Nasser.

At the President's request Mr. Allen Dulles gave an intelligence review, paralleling his report to the President earlier in the day, and giving information concerning the situations in Iraq, Lebanon, Jordan, Saudi Arabia and Israel in particular.

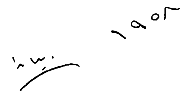
At the President's request Secretary Dulles next reviewed the political situation. He started with a discussion of the situation in Lebanon, stating that Cairo has been whipping up sentiment on calling for violence by radio. That situation had been showing signs of stabilizing up until the Iraq coup. Chamoun had decided not to run to succeed himself, and it looked as though the problem would work out without loss of Lebanese independence. Chamoun now says he is no longer able unaided to preserve Lebanese independence, and we agree, unless the Iraqi forces outside of Baghdad remain loyal to the former regime -- this we consider unlikely. Thus, we are faced with the question, should we respond

DECLASSIFIED
E.O. 12065, Sec. 3-204
MR 76-50 #98
By DJH Date 10/23/81

ملحق رقم (١٦)

مقتطف من وقائع الجلسة التي عقدها ايزنهاور في البيت الابيض مع قادة الكونغرس لدى اتخاذ قرار انزال مشاة البحرية الأميركية في بيروت (١٤ تموز ١٩٥٨).

المصدر: اوراق الرئيس الأميركي ايزنهاور – مكتبة ايزنهاور E.O. 12065 Sec. 3-204



ان جبهة الاتحاد الوطني ــ وقد اطلعت على قرار مجلس الامن الدولي بشأن الشكوى الباطلة التي تقدم بها لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة والقاضي بايفاد فريق من المراقبين ليتثبت انه لا يجرى تسلل غير مشروع للاشخاص او الذخائر او الاسلحة او غير ذلك من المواد عبر الحدود اللبنا تصرح بما يلي :

١ ــ ان الجبهة تعتبر ان قرار مجلس الامن هذا لا يمت باية صلة الى مشكلتنا فهي قضية لبنانيا شعبية داخلية/محضة •

٢ ــ لذلك فان هذا القرار لن يؤثر باى شكل من الاشكال في توجيه حركتنا ولن يحولها عن اهدافها التي طالما نادت بها وهي انقاذ لبنان من ديكتاتورية شمعون جلاد الحرية والديمقراطية

٣ ــ واذا كان هذا القرار يهدف حقا الى تخفيف حدة الازمة في لبنان فانه يتوجب على فريق الرقابة ان يضمن بصورة خاصة انه لا يجرى تسلل من تركيا والعراق والاردن في الاشخاص والمعدات الحربية عن طريق المرافئ الجوية والبحرية بالاضافة الى الفيض العظيم في الاسلحة والمعدات الوارد الى لبنان من اميركا وبريطانيا والتي كان توزيعها على المنظمات الفاشية المنحلة شبه العسكرية وعلى المجرمين المسرحين من السجون في هذه الفترة بالذات بغية اثارة الفتن وكبت العناصر الوطنية المتحررة والقضاء على الحركة الشعبية • لكن هذا هو السبب الاساسي في تدهور الموقف الى هذا الدرك الخطير •

٤ ــ ان الجبهة كانت وما تزال تعتقد ان الاذى الذى يلحق بلبنان ليس ناجما عن تدفق الاشخاص والاسلحة والذخائر والمعدات الحربية فحسب ولكنه اشد ضررا حين يكون سياسيا ناجما عن التدخل الذى تمارسه الدول الغربية والدول التي تدور في فلكها كما تعبر عنه بشكل مفضوح تصرفات هذه الدول في لبنان والتي تعيد الى الاذهان عهد المندوبين السامين ايام الانتداب•

٥ ــ ثم ان هذا التدخل الاجنبي السافر بالذات هو ايضا من الاسباب الاساسية التي ادت الى الثورة الشعبية المستمرة في لبنان والذى تهدف الى تحرير لبنان منه •

٦ ــ ان الجبهة تعلن اخيرا انه لا حل لهذه الازمة الا ما تفرضه ارادة الشعب اللبناني ويتعاون على تنفيذه اللبنانيون المخلصون المتحررون من كل ارتباط اجنبي او تأثير خارجي • المتمسكون بكيان لبنان المتفهمون معاني الاستقلال والحرية والحريصون على الكرامة الوطنية •

ملحق رقم (١٧)

صورة بيان لجبهة الاتحاد الوطني بشأن قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بإرسال مراقبين للتثبت من انه «لا يجري تسلل غير مشروع» عبر الحدود اللبنانية – السورية.

المصدر: تراث كمال جنبلاط، غير مصنفة.

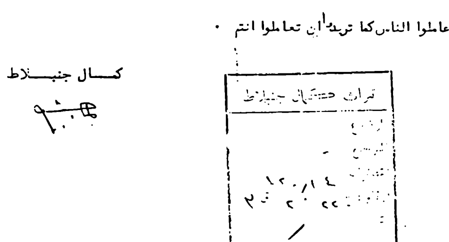
١٥/٦/٥٧

تـوجيـه رقم – ٢ –

للحرية الشخصية حصانتها ولا يجوز في حال من الاحوال الاعتداء عليها خاصة وان حركة وان حركة المقاومة الشعبية في الشوف تستهدف الحق والحرية والمحافظة على الكرامة البشرية ، وعلى اخواننا المجاهدين ان يتذكروا ان عليهم ان يتصرفوا تصرفا افضل من تصرف قوى الحكومة واربابها .

لجميع هذه الاسباب

١ – لايجوز القاء القبض على احد من الاهلين فيما عدا الجرم المشهود الا بمعرفتنا وامرنا .
٢ – لا يجوز توقيف الشخص للتحقيق معه اكثر من اربعة وعشرون ساعة ليخلى سبيله عفويا على اثر التحقيق من قبل رئيس الشرطة اذا ثبتت براءته .
٣ – لا يجوز في اي حال ضرب المتهم او السجين او تعذيبه تحت طائلة الحاق عقوبة السجن ذاتها بالضارب .


عاملوا الناس كما تريدون ان تعاملوا انتم .

كمـــال جنبـــلاط

تراث كمال جنبلاط

١٤/١٢٠

ملحق رقم (١٨)

صورة عن توجيه «تعميم» من قائد الانتفاضة الشعبية في الشوف كمال جنبلاط الى «المجاهدين» اي للمقاتلين الذين انخرطوا في صفوف المقاومة الشعبية على ضرورة احترام الحريات الشخصية في منطقة الشوف.
المصدر: تراث كمال جنبلاط (رقم ١٤/١٢٠).

الى عموم اخواننا وابناء الى اهالي بلدة دير القمر المحترمين

١٣٥

كثرت الاشاعات في هذه الازنة حول عدم تمكن بعض اخواننا من منطقة دير القمر استيراد ما هم بحاجة اليه من مواد غذائية وسواها من لوازم العيش بسبب انقطاع بعض طرق المواصلات وبسبب ما روجه بعض المضللين من انصار العهد من انه لا يمكن المرور دون خشية وتحسب من طريق الباروك – بيت الدين ٠

وحيث اننا حرصون على ان لا يصيب اخواننا من منطقة دير القمر اى انزعاج اساسي من جراء قطع طرق المواصلات وهو عمل ضرورى لاجل الحفاظ على المناطق التي احتلتها وحررتها قوات الشعب في الشوف والاقليم وفي كل مكان دون ان يمس ذلك مقومات الحياة الاقتصادية الاساسية للاهلين ٠

وحيث اننا حريصون على قطع دابر كافة الادعاءات والاشاعات الكاذبة وانه يهمنا ان يحصل اهالي منطقة دير القمر الصديقة على وسائل العيش الضرورى اكثر ما يهمنا ذلك بالنسبة لانفسنا ٠

وحيث ان سياسة الثورة الشعبية في الشوف وعنوانها المثل الصالح الذى اعطاه كافة الرؤساء المسيحيين الروحيين تهدف الى تهدئة الخواطر القلقة وقطع دابر الدسائس والوقوف في وجه الدعايات الطائفية وتآلف الناس واتفاقهم وجمعهم حول قضية لبنان وكيانه واستقلاله والولاء لتقاليده الرحبة السمحة عبر العصور ٠

لجميع ما تقدم من اعتبارات ليس اقلها الصداقات الخاصة والعامة التي تربطنا وتربط اهالي الجوار لمنطقة الدير العامرة ، رأينا من واجبنا ان نتعهد باتفاق مع الجيش اللبناني لاجل احلال مراقبة على الطريق العام الممتد بين عين زحلتا وبيت الدين ٠

نتأمل من اخواننا اهالي دير القمر ومنطقتها المحترمين ان يفيدوا من هذه الفرصة لكي يستوردوا ويدخروا ما استطاعوا من مؤن وحاجات ولا يعترضهم لاجل ذلك معترض ٠

ونأمل من اخواننا الديارنة ان ينبذوا ، كما عودونا على ذلك ، اشاعات السوء التي يحاول ارباب السلطة ان يبثوها في صفوفهم ٠ فالقضية التي نعمل لاجلها والتي تتزعمها الكثرة الساحقة من الزعماء المسيحيين المدنيين والروحيين في هذا البلد والتي يناضل لاجلها في صفوفنا ما لا يقل عن الف مسلح مسيحي ، هي قضية عامة وطنية لبنانية صرف ويجب ان يتأكد الجميع اننا لبنانيون لا نرضى عن لبنان بديلا وانما يبقى لبنان ويعمر استقلاله ويتقوى كيانه بالاتفاق والتضامن بين ابنائه لا باختلافهم وتفرقهم ٠ واننا نعمل مع المخلصين لازالة الفرقة والقضاء على اسباب الاختلافات التافهة ، ونحن على يقين اننا سننتصر عليها بهذه الروح المسيحية السمحاء التي جعلت البشر كافة اخوة لا يفصل بينهم مذهب ولا اقليم ولا جنس ولا دين ٠

طيه نص الاتفاق الذى تم بيننا وبين الجيش ٠

مع افضل تمنياتي وصداقتي

المختاره في ١٦/٩/١٩٥٨

كمال جنبلاط

ملحق رقم (١٩)

صورة عن بيان صادر عن كمال جنبلاط وموجه الى اهالي بلدة دير القمر يؤكد فيه على ان هدف الانتفاضة تعزيز الوحدة الوطنية والمحافظة على كيان لبنان واستقلاله كما يشير الى انخراط اكثر من «الف مسلح مسيحي» في الانتفاضة الشعبية في الشوف.

المصدر: تراث كمال جنبلاط، الملف رقم ٤٣٠٤)

من دائرة تقبل الشكاوى وفصل الخلافات في القطاع الوسط
للحركة الثورية الوطنية (الشوف)

الى
عموم الاخوان والمواطنين في الدامور

تسير شائعة مغرضة بان قواتنا الشعبية الوطنية ستزحف على الدامور لترويع سكانها الامنين المسالمين، واحلال الذعر والخوف محل السلامة والطمأنينة.

ولما كانت هذه الشائعة عارية من كل صحة، ولا تهدف الا الى بث سموم الطائفية والتفرقة بين ابناء الوطن الواحد.

لذلك، وبالاتفاق مع حضرة رئيس مجلس الثورة الاستاذ كمال جنبلاط رأينا ان نوجه اليكم الايضاحات التالية:

١ - ان الحركة الثورية الوطنية تشمل عناصر البلاد كافة، من مسيحيين ومسلمين ودروز، يجتمعون ويتنافسون في مضمار الجهاد لاجل استقلال الوطن اللبناني، شعارهم وحدة لبنان والمحافظة على كيانه، وعلى سيادته التامة غير المنقوصة ولا المشروطة، والتضحية بكل غال ونفيس لاجل بقاء هذه البقعة المباركة من الشرق درة غالية يورثها كل جيل الى الجيل الثاني وديعة ثمينة لا تستبدل ولا تباع، ولا تشرى بانفس ما في الارض من جواهر.

٢ - ان الحركة الثورية الوطنية تهدف، الى القضاء على الفساد، وانهاء عهد الظلم والتفريق والتمييز والمحسوبية واستعادة الكرامة الانسانية والقيم الروحية التي داسها العهد الحالي باقدامه، وضرب عرض الحائط بمطاليب الشعب المشروعة، وقضى على كل امن وسلام وطمأنينة للفرد، والى بناء عهد جديد يعامل فيه الناس بالمساواة والعدل والاخاء وبروح المحبة والتعاضد والالفة، الخصوم قبل الاصدقاء، لا فرق ولا ميزة لاحد الا بما يقدمه من نشاطه وما يظهره من صدق ووطنية واخلاص، وتنهض للواقع الاليم الذى يتخبط فيه لبنان.

٣ - ان الحركة الثورية الوطنية تؤكد جهارا انها لا تنوى في اى حال من الاحوال احداث اى تغيير في نظام انتخاب رئاسة الجمهورية، التي كانت وستظل دائما من حق الموارنة.

٤ - ان الحركة الثورية الوطنية تأمل من الاخوان المواطنين بان يحسنوا الارادة والفعل، وان يطردوا من نفوسهم سموم الدس والخديعة، وان ينزعوا من قلوبهم روح الخصومة، وان لا يتصوروا قط بان احدا من المجاهدين وقادتهم يريد لهم سوى الخير والسهر على مصالحهم، والحؤول دون الحاق اى ضرر بهم، وان يفهموا بصراحة ووضوح ان حرية المواطن الشخصية مضمونة وكرامته مقدسة، وان يقصوا من صفوفهم تجار التفرقة الوطنية والطائفية، وان يتابعوا مزاولة أعمالهم بهدوء وطمأنينة دون اى خوف او وجل.

هذه هي اهداف الثورة: حركة شعبية ديموقراطية، وثورة وطنية حرة، في سبيل سيادة لبنـان واستقلاله وكرامة شعبه ورفاهه.

ولا يخامرنا اى شك في انكم وانتم المواطنون الواعون المخلصون للقضية اللبنانية ستتوانون، بعد هذه التأكيدات والضمانات الصريحة، عن الالتحاق بركبنا المجاهد في طريق الحق والحرية.

المختارة في ١٩٥٨/٦/١٧
دائرة تقبل الشكاوى وفصل الخلافات

ملحق رقم (٢٠)

صورة لبيان صادر عن قيادة الانتفاضة في الشوف موجّه الى اهالي بلدة الدامور يؤكد على التوجه الوطني واللاطائفي للانتفاضة الشعبية وانها تهدف الى المحافظة على استقلال لبنان وكيانه.

المصدر: تراث كمال جنبلاط، الملف رقم ٤٣٠٤

4304

حضـرة الصديق الكريم العقيد شميط المحـترم

ارجو ان تأخذوا علما ان اجتماعي البارحة مع اللواء شهاب اسفر عما يلي :

١ ــ يضع الجيش على الهضبة المحيطة بفندق نجوم قوة صغيرة .

٢ ــ تبقى نقطة التفتيش في البتلون على حالها .

٣ ــ طريق عين زحلتا ــ بيت الدين تصبح حرة تماما لانتقال المدنيين غير المسلحين والمؤن ونرفع نحن عن جانبيها مباشرة اي مخفر او نقطة مسلحة .

٤ ــ يحق للقوة الموجودة على الهضبة غربي فندق نجوم ان ترسل من وقت لاخر دورية آلية حتى بيت الدين (لا يتجاوز عددها ٣ آليات) .

٥ ــ يترك الدرك تمركزهم على هضبة الكرسي جنوب شرقي بيت الدين ويلتحقوا بثكنتهم في قصر بيت الدين ، ولا يتجاوزوا ، وفقا لاتفاق سابق ، حدود مساكن البلدة ، يمكنهم ان يبقوا خمسة من رجالهم فقط للمراقبة على هذه الهضبة .

٦ ــ قوة الدرك في بيت الدين لا يجوز زيادة عددها مطلقا .

٧ ــ الدركيون الذين يرسلون خارج بيت الدين باجازة او بداعي المرض ينتقلون بواسطة آليات الجيش وكذلك في العودة اليها .

٨ ــ سير المسلحين من رجالنا على الطريق ممنوع بين الساعة الثامنة صباحا والسادسة مساء .

٩ ــ تنقلات رجالنا من مراكزهم الامامية الى مراكز الاستراحة في الخلف تجرى بين الساعة السادسة مساء والثامنة صباحا .

١٠ ــ لا يدخل الدرك عين زحلتا ويكتفى بمكر للدرك في الصفا وينحصروا فيه .

١١ ــ المنطقة الممتدة بين عين زحلتا ــ المديرج تكون خالية تماما من اتباع مغبغب والجيش هو وحده المسؤول عن هذه المنطقة وليس الدرك . ويحرص الجيش على ان لا يتسلل أحد من مغبغب الى الصفا .

... مؤيدونا الذين اضطروا لترك منازلهم بسبب اضطهادهم من قبل الدرك وعصابة مغبغب في قرى عين داره ــ العزونية ــ اغميد ــ عين زحلتا ــ والصفا يعودون اليها ، ويوفر الجيش سلامتهم وطمأنينتهم .

.../...

ملحق رقم (٢١)

صورة عن مضمون الاتفاق بين قائد الجيش اللبناني فؤاد شهاب وقائد الانتفاضة الشعبية في الشوف كمال جنبلاط يقضي بتولي الجيش مهمة تأمين الطريق الرئيسة بين المديرج وبيت الدين لتنقل المدنيين اثناء النهار. المصدر: تراث كمال جنبلاط ملف رقم ٤٣٠٤

١٢ - تنقل المدنيين على طريق المختاره - بيت الدين - المديرج مضمونة حريته تماما .

١٣ - يصبح هذا الاتفاق نافذا اعتبارا من الساعة الثانية عشر من تاريخ ١٥/٦/١٩٥٨ وهدفه الرئيسي هو المحافظة على حرية المرور بين بيت الدين والمديرج :

ملاحظة : يرجى اخذ العلم ان الطريق بين الباروك وعين زحلتا مخربة (عبارة منسوفة يجب اصلاحها ، وعلى مسافة ٣٠٠ متر تقريبا يوجد حواجز من الحجارة يجب رفعها لتأمين السير) . وانا مستعدون للتعاون معكم لاصلاح الطريق اذا رغبتم .

مع افضل تمنياتي واحترامي .

المختارة في ١٥/٦/١٩٥٨

كمال جنبلاط

٣٠/١٠/٥٨

١- سحب الشلل.
٢- سحب المرافقين.
٣- ارجاع الشرطة.
٤- العفو العام يشمل الدرك، الجيش، حوادث ١٩٥٢ ايار وما بعد ومزيارة، الشوف، الكنيسة، دير القمر، صور، الثورة.
٥- ارجاع الدرك.
٦- توظيف افراد الجيش بعد العفو في دوائر الدولة.
٧- لا مراسيم اشتراعية الا بعد الاتفاق على جميع تنفيذ ما تقدم فاذا تم الاتفاق، يتفق مسبقاً على جدول الموظفين وتوزيعهم بالنسبة للطوائف والمناطق وعلى تطهير الدولة من العناصر الفاسدة.. وحينئذ وعلى اساس ما يتفق عليه، تطلب المراسيم الاشتراعية.

٣٠ ت ١ ١٩٥٨

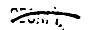
قرار الجبهة في بيت الحاج حسين العويني.

تراث كمال جنبلاط
الموضوع ....
المرجع ....
التصنيف ١٢٠/١٤
رقم: ج ٢٢٢ ق م ١
التاريخ ....

ملحق رقم (٢٢)

صورة مسودة قرار الجبهة الاتحاد الوطني تتضمن بعض الشروط لتصفية ذيول ازمة ١٩٥٨ وتعود لمطلع عهد الرئيس فؤاد شهاب (٣٠ ت١ ، ١٩٥٨).

المصدر: تراث كمال جنبلاط رقم ١٢٠/١٤ .



July 24, 1958

MEMORANDUM OF CONFERENCE WITH THE PRESIDENT
July 23, 1958, 3 PM

Others present: Secretary Dulles
Mr. Allen Dulles
Mr. Rountree
Mr. Reinhardt
Secretary Quarles
General Twining
General Goodpaster



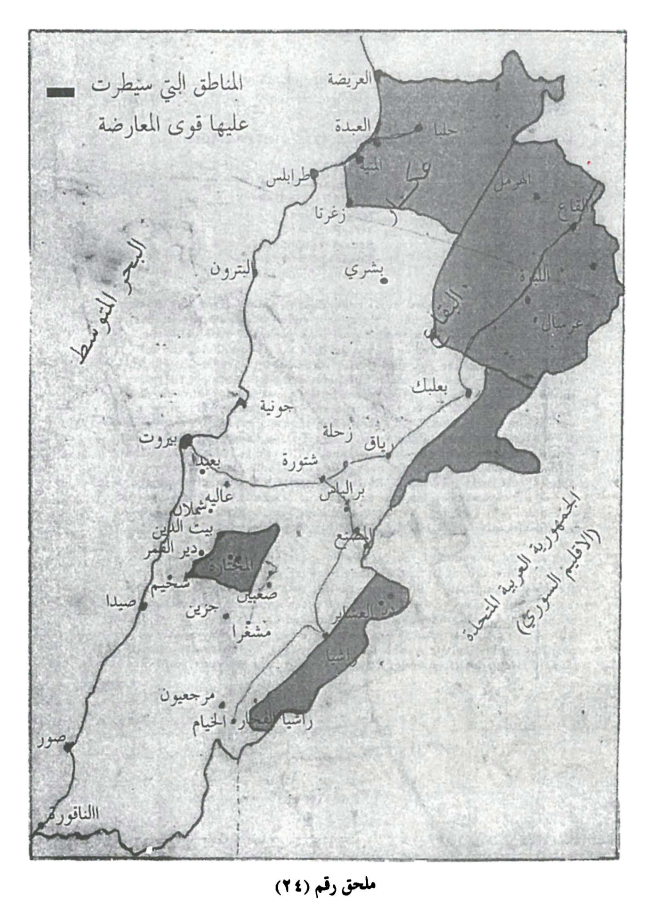
Secretary Dulles said we must regard Arab nationalism as a flood which is running strongly. We cannot successfully oppose it, but we can put up sand bags around positions we must protect -- the first group being Israel and Lebanon and the second being the oil positions around the Persian Gulf. The Soviets are seeking to incite the floods, and we cannot compete with them because they play to the Arab desire to "drive Israel into the sea" and throw out the West. Israel is a hostage held against us. The President agreed with the point regarding Israel, noting that except for Israel we could form a viable policy in the area. Mr. Dulles added that we are not greatly dependent on the oil positions. Europe is, however. The President asked what would happen to the Middle East if they were unable to sell their oil. Mr. Dulles brought out that there is no shortage of oil elsewhere, but this is a source of cheap oil, and a source of income, in sterling, to the United Kingdom. If the U K could not get oil cheaply in the Middle East, they would be badly hurt.

The President recalled that it was not possible to enforce the prohibition amendment in this country because popular feeling ran so strongly against it. Similarly he felt that a Western position cannot be held against the underlying and often unthinking convictions of the Arab world, because we then have no satisfactory way of dealing with them. In his mind the question is how to take a sympathetic position regarding the Arabs without agreeing to the destruction of Israel. He added, however, that Nkrumah, in his visit, told him

ملحق رقم (٢٣)

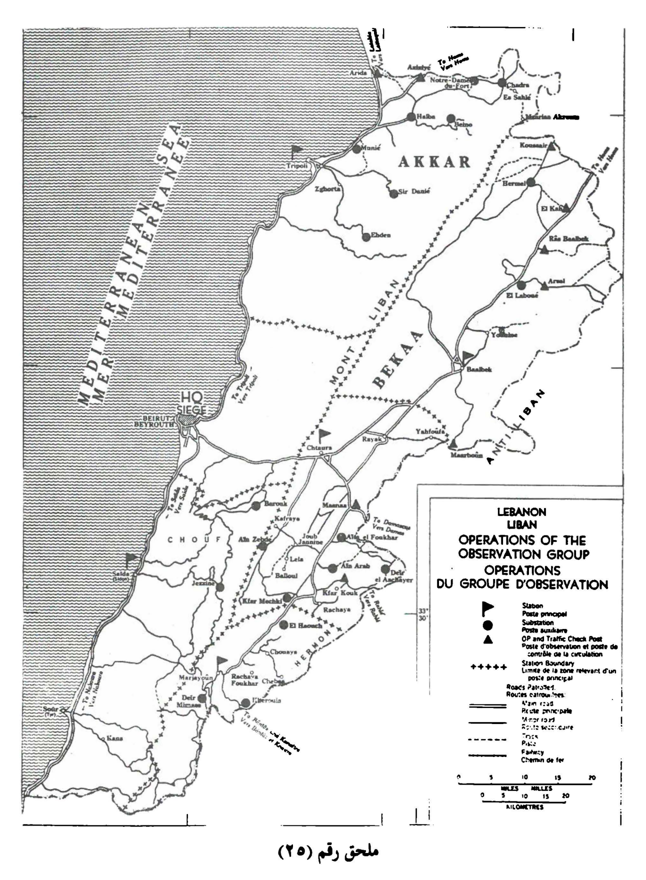
مقتطف من مذكرة سرية لاجتماع عقد في البيت الابيض (٢٤ تموز ١٩٥٨) يحبث خلاله مسألة التعامل مع التيار القومي العربي (الناصري) المتعاضم من اجل المحافظة على المصالح الاميركية في منطقة الشرق الاوسط.

المصدر: اوراق الرئيس الاميركي ايزنهاور، مكتبة ايزنهاور.



ملحق رقم (٢٤)

مخطط جغرافي للمناطق اللبنانية التي سيطرت عليها قوى المعارضة للرئيس شمعون.



ملحق رقم (٢٥)

مخطط للمراكز التي اتخذها المراقبون الدوليون التابعون للأمم المتحدة لمراقبة التسلل عبر الحدود، اللبنانية – السورية. مصدرها ارشيف الأمم المتحدة

فهرس المصادر والمراجع

١ - الوثائق غير المنشورة

أ - وثائق من الارشيف البريطاني

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (F.O.)

Foreign Office Files; London
Series: FO 1018: Vols. 71, 80, 85, 86, 87, 93, 96, 97, 103, 108. (1950-1955)
Series: FO 371: Vols. 98242, 98523, 98527, 98528, 98536. (1952)
Series: FO 371: Vols. 104194, 104490, (1953)
Series: FO 371: Vols. 110957, 115723. (1954)
Series: FO 371: Vols. 115723, 115726, 115950, 121607, 121618. (1955)
Series: FO 371: Vols. 121238, 121605, 121607, 121608, 121618. (1956)
Series: FO 371: Vols. 127996, 128036. (1957)
Series: FO 371: Vols. 134114, 134133, 134150, 134156, 134158. (1958)

ب - وثائق من الارشيف الاميركي

Dwight D. Eisenhower Library, Abilene, Kansas (U.S.A.)

_ Ann Whitman File of the United States 1953
_ Dwight D. Eisenhower: Papers as President
_ Dwight D. Eisenhower: Records as President (White House Central Files)
_ White House Office, National Security Council Staff Papers
_ White House Office, Office of the Staff Secretary Records, Subject Series
_ John Foster Dulles Papers

_ C.D. Jackson Papers
_ Christian Herter Papers

National Archives and Records Administration, Washington, D.C.

Confidential U.S. State Department Central Files, Record Group 59, Lebanon 1951-1959. Internal Affairs, Decimal Numbers 783 A, 883 A, and 983 A and Foreign Affairs Decimal Numbers 683 A and 611.83 A.
Joint Chiefs of Staff Files, 1957-1958, Record Group 218.

جـ - وثائق من الأمم المتحدة

United Nations General Assembly, Third Emergency Session, Plenary Meetings 732-746, Aug. 8-21, 1958. *Official Records*, A/3866, A/3870, A/3876 and A/3896/Rev. 1.
United Nations. Observation Group in Lebanon (U.N.O.G.I.L.). Official Reports to the Secretary General, 1958. Docments S/4040, S/4051, S/4052, S/4069, S/4085, S/4100 and S/4114.
United Nations. Relief and Works Agency for Palestine Refugees. Activites in Lebanon. Beirut: April, 1961.
________, Security Council, 1958. *Documents on Lebanon's complaint,* May-June 1958. S/4007, S/4018, S/4023, S/4029, S/4038, and S/4038/Corr. 1.
________, Security Council, Meetings 827-837, July 15-22, 1958. Further Consideration of Complaint by Lebanon. Documents S/4047 Rev. 1, S/4050, and S/4063.
________, Security Council, Meeting 840, Nov. 25, 1958. Removal of Lebanese Complaint from Agenda of Security Council; Withdrawal of UNOGIL. Documents S/4113, S/41141, S/4115 and S/4116.

٢ - وثائق منشورة

لبنان. قضية لبنان أمام مجلس الامن؛ النصوص الكاملة لمحاضر الجلسات الرسمية. بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر (١٩٥٩).

لبنان، وزارة الخارجية والمغتربين. وثائق في سياسة لبنان الخارجية. بيروت ١٩٥٨ .

ـــــــــــ. لبنان في معاهداته واتفاقاته. مجموعة المعاهدات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف التي عقدها لبنان مع الدول العربية والاجنبية. بيروت: مكتبة خياط، ١٩٦٦ .

ـــــــــــ. المجلس النيابي، محاضر مجلس النواب (١٩٤٣-١٩٥٨).

ـــــــــــ. الجريدة الرسمية.

United Nations, *Yearbook of the United Nations 1958*. New York: Columbia University Press, 1959.

United States Congress. *Foreign Aid Program*. S. Doc. 52, 85th Cong., 1st Sess., 1957. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1957.

________, Senate Committees on Foreign Relations and Armed Forces. *The President's Proposal on the Middle East; Hearings on the Eisenhower Doctrine*. 85th Cong., 1st Sess., 1957. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1957.

United States Department of State. *American Foreign Policy: Basic Documents, 1950-1955*. 2 Vols. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1957.

________, *Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Volume IX, The Near and Middle East,* Parts I and 2. Washington D.C.: United States Government Printing Office, 1986.

________, *Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Volume IX, Foreign Economic Policy; Foreign Information Program.* Washington D.C.: United States Government Printing Office, 1987.

________, *Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Vollume XI, Lebanon and Jordan* Washington D.C.: United States Government Printing Office, 1992.

USSR. *The USSR And The Middle East, Problems of Peace And Security; Documents And other Materials.* Moscow: Novasti Press Agency Publishing House, 1972.

٣ – مصادر ومراجع باللغة العربية

ابو عز الدين، حليم. سياسة لبنان الخارجية، قواعدها، اجهزتها وثائقها. بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٦ .

______. تلك الايام، مذكرات وذكريات. بيروت، دار الآفاق الحديثة، ١٩٨٢ .

اسمر، ميشال. بعد المحنة وقبلها. بيروت؛ الندوة اللبنانية، ١٩٥٩ .

اشتي فارس. الحزب الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩-١٩٧٥ . الدار التقدمية، ١٩٨٩ .

انطونيوس جورج. يقظة العرب. تعريب ناصر الدين الاسد واحسان عباس، بيروت، ١٩٦٦ .

بستاني اميل. الميثاق الوطني ولبنان المستقبل. بيروت، دار النهار، ١٩٥٨ .

بيهم، محمد جميل. لبنان بين مشرق ومغرب ١٩٢٠-١٩٦٩ . بيروت، لا.ن ١٩٦٩ .

______. قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور بيروت مطبعة الكشاف ١٩٤٨-١٩٥٠ .

______. العهد المخضرم في سوريا ولبنان ١٩١٨-١٩٢٢ . بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٨ .

تقي الدين رياض. التجربة العسكرية الدرزية ومسارها التقدمي، مطابع الجبل الاخضر ١٩٨٧ .

تقي الدين سليمان، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ١٩٢٠-١٩٧٠ (مقدمات الحرب الاهلية). بيروت، دار ابن خلدون ١٩٧٧ .

______. المسألة الطائفية في لبنان. الجذور والتطور التاريخي. بيروت، دار ابن خلدون لا.ت.

تقي الدين منير. ولادة استقلال. بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥٣ .
ـــــــــ. الجلاء، بيروت، دار الطباعة والنشر، ١٩٥٦ .
تويني غسان، الايام العصيبة. بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٥٨ .
الجسر باسم. لبنان الجديد. بيروت، دار الحياة ١٩٦٤ .
ـــــــــ. ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان؟ وهل سقط؟ بيروت، دار النهار، ١٩٧٦ .
ـــــــــ. فؤاد شهاب ذلك المجهول. بيروت، شركة المطبوعات ١٩٨٨ .
الجمالي محمد فاضل. ذكريات وعبر. بيروت، دار الكتاب الجديد، ط ٢، ١٩٦٥ .
الجميل بيار. لبنان واقع ومرتجى. بيروت، منشورات الكتائب اللبنانية ١٩٧٠ .
جنبلاط كمال. حقيقة الثورة اللبنانية. بيروت، دار النشر العربية، ١٩٥٩ .
ـــــــــ. في مجرى السياسة اللبنانية. بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٠ .
ـــــــــ. ربع قرن من النضال. المختارة، المركز الوطني للمعلومات ١٩٨٧ .
الحاج كمال. الطائفية البناءة أو فلسفة الميثاق الوطني، بيروت، مطبعة الرهبانية اللبنانية، ١٩٦١ .
ـــــــــ. موجز الفلسفة اللبنانية. بيروت، لا.ن. ١٩٧٤ .
حتي فيليب. لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر. تعريب، أنيس فريحة، بيروت، دار الثقافة، ١٩٥٩ .
حريق ايلي. من يحكم لبنان. بيروت، دار النهار، ١٩٧٢ .
حزب الهيئة الوطنية. كفاحنا ضد الانحراف والطغيان. بيروت، ١٩٥٨ .
حكيم سامي. ميثاق الجامعة والوحدة العربية. القاهرة، ١٩٦٦ .
حلاق حسان. مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة عام ١٩٣٦ . بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨٣ .
ـــــــــ. التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢ مع دراسة للعلاقات اللبنانية – العربية والعلاقات اللبنانية الدولية. بيروت، معهد الانماء العربي ١٩٨٤ .
حنا جورج. من الاحتلال الى الاستقلال، لبنان في ربع قرن. بيروت، لا.ن. ١٩٤٥ .
خاطر لحد. عهد المتصرفية في لبنان. بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٧ .

الخطيب انور. الاصول البرلمانية في لبنان والبلاد العربية. بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٠ .

ـــــــ. دستور لبنان. بيروت، مطابع قدموس الجديدة، ١٩٧٠ .

خليفة عصام. الايديولوجية الطائفية والنظرة الى التاريخ اللبناني. بيروت، الديمقراطيون العلمانيون، ١٩٧٩ (نشرة ٦).

الخوري الشيخ بشارة. مجموعة خطب. حريصا؛ المطبعة البولسية، ١٩٥١ .

ـــــــ. من الميثاق الوطني اللبناني الى الجلاء ١٩٣٨-١٩٤٦ . بيروت، ١٩٩٨ . حقائق لبنانية. بيروت، منشورات اوراق لبنانية، ١٩٦٠-١٩٦١، ثلاثة اجزاء.

خويري انطون. كميل شمعون في تاريخ لبنان (بيروت؛ دار الابجدية، ١٩٨٧).

داغر يوسف. بطاركة الموارنة. بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٨ .

دمشقية نديم. محطات في حياتي الدبلوماسية. ذكريات في السياسة والعلاقات الدولية. بيروت، دار النهار، ١٩٩٥ .

الدندشي عبد الكريم. العروبة في لبنان. بيروت، ١٩٥٧ .

ذبيان سامي. الحركة الوطنية اللبنانية. بيروت، ١٩٧٧ .

رباط ادمون. الوسيط في القانون الدستوري اللبناني. بيروت، دار العلم للملايين ١٩٧٠ .

رستم اسد. لبنان في عهد المتصرفية. بيروت، دار النهار، ١٩٧٣ .

رياشي اسكندر. قبل وبعد ١٩١٨-١٩٤١ . بيروت، دار الحياة، ١٩٥٣ .

ـــــــ. رؤساء لبنان كما عرفتهم. بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦١ .

الريّس منير. الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي. بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٩ .

زويا لبيب. الحزب القومي الاجتماعي (تحليل وتقييم). بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٣ .

زيادة بيار. التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق. بيروت، المطابع الاهلية اللبنانية، ١٩٦٩ .

زيادة نقولا. ابعاد التاريخ اللبناني. القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢ .

الزيلع نعيم. شمعون يتكلم. بيروت، مطبعة الجهاد، ١٩٦٠ .

زين نور الدين زين. الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان. بيروت، دار النهار، ١٩٧١ .

ـــــــــــ. نشوء القومية العربية. بيروت، دار النهار، ١٩٦٠ .

سالم ايلي. وجها لوجه؛ بحث في الأسس التي يرتكز عليها المجتمع الفاضل في البلدان العربية. لبنان، دار المعارف، ١٩٥٩ .

سالم يوسف. خمسون سنة مع الناس. بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٥ .

سعادة جورج. تاريخ الانتخابات في لبنان. بيروت، وكالة النشر العربية، ١٩٦٤ .

السودا يوسف. في سبيل الاستقلال. بيروت، دار الريحاني، ١٩٦٧ .

سلامة يوسف. لبنان في الأمم المتحدة. بيروت، دار مجلة شعر، ١٩٧١ .

شعيب علي. تاريخ لبنان من الاحتلال الى الجلاء ١٩١٨-.١٩٤٦ بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٠ .

شمعون، كميل. ازمة في لبنان. بيروت، ١٩٧٧ .

صايغ أنيس. لبنان الطائفي. بيروت، دار الصراع الفكري، ١٩٥٥ .

الصلح سامي. احتكم الى التاريخ. بيروت، دار النهار، ١٩٧٠ .

ـــــــــــ. مذكرات. بيروت، مكتبة الفكر العربي، ١٩٦٠ .

الصلح منح. المارونية السياسية، سيرة ذاتية. بيروت، مركز السفير للمعلومات ١٩٧٨ .

الصلح هلال. تاريخ رجل وقضية، رياض الصلح، ١٨٩٤-.١٩٥١ لا.ن.

الصليبي كمال. منطلق تاريخ لبنان. بيروت، منشورات كارافان، ١٩٧٩ .

ضاهر مسعود. تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦ . بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٤ .

ـــــــــــ. لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة. بيروت، معهد الانماء العربي، ١٩٧٧ .
عبود احمد. انتفاضة الجنوب وسياسة الاحلاف والمحاور. بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث، ١٩٩٤ .
عطالله بو ملهب. دعد، الثنائيه الدولية والعالم المعاصر ما بين ١٩٤٥ و ١٩٩٠ . بيروت، مكتبة لبنان ١٩٩١ .
عطية نجلاء. لبنان المشكلة والمأساة. بيروت، ١٩٧٩ .
العظم خالد. مذكرات خالد العظم. بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢ ٣ أجزاء.
عقل يوسف حنا. فضائح عهد شمعون. بيروت، ١٩٥٨ .
عمون فؤاد. سياسة لبنان الخارجية. بيروت، دار النشر العربية، ١٩٥٩ .
عواد وليد. عبدالله المشنوق يتذكر. بيروت، الاهلية ١٩٨١ .
فارس هاني. النزعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث. بيروت، الاهلية للنشر ١٩٨٠ .
فارس وليد. التعددية في لبنان. الكسليك، ١٩٧٩ .
فرنجية نبيل وزينة. حميد فرنجية، لبنان الآخر. تعريب جورج ابي صالح، بيروت، ملف العالم العربي، ١٩٩٢ . الجزء الثاني.
كرامي، ناديا ونواف. واقع الثورة اللبنانية، اسبابها، تطورها، حقائقها. بيروت، لا.ن. ١٩٥٩ .
كوثراني وجيه. الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠ . بيروت، معهد الانماء العربي ١٩٧٦ .
مجذوب محمد. محنة العروبة والديمقراطية في لبنان. بيروت، دار منيمه، ١٩٥٧ .
مجذوب محمد. سعد معروف، عندما قاومنا. بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥٩ .
مراد سعيد. الحركة الوحدوية في لبنان بين الحرب العالميتين ١٩١٤-١٩٤٦ . بيروت. معهد الانماء العربي.
مغيزل جوزف. لبنان والقضية العربية. بيروت، عويدات، ١٩٥٩ .
ملحة جان. محرر. مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية. بيروت، مكتبة خياط، ١٩٦٥ .

محمودي احمد خليل. لبنان في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥-١٩٥٨، دراسة تاريخية وسياسية. بيروت، المركز العربي للابحاث والتوثيق، ١٩٩٤ .
ناجي امين. فلسفة العقيدة الكتائبية. بيروت، منشورات الكتائب، ١٩٦٦ .
ناصيف، نقولا. كميل شمعون آخر العمالقة. بيروت، دار النهار، ١٩٨٨ .
نصار ناصيف. نحو مجتمع جديد، مقدمة اساسية في نقد المجتمع الطائفي. بيروت، دار النهار، ١٩٧٠ .
نقاش زكي. اضواء توضيحية على تاريخ الموارنة. بيروت، دار لبنان، ١٩٧٠ .
نمر حسيب. اسس الكيان اللبناني الطائفي. بيروت، دار الكاتب، ١٩٧٨ .
هيكل محمد حسنين. سنوات الغليان. القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨ .
ـــــــــ. عبد الناصر والعالم. بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٢ .
اليوسف، موسى اسماعيل. ثورة الاحرار في لبنان. بيروت، مطبعة الزين، ١٩٥٨ .

٤ – مصادر ومراجع مختارة باللغات الاجنبية

Agwani, *M.S. Communism in the Arab East.* New York: Asia Publishing House, 1969.

________, *The Lebanese Crisis, 1958: A Documentary Study.* New York: Asia Publishing House, 1965.

Aliano, Richard A. *American Defense Policy from Eisenhower to Kennedy: The Policis of Changing Military Requirements, 1957-1961.* Athens: Ohio University Press, 1975.

Alexander, Charles C. *Holding the Line: The Eisenhower Era, 1952-*1961. Bloomington: Indiana University Press, 1975.

Azar, Edward E. *The Emergence of a New Lebanon: Fantasy or Reality?* New York: Praeger Publishers, 1984 .

Baaklini, Abdo I. *Legislative and Political Development: Lebanon, 1842-1972.* Durham: Duke University Press, 1976.

Binder, Leonard, ed. *Politics in Lebanon.* New York: John Wiley & Sons, Inc., 1966.

Blechman, Barry M. and Stephen S. Kaplan. *Force Without War: U.S. Armed Forces as a Political Instrument.* Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1978.

Branyan, Robert L. and Lawrence H. Larsen. *The Eisenhower Administration, 1953-1961: A Documentary History.* New York: Random House, 1971.

Brown, Seyom. *The Faces of Power: Constancy and Change in United States Foreign Policy from Truman to Reagan.* New York: Colombia University Press, 1983.

Bryson, Thomas *A. American Diplomatic Relations with the Middle East, 1784-1975: A Survey.* Metuchen: The Scarecrow Press, 1977.

Bustani, Emile. *March Arabesque,* London, Robert Hale Limited, 1961.

Catroux, G. General. *Dans la Battaille de la Méditerranée; Egypte, Levant, Afrique du Nord, 1940-1944;* Paris: Juillard, 1949.

Chamoun, Camille. *Crise au Moyen Orient.* Paris, Gallimard, 1963.

Divine, Robert A. *Eisenhower and the Cold War.* Oxford: Oxford University Press, 1981.

Donovan, John, ed. *U.S. & Soviet Policy in the Middle East, 1945-56.* New York: Facts on File, 1972.

________, *U.S. & Soviet Policy in the Middle East, 1957-66.* New York: Facts on File, 1974.

Dowty, Alan. *Middle East Crisis: U.S. Decision-Making in 1958, 1970, and 1973.* Berkeley: University of California Press, 1984.

Eisenhower, Dwight D. *Waging Peace, 1956-1961.* Garden City: Doubleday & Co., Inc., 1965.

Eveland, Wilbur Crane. *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East:* New York, W. W Norton, 1980.

George, Alexander L. and Richard Smoke. *Deterrence in American Foreign Policy: Theory and Practice.* New York: Columbia University Press, 1974.

Gordon, David C. *The Republic of Lebanon: Nation in Jeopardy.* Boulder: Westview Press, Inc., 1983.

Goria, Wade R. *Sovereignty and Leadership in Lebanon, 1943-1976.* London: Ithaca Press, 1985.

Guhin, Michael A. *John Foster Dulles: A Statesman and his Times.* New York: Columbia University Press, 1972.

Hitti, Philip. *Lebanon in History,* London: Macmillan, 1962.

Hourani, Albert. *Minorities in the Arab-World.* London, Oxford University Press, 1947.

Hudson, Michael C. *The Precarious Republic: Modernization in Lebanon.* New York: Random House, 1968.

Jughes, John Emmet. *The Ordeal of Power: A Political Memoir of the Eisenhower Years.* New York: Atheneum Press, 1963.

Hurewitz, J.C. *Diplomacy in the Near and Middle East.* 2 vols. Princeton. Van Nostrand, 1956.

Jabber, Paul. *Not By War Alone: Security and Arms Control in the Middle East.* Berkeley: University of California Press, 1981.

Korbani, Agnes G. *U.S. Intervention in Lebanon, 1958 and 1982: Presidential Decisionmaking*. Westport and New York: Praeger Publishers, 1991.

Laqueur, Walter Z. *Communism and Nationalism in the Middle East.* London: Routledge & Kegan Paul, 1956.

Lenezowski, George. *American Presidents and the Middle East.* Durham and London: Duke University Press, 1990.

Lesch, David W. *Syria and the United States: Eisenhower's Cold War in the Middle East.* Boulder: Westview Press, 1992.

McClintock, Robert. *The Meaning of Limited War.* Boston: Houghton Mifflin Co. 1967.

Meo, Leila M.T. *Lebanon: Improbable Nation, A Study in Political Development.* Bloomington: Indiana University Press, 1965.

Murphy, Robert. *Diplomat Among Warriors.* Garden City: Doubleday & Co., Inc., 1964.

President Gamal Abdel Nasser's Speeches and Press interviews. Cairo: Information Department, United Arab Republic.

Neff, Donald. *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East.* New York: Simon & Schuster, 1981.

Paterson, Thomas G. *Meeting the Communist Threat: From Truman to Reagan.* New York: Oxford University Press, 1988.

Pharaon, Henri. *Au Service du Liban et de son unité.* Beirut, Le Jour Press, 1959.

Qubain, Fahim I. *Crisis in Lebanon.* Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1961.

Rabbath, E. *La formaion historique du Liban Politique et Constitutionnel.* Beyrouth, 1973.

Royal Institute of International Affairs. *Documents on International Affairs.* London, Oxford University Press, 1955-1966. 7 vols.

Salibi, Kamal S. *The Modern History of Lebanon.* New York: Praeger Publishers, 1965.

A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered. London, I.B. Tauris, 1988.

Salem, Paul. Bitter Legacy: *Ideology and Politics in the Arab World.* Syracuse University Press, 1994.

Seale, Patrick. *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics, 1945-1958.* London: Oxford University Press, 1965.

Shulimson, Jack. *Marines in Lebanon, 1958.* Washington, D.C.: Historical Branch, G-3 Division, Headquarters, U.S. Marine Corps, 1966.

Smolansky, Oles M. *The Soviet Union and the Arab East Under Khruschchev.* Lewisburg: Bucknell University Press, 1988.

Spiller, Roger J. *Not War But Like War: The American Intervention in Lebanon.* Fort Leavenworth: Combat studies Institute, U.S. Army Command and General Staff College, 1981.

Stewart, Desmond Stirling. *Turmoil in Beirut: A Personal Account.* London: Allan Wingate, 1958.

Stookey, Robert W. *America and the Arab States: An Uneasy Encounter.* New York John Willley & Sons, 1975.

Suleiman, Michael W. *Political Parties in Lebanon: The Challenge of a Fragmented Political Culture.* Ithaca: Cornell University Press, 1967.

Thayer, Charles W. *Diplomat.* New York: Harper and Brothers, 1959.

Tillema, Herbert K. *Appeal to Force: American Military Intervention in the Era of Containment.* New York: Crowell, 1973.

Williams, Ann. *Britain and France in the Middle East and North Africa 1914-1967.* London: Macmillan, 1968.

Zamir, Meir. *The Formation of Modern Lebanon.* Ithaca: Cornell University Press, 1985.

Ziadeh, Nicola. *Syria and Lebanon.* New York: Praeger, 1957.

٥ - رسائل جامعية

Atiyah, Najla W. *"The Attitude of the Lebanese Sunnis towards to the State of Lebanon."* Unpunlished D. Phil Thesis, University of London, 1973.

Alin, Erika Gerd. *"The 1958 United States Intervention in Lebanon".* Unpublished Ph.D. Dissertation, The American University, Washington D.C., 1990.

Ellis, Kail C. *"United States Policy toward Lebanon in the Lebanese Civil Wars of 1958 and 1975-76: A Comparative Analysis."* Ph.D. Dissertation. The Catholic University of America, 1979.

Mills, James. *"United States Foreign Policy and intervention in lebanon 1958"* M.A. Thesis. A.U.B, 1968.

Mustafa, Munawar Sbaiti. *"The United States and Lebanon Before and During the Lebanese Crisis of 1958."* Ph.D. Dissertation. Duke University, 1978.

Salam, Nawaf. *L'insurrection de 1958 au Liban.* Thèse pour le Doctorat 3ème Cycle (Université de Paris, la Sorbonne. 1979).

Nsouli, Mona A. *"U.S. U.A.R involvement in the 1958 Lebanon Crisis"* (M.A., thesis A.U.B. 1979).

Rifai, Abdul Halim. *"The Eisenhower Administration and Defense of the Arab Middle East."* M.A. Thesis, The American University, 1966.

Slater, Anne. *"The Eisenhower Doctrine; an analysis of its aims in relation to U.S. foreign policy with special reference to Lebanon",* M.A. thesis (A.U.B, 1959).

Britt, George. "Lebanon's Popular Revolution" *The Middle East Journal,* (Winter, 1953), 1-17.

Bishku, Michael B. "The 1958 American Intervention in Lebanon." American-Arab Affairs, Number 31, Winter 1989-90.

Bodron, Margaret M. "U.S. Intervention in Lebanon 1958" *Military Review,* Volume 56, Number 2, February 1976.

Brands, H.W. Jr. "what Eisenhower and Dulles saw in Nasser: Personalities and Interests in U.S. Egyptian Relations." *American-Arab Affairs,* Number 17, Summer 1986.

Crow, Ralph E. "Religious Sectarianism in the Lebanese Political System". *Journal of Politics,* XXIV (August, 1962).

Curtis, Gerald L. "The United Nations Observation Group in Lebanon." *International Organization* 18, 4 (Autumn 1964): 738-65.

Gerges Fawaz, "The Lebanese Crisis of 1958: The Risks of Inflated self importance". *The Beirut Review* No. 5, Spring 1953.

Hadd, H.A. Colonel, U.S. Marine Corps, "Orders Firm But Flexible" *U.S. Naval Institute Proceedings,* Volume 88, Number 10, October 1962.

Hess, Clyde G. and Bodman, Herbert L. Jr. "Confessionalism and Feudality in Lebanese Politics" *Middle East Journal,* Volume 8, 1954.

Hottinger, Arnold. "Zu'ama and Parties in the Lebanese Crisis of 1958." *Middle East Journal,* Volume 15, Spring 1961.

Hurewitz, J.C. "Lebanese Democracy in its International Setting" *The Middle East Journal,* XVII (Autumn, 1963).

Kerr, Malcolm. "Lebanese Views on the 1958 Crisis" *Middle East Journal,* Volume 15, Spring 1961.

________. "The Lebanese Civil War" in Evan, Luard, ed. *The International Regulation of Civil Wars.* New York: New York University Press, 1972.

McClintock, Roobert. "The American Landing in Lebanon." *United States Naval Institute Proceedings,* Volume 88, Number 10, October 1962.

Mickelsen, Martin L. "Another Fashoda: The Anglo-Free French Conflict Over the Levant, May-September 1941." *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer, LXIII,* (Paris, 1976).

Morgenchan, Hans J. "The Lebanese Disaster". *New Republic* V. 139 (Aug. 1952).

Salem Paul. "Notes On The Question of Lebanese Nationalism". *The Beirut Review.* No 6, Fall, 1993.

Salibi Kamal S. "The Lebanese Crisis in Perspective" *The World Today,* Chatham House, Volume 14, September 1958.

________. "Lebanon Under Fuad Shihab 1958-1964" *Middle East Studies,* V. 2, 1966.

________. "Lebanon Since the Crisis of 1958." *The World Today,* Chatham House, Vol. 17, No. 1, January 1961.

Sights, Albert., Jr. "Lebanon: A Study in Air Strategy." *Air University Review 16,* 5 (July-August 1965): 28-43.

Troutbeck, Sir John. "The Revolution in Iraq." *Current History 36* (February, 1959): 81-85.

Wade, S.S. "Operation Bluebat." *Marine Corps Gazette 43* (July 1959): 10-23.

Wright, Quincy. "U.S. Intervention In Lebanon" *American Journal of International Law.* Vol. 53. (January, 1959).

٧ – الصحف العربية والاجنبية

- بيروت المساء
- الحياة
- السفير
- السياسة
- الطيار

- العمل
- النهار
- الاهرام

London Times

The New York Times

L'Orient

فهرس عام

- ت ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د ذ -

- ر ز س -

– ش –

– ص ض –

- ل م ن -

- هـ و لا ي -

فهرس المحتويات